مكتبة الاهرام
للبحث العلمي

المخصص

المجلد الثاني



الخصخصة

المجلد الثاني

إعـــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الخصخصة

المجلد الثانى

- من الناحية الاقتصادية
  - قطاع البنوك
  - قطاع التأمين
- قطاع التعليم
- قطاع النقل
  - النقل العام
  - النقل البحرى
  - النق المد

من الناحية الاقتصادية

قطاع البنوك

الخصخصة

في مصر

قطاع البنوك

عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
الخصخصة والبنوك المشتركة (١)	ياسر صبحي	الاهرام	٤٠٠٥٠	١٩٩٦/٨/١	٩٧
الخصخصة والبنوك المشتركة (٢)	ياسر صبحي	الاهرام	٤٠٠٥٣	١٩٩٦/٨/٤	٩٩
٩٧ : خصخصة البنوك	جمال فاضل	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٤٦٠	١٩٩٦/١٢/٣٠	١٠١
البنوك لاتباع لتجار الخردة	مصطفى عبد السلام	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٤٨٣	١٩٩٧/٦/٩	١٠٤
من المرشح فى خصخصة البنوك	زينب ابراهيم	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٤٨٣	١٩٩٧/٦/٩	١٠٨
خصخصة البنوك فى مصر	عبد الفتاح الجبالى	ملف الاهرام الاستراتيجى	٤١	مايو ١٩٩٨	١١١
ضوابط خصخصة البنوك	عصام الدين الاحمدى	ملحق البورصة المصرية	٥٤	١٩٩٨/٥/٢٥	١١٥
قيادات القطاع المصرفى : البنوك أمن قومى ممنوع الاقتراب	راوية الصاوى	ملحق البورصة المصرية	٥٥	١٩٩٨/٦/١	١١٦
الخصخصة تفجر جدلا حزبيا	محمد يوسف المصرى	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٣٤	١٩٩٨/٦/١	١١٩
لماذا نبكى على خصخصة البنوك ؟	نعمان الزياتى	ملحق البورصة المصرية	٥٥	١٩٩٨/٦/١	١٢٢
البنوك العامة حائرة بين المصريين والاجانب	مصطفى عبد السلام	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٣٤	١٩٩٨/٦/١	١٢٤
خبراء البورصة : خصخصة البنوك ستنعش السوق مؤقتا	منال فايز	ملحق البورصة المصرية	٥٥	١٩٩٨/٦/١	١٣٠
خبراء الاقتصاد : تمهلوا الجهاز المصرفى غير مؤهل للخصخصة	عبد الرحمن ابو شامة	الوفد	٣٦١٩	١٩٩٨/٩/٣	١٣٢

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ياسر صبحي
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع البنوك	رقم العـــدد :	٤٠٠٥٠
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٨/١

الخصخصة .. والبنوك المشتركة: ١

صيغة جديدة لملكية البنوك المشتركة

بدات فى الفترة الأخيرة قيام البنوك العامة ببيع جزء من حصصها فى البنوك المشتركة ضمن خطة الحكومة فى خصخصة البنوك المحلية. ويقضى البرنامج الذي يتولى الاشراف عليه البنك المركزى المصرى ببيع حصص البنوك العامة الأربعة (مصر والأهلى والاسكندرية والقاهرة) والتى تقل عن ٥٠٪ فى البنوك المشتركة فى البداية والتى من المنتظر ان تشمل ١٧ بنكا قبل نهاية هذا العام، على ان يبدأ من العام القادم طرح حصص البنوك الحكومية التى تزيد عن ٥٠٪ فى البنوك المشتركة على ان يتم فى فترة متقدمة خصخصة هذه البنوك نفسها.

وقد جاءت التعديلات فى قانون البنوك والائتمان لتسمح للبنوك الأجنبية بتملك أكثر من ٥١٪ من رأسمال البنك كما حدد الحد الاقصى لتملك الفرد بـ ١٠٪ فقط من رأسمال البنك إلا بالحصول على موافقة من البنك المركزى.

وقد اثارت عملية خصخصة البنوك المشتركة بعض التخوفات من شخصية المشترين أو رفض الجانب الأجنبى فى تلك البنوك عن تغيير الشريك المصرى الذى تعاقدوا معه من البداية مما يهدد بتركهم للسوق المصرية او ان يتاثر اداء البنوك نتيجة انتقال الملكية لأفراد آخرين غير متخصصين.

ونحاول اليوم التعرف على رؤية الجانب الأجنبى فى الخصخصة وتصوره للسوق فى المرحلة القادمة. ومن الواضح استبعاد ان يهرب الشريك الأجنبى فى الوقت الحالى فالسوق المصرية تمثل اهمية بالنسبة لهم ويقول جايلز كوتاير المدير العام المشترك لبنك القاهرة باركليز أن البنك الانجليزى ينوى شراء الحصة الكاملة لبنك القاهرة (تبلغ ٥١٪ من راس المال) حتى تصل مساهمته إلى ١٠٠٪ من راسمال البنك. وانه يتم حاليا دراسة السعر المناسب للسهم من الجانبين والتفاوض من أجل اتمام الصفقة.

ويستبعد أن يرفض البنك المركزى السماح لباركليز بهذه الصفقة لان البنك الأجنبى يضخ اموالا تعد استثمارا اجنبيا اضافيا داخل السوق. كما ان توسع بنك يتمتع بسمعة عالمية جيد يعنى ثقته بالسوق المصرية وبسياسات الحكومة وهو شيء جيد لا يعتقد ا تقف امامه الحكومة.

تحقيق :
ياسر صبحى

ويوضح كوتاير ان هناك تفاؤلا بمستقبل الاقتصاد المصرى فقد حدث خلال السنوات الماضية تغيير كبير وصل بها إلى المستويات العالمية على المستوى النقدى والمالى. والتغيرات فى سوق المال تسير فى الاتجاه الصحيح كما ان برنامج الخصخصة يتم بقوة ويتوقع حدوث طفرة خلال السنتين القادمتين فى الاقتصاد المصرى ومجيء عدد أكبر من الشركات الأجنبية وعودة أموال المصريين المستثمرة فى الخارج. ويضيف أن البنوك الأجنبية سوف يكون لها دور لتمتعها بتكنولوجيا متطورة وخبرة فى الخدمات المالية تستطيع ان تتواكب وتساهم فى التطور فى سوق المال.

ويوضح كوتاير أن انتقال الملكية وبالتالى الادارة إلى الجانب الأجنبى لن يؤدى إلى معجزات فى اداء البنك ولكن أداء الادارة ينتظر ان يكون اكثر قوة فى السوق خاصة فى تقديم المنتجات المصرفية الجديدة والخدمات الخاصة بسوق المال. وهو إذا كان من المكن ان يتم فى ظل إدارة مشتركة إلا انه يكون مختلفا فى حالة الادارة الكاملة.

وحول المنافسة بين البنوك فى السوق يقول أن المنافسة بصورة عامة جيدة ولكن يجب لا تؤدى إلى المنافسة التى تؤثر على ربحية البنوك مع تخفيض سعر الفائدة او الخدمات بصورة كبيرة.

ويضيف انه لا يوجد حاليا مكان لبنوك تجارية جديدة ولكن المجال متاح امام بنوك الاستثمار.

ويؤكد كوتاير انه لا خوف من وجود شركاء من رجال الاعمال فى ملكية البنوك طالما ان الادارة فى يد المصرفيين خاصة بالنسبة للبنوك الكبيرة. كذلك فمع وجود شركاء كثيرين لا يستطيع احد التاثير على الادارة. ويشير إلى أن تحقيق نجاح فى هذه التجارب سيزيد من اهتمام الشركاء الأجانب.

لا مبرر للتخوف من مشاركة رجال الاعمال فى الملكية طالما ان المصرفيين يتولون الادارة

وهناك تجربة اخرى قام بها البنك الأهلى سوسيتيه جنرال حيث باع البنك الأهلى جزءا من حصته (البالغة ٥١٪) إلى العاملين بالبنك الأهلى والمشترك لتصل إلى ٢٠٪ فقط وانتقلت بذلك الاغلبية للبنك الفرنسى ونصيبه ٤٩٪ واصبح هناك مدير عام واحد فرنسى بدلا من اثنين احدهما مصرى. ولم يعرف حتى الآن كيف تصرف العاملون بالاسهم وهل قاموا ببيعها فى البورصة لمشترين كبار او احتفظوا بها كما لم يحدد الجانب الفرنسى ما إذا كان سيقوم بشراء بقية راس المال أو جزء منه أم سيكتفى بالحصة الحالية. ويقول هنرى موس دى رولى المدير العام للبنك ان هناك اهتماما بالسوق المصرية والبنك يسعى للتوسع والدخول فى الانشطة غير التقليدية خاصة فى سوق المال ووظائف البنك الاستثمارى كإنشاء شركة للتاجير التمويلى.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ياسر صبحى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	٤٠٠٥٠
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصــدور :	١٩٩٦/٨/١

ويقول أن التعديلات الأخيرة فى قانون البنوك والتى سمحت للشريك الأجنبى بتملك أكثر من ٥١٪ من راسمال البنك تعبر عن جدية الحكومة فى التطوير ومن ضمن العلامات أن السوق فى مصر تسير نحو الأفضل. فالسوق تمر حاليا بفترة مهمة حيث توجد حاجة ملحة لإعادة هيكلة للصناعة المصرية كذلك والخصخصة تسير بصورة أكبر وهناك اهتمام كبير من الحكومة فى زيادة دور القطاع الخاص وهذه العمليات من التحول تحتاج إلى وجود شريك أجنبى للحصول على المعلومات وإيجاد شركاء جدد من الخارج.

ويوضح ان التفاؤل بمستقبل الاقتصاد المصرى يرجع لعلامات ايجابية وانه يتوقع ارتفاع معدلات النمو فى السنوات القادمة وإن صورة الاقتصاد المصرى اصبحت أفضل.

ويقول دى رولى أن تجربة البنك الفرنسى مع البنك الأهلى من خلال البنك المشترك كانت جيدة وناجحة وحدث مزج بين المهارات حيث يتمتع البنك المحلى بمعرفة السوق الداخلية بتفاصيلها بينما يمتلك الأجنبى شبكة عالمية وتكنولوجيا الادارة والخدمات. إلا ان هذه المرحلة رغم نجاحها قد انتهت وأصبح هناك صيغة جديدة للتعاون. ورغم ان البنك الفرنسى لم يتخذ قرارا بعد بزيادة حصته إلا انه اصبح منذ شهرين يمتلك الأغلبية فى الادارة ودخل فى مرحلة تاريخية جديدة. ويضيف أن البنك على الرغم من ذلك يظل بنكا مصريا وليس فرعا لبنك اجنبى كما انه يعمل بموارد وعاملين مصريين.

ويؤكد دى رولى أن صدور تعديلات قانون البنوك والتى تسمح للاجانب بتملك أغلبية رأس المال يدل على جدية الحكومة واحترامها لوعودها وهو يفتح المجال امام المشاركة الأجنبية فى القطاع المالى مما يؤدى إلى تطوره بالاضافة إلى اجتذاب رأس المال الأجنبى والصناديق العالمية للاستثمار فى مصر.

ويشير دى رولى إلى ان خصخصة البنوك ستكون مفيدة للبنوك كما ستساعد على تخفيض مساهمة البنوك الأربعة الكبرى والتى تصل إلى ثلثى حجم السوق (بينما تتنافس جميع البنوك الأخرى على الثلث الآخر فقط) مما سيكون له اثر ايجابى على السوق المصرفية ككل. إلا ان هذا الاصلاح لن يكون سهلا ويحتاج إلى تغيير ثقافى وفكرى واجتماعى للقدرة على استيعاب التطور الجديد فى صالح القطاع الخاص.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ياسر صبحى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع البنوك	رقم العــــدد :	٤٠٠٥٣
المصــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/٨/٤

خصخصة البنوك المشتركة ٢

الجانب الأجنبى سيظل فى احتياج للشريك المصرى للحفاظ على قوة أدائه

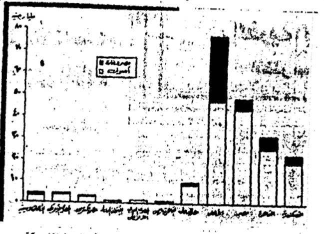
يترقب الكثيرون ما سينتج عنه برنامج الخصخصة والذى بمقتضاه تتخلى بنوك القطاع العام فى المرحلة الاولى عن حصصها فى البنوك المشتركة.

هذا الانتقال فى الملكية إلى القطاع الخاص أو للجانب الاجنبى يثير تساؤلات حول الشكل الجديد لهذه البنوك والتاثير على كفاءة ادارتها وهى البنوك التى حقق معظمها نجاحا كبيرا داخل السوق فى الفترة الماضية.

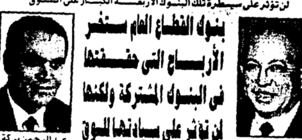
قد عرضنا رؤية الجانب الأجنبى المساهم فى البنوك المشتركة حيث اوضح تفاؤله بمستقبل السوق المصرية واهتمامهم بالتطورات التى تحدث فى سوق المال وتقدم برنامج الخصخصة للتوسع فى السوق. ونتناول اليوم اليوم رؤية الجانب المصرى والذى يبدو اقل تحمسا لخصخصة تلك البنوك.

يقول عبد الرحمن بركة مدير عام بنك مصر رومانيا أنه على الرغم من عدم إعلان الجانب الرومانى عن نيته فى الفترة القادمة (فى زيادة مساهمته فى البنك أو الخروج من السوق) إلا انه من المؤكد ان النجاح الذى حققوه طوال الفترة الماضية فى مصر لن يتخلوا عنه بسهولة.

فهذه البنوك المشتركة قد حققت نجاحا حيث ساهم الجانب الأجنبى فى إدخال تكنولوجيا متطورة فى العمل المصرفى بأحدث الأساليب المستخدمة فى الخارج واستفادوا ايضا من خبرات المصرفيين المصريين وامكانيات البنوك المحلية فى معرفته بالسوق وقدرته على التمويل المحلى. وبالتالى استفاد الجانبان كل من الطرف الأخر.



يوضح الشكل أن انسحاب البنوك المحلية مساهمتها فى البنوك المشتركة لن تؤثر على سيطرة تلك البنوك الأربعة الكبار على السوق



تحقيق :
ياسر صبحى

ويضيف ان خروج الجانب المصرى سيؤدى إلى تقليص أرباح البنوك العامة المساهمة فى البنك المشترك حيث سيجعلها تخسر الأرباح الكبيرة التى حققها البنك المشترك فى ظل اتحاده مع البنوك الأجنبية. إلا ان ذلك قد يعوضه دخول مساهمين جدد مصريين من خلال الخصخصة يقومون بنفس الدور الذى قام به البنك المصرى من قبل وهو أمر تسعى إليه فى الأساس البنوك الأجنبية.

ويوضح بركة ان جميع البنوك الأجنبية المساهمة تسعى ـ على الاقل ـ للحفاظ بنسبة مساهماتها الحالية وهناك تفكير فى الزيادة ولكن فى الوقت نفسه يسعون ايضا إلى وجود شركاء مصريين للحفاظ على مكانتهم فى السوق بنفس القوة. وتظل حاجة كل طرف إلى الآخر حتى لو كان المساهمين الجدد من رجال الأعمال حيث سيكون لهم بالضرورة ممثلون من ذوى الخبرة المصرفية او العاملين بالسوق المحلية افضل من الأجنبى

ويشير إلى ان تغيير الادارة بعد عملية الشراء يتوقف على نجاح البنك فى الفترة السابقة. فإذا كانت ادارة البنك ناجحة سيسعى المساهمون على الابقاء عليها خاصة وان الخبرات المصرفية غير متوافرة بنسبة كبيرة داخل مصر.

ويوضح رفعت جريس مدير عام بنك مصر الدولى ان انتقال الملكية يجب الا يكون هدفا فى حد ذاته. فإذا كان الهدف من الخصخصة هو توسيع قاعدة الملكية فلا مانع من ذلك دون أن يؤثر ذلك على اداء البنك. خاصة ان المودعين هم الملاك الحقيقيون للبنك وهى قاعدة كبيرة. وإذا كان الهدف هو تحسين أداء الادارة فى تلك البنوك فهو شىء مطلوب فى حالة ما إذا كانت هذه الادارة تحتاج إلى التغيير او تحسين الاداء. بينما اغلبية النماذج فى البنوك المشتركة توضح جودة الادارة بها وعدم احتياجها إلى تغيير جذرى بها. ونقل الملكية إلى القطاع الخاص لا يمكن ان يتخيل انه هدف فى حد ذاته ما لم يكن نقل الملكية به إضافة حقيقيه من المالك الجديد تفيد هذه البنوك وهو أمر غير واضح فى قدرة رجال الأعمال على القيام بهذه الاضافة. فنشاط البنوك يختلف عن الشركات الصناعية ويحتاج إلى ادارة محترفة. بل إنه يوجد تخوف من ان تستخدم للمصالح الشخصية رغم الضوابط الجيدة التى شملها التعديل الأخير فى قانون البنوك والائتمان الذى يسمح للبنك المركزى ان يعترض على حصول جهة أو فرد على اكثر من ١٠٪ من راسمال البنك بالاضافة إلى مراقبته لأى انحراف للادارة عن المسار الصحيح.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ياسر صبحى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	٤٠٠٥٣
المصــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصــدور :	١٩٩٦/٨/٤

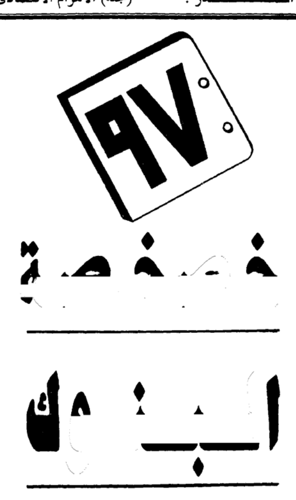
ويقول جريس انه طالما توجد رغبة فى اخراج القطاع العام من البنوك المشتركة فمن الأفضل انتقالها لبنوك او مؤسسات مالية اخرى تفيد البنك المشترك بالفعل. وهذه المؤسسات المالية يمكن ان تكون مصرية او اجنبية قادرة ان تمنح ميزة وتفوقا فى العلاقة مع الدول المختلفة المساهمة كما تساعد على الاستفادة من شبكة فروعهم الخارجية.

ويؤكد جريس ان مساهمة بنوك القطاع العام فى البنوك المشتركة كانت عاملا رئيسيا فى دفع هذه البنوك للنمو والنجاح. وتحويل الملكية إلى القطاع الخاص يجب أن يكون فى اتجاه استكمال المسيرة وليس فى الاستخدام للمصالح الشخصية. ويدعو أن تكون الخصخصة بخفض مساهمة البنوك العامة وليس ببيعها بالكامل. فيفضل استمرار البنك العام ولو بنسبة ضئيلة وعدم الانسحاب تماما لانه مفيد جدا للبنك المشترك وهو ما سيفضله أغلب الأجانب. فلا يوجد استقلال تام داخل السوق المصرفية حاليا ولكن البنوك العامة تساند البنوك المشتركة فى تعاون وتكامل داخل السوق. ولا يوجد ما يمنع قانونا تملك البنوك الاجنبية بالكامل ولكن التجارب السابقة تشير إلى ان وجود اكثر من بنك مساهم يمنح البنك قوة اكبر فيما لو كان مستقلا تماما.

وحول تاثير عملية الخصخصة على المنافسة داخل السوق المصرفية يقول إن بنوك القطاع العام لن تتأثر بوجود بنوك اجنبية تنافسها فى السوق فهى لها من الجذور والفروع والخبرات ما يمنحها قوة فى مواجهة المنافسة. بل إن هذه المنافسة كانت صحية حيث تقاربت مستويات اداء البنوك العامة والمشتركة والأجنبية وهو ما كان فى صالح البنوك والعميل. وإن كان يتوقع مع استمرار المنافسة أن تندمج بعض البنوك الصغيرة مواكبة للاتجاه العالمى فى تكوين المؤسسات الكبيرة لتقديم خدمات متطورة بتكلفة اقتصادية.

ويقول عبد الرحمن بركة أن المنافسة قوية بين البنوك لأن العملاء الممتازين معروفون ويتنافس عليهم جميع البنوك ولكن السوق يمر بمرحلة استقرار حاليا وبرقابة جيدة للبنك المركزى تبعد التخوفات. والتعديلات الأخيرة فى قانون البنوك بتحديد الحد الأقصى للملكية ب ١٠٪ سوف يكون لها اثر ايجابى فى تنظيم التداول فى عملية الخصخصة.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	جمال فاضل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : البنوك	رقم العـــــدد :	١٤٦٠
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦/١٢/٣٠



إعتبر رئيس اتحاد البنوك محمود عبدالعزيز العائد الذي تضخه صناعة البنوك مبالغا فيه ولا يعد أعلي العوائد في السوق.

وشدد علي ان تبتعد البنوك عن تمويل شراء اسهم بنوك مشتركة مطروحة للخصخصة

واعتبر محمود عبدالعزيز شرط موافقة البنك المركزى علي بيع اكثر من ١٠٪ لمستثمر واحد ضرورة قانونية تمثل صمام امان للوحدة المصرفية المطروحة للبيع مؤكدا علي ضرورة زيادة رؤوس الاموال والموارد الذاتية.

وتفاصيل اخرى فى هذا الحوار الذى تمحور حول خصخصة حصة المال العام - كما أثر ان يطلق عليها - في البنوك المشتركة.

حاوره : **جمال فاضل**

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	جمال فاضل
الموضوع الفرعي :	فى مصر : البنوك	رقم العـــدد :	١٤٦٠
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/١٢/٣٠

ما هو التصور الذى يقدمه رئيس الجهاز المصرفى من الناحية المهنية فى مسالة خصخصة الحصة الحكومية فى البنوك المشتركة لو طلبت منه الحكومة؟

اعترض اولا على تسمية رئيس الجهاز المصرفى فانا رئيس اتحاد بنوك يجمع ابناء المهنة وهو تجمع مهنى وليس نقابيا، والاعتراض الثانى على النصيب الحكومى فى البنوك المشتركة. ومن المناسب القول حصة المال العام.

وقد طلبت فعلا الحكومة فى إطار عمليات التحرير وبدء تيار الخصخصة منذ نحو عام طلبت من البنوك ان تسارع فى ممارسة دورها الطبيعى فى تدوير محافظها بدءا بحصتها كبنوك عامة فى البنوك المشتركة.

وفى رأيى كرئيس اتحاد بنوك ينسجم هذا مع مرحلة ازالة القيود والنصوص الجديدة فى قانون البنوك التى سمحت للاجانب بأن تتجاوز ملكيتهم ٤٩٪ حتى تتساوى اوضاع البنوك الاجنبية التى صرح لها منذ اكثر بفتح فروع كاملة لها للتعامل فى السوق المصرى.

إذن .. رفع مستوى التنافسية والتحرير واطلاق قوى البنوك الخاصة للتنافس مع البنوك العامة بحرية يؤيد إتجاه طرح حصة البنوك العامة للبيع فى المشتركة. وقد سارع البنك الاهلى ببيع حصته الغالبة فى بنوك ثلاثة كبرى هى «التجارى الدولى مصر» و«الاهلى سوسيتيه جنرال» و«الائتمان الدولى مصر» . واصبحت بنوكا ليست تابعة بالمعنى العلمى حيث تتراوح حصة الاهلى بين ١٥٪ و١٩٪ واصبحت بهم بنكين منها تتداول فى البورصة المحلية فيما الثالث تتداول فى بورصة لندن

هل هناك حوافز سيتضمنها تصور رئيس أتحاد البنوك. وهل سيتضمن ايضا محاذيرمعينة يوصى الحكومة بتجنبها؟

سيتجه الجهاز المصرفى عاجلا او اجلا للتغيير لمواجهة تحديات اقليمية فلم يعد الملعب الدولى للبنوك يتسع للصغار حتى على المستوى الاقليمى فيجب ان تتزايد رؤوس الاموال والموارد الذاتية.

وتتجه بعض البنوك للدمج والخطوة المشار اليها فى السؤال السابق ضرورية لتحقيق ذلك. فلاول مرة يحتل بنكا خاصا المرتبة الثالثة من حيث راس المال على مستوى الجهاز المصرفى الوطنى يسبق بذلك بنكين عامين ـ القاهرة والاسكندرية.

ويؤكد هذا ان إعمال قواعد المنافسة سترفع من جودة وكفاءة الجهاز المصرفى.

كيف يرى رئيس اتحاد البنوك عملية تمويل شراء الحصص المطروحة فى البنوك؟

يدبر المشترى تمويله.. ولان البضاعة هى اسهم بنوك فالمناسب ان تبتعد البنوك عن تمويل شراء اسهم البنوك المطروحة ولتلافى تعارض المصالح أو اتفاقها. ومن المناسب تدفق دم جديد خاصة مصرى او عربى او اجنبى فى ملكية الحصص المطروحة.

من هو عميل شراء اسهم مملوكة للدولة فى بنك مشترك مطروح للاكتتاب العام او فى قائمة الخصخصة بصفة عامة؟

يتسم الاقبال على شراء هذه الحصص غابت بالضخامة بشكل جعل الطلب عليها يتجاوز المعروض منها مما دعانى الى توضيح طبيعة ملكية اسهم البنوك حتى لا تسحب السجادة بجاذبيتها من اسهم القطاعات الانتاجية المعروضة للخصخصة.

وقد اشرت فى اكثر من مناسبة ان البنوك صناعة حساسة تخضع لرقابات متعددة ويتحمل مالكوها مسئوليات غير طبيعية. وعلى سبيل المثال لا يجوز لهم او لذويهم التعامل مع هذه البنوك لاسيما اذا كانوا مسيطرين عليها. ولا يجوز ذلك لمراقبى حساباتهم رغم ان البنوك تخضع لرقابات اخرى بخلاف رقابة المحاسبين الذين يصل عددهم ثلاثة. والعائد من هذه الصناعة ليس اعلى العوائد فى السوق بل ان عوائدها مبالغ فيها من الناحية العملية فى مصر.

ويجب ان يعود معدل العائد الى اوضاعه الطبيعية التى تصل الى نصف العوائد التى تدفعها هذه البنوك فى مصر قياسا بالاعراف الدولية.

واخيرا فإنها الملكية الوحيدة التى قد يطالب المالك فيها بالاندماج الجبرى اذا مارأى البنك المركزى مبررا لذلك.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	جمال فاضل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : البنوك	رقم العـــــدد :	١٤٦٠
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/١٢/٣٠

هل هناك معايير معينة يميل لتطبيقها رئيس البنك الاهلى المصرى عند تنفيذ عملية خصخصة لاحدى حصصه ببعض البنوك.. بمعنى هل يفضل نظام المستثمر الواحد ام مجموعة مستثمرين هم عملاؤه من ناحية اخرى ام يطرحها للاكتتاب العام؟

افضل مستوى الملكية المرتقبة، واميل كمصرفى الى مجموعة متآلفة من المستثمرين ذوى السمعة الدولية او المحلية والقدوة على فهم طبيعة ملكية البنوك.

واميل اكثر الى ان تتملك بنوك عربية او دولية عريقة عالية السمعة بعض الحصص او ملكية موزعة بين مجموعات من المساهمين ذوى المستوى المتميز

ماراى رئيس اتحاد البنوك فى شرط موافقة البنك المركزى على بيع اكثر من ١٠٪ لمستثمر واحد؟

ضرورة حتمية ان يتمكن البنك المركزى من مستوى ملكية البنوك ان اتجهت للسيطرة فهناك فرق بين مساهم يملك مائه او الف سهم ببنك ومساهم يملك ١٥٪ من اسهم نفس البنك ففى الحالة الاخيرة يجب ان يستبين البنك المركزى من هو المالك واغراضه ومدى كفاءته كمالك مسيطر. وهذا النص وارد فى اغلب قوانين بنوك العالم ولا تاثير منه على اى مستثمر جاد او كفء. ولا يخشى هذا الشرط الا المستثمر غير الجاد او غير الجدير بملكية اسهم البنوك

« التأكد من كفاءة مشترى اسهم البنوك اذا كانت نسبة مرتفعة يحد من تدخل الملكيــــة فى الادارة »

« سمعة البنوك ومتانة مراكزها تسخن الطلب على اسهمها المطروحة ضمن الخصخصة »

فى ضوء تجارب الاهلى المصرى الثلاثة طرح جزء من حصصه التى يملكها فى «التجارى الدولى مصر والاهلى سوسيتية والائتمان الدولى مصر» هل ترى ان هناك قوة شرائية تنتظر اية خصخصة فى الجهاز المصرفى؟

نعم. وقد تتعجب لردى فانا استشعر حجم الطلب على اسهم البنوك فى مصر وربما بسبب سمعتها ومتانة مراكزها وربحيتها التى لن تستثمر طويلا وقد قام الاهلى المصرى فى البنوك الثلاثة بالبيع لبنوك ذات سمعة عريقة ومستوى مرتفع من المستثمرين حتى ان الاهلى المصرى انتقى من مساهمين مؤسسين بـ «التجارى الدولى مصر» من قائمة تضم اكبر مائة مؤسسة مالية فى العالم.

وصمم الشركاء الاجانب فى بنكى «الائتمان الدولى مصر والاهلى سوسيتيه جنرال» على استمرار الاهلى المصرى بحصة اقلية مما دفعه للتمسك برئاسة مجلس الادارة ورئاسة اللجنة التنفيذية.

هل يفضل رئيس البنك الاهلى المصرى ان يكون شريكه الذى يشترى حصة يملكها ببنك مشترك اجنبيا او محليا؟

فى حالة تخارج الاهلى المصرى من اى بنك يفضل ان يكون المشترى الجديد كفء للكية اسهم البنوك لاسيما ان كانت نسبة مرتفعة حرصا على مستوى المهنة وعدم تدخل الملكية فى اتجاهات الاداره ولا تهم الجنسية.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد السلام
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع البنوك	رقم العـــدد :	١٤٨٣
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٦/٩

فتح قرار البنك المركزى المصرى بارجاء بيع ٨٠٪ من المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية إلى اجل لم يحدد بعد الطريق إلى طرح عشرات الاسئلة والاستفسارات التى تتعلق ببيع البنوك فى مصر، والضوابط التى تحكم هذه العملية، وما هى الشروط الواجب توافرها فى الراغبين فى شراء هذه البنوك وهل يكفى ان يكون المشترى رجل اعمال يدفع عدة ملايين ثمناً لصفقة الشراء ثم يدير البنك بطريقته الخاصة؟

وهناك اسئلة أخرى تتعلق بدور البنك المركزى المصرى فى حالة بيع البنوك سواء من خلال الاكتتاب العام او البيع مباشرة لمستثمر رئيسى؟ هل ستزيد درجة رقابته باعتبار ان هدفه الأساسى هو حماية اموال المودعين؟ ام تقل هذه الدرجة باعتبار ان نسب مساهمات الحكومة أو الدولة أو المال العام فى هذه البنوك اصبحت ضعيفة أو قليلة؟

وبغض النظر عن التفسيرات التى سردها البعض عقب توقف صفقة بيع ٨٠٪ من أسهم المصرف الإسلامى والتى قيل وقتها ان السبب يرجع إلى عدم جدية المشترين والتباطؤ فى تقديم خطة أو تصور لتطوير البنك عقب الشراء الا أننا هنا نناقش قضية عامة خاصة وان هناك عديدا من البنوك المشتركة مطروحة للبيع فى الوقت الحالى يقع على راسها بنك التجارة والتنمية «التجاريون» الذى تصل فيه نسبة المساهمة العامة ٨٠٪ من راس المال البالغ ٣٠٠ مليون جنيه، وقد تقدمت بالفعل بعض العروض المصرية والعربية لشراء البنك يقع على رأسها المؤسسة العربية المصرفية التى تتخذ من البحرين مقراً لها، وكذلك إحدى الشركات الاستثمارية الكويتية وهناك ايضاً بعض العروض من مجموعة من رجال الاعمال المصريين.

ومن بين البنوك المطروحة أيضاً للبيع فى الوقت الحالى بنك مصر أمريكا الدولى الذى تساهم فيه أيضاً الدولة ممثلة فى بنكى القاهرة والتنمية الصناعية وشركة مصر للتامين، وتصل نسبة هذه المساهمة الى ٨٢٪ من راسمال البنك البالغ حالياً ٦٣,٥ مليون جنيه، وهناك أيضاً عدة عروض من مستثمرين مصريين قد تقدموا لشراء هذه الحصة .

وإلى جانب هذين البنكين فان الدولة ، ممثلة فى البنوك العامة وشركات التامين العامة، لا تزال تمتلك نسبا مختلفة فى بنوك مشتركة مطروحة للخصخصة.

وعلى رأس هذه البنوك «المصرى الامريكى» و«الائتمان الدولى» و «مصر الدولى» و«قناة السويس» و«الوطنى للتنمية» و«بنك مصر اكستريور» و«الاهلى سوستيه جنرال» وغيرها من البنوك المشتركة.

بل إن هناك مفاوضات تتم بالفعل فى الوقت الحالى بين البنوك العامة وبعض المستثمرين المتقدمين لشراء بعض هذه البنوك المصرية المشتركة المعروضة للخصخصة او البيع. ويقع على راس هذه المفاوضات الجارية مفاوضات بين بنك القاهرة مع البنك الاهلى - باريس لشراء البنك الفرنسى لحصة البنك العام فى بنك القاهرة - باريس (شركة مساهمة مصرية) وهناك ايضاً مفاوضات بين بنك القاهرة وبنك باركليز الإنجليزى الذى تقدم لشراء حصة بنك القاهرة فى بنك القاهرة - باركليز الدولى البالغة ٥١٪ من راسمال البنك وغيرها من المفاوضات .

وبالإضافة إلى هذه المفاوضات فقد تمكنت مجموعات أعمال من شراء حصص كبيرة فى البنوك المصرية المشتركة، فقد أشترت إحدى هذه المجموعات التى تضم محمد فريد خميس، ومحمد حسين جنيدى ومحمد ابو العينين رجل الأعمال البورسعيدى وغيرهم ٧٠٪ من بنك الاسكندرية الكويت الدولى (البنك التجارى المصرى حاليا) واشترى كذلك سيف الله قطرى ومجموعة استثمارية أخرى أكثر من ٧٠٪ من بنك الدقهلية التجارى (البنك المصرى المتحد) واشترى محمد منصور واحمد المغربى وغيرها حصة البنوك العامة فى بنك مصر العربى الافريقى، كما اشترت إحدى المجموعات الاستثمارية المصرية ٢٥٪ من اسهم بنك الإسكان والتعمير واشترى احد تجار المواد الغذائية بالاسكندرية -صة البنوك العامة (حوالى ١٦٪) فى اسهم بنك الاسكندرية التجارى والبحرى.

البنوك لاتباع لتجار الخردة

ضوابط بيع البنوك للقطاع الخاص

يقترحها مسئولو البنوك وخبراء الاقتصاد

تحقيق: مصطفى عبد السلام

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد السلام
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	١٤٨٣
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٦/٩

محمود عبد العزيز :

أفضل بيع البنوك لمؤسسات مالية كبيرة

عبد الحميد أبو موسى:

خطة تطوير البنك هى الفيصل فى عملية البيع

د. يسرى مصطفى :

البنك المركزى قادر على السيطرة

د. وجيه شندى:

لماذا لا نعطى الفرصة للمستثمر المصرى لا الأجنبى ؟

ومع بدء الحديث عن خصخصة البنوك العامة يبقى السؤال : من يشترى ؟ هل لمن يقدم عرضاً افضل من الناحية المادية كما يحدث مع اسهم شركات قطاع الأعمال العام؟
وبالتالى نبيع البنوك لتجارة الخردة أم نبيعها لمن لديه تصوراً كاملاً عن تطوير البنك وعدم استغلاله لمصلحته الشخصية؟
اسئلة كثيرة طرحناها على مجموعة من خبراء ومسئولى البنك والإدارة المالية فماذا فى جعبتهم؟

مؤسسات مالية

محمود عبد العزيز رئيس إتحاد بنوك مصر ورئيس البنك الاهلى المصرى يرفض بشكل قاطع بيع احد البنوك لمستثمر ليست لديه خبرة فى العمل المصرفى، ويبرر ذلك بحساسية الجهاز المصرفى وانه ليس شركة يتم إدارتها بالتليفون، بل هو مؤسسة مالية تتعامل فى اموال قد تتجاوز عشرات أضعاف رؤوس أموالها، وبالتالى يجب المحافظة على هذه الأموال التى تعد اموال مودعين.
ورأى أنه من الافضل ان يتم بيع هذه المؤسسات لمؤسسات مالية قوية على إدارتها ولها خبرة فى إدارة الأموال وسوق المال سواء كانت مصرية او أجنبية وإذا لم تتوافر هذه المؤسسة يفضل فى هذه الحالة طرح الحصة العامة للاكتتاب العام للجمهور.
ويرى كذلك أن لدى البنك المركزى المصرى حالياً ضوابط رقابية صارمة كافية لحماية اموال المودعين والمساهمين معاً اذا شعر البنك المركزى أن البنك مهدد بالمساس، وهذه القواعد قد تقضى بتطبيق قاعدة الدمج الجبرى لبنك فى بنك اخر، او دعمه مالياً من قبل المساهمين.

وقال رئيس إتحاد بنوك مصر أن بيع حصص البنوك العامة فى البنوك المشتركة قد تم إنجاز جزء كبير منه بنجاح وجهد كبير، أما بالنسبة للمرحلة القادمة فانها تقتضى بذل جهود مكثفة للإنتهاء من عملية فض الاشتباك والتخلص من حصص البنوك العامة فى البنوك المشتركة اولاً حتى يمكن أن نتخذ بعد ذلك خطوات إيجابية فى خصخصة البنوك العامة إذا قدرت الحكومة ذلك ولكنه ينبه الى أن خصخصة البنوك العامة تتطلب اولاً تقييم تجربة خصخصة حصص الدولة فى البنوك المشتركة.
واكد محمود عبد العزيز على انه فى الوقت الذى تبيع فيه البنوك العامة حصصها فى البنوك المشتركة تقوم فى المقابل بتاسيس عشرات المشروعات الاستثمارية الجديدة فى كافة المجالات الإقتصادية خاصة تلك التى تساهم فى زيادة الإنتاج والصادرات وتستوعب المزيد من الأيدى العاملة.

الالتزام والتطوير

ومن وجهة نظر عبد الحميد ابو موسى محافظ بنك فيصل الإسلامى فان هناك عدة معايير وضوابط يجب أن يلتزم بها الراغبون فى شراء البنوك.
واول هذه الضوابط ان تكون هذه المجموعة المستثمرة قادرة فعلاً على ان تفى بالتزاماتها تجاه المودعين والسياسات المالية المطلوبة التى تقدرها الجهات الإقتصادية المسئولة أو بمعنى ادق السلطة النقدية.
اما ثانى الضوابط ان يكون لديها خطة لتطوير البنك بعد الشراء سواء فى سياسته المالية أو الإدارية او التكنولوجية والفنية. فمثلاً يجب على المشترى إبلاغ البائعين بخطته فى زيادة راسمال البنك خلال السنوات القادمة وضخ اموال جديدة.
واشار عبد الحميد ابو موسى الى ان هناك ضرورة كذلك لوضع تصور لتعويم البنك وحل مشاكله إذا كان يتعرض لمشاكل بالفعل فى الوقت الحالى او يتعرض لها مستقبلا، وبالتالى دعم البنك ووضعه فى التزامه المصرفى الصحيح.
واكد أن قانون البنوك والائتمان يعطى الحق للبنك المركزى فى إتخاذ عدة إجراءات من شانها حماية هذه البنوك وبالتالى حماية المودعين بها، ومن بين هذه الإجراءات انه فى حالة تقدم احد المستثمرين لشراء اكثر من ١٠٪ من راسمال اى بنك فلابد أن يقر البنك المركزى الصفقة قبل السير فى إجراءاتها كما ان من حق البنك المركزى ان يعترض على التعيينات المرشحة من قبل إدارة البنك لشغل الوظائف القيادية بالبنك.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد السلام
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	١٤٨٣
المصـــــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصــدور :	١٩٩٧/٦/٩

ويفضل محافظ بنك فيصل الإسلامى إسناد عمليات بيع البنوك الى مجموعات او وحدات اقتصادية متكاملة كما يحدث فى الخارج فهذه المجموعات تكون قادرة على تطوير هذه البنوك ودعمها ماليا وفنيا بعد شرائها.

كما انه فى ظل المتغيرات العالمية المتلاحقة وتحرير تجارة الخدمات المصرفية اصبحت الكيانات الكبيرة تسود العالم، وبالتالى لا مجال للحديث عن مؤسسات مالية او مصرفية ضعيفة او صغيرة.

واعترف بان المجال المصرفى يعد من المجالات ذات الأرباح العالية اذا تم إدارتها إدارة سليمة، ومن هنا يكمن سبب اقبال رجال الاعمال والمستثمرين على شراء هذه الوحدات.

وهناك سبب اخر يتعلق بسياسة البنك المركزى المصرى التى لا تتيح تاسيس بنوك جديدة فى مصر باعتبار ان عدد الوحدات المصرفية الحالى كافيا، وبالتالى يعتبر بعض المستثمرين ان شراء البنوك القائمة هو البديل الأمثل لتاسيس بنوك جديدة.

ورای ان اقدام المجموعات الاستثمارية على شراء بنك يمكن ان يساهم فى دعم هذه المجموعات ماديا، فمثلا فى الغرب نجد ان رجل اعمال او مستثمرا يمتلك عدة شركات متنوعة فى المجالات الخدمية والتجارية والصناعية والمالية خاصة البنوك والتامين، وهذه الشركات يخدم بعضها البعض الآخر.

حساسية البنوك

اما د. وجيه شندى وزير الاستثمار والتعاون الدولى الأسبق والخبير المالى فيؤكد على عدة حقائق عند الحديث عن ضوابط بيع البنوك ابرزها ان حساسية البنوك تجعل من الضرورى التانى فى اختيار من يملكها ومن يديرها، خاصة وانها تعمل فى مجال تجارة المال فهى تقبل ودائع الأفراد وتحول جزءا منها الى استثمارات فى صورة تمويلات لمشاريع اقتصادية متنوعة، فى حين يوجه الجزءالآخر الى قروض، ومن هنا تاتى أهمية حماية البنوك ليس لانها شريان وعصب للاقتصاد القومى فقط، بل لانها تخلق مشاريع تؤثر على الحجم الكلى للاستثمار

وقال ان هذه الحساسية تقتضى من الدولة التاكد من توافر أمرين فى الملاك الجدد لهذه البنوك التى يتم بيعها، الأمر الاول هو ان يكون لدى هؤلاء الملاك قدرا كافيا من الاحساس الوطنى، الأمر الثانى ان يكون لديه رغبة فى تطوير هذا الصرح المالى، وهذا يقتضى توافر خبرة مصرفية وقدرة مالية معا. فليس من المعقول ان نسمح لتاجر خردة بشراء بنك، وليس من المطلوب أن يشترى رجل بنكا وكل مؤهلاته فى الحياة انه يمتلك أموالا بالملايين أو بالمليارات

ويضرب مثالا بالجراح أو الطبيب، فلا يمكن أن أحضر أستاذا متخصصا فى الهندسة والمعمار ثم أطلب منه الكشف على صحة مريض. كما انه من السهل على المستثمر اقامة مشروع استثمارى سواء سياحى أو زراعى ولكن ليس من السهل إدارة بنك يمتلك اصولا وودائع ربما تزيد على مليارات الجنيهات.

ويفضل د. وجيه شندى اعطاء أولوية للمستثمر المصرى عند بيع البنوك، ويبرر ذلك بان طبيعة النشاط تقتضى ذلك، كما ان المستثمر الأجنبى يهمه أولا تحقيق ارباحا سريعة، ولا تشغله كثيرا قضية التنمية الاقتصادية

الادارة والملكية

يخالف د. يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الأسبق ورئيس بنك مصر امريكا الدولى الآراء السابقة بعض الشئ حيث يرى أنه فى ظل قاعدة فصل الملكية عن الادارة يمكن ان يكون البنك مملوكا لرجل أعمال او مستثمر اما الادارة فيتولاها جهاز مصرفى متخصص، وهذا ما حدث مع بعض البنوك التى تم بيعها مؤخرا لمجموعة من رجال الأعمال المصريين.

وقال إن رقابة البنك المركزى المصرى على جميع البنوك العاملة فى مصر قد تدعم هذا الاتجاه، فالقانون يشترط موافقة البنك المركزى على رئيس واعضاء مجلس الادارة والعضو المنتدب، والمدير العام وفى بعض الأحيان مدير ادارة الائتمان. كما أن البنك المركزى قادر بادواته المختلفة على توجيه البنوك المختلفة لاداء دورها فى خدمة الاقتصاد القومى، وعدم الاقتصار فقط على مصلحة المساهمين.

واضاف د. يسرى مصطفى بانه خلال السنوات القادمة تم تعديل قانون البنوك والائتمان بما يتوافق مع المرحلة الحالية وخصخصة البنوك، واستهدف هذا التعديل أمرين هما: تقوية دور البنك المركزى فى الاشراف والرقابة، ودعم المراكز المالية للبنوك عن طريق اتباع المعايير الدولية الخاصة بالسلامة المالية والمصرفية والملاءة وغيرها.

واكد على انه حتى فى حالة بيع البنك فان الملاك الجدد ملتزمون بقرارات وتعليمات البنك المركزى الخاصة بزيادة راسمال البنك الى حد معين.

ورغم الرؤية السابقة لوزير الاقتصاد الاسبق، الا انه يفضل بيع البنوك لمستثمرين لهم سابقة اعمال فى المجال المصرفى، إذ أن البنوك لها طبيعة خاصة كما انها تعمل باموال الغير وليس باموالها، وبالتالى يجب توافر إدارة مصرفية متخصصة قادرة على ادارة الاموال المتوافرة لدى البنك وتحقيق اكبر عائد عليها. وهذا يخدم المساهم والمودع وفى النهاية الاقتصاد بشكل عام.



مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد السلام
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	١٤٨٣
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٦/٩

تجارب سابقة

يسرد د. مدحت حسنين استاذ الاقتصاد بالجامعة الامريكية نماذج من بعض البنوك التي اشتراها رجال أعمال خلال السنوات الماضية، ويقع على راس هذه البنوك. كما يقول. البنك المصرى البريطاني الذى استطاع ملاكه الجدد دعمه ماليا وفنياً ولم تحدث فيه اية مخالفات، وكذلك الحال مع تجربتي بنك الدقهلية وبنك الاسكندرية الكويت الدولي، وإن كان يرى أن التجربتين الاخريين لا يمكن الحكم عليهما فى الوقت الحالي باعتبار ان عملية الشراء قد حدثت فقط خلال العام الماضي.

وقال ان شراء اى شخص لبنك دون ان يكون له سابقة معرفة بالاعمال المصرفية أمر عليه محاذيره، خاصة وان الادارة الجديدة قد لا يكون لديها تصوراً عن نشاط البنك وأصوله وخصومه ومديونياته والديون المشكوك فى تحصيلها، وبالتالى يمكن ان يؤثر ذلك فى النهاية على أداء البنك فى المستقبل.

واكد د. مدحت حسنين على ضرورة تاكد البنك المركزى من تطبيق عدة ضوابط قبل السير فى اجراءات بيع البنك منها التاكد من تقييم السهم تقييماً عادلاً حقيقياً خاصة وإذا كان البنك يساهم فيه صغار المستثمرين او تمتلك فيه الدولة نسبة كبيرة من راس المال. كما يجب ان يتاكد البنك المركزى من وجود مخصصات كافية لدى الادارة او الملاك الجدد حتى يتاكد من ضخ اموال جديدة للبنك عقب اتمام الصفقة.

وفيما يتعلق بنوعية المشترين اوضح استاذ الاقتصاد بالجامعة الامريكية انه يفضل قيام البنوك المحلية بشراء البنوك المعروضة للبيع خاصة المتعثرة منها أكثر من مجموعات الاعمال أو المستثمرين الصغار من خلال الاكتتاب العام، ويبرر ذلك بانه غالباً ما يكون هدف رجال الاعمال من شراء البنك هو المضاربة على سعر السهم او الاستفادة منه والحصول على ارباح، وكذلك الحال بالنسبة للأفراد، اما المؤسسة المالية يهمها بالدرجة الأولى دعم وتقوية المركز المالى للبنك ومنحه دورا أكبر فى اداء دوره وتوسيع حجم نشاطه

واقترح د. مدحت حسنين دمج البنوك الصغيرة المعروضة للبيع قبل السير فى اجراءات بيعها، بحيث تتحول بعد ذلك الى بنوك قوية يمكن بيعها بمبالغ اعلى. ورأى انه فى ظل المنافسة الدولية وتطبيق قواعد اتفاقية الجات فإن الكيانات الكبيرة مطلوبة.

تعديل القانون

يقترح جاب الله الدسوقي مساعد المدير العام للبنك المصرى لتنمية الصادرات تعديل بعض مواد قانون البنوك والائتمان بحيث تتماشى مع مرحلة خصخصة البنوك. واول هذه المواد التى فى حاجة الى تعديل ما يتعلق بمراقبى الحسابات بالبنوك. ويرى انه ان الأوان لتحديد فترة المراقب بحيث لا تزيد على ثلاث سنوات. لا ان يظل سنوات طويلة يمكن خلالها المغاضاة عن اخطاء قد يرتكبها مجلس ادارة البنك بشكل مستمر، او انه يرتكب خطأ فنياً طوال فترة مراقبته ولا يستطيع اكتشافه لاسباب فنية متعلقة به.

كما يجب ان ينص القانون صراحة على فصل الملكية عن الادارة داخل البنوك باعتبار ان البنوك تعد محفظة المجتمع المالية، والادارة ليست مسئولة فقط عن رؤوس اموالها بل عن اموال المودعين التى تزيد عشرات المرات عن راسمال البنك.

وطالب بان يتعهد الملاك الجدد للبنك قبل إجراء الصفقة بالتعهد باسناد ادارة البنك الى ادارة مصرفية مشهود لها بالكفاءة ولها خبرة طويلة فى العمل المصرفي، ومصر مليئة بهؤلاء كما ان هناك نقطة تتعلق بدور البنك المركزى فى اختيار القيادات العليا بالبنك، وهذا ما تشهده جميع الأسواق الدولية.

ومن وجهة نظر صلاح عثمان المدير الاقليمي للمؤسسة العربية المصرفية فإن بيع اى بنك لابد ان يتوقف على ما يقدمه المالك الجديد للبنك من قيمة مضافة وإدخال تكنولوجيا وادوات مصرفية وإئتمانية جديدة وضخ استثمارات يمكن توجيهها لزيادة جديدة فى راس المال او فتح فروع جديدة او التوسع فى الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.

وقال انه لا عيب أن يشترى مجموعة رجال اعمال او مؤسسة مالية بنكاً بهدف الربح طالما أن ذلك يتم فى اطار قانونى وفى ظل احترام السياسة المالية

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	زينب ابراهيم
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	١٨٣
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩٧/٩/٩

بعد الإنتهاء
من معظم الأمور المتعلقة بالتجارة العالمية وبعد الإنتهاء من إتفاقيات الجات
جاءت إتفاقية الجات GATS وهى الإتفاقية الخاصة بتحرير تجارة الخدمات والتى تهدف إلى خلق
عالم بلا قيود مالية وذلك فى ظل عولمة
كافة الأنشطة الإقتصادية والتحول إلى سوق واحدة ، والخدمات المالية هى القادرة على أداء الدور الهام فى هذه العولمة .
وفى إطار برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى بداته مصر بقوة أوائل التسعينات وشمل إصلاح كافة المجالات المالية والنقدية والإقتصادية وعمليات الخصخصة كان من الضرورى ايضا ان يتجه الإصلاح الإقتصادى إلى أحد القطاعات الهامة وهو القطاع المالى ويشمل البنوك والتأمين والبورصة المصرية التى تشهد حاليا نجاحاتها والتى اصبحت ايضا فى مصاف البورصات العالمية .
وقد تضمن برنامج الإصلاح الإقتصادى المستمر طرح احد البنوك العامة للخصخصة وقد ناقش أمس برنامج موضوع للمناقشة الذى يعده ويقدمه عصام رفعت رئيس تحرير الاهرام الإقتصادى للتليفزيون موضوع خصخصة البنوك العامة
[ولأهمية هذا الموضوع الحيوى يقدم الإقتصادى فى هذا العدد ملفا كاملا عن خصخصة البنوك .

من المرشح فى..
خصخصة البنوك؟

فى البداية بطرح عصام رفعت عدة تساؤلات على خبراء البنوك تتضمن لماذا خصخصة أحد البنوك العامة ؟ وكيف ستتم عملية الخصخصة ؟ ولمن سيباع هذا البنك ؟ وهل سيباع بالكامل .. أم سيباع جزء منه ؟ وهل سيقتصر البيع للمصريين أم يمكن بيعه للأجانب أيضا ؟
وأخيراً ماهو الدور الذى يمكن أن يلعبه البنك المركزى المصرى من اجل الرقابة والمتابعة للجهاز المصرفى كله ؟
يقول السيد على نجم محافظ البنك المركزى الأسبق : خصخصة البنوك موضوع حيوى وهام للقطاع المالى عامة وللقطاع المصرفى بإعتباره اهم القطاعات الإقتصادية التى يتم على اساسها الإصلاح الإقتصادى والإصلاح الهيكلى كما أن خصخصة احد البنوك العامة يعتبر إستكمالا لبرنامج الخصخصة الذى بداته الحكومة بالإتفاق مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير) والهدف من الخصخصة هو زيادة كفاءة العمل فى هذه البنوك ، وقد تمت بالفعل خصخصة بعض البنوك التى تشارك فيها بنوك القطاع العام بنسبة اكبر من ٢٠٪ ولم يتبق إلا القدر اليسير ، ويتبقى ايضا بنوك القطاع العام الأربعة . والمقصود بالخصخصة .. خصخصة الإدارة والملكية بالبنوك ،وكلما كانت الإدارة لاتخضع لضغوط للتعليمات الحكومية كانت اكثر كفاءة من الإدارة الخاضعة لضغوط للتعليمات الحكومية ، فمثلا لابد وان تقوم الحكومة بعمل دراسات كافية عند منح الإئتمان وتطبيق المعايير الفنية والإقتصادية بدقة شديدة جدا دون الأخذ فى الإعتبار المعايير الإجتماعية أو الأساسية - لان هذا ليس مجال عمل البنوك وذلك تحت الرقابة الكاملة للبنك المركزى والدولة حيث ان القطاع المالى فى جميع دول العالم بصرف النظر عن هويتها ونوعية النظام الإقتصادى السائد فيها سواء كان إشتراكيا أو رأسماليا ... هو أهم القطاعات التى تشرف عليه الدولة إشرافا كاملا .

● عصام رفعت :- ٨٥٪ من العمل المصرفى فى مصر تقوم به أربعة بنوك عامة ... كيف سيتم إختيار بنك من هذه البنوك لخصخصته ؟ ومافى المعايير التى سيتم على أساسها إختيارها ؟
● يجيب السيد محمد البربرى نائب محافظ البنك المركزى : إختيار البنك الذى سيتم خصخصته هو قرار الحكومة وقد يشترك فيه البنك المركزى ، ولكن لم يات أوانه حتى الآن كما لم يتم ايضا تحديد أسهم هذا البنك ، ومن المعروف أنه حتى عام ١٩٦٠ كانت البنوك المصرية كلها قطاع خاص ولهذا فعملية خصخصة بنك عام ليست بدعة بل هى عودة إلى الأصل الذى كانت عليه والأصل هو الأفضل حيث يعطى حرية لإدارة البنك للتحرك بصورة جيدة وأذكر مثلا عندما كنت رئيسا لبنك قطاع عام ان مذكرة الإئتمان التى كان يتم منحها لشركة قطاع عام كانت لاتستغرق سوى دقائق معدودة لوجود إعتقاد عند جميع العاملين فى البنك ان الحكومة لاتفلس وإننا نعطى إئتمانا مضمونا ، ولكن عند تطبيق الخصخصة سوف يختلف هذا حيث سيخضع كل شخص أو شخصين إعتبارية للدراسة الفنية الدقيقة ولنفس المعايير الفنية العالمية لوجود مساهمين سيقومون بمحاسبة المسئولية عند إدارة البنك إذا أفلت فى معايير منح الإئتمان ، كما لن يكون هناك أيضا تمييز فى منح الإئتمان للشخص أو للمؤسسة الجديرة به .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	زينب ابراهيم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	١٨٣
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩٧/٠/٩

البيع لمستثمر رئيسى

● وبالنسبة لكيفية خصخصة البنك يقول السيد نبيل إبراهيم احد خبراء البنوك فى مصر : الخصخصة لابد وان تكون إستراتيجية للجهاز المصرفى كله ونحن على مشارف القرن ٢١ ومع ذلك فهى ليست كلمة ستقوم بحل جميع مشاكلنا ، ولابد إن يكون هدفنا رفع الكفاءة الإنتاجية والإدارية وخلق الكوادر المصرفية القادرة والأخذ بالمستحدثات المصرفية الجديدة والوصول لهذا الهدف يتطلب شفافية كاملة من القطاع العام الذى يشكل ٦٦٪ من حجم النشاط المصرفى ككل وتاثيره يمتد للجهاز المصرفى كله وليس إلى البنك المتعامل معه وحده ٠

ايضا لابد من إجراء لتقييم الأداء لهذاالبنك فى نطاق التقييم السيادى وعلى ضوء الشفافية لهذا البنك يتم اخذ قرارات الخصخصة بمعنى البدء فى تقييم قيمة هذا البنك ، وتقييم الوضع الحالى والمشاكل التى تواجه هذا البنك حيث اننا لو إتخذنا معيار الربحية فقط عند التقييم سنجد ان بنوك القطاع العام أقل ربحية من بنوك القطاع الخاص ، فنسبة الارباح إلى مجموع الميزانيات أقل من ١٪ وهذه النسبة فى القطاع الخاص ٢٪ وإيضا إذا اتخذنا معيار الربحية بالنسبة لحقوق الملكية فسنجدها ٤,٥ ٪ فى بنوك القطاع العام فى حين تصل نسبتها إلي ٢٤ ٪ فى القطاع الخاص

وهذا لايعنى بالضرورة وجود خطا جسيم فى بنوك القطاع العام بل يعنى ان هناك ظروفا معينة فرضت عليه ، ولذلك فمطلوب اولا تحرير بنوك القطاع العام من كل الظروف والأوضاع التى فرضت عليه ثم خصخصتها بعد ذلك ٠

وعن إساليب الخصخصة قال نبيل إبراهيم يمكن طرح بيع جزء من حصة البنك لمستثمر إستراتيجى يستطيع جلب التكنولوجيا والفنى المصرفى الجديد والمستحدثات المصرفية المطبقة فى دول العالم ، وطرح جزء اخر للإكتناب العام فى البورصة ولكن بعد حل جميع المشاكل الأساسية التى تواجه البنك ٠

واكد ان خصخصة البنوك لاتعنى تحويل الملكية من شخص إلى اخر ولكنها تعنى فى المقام الأول رفع الكفاءة الإنتاجية للمصرف وللعمال وللنشاط المصرفى كله الذى تشكل فيه بنوك القطاع العام ٦٦٪ ٠

حل مشاكل البنوك اولا

عصام رفعت : خصخصة بنوك القطاع العام ضرورة لتحقيق الارباح وتحسين الإنتاجية ،ولرفع كفاءة الفن المصرفى خاصة وان بنوك القطاع العام تحملت العبء الأساسى فى الستينات والسبعينات وادت دورها كاملا فى برنامج الإصلاح الإقتصادى ٠

واكد على نجم :- أن بنوك القطاع العام الأربعة ادت دورها فى النشاط الإقتصادى بالكامل خلال الفترة الماضية وتعرضت لعمليات التخصيص النوعى والقطاعى وتحملت اعباء التاميم والتمصير الكامل ، والدمج والقطاع العام و الحكومى ، ولذلك فلابد اولا من تحديد آثار الفترة الماضية على هذه البنوك وحل المشاكل الناتجة عنها لإعطاء البنوك فرصة لكى تنطلق وتتحرر من هذه الآثار التى تنعكس عليها عند إعادتها إلى القطاع الخاص وان نطبق اسلوبا اخر من اساليب الخصخصة وهو زيادة راس المال عن طريق الإكتتاب العام وإلا نترك البنوك لأى شخص يستطيع ان يساهم فيها ولابد ايضا ان تقتصر عمليات المساهمة فى البنوك على المصريين اولا ولفترة طويلة وبنسب محددة تتراوح بين ٥٪ للأفراد و ١٠٪للمؤسسات حتى لاتكون هناك سيطرة او إحتكار ، بالإضافة إلى ضرورة ان تمر البنوك والمجتمع بنفس المراحل التى مرت بها الدول الأخرى وضرورة التدرج فى تقديم الخدمات البنكية حيث لا يمكن مثلا تقديم خدمة بنكية غير مطلوبة ٠

وأضاف على نجم : نظام التملك بنسبة ٥٪ للافراد ، و ١٠٪ للمؤسسات موجود فى معظم دول العالم وفى الولايات المتحدة الامريكية : عمدة النظام الراسمالى فما زال البنك المركزي الأمريكي يطبقها حتى الآن بل انه يطبق على البنوك الامريكية قواعد أخرى منها ضرورة الإستعلام عن الشخص الذى تصل نسبة مساهمته فى بنك إلى ٥٪ وإستعلام اخر عن الذى تصل نسبة مساهمته إلى ١٠٪ وذلك لحماية النظام المالى فى الولايات المتحدة الأمريكية ولذلك فهذه النسب ليست إختراعا مصريا ٠

تشكيل لجنة قانونية

عصام رفعت : كيف نحقق التوافق خصخصةبين إسلوب البيع لمستثمر رئيسى ياتى بالفن المصرفى الحديث خاصة بعد إتفاقيات الجات وتحرير تجارة الخدمات المصرفية فى العالم كله ٠٠٠ ، وبين اسلوب التملك الجماعى للمصريين عن طريق الأكتتاب العام ؟

محمد البربرى : من الناحية العملية الواقعية إذا كنا نحتاج إلى مستثمر اجنبى فليس هناك مايمنع ذلك إلا بنسبة تواجد معينة ، وقد تم تشكيل لجنة قانونية لدراسة هذا الموضوع ولمعرفة هل ستحتاج عملية الخصخصة إلى تعديل تشريعى فى قانون البنوك ام لا ، وسوف يدلى المشرع برايه ايضا فى تحديد اسلوب عملية الخصخصة وأسلوب التنفيذ وتحديد نسب البيع ولمن نبيع هل للمصريين فقط ام للمصريين والأجانب معا ؟

وأكد ان القانون ينص على انه لايجوز تملك اى فرد او شخص معنوى اكثر من ١٠٪ من البنك إلا بموافقة البنك المركزى ٠

محمد البربرى
نائب محافظ البنك المركزى :

لم يتم حتى الآن تحديد إسم البنك المراد خصخصته وهذا قرار للحكومة

على نجم
محافظ البنك المركزى الأسبق :

قصر عمليات بيع البنوك على المصريين أولا ولفترة طويلة وبنسب محددة

عصام رفعت :

البنوك الأربعة تحملت عبء النشاط الإقتصادى منذ الستينات وحتى التسعينات وأدت دورها فى الإصلاح الإقتصادى

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	زينب ابراهيم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع البنوك	رقم العـــدد :	١٨٣
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩٧/٩/٩

عصام رفعت : هل يمكن ان يتدخل البنك المركزى فى تعيين او عدم تعيين او تغيير الإدارة فى اى بنك ؟

محمد البربرى : يعطى القانون للبنك المركزى حق الإعتراض على مجلس الإدارة وعلى المدير العام التنفيذى للبنك وعلى ثلاثة مديرين فى البنك هم مدير العمليات الخارجية ومدير الإستثمار ومدير الإئتمان فى اى وقت ، حيث حق الإعتراض على عضو مجلس الإدارة لمدة شهر واحد فقط .

الخصخصة وتغيير الادارة

عصام رفعت : هل سيتم طرح البنك المراد خصخصته للبيع بالكامل ام بيع جزء منه ؟ وطرح شرائح للبيع ؟

محمد البربرى : كلمة الخصخصة تعنى ان تتنازل الحكومة عن الاغلبية التى تمتلكها فى البنك وهذا خاضع لقرار الحكومة .

هل تقتضى الخصخصة عملية تغيير الإدارة أم سيترك هذا للجمعية العمومية وللمستثمرين الجدد ؟

على نجم :- ينعكس التغيير فى شكل الملكية على شكل الإدارة لإنها تمثل المساهمين فى البنك ويستتبع تغيير الملكية دائما تغييرا فى الإدارة حيث ان الملاك الجدد والمستثمرين والمساهمين ياتون غالبا بافضل عناصر الإدارة كما يعملون على إدخالها فى مجلس الإدارة وفى رئاسة البنك خاصة العضو المنتدب والمدير التنفيذى للبنك .

عصام رفعت : - هل سيتاثر العاملون فى البنك بالخصخصة ؟ وهل ستزيد الإنتاجية ؟

نبيل إبراهيم :- الإنتاجية بالفعل ستزيد وسيكون البقاء للاصلح فى الجهاز المصرفى كله سواء على مستوى المؤسسة المصرفية او على مستوى العاملين بها ولذلك فعلى الإدارة واجب رئيسى هو إستمرار تعميق البرامج التدريبية حتى تستطيع ان تاخذ بالمستحدثات المصرفية المتلاحقة ، بجانب إستمرار البعثات والدراسات المستمرة وتجديد أساليب التدريب وإلا سنجد السوق المصرى نتيجة إتفاقيات الجات والمشاركة الأوروبية والأمريكية .. قد إنفتح على بنوك أجنبية جديدة تقدم مستحدثات مصرفية بنوكنا الوطنية غير مستعدة لها ، ولهذا لابد من الإستعداد لكل جديد يفد إلينا وإعداد صف ثان وثالث من الكوادر الإدارية المدربة جيدا لمواءمة المستحدثات المصرفية الجديدة خاصة وان البنوك الأجنبية عندما جاءت لمصر بعد الإنفتاح الإقتصادى أخذت الكوادر الإدارية من البنوك المصرية ودربتها تدريبا مركزا وبإسلوب إدارى جديد فنجحت وحققت النسب العالية من الكفاءة والربحية .

وعن التواجد المصرفى المصرى فى الخارج قال

تواجدنا فى الخارج ضعيف ولايتعدى ٥ وحدات سواء فى شكل فروع او بنوك مستقلة مثل البنك الاهلى فى لندن أو بنك مصر فى باريس أو بنك مصر فى فرانكفورت وهى وحدات ناجحة وتحقق أرباحا فى حين أن لبنان لديها ٤٩ وحدة فى الأسواق الدولية .

واكد على ضرورة العمل على زيادة التواجد المصرفى المصرى فى الخارج لإكتساب الخبرات المستحدثة ولجعل الكوادر الإدارية مستيقظة دائما لما يستجد من الخدمات المصرفية فى العالم .



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الفتاح الجبالى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	٤١
المصـــــــدر :	ملف الاهرام الاستراتيجى	تاريخ الصـدور :	مايو ١٩٩٨

خصخصة البنوك فى مصر

■ دخلت عملية الخصخصة فى مصر، مرحلة جديدة تماما قوامها الانتقال الى قطاعات البنية الأساسية كالطرق والمؤانى والمطارات، وذلك بعد أن كانت قاصرة على شركات قطاع الاعمال العام والمشروعات المشتركة والمحليات فقط. وفى هذا السياق انتقلت هذه العملية الى القطاع المالى بشقيه التأمينى والمصرفى. خاصة بعد التوقيع على اتفاقية تحرير الخدمات المالية فى اطار منظمة التجارة العالمية، والتى بمقتضاها تقوم الدولة بفتح أسواق هذه الخدمات للمنافسة الاجنبية وإزالة كافة القيود التى تحد من هذه العملية. وهكذا لم تعد الحكومة المصرية ملزمة "بخصخصة البنوك" وفقا لاتفاقية المساندة الموقعة مع صندوق النقد الدولى فقط، ولكن أيضا تحقيقا لالتزاماتها الدولية فى اطار منظمة التجارة. وذلك مع التسليم الكامل بالاختلاف الزمنى بين الاتفاقيتين من حيث توقيت هذه العملية. إذ ان الثانية تعطى مصر فترة سماح للقيام بهذه العملية حتى عام ٢٠٠٣، بينما وفقا للاتفاق مع صندوق النقد فإن مصر كانت ملزمة باجراء هذه العملية قبل نهاية عام ١٩٩٧. ولكنها تأجلت الى عام ١٩٩٨ نتيجة لما شهدته البيئة المصرفية من تطورات وتغييرات.

وضعية البنوك المصرية

■ تجدر الإشارة إلى أن مجموع المراكز المالية لكافة البنوك العاملة فى مصر، قد بلغ ٣٠٢ مليار جنيه بنهاية يونيه ١٩٩٧، تصل حصة البنوك التجارية العامة إلى ١٦٣,٢ مليار، أما البنوك التجارية المشتركة والخاصة فإن مركزها المالى يبلغ ٧٨,٧ مليار. ويقتصر المركز المالى لبنوك الاستثمار والأعمال على ٤١,٩ مليار، والبنوك المتخصصة على ١٨,٢ مليار جنيه.

ولهذا تستحوذ بنوك القطاع العام التجارية على ١٢٤,٧ مليار جنيه كودائع ،أى ما نسبته ٦٢,٢٪ من الاجمالى لدى الجهاز المصرفى ككل والذى يصل إلى ٢٠٠,٦ مليار جنيه بنهاية يونية ١٩٩٧ منها ١٥١,٧ مليار بالعملة المحلية . بينما استحوذت البنوك التجارية المشتركة والخاصة على ٢٥,٧٪ من الاجمالى.

وعلى الجانب الآخر فقد بلغت أرصدة القروض والخصم لدى الجهاز المصرفى ككل فى نهاية يونية ١٩٩٧ حوالى ١٥٢,٢ مليار جنيه (او ما يساوى ٥٠,٤٪ من اجمالى مراكزها المالية و٧٥,٩٪ من اجمالى الودائع). قدمت بنوك القطاع العام التجارية نصف تلك الارصدة، أما البنوك التجارية المشتركة والخاصة فقد قدمت ٢٦,٦٪، وبنوك الاستثمار والاعمال ١٣,١٪ والبنوك المتخصصة ١٠,٣٪.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الفتاح الجبالي
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	٤١
المصـــــــدر :	ملف الاهرام الاستراتيجي	تاريخ الصـــدور :	مايو ١٩٩٨

وقد استفاد قطاع الاعمال الخاص بالنصيب الأكبر من هذه القروض حيث حصل على ٥٤،٦ مليار بالعملة المحلية(اى ٤٨،١٪ من اجمالى التسهيلات الممنوحة بالعملة المحلية) واستأثر بالجانب الأكبر من التسهيلات المقدمة بالعملات الاجنبية إذ استحوذ على ٢٨،٤ مليار (أو مانسبته ٧٣،٤٪ من الاجمالى).

ملاحظات هامة

■ ثمة عدد من الملاحظات كالتالى :

١ ـ اللافت للنظر أن النسبة الكبرى من الزيادة فى التسهيلات الائتمانية خلال العام المالى ٩٧/٦٦ ١٩ قد وجهت اساسا للقروض والسلفيات قصيرة الاجل (أى تمتد لاقل من سنة) حيث زادت بمقدار ١٧،٥ مليار جنيه (منها ١٠،٤ مليار بالعملة المحلية) بينما اقتصرت الزيادة فى القروض التى تزيد آجالها عن سنة على ما قيمته ٦ مليار جنيه فقط (منها ٣،٤ مليار بالعملة المحلية).

٢ـ إنه رغم تصاعد مجموع المركز المالى لبنوك الاستثمار والاعمال، إلا انها لم تؤد الدور المطلوب فى جذب المدخرات والودائع طويلة الآجل لاستخدامها فى تمويل الاستثمارات التنموية طويلة الآجل. إذ لم تتعد الودائع ٤٤،٥٪ من اجمالى مواردها المتاحة للتوظيف. ومع ضعف مواردها الذاتية فقد اتجهت للبنك المركزى والبنوك التجارية لتغطية جزء من اجمالى مواردها المتاحة للتوظيف. هذا فى الوقت الذى اتسمت فيه استثماراتها المالية بالضآلة بل وتوظيف جزء من هذه الموارد فى ارصدة لدى البنوك بالخارج.

٣ ـ إن نمو الودائع الاقصر آجلا. حتى ستة اشهر. اصبحت تشكل ٤٦،٧٪ من الودائع الادخارية غير الحكومية بالعملة المحلية لدى البنوك التجارية. و ٥٨،٥٪ لدى بنوك الاستثمار والاعمال وذلك فى نهاية يونية ١٩٩٧.

وتأتى اهمية هذه المؤشرات فى ضوء الدور الذى يلعبه الجهاز المصرفى فى عملية التنمية وذلك لما له من قدرات هائلة وامتلاكه لآليات عديدة تساعده على تعبئة المدخرات المحلية واستخدامها بالطريقة التى تحقق الأهداف التنموية للمجتمع. وخاصة إحداث عملية التراكم الراسمالى، اى توفير التمويل اللازم بأقل قدر من التضخم.

٤ ـ إن قيمة المحفظة المالية للبنوك قد ارتفعت الى مستويات تجاوزت ضعف الحد الامثل نظريا، خاصة بالمقارنة بالنسبة المتدنية لمحفظة القروض، إذ بلغت ٥٣،١ مليار جنيه بنهاية يونية ١٩٩٧ (اى ١٧،٦٪ من اجمالى المركز المالى). وقد وزعت البنوك استثماراتها فى المحفظة بين أوراق حكومية وخاصة واجنبية، وبلغ ما فى حوزتها من اذون على الخزانة ٢٩ مليار جنيه، ومن السندات الحكومية ١٣،٦ مليار. والسندات غير الحكومية ١،٥ مليار والمساهمات فى الشركات ٦،٦ مليار، والاوراق المالية الاجنبية مايعادل ٢،٤ مليار جنيه.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الفتاح الجبالى
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	٤١
المصـــــــدر :	ملف الاهرام الاستراتيجي	تاريخ الصـــدور :	مايو ١٩٩٨

ولذلك ارتفعت ارباح البنوك من الاستثمار فى الاوراق المالية بصورة كبيرة، وتجاوزت فى ذلك ارباحها النشاط المصرفى الاعتيادى اذ بلغت توزيعات الاسهم ووثائق الاستثمار بمحافظها حوالى ٤٢٩ مليون جنيه من اجمالى ربح بلغ ٥١٨,٥ مليون جنيه فى نهاية يونية ١٩٩٧. وقد برزت هذه المسألة بشدة فى البنوك التجارية العامة. اذ وصلت نسبة ارباح محفظة بنك مصر، لايراد النشاط الى ٨٨,٢٪ وفى بنك الاسكندرية ٧٦,٤٪ وفى بنك القاهرة ٥٢,٣٪، وكان البنك الأهلى أدناها اذ بلغت هذه النسبة ٣٩٪ فقط. هذا مع ملاحظة ان النسبة العظمى من هذه الارباح جاءت من عائد اذون الخزانة والسندات الحكومية والتى شكلت ٨٤٪ من ارباح محفظة بنك مصر و ٨٠,٦٪ من ارباح محفظة البنك الأهلى، و٥٣٪ من ارباح محفظة بنك القاهرة و٧٣٪ لبنك الاسكندرية.

ويفسر هذا جزئيا الجدل الشديد الذى اثير مؤخرا عقب صدور القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٨ والخاص بتعديل المواد ٢٩ و ١١٤ و ١١٨ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٥٧ لسنة ١٩٨١ حيث ادى الى الغاء الاعفاء الضريبى الذى كانت تتمتع به البنوك عند شرائها بعض الاوراق المالية مثل أذون وسندات الخزانة بقروض داخلية، كما رفعت نسبة المخصصات من ٥٪ إلى ١٠٪ من صافى الربح. وهى المسألة التى مازالت تثير خلافا شديدا خاصة وان اللائحة التنفيذية للقانون لم تصدر بعد.

٦ ـ إن صافى العائد لاجمالى الاصول لدى البنوك التجارية العامة مازال يشكل نسبة ضئيلة للغاية، اذ لم يتجاوز ١,٢٪ فى البنك الاهلى، واقل من ١٪ بالنسبة لبنك الاسكندرية ولهذا انخفضت حصة الدولة من الارباح الى راس المال المدفوع لتصل الى ٧,٨٪ للبنك الاهلى و٥,٧٪ لبنك الاسكندرية وهو أقل من معدل الفائدة على الودائع لدى هذه البنوك. الامر الذى يثير العديد من التساؤلات حول خطورة استمرار هذا الوضع وتأثيره على كفاءة الجهاز المصرفى المصرى خاصة مع الدخول فى المنافسة العاتية القادمة مع رياح تحرير هذه القطاعات وفقا لما تم الاتفاق عليه فى اطار منظمة التجارة العالمية.

ملكية البنوك العامة التجارية فى بعض البنوك المشتركة
حتى نهاية ديسمبر ١٩٩٧

البنوك المشتركة	البنك الأهلى	بنك مصر	بنك القاهرة	بنك الاسكندرية	اجمالى نصيب البنوك التجارية الاربع
بنك الاسكندرية التجارى	٠,٠٠٣			٠,٠٠٠	٠,٠٠٣
بنك الاسكندرية الكويت الدولى				٩,٧٥٠	٩,٧٥٠
بنك القاهرة باريس			٢٢,٠٠٠		٢٢,٠٠٠
بنك القاهرة باركليز			٥١,٠٠٠		٥١,٠٠٠
بنك القاهرة الشرق الأقصى			٢٩,٠٠٠		٢٩,٠٠٠
البنك التجارى الدولى	١٩,٦١٠				١٩,٦١٠
بنك كريدى مصر	١٩,٥٠٠				١٩,٥٠٠
البنك المصرى الأمريكى				٣٥,٣٣٠	٣٥,٣٣٠
البنك المصرى السعودى للتمويل	٧,٦٩٠	٠,٠٠٠	٨,٥٠٠	٨,٤٠٠	٢٤,٥٩٠
بنك التجاريون	١٦,٩٩٨	١٦,٠٠٠	١٦,٥٠٠	٩,٧٠٠	٥٩,٢٠٠
بنك تنمية الصادرات	١١,٤٦٠	١١,٤٦٠	١١,٤٦٠	١٠,٠٨٠	٤٤,٤٦٠
البنك الاسلامى للاستثمار	١٩,٩٦٠	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٧٩,٩٦٠
بنك مصر امريكا الدولى			٣٢,٨٠٠		٣٢,٨٠٠
مصر اكستريور بنك		١٩,٥٠٠			١٩,٥٠٠
بنك مصر الدولى		٢٤,٨٠٠			٢٤,٠٠
بنك مصر ايران لتنمية الصادرات				٣٧,٥٠٠	٣٧,٥٠٠
بنك مصر رومانيا		٣٣,٠٠٠			٣٣,٠٠٠
بنك قناة السويس	٤,٥٩٠	٠,٠١٩	٠,٠٧٠	٠,٠٣٠	٤,٧٠٩

تعديلات قانونية

■ تجدر الاشارة الى أن الحكومة المصرية قد قررت، منذ بداية عام ١٩٩٦، خفض نسبة مساهمة بنوك القطاع العام، فى البنوك المشتركة الى اقل من ٢٠٪ من رأسمال هذه البنوك، ولهذا تم تعديل قانون البنوك بحيث أصبح يجيز زيادة نسبة ما يملكه غير المصريين فى رؤوس اموال البنوك المشتركة على ٤٩٪ من رأس المال ونص القانون على انه لايجوز لاى شخص طبيعى أو اعتبارى ان يمتلك عن طريق الميراث، مايجاوز ١٠٪ من رأسمال بنك من البنوك إلا بعد موافقة البنك المركزى.

وفى هذا السياق قام كل من البنك الأهلى وبنك مصر ببيع الحصص المملوكة لهما فى البنوك المشتركة، بينما مازال بنك القاهرة يملك ٣٢,٨٪ من رأسمال بنك مصر امريكا الدولى و ٢٩٪ من بنك القاهرة الشرق الاقصى، بالاضافة إلى ٥١٪ من بنك القاهرة باركليز الدولى. وكذلك بنك الاسكندرية الذى مازال يملك ٣٧,٥٪ من رأسمال بنك مصر إيران للتنمية. ولذلك ومع نهاية عام ١٩٩٧ أصبح هناك أحد عشر بنكا، من الـ ٢٣ بنك المشترك، تبلغ حصة البنوك التجارية العامة فيها اقل من ٢٠٪ و ٩ بنوك تتراوح هذه الملكية بين ٢٠٪ و ٤٩٪. وهناك ثلاثة بنوك مازالت النسبة تزيد عن ذلك. وهى بنوك القاهرة باركليز، والبنك الاسلامى للاستثمار والتنمية وبنك التجاريون

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الفتاح الجبالى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع البنوك	رقم العـــدد :	٤١
المصــــــدر :	ملف الاهرام الاستراتيجى	تاريخ الصــدور :	مايو ١٩٩٨

مشكلات وصعوبات

■ نظرا لهذا الوضع ترى الحكومة المصرية ضرورة التريث لحين الانتهاء من بيع حصص البنوك العامة فى البنوك المشتركة قبل اتخاذ أية خطوات تجاه بيع أحد البنوك العامة الاربع. ووفقا لما ظهر فهناك عدة مشكلات كالتالى:

ه حدوث اضطراب فى قيمة البيع. فحين قامت الشركة القابضة للنقل البحرى وشركة التوكيلات الملاحية ومصر للتأمين وبنك الاستثمار القومى، الذين يملكون مانسبته ٥٩,٦٪ من اجمالى رأسمال بنك الاسكندرية التجارى والبحرى البالغة ١,٢٥مليون سهم، فقد تم طرح ٢٠,٤٠٠ الف سهم تمثل حوالى ١,١٨٪ من رأسمال البنك للمستثمرين فى البورصة بنظام المزايدة من خلال السعر الاستكشافى ١٤٠ جنيه للسهم.

إلا ان اجمالى الطلبات على شراء الشريحة المطروحة قد بلغ ٥,٦ مليون سهم، بواقع ٢٧٤,٥ مرة من كمية الاسهم. ولهذا ارتفع السعر بشكل هائل ليصل الى ٣٠١ جنيه للسهم ثم تراجع السهم بعد عدة ايام إلى ١٦٢ جنيه، وهو ما سبب العديد من المشاكل والاضطرابات داخل سوق المال المصرى. ولهذا فقد اصبح هناك حوالى ٢٤٠ الف سهم من ٣٠٠ الف سهم قد بيعت فنيا ولكن لم يتم تحصيل ثمنها. ولهذا قررت هيئة سوق المال الغاء جزء كبير من هذه الأسهم. وقد تمت هذه العملية فى اكثر من بنك واصبح من الضرورى وضع أسس لضمان انجاح هذه العملية.

ه مشكلات السيولة الزائدة، ففيما يتعلق بالبنوك التجارية العامة فى مصر فإنها تعانى عدة مشاكل مثل السيولة الزائدة وكون مصادر تمويلها المتمثلة فى ودائع قصيرة الاجل. فى حين ان نسبة من استخداماتها فى صورة قروض طويلة الاجل، حيث تشير الاحصاءات الى ان الودائع قصيرة الاجل تشكل ٥٣٪ من الودائع الادخارية غير الحكومية بالعملة المحلية لدى البنوك التجارية و ٦٦٪ لدى بنوك الاستثمار والاعمال. فضلا عن تحديات المنافسة مع البنوك الدولية والالتزامات الخاصة بنسب بازل العالمية لكفاية رأس المال وغيرها.

الحل الآخر

■ لا يعنى وجود هذه المشاكل أن الحل يكمن فى الخصخصة. فمع التسليم بضرورة خصخصة البنوك المشتركة، ألا ان البنوك العامة مازالت تلعب دورا اساسيا ورئيسيا فى تعبئة المدخرات المحلية، خاصة من القطاع العائلى. وهذا لا ينفى انها لم تنجح بعد فى جذب مدخرات قطاع الاعمال غير المنظم، إلا انها مازالت تتحمل العبء الكبير للسياسة الاقتصادية الراهنة. كما ان البنوك الخاصة تعانى من مشاكل عديدة تجعل الثقة فيها مفتقدة الى حد بعيد.

ولكن هذا لا ينفى اهمية تطوير العمل المصرفى بشكل عام، والمصارف العامة على وجه الخصوص، بما يجعله قادرا على مواجهة المنافسة القادمة، ولتعب دورا اكبر فى التنمية الاقتصادية بالبلاد. ويمكن لتحقيق ذلك زيادة راسمال البنك العام، على ان تطرح الزيادة للاكتتاب العام فى البورصة. وتتم هذه العملية بالتدريج الذى يتلائم مع طبيعة التطورات الاقتصادية القائمة فى المجتمع.

* عبد الفتاح الجبالى

الموضوع الرئيسى : الخصخصة
الموضوع الفرعى : فى مصر : قطاع البنوك
المصـــــدر : (ملحق) البورصة المصرية
اسم كاتب المقال : عصام الدين الاحمدى
رقم العـــــدد : ٥٤
تاريخ الصـــدور : ١٩٩٨/٥/٢٥

ضوابط خصخصة البنوك

إن الموضوع المثار حاليا بشان خصخصة البنوك كان التفكير فيه واردا منذ توقيع مصر اتفاقية الإصلاح الاقتصادى مع صندوق النقد الدولى التى كانت أحد بنود روشتة الإصلاح لتنفيذ برنامج الخصخصة للمشروعات العامة التى تمتلكها الدولة، ولم يكن ممكنا خلال السبع سنوات السابقة، وهى عمر برنامج الإصلاح الإقتصادى، البدء بخصخصة البنوك العامة حيث انها تتحمل مسئولية وعبء تنفيذ برنامج الخصخصة المصرى، وإعادة تاهيل البورصة وتنشيطها لاستقبال اسهم الشركات التى سيتم خصخصتها، ولذلك لم يكن من الموضوعى الحديث عن خصخصة البنوك فى تلك الأونة، ولكن الآن مع نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى قاده الرئيس حسنى مبارك بإقتدار شديد والوصول الى مرحلة التثبيت الاقتصادى فإنه يصبح من الطبيعى الحديث عن خصخصة البنوك العامة، بعد النجاح الذى حققه تنفيذ برنامج الخصخصة والذى أتاح الفرصة الكاملة للأفراد والمنشات الخاصة لتحل محل الحكومة فى تملك شركات قطاع الأعمال العام، وقد كان أهم أهداف برنامج الخصخصة الإنتاج على اساس الكفاءة والحد من استنزاف الموارد المالية وتوسيع قاعدة الملكية بين المواطنين وجذب صغار المستثمرين، وزيادة حصة القطاع الخاص المؤهل فى الإستثمار الوطنى وتنشيط سوق رأس المال، وإتاحة أوراق مالية (الاسهم) لتمثل البضاعة فى سوق التداول، وقد تميز البرنامج المصرى عن غيره من برامج الخصخصة التى تم تطبيقها فى برنامج اصلاح لدول اخرى بالتدرج فى التنفيذ بهدف الحفاظ على أصول الدولة الممثلة فى شركات القطاع العام، وقد قامت البنوك العامة بدور كبير فى تنفيذ برنامج الخصخصة وإنجاحه فى جميع مراحله، سواء فى مرحلة التخطيط للتحول نحو اليات السوق أو تقييم أصول الشركات المطروحة للبيع، والقيام بعمليات الاكتتاب لطرح حصص الشركات للبيع والترويج لها.

وكذلك فإن إحياء سوق الأوراق المالية فى كذلك فإن إحياء سوق الأوراق المالية فى مصر، احد الإنجازات الهامةالتى نتجت عن برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر والتى لعبت البنوك العامة فيها دورا كبيرا وأصبح لدى مصر سوق للتداول تعد من أنشط الأسواق الصاعدة الناجحة فى العالم ووصل حجم التعامل فى الأوراق المالية خلال عام ١٩٩٧/٩٦ نحو ٢٠ مليار جنيه.

وعليه فإن موضوع خصخصة البنوك العامة يعد اتجاها إيجابيا فى بيئة الصناعة المصرفية فى مصر، خاصة فى ضوء النجاح الذى حققه برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر وانعكاس ذلك على مؤشرات الأداء المصرى التى شهدت بها المؤسسات الدولية، ولعل موضوع مشاركة القطاع الخاص فى ملكية المشروعات المملوكة للدولة من خلال برنامج الخصخصة قد كانت له انعكاساته الإيجابية مما ادى إلى التفكير فى توسيع قاعدة ملكية البنوك العامة الأربعة المملوكة للدولة، والذى أعلن عنه عقب موافقة اللجنة الاقتصادية لمجلس الشعب على مشروع قانون تنظيم مساهمة القطاع الخاص فى رؤوس اموال بنوك القطاع العام، ومن ثم فإن دخول المال الخاص إلى رؤوس اموال البنوك العامة سيتم وفقا لأسس تنظيمية يضعها القانون الجديد، وهذا الإطار التشريعى المنظم يعد الخطوة الأساسية والأولى نحو خصخصة البنوك العامة الأربعة، بهدف زيادة الكفاءة والمزيد من التطوير، ففتح المجال للقطاع الخاص للمساهمة فى رؤوس اموال البنوك العامة سيؤدى إلى ضخ اموال جديدة فى رؤوس اموال البنوك العامة، مما سيكون له اثره الإيجابى على تنشيط حركة الاستثمار وإضافة خبرات متطورة وجديدة يحتاجها العمل المصرفى حاليا وسيعطى الفرصة للافراد بشكل متكافىء ان يمتلكوا اسهما فى تلك البنوك مثلما أصبحوا يمتلكون أسهما فى الشركات العامة التى تم خصخصتها مما يدعم مفهوم الحرية الاقتصادية، فالخصخصة تعنى التحرر والانفتاح على العالم الخارجى وتعنى المزيد من الكفاءة والتطوير المستمر.

* ومن الضرورى توضيح نقطة هامة هنا وهى أن قرار توسيع قاعدة ملكية البنوك ودخول القطاع الخاص فى يد الحكومة والتى هى المالك الوحيد لهذه البنوك، والتى ستتخذه فى الوقت المناسب للتنفيذ بعد استكمال الدراسات الدقيقة وتمهيد النوحى القانونية والتشريعية خاصة وأن مواد القانون الحالى للبنوك تمنع دخول رؤوس أموال القطاع الخاص بأى شكل من الأشكال فى مساهمات البنوك العامة وبالتالى فإن الغاء المواد التى تمنع مساهمات القطاع الخاص فى رؤوس أموال البنوك العامة شيء ضرورى فى القانون الجديد لبدء الخطوة الأخيرة فى اتجاه الدولة نحو سياسة التحرر الاقتصادى والتى بداتها الدولة مع بداية الإصلاح.

وليس هناك مايدعو إلى التخوف من دخول القطاع الخاص للمشاركة فى ملكية البنوك العامة، فالاموال الجديدة التى ستضخ فى رؤوس أموال البنوك العامة لتوسيع قاعدة ملكيتها ستدعم الاقتصاد القومى واستثمارات الدولة خاصة وأن القطاع الخاص يقوم بالفعل بالاسهام بجانب كبير من الاستثمارات، وستؤدى خصخصة البنوك إلى قوة الكيانات المصرفية فى مواجهة المتغيرات الدولية ، كما ستؤدى إلى زيادة كفاءة الخدمات المصرفية، وبالطبع فإن دور البنك المركزى فى الرقابة على البنوك ووضع الضوابط الحاكمة للعلاقات مابين الملكية والإدارة، والالتزام بمبادىء الشفافية والإصلاح سيحد من أى تجاوزات يمكن أن تحدث فى بيئة العمل المصرفى الجديدة، وهذا الموضوع سيتم بعد القيام بالدراسات الاقتصادية والفنية التى تكفل نجاحه ، سواء من ناحية تقييم البنك الذى سيخضع للخصخصة، ودراسة احتياجات السوق قبل طرح الحصص أو من ناحية اليات التنفيذ ، أو من ناحية إستراتيجية التنفيذ والبرنامج الزمنى للطرح، وكذلك فإن الدراسات الدقيقة التى ستجرى لتوسيع ملكية البنوك يجب أن تضع فى اعتبارها توقعات المستقبل وإمكانية تقوية البنوك وتطويرها بشكل مستمر ووضع إحتياجات تنمية الاقتصاد القومى كهدف أساسى وهذا يستلزم احتفاظ الدولة بحصة مناسبة من رؤوس أموال البنوك العامة.أما عن المخاوف المثارة فإن خصخصة البنوك لاتعنى بيعها وإنما هو توسيع قاعدة الملكية وتوسيع قاعدة المشاركة، وأيا كانت الإستراتيجية التى سيتم من خلالها توسيع قاعدة الملكية للبنوك العامة فإنها ستتم من خلال سوق الأوراق المالية ويمكن وضع بعض الضوابط للتنفيذ لضمان تكافؤ الفرص، مثل وضع حد أقصى لتملك الأفراد لإتاحة الفرصة لأكبر قدر من الأفراد بالدخول، وهذا ينطبق على المصرى والأجنبى خاصة وأن قوانين البورصة ليس بها مايمنع من دخول الاجانب ، وإذا كان هناك اتجاه لقصر ملكية أسهم البنوك العامة على القطاع الخاص والأفراد المصريين فيجب أن يتم ذلك فى مرحلة سابقة للاكتتاب مع تعديل تشريع البنوك ، وفى كل الحالات فإن الدور الرقابى للبنك المركزى يهدف اساسا إلى ضبط أداء الجهاز المصرفى وحماية أموال المودعين وهو يتم من خلال قواعد قانونية ومعايير محاسبية دولية، وفى اعتقادى أن الدور الرقابى للبنك المركزى سيكفل حسن الأداء فى المستقبل فى ظل الأطر الجديدة.

بالنسبة لبنك مصر والذى يقارب عمره على الثمانين عاما فهو فى الأساس بنك خاص أسسه طلعت باشا حرب عام ١٩٢٠ فى مطلع هذا القرن بمساهمات المصريين وكان يمثل اكبر قاعدة مشاركة فى الملكية كانت موجودة فى مصر فى ظل ملكيته الخاصة وكان اول تجربة فى العالم للشركات القابضة حيث قام طلعت حرب فى ذلك الوقت بتاسيس مجموعة شركات بنك مصر والتى تعد النهضة الصناعية الثانية فى الاقتصاد المصرى، وكون حدوث توسيع لقاعدة الملكية وإدخال المساهمات الخاصة للبنك مرة أخرى فإن ذلك عودة للوضع الأصلى للبنك كبنك خاص.

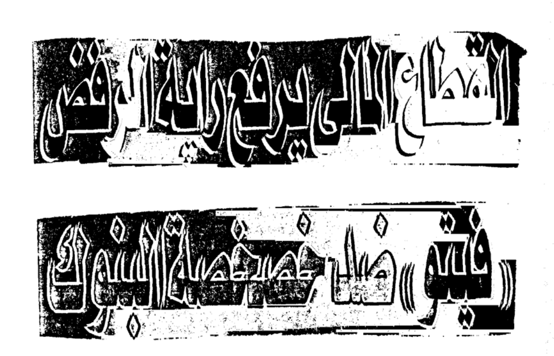
اما من ناحية المنافسة فى الخدمات المصرفية التى ستقدم للمستثمرين فإن خصخصة البنوك ستؤدى إلى زياد كفاءة الخدمات المصرفية وإتساعها ويمكننى التاكيد على أن طرح موضوع خصخصة بنوك القطاع العام الأربعة فى الأونة الحالية قد جاء فى موعده المناسب حيث وقعت مصر ضمن ٧٠ دولة اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية فى ديسمبر ١٩٩٧ فى إطار عضوية مصر فى منظمة التجارة العالمية ، مما يعنى انه من الضرورى تحرير الجهاز المصرفى فى هذه الأونة حتى يمكن تعظيم الاستفادة من اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات المالية، وتقوية الجهاز المصرفى امام المنافسة الأجنبية القادمة فى الداخل أو القدرة على اتخاذ مواقع مؤثرة فى الخارج

بقلم
عصام الدين الأحمدى
رئيس مجلس إدارة بنك مصر

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	راوية الصاوى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : البنوك	رقم العـــدد :	٥٥
المصـــدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٦/١

قيادات القطاع المصرفى:





الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	راوية الصاوى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : البنوك	رقم العـــدد :	٥٥
المصـــدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٦/١

زلزال حدث فى مجلس الشعب - تحديداً فى قاعة اللجنة الاقتصادية - منذ أيام عندما طرحت الحكومة مشروع قانون بشأن خصخصة البنوك العامة. هذا الزلزال مازالت توابعه تهز الأسواق وتثير جدلا بين مختلف الاطراف. فمن البورصة إلى القطاع المصرفى إلى معظم الانشطة الانتاجية لايتوقف الحديث فالقنبلة التى ألقى بها الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد امام أعضاء اللجنة الاقتصادية بالمجلس ليست هينة انها - بإختصار - إشارة البدء لانسحاب الدولة من القطاع المالى وبقدر خطورة هذا الانسحاب وتأثيره على مختلف نواحى الحياة فى مصر بقدر ما جاءت الأصوات واضحة فى احتجاجها ورفضها وعبر الجميع عن رأيه بكلمات محدده لاتقبل التأويل. ولاننا نؤمن بخطورة فرض أراء مسبقة أو مصادره حرية الأخرين فى الإقتراب من هذا الموضوع الشائك فقد قررنا فتح هذا الملف لإجراء «نقاش» حول خصخصة البنوك. وإتجهنا فى حركتنا فى اتجاهين: الأول نحو البنوك لنستطلع أراء قيادات القطاع المصرفى وكيف ينظرون إلى هذا الأمر الجلل وكيف يستعدون للتعامل معه ان حدث. أما الاتجاه الثانى فكان ناحية سوق المال باعتبارها «الملعب» الذى ستجرى على أرضه وقائع معركة خصخصة البنوك بين المؤيدين والمعارضين. فى التقرير الأول أعلن رؤساء البنوك رفضهم صراحة لخصخصة هذا القطاع الحيوى وفى التقرير الثانى رحب بعض العاملين فى البورصة بالخصخصة ولكن بتحفظات شديدة التفاصيل فى هذا الملف.

فى بداية جولتنا بين عدد من رؤساء البنوك التقينا بالدكتور حسن عباس زكى رئيس مجلس ادارة الشركة المصرفية العربية.

والدكتور حسن عباس زكى تولى وزارة الاقتصاد فى فترة من احرج فترات تاريخ مصر السياسى ومن ثم تصبح رؤيته فى هذه القضية محل اعتبار.

يرى الدكتور حسن عباس زكى أن موضوع خصخصة البنوك لايعد موضوعا اقتصاديا بحتا ولكنه موضوع يتعلق بالأمن القومى للبلاد فالبنوك وشركات التامين من أكبر مصادر الادخار والاستثمار والبنوك تشارك فى التنمية الاقتصادية للبلاد ومن ثم فإن الخصخصة يجب ألا تشمل البنوك لان الحكومة عندما قررت الاتجاه نحو الخصخصة كان بهدف التفرغ للمتطلبات الاساسية للبلد هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن خصخصة الشركات افضل من ان تديرها الحكومة عن طريق موظفين ليست لهم علاقة بالشركة وكانت الخصخصة بشرط إلا تمس المشروعات الكبيرة.

أما القول بان بيع البنوك للأجانب يزيد من الخبرة فهو قول غير صحيح لأن الخبرة موجودة بالفعل فى البنوك المصرية ثم ان زيادة الخبرة تكون فى الصناعة أو المشروعات الاخرى وليس فى البنوك، فإن كانت خصخصة البنوك ضرورة فيكون ذلك بالاكتفاء بخصخصة بنك واحد يكون ذلك عن طريق زيادة رأسمال البنك وان تقتصر هذه الزيادة على المصريين فقط ولايسمح لأى شخص بتملك أكثر من ٥٪ فالخصخصة للمصريين افضل من البيع للاجانب والافضل من الخصخصة ان نشجع البنوك على اصدار سندات وتستخدم هذه الأموال فى تمويل المشروعات الصناعية.

الموضوع الرئيسى : الخصخصة — اسم كاتب المقال : راوية الصاوى
الموضوع الفرعى : فى مصر : البنوك — رقم العـــدد : ٥٥
المصـــــدر : (ملحق) البورصة المصرية — تاريخ الصـدور : ١٩٩٨/٦/١

خصخصة غير مجدية

الدكتور على نجم رئيس بنك الدلتا ومحافظ البنك المركزى سابقا - يرى ان مسألة خصخصة البنوك الآن غير مجدية لانه بالفعل قد تم بيع معظم حصص بنوك القطاع العام فى البنوك المشتركة ولم يتبق سوى قدر بسيط غير ذى بال ومن هنا احتلت مساهمة القطاع المصرفى جزءا كبيرا فى القطاع الخاص وأضاف د. نجم أن تأجيل خصخصة بنوك القطاع العام أمر ضرورى حتى يتم الانتهاء من خصخصة شركات الصناعة وشركات الخدمات الاخرى فالخصخصة لن تضيف للبنوك كثيرا، ومن جهة أخرى فأنه إذا ماتمت خصخصة البنوك فلابد ان يكون ذلك عن فريق زيادة رأسمال البنوك والسماح للقطاع الخاص بالاكتتاب وتستمر الزيادات على مراحل متدرجة وتزداد نسبة القطاع الخاص تدريجياً ولتكن على عشر سنوات على الأقل ولاتزيد نسبة أى فرد عن ٥٪ إلا بموافقة البنك المركزى وتطرح للمصريين فقط لاغير لأن هذه البنوك تحتوى على مدخرات المجتمع بالكامل بالاضافة إلى شريحة كبيرة المفروض انها نصف مديونية القطاع العام لذلك فمن الأفضل ان تتم الخصخصة بعد ان يتم التغلب على المشاكل الموجودة بالشركات أولا وان تكون الأسهم للمصريين فقط لان القطاع المالى يظل دائما مسار جدل وتأثير على المجتمع خاصة فى ظل رفض المجتمع لتملك الاجانب فالأماكن حساسة مثل البنوك ومن هنا لابد ان يزداد دور البنك المركزى قوة.

واشار د.على نجم إلى البنوك مختلفة عن الشركات لان الاخيرة انتاجها سلعى ويمكن استخدامه فى القطاع المحلى اما قطاع البنوك فهو قطاع خدمى ويستطيع ان يطور نفسه بنفسه.

ففى الفترة الحالية ربحية بنوك القطاع العام مدينة بالنسبة لباقى البنوك الاخرى ولها جدوى بالنسبة للمستثمرين لان المستثمر ينظر إلى المستقبل بالاضافة إلى ان البنوك عندها ودائع وبالتالى لديها قدرات أكبر لذلك لابد ان احتفظ بالبنوك لممارسة الدور القومى لذلك فالانتظار ضرورى قبل التفكير فى خصخصتها.

أحد رؤساء البنوك رفض ذكر أسمه يقول انه عند خصخصة البنوك لابد ان نبدأ ببنك معين ثم ننتظر حتى تثبت تجربة خصخصة هذا البنك نجاحها ونقوم بخصخصة باقى البنوك، فقد كانت كل البنوك فيما مضى قطاعا خاصا وأضاف انه لو تمت خصخصة بنوك القطاع العام لاتقوم بدورها لانه فى بعض الاحيان يدخل البنك فى مشروعات ياتى عائدها بعد اربع سنوات ثم بعد مرور هذه السنوات الاربع لابد ان يقوم البنك بتعويض الفترة التى لم يحصل فيها على عائد، واضاف المصدر ان البنوك لابد وأن تطور نفسها.

وعن الطرح للقطاع الخاص يقول ان القطاع الخاص نوعان نوع يريد أن يدرس ثم يرى العائد على هذا المشروع ونو آخر يريد ان يكون له صوت فى مجلس الادارة وهذا النوع ينظر للامور نظرة مستقبلية ومن هنا وضع البنك المركزى قيدا على من البنك المركزى بهدف حماية البنوك.

واشار إلى ان الطرح لابد أن يكون للمصريين فقط أولا بنسبة ٤٠٪ بدون زيادة رأس مال ثم بعد ذلك تطرح للاجانب عن طريق زيادة رأس المال.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد يوسف المصرى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : البنوك	رقم العـــــدد :	١٥٣٤
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصــدور :	١٩٩٨/٦/١

ملف عاصفة خصخصة البنوك والتأمين



المؤيدون : أغلبية الأسهم تظل للدولة .. والخصخصة تكون للمصريين فقط

المعارضون : لن تحقق عائدا أجنبيا .. وقد تهدد مستقبل التنمية

أثارت الانباء التى ترددت عن الاتجاه الي خصخصة البنوك الوطنية التجارية وشركات التامين العامة ردود فعل واسعة النطاق فى صفوف جميع الاحزاب السياسية المصرية .. وبينما اعلن قادة بعض هذه الاحزاب عبر « الاهرام الاقتصادي» عن تأييدهم - وفق بعض الضوابط والشروط - لخصخصة البنوك التجارية الوطنية ، وشركات التامين العامة فإن فريقا آخر من الحزبيين سا، ء الي وصف هذه الخطوة بانها تمثل « اخطر مراحل خصخصة الاقتصاد المصرى وان من شأنها أن تحدث كارثة قومية للاقتصاد الوطنى المصرى » .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد يوسف المصرى
الموضوع الفرعي :	فى مصر : البنوك	رقم العـــدد :	١٥٣٤
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٦/١

فقد قال رئيس الهيئة البرلمانية الوفدية ، ياسين سراج الدين انه يوافق علي خصخصة البنوك التجارية الوطنية وشركات التأمين العامة ، علي اساس ان الحكومة انما تلجأ الي هذه الخصخصة لجمع اكبر قدر من الاموال التى تمكنها من سداد الدين الداخلى الذى تجاوز المائة والثلاثين مليارا وهو مبلغ ضخم وكبير يبلغ حجم الخدمة السنوية التى يتطلبها بقاؤه نحو اربعة وعشرين مليار جنيه وانه من هذه الناحية يؤيد الحكومة فى خصخصة البنوك التجارية الوطنية وشركات التأمين العامة ..

وبرغم ذلك فان ياسين سراج الدين يشترط لهذه الموافقة شرطين جوهريين اولهما ان تحتفظ الحكومة بملكية ٥١٪ علي الاقل من اسهم هذه البنوك والشركات حتى تحتفظ لنفسها بالاغلبية فى مجالس ادارات هذه البنوك والشركات والشرط الثانى عند ياسين سراج الدين ان تتم الخصخصة للمصريين فقط ، والا تطرح لغير المصريين حتى نتفادى محاولات الاختراق الاقتصادى التى نخشاها جميعا ..

خصخصة جزئية

حزب الاحرار هو الاخر يؤيد خصخصة البنوك التجارية الوطنية ويؤيد خصخصة شركات التأمين العامة ، كما يقول رئيس الحزب مصطفى كامل مراد ، ولكن رئيس حزب الاحرار يقول لـ « الاهرام الاقتصادى » انه يشترط للموافقة على هذه الخصخصة ان تكون خصخصة جزئية .. ولايضيف رئيس الحزب الى هذه العبارة المقتضبة اى شرح أو تفسير

مصلحة الشعب هى الهدف

هذا مايقوله نائب الحزب الوطنى الديمقراطى - النائب عابدين كامل عامر ، الذى يقرر سلفا فى حديثه مع « الاهرام الاقتصادى » ان مصلحة الشعب هى التى تحكم اختيارات وقرارات الحزب الوطنى الديمقراطى وحكومة الاغلبية .

ويقول عابدين عامر بعد ذلك ان البنوك الوطنية التجارية وشركات التأمين العامة هى بالفعل منشآت اقتصادية لها وضعيتها الرائدة فى البنيان الاقتصادى ، ولها حساسيتها الشديدة ايضا لنفس السبب ..

على ان ذلك لايخفى على الحكومة بطبيعة الحال وانما تكون القضية قضية المفاضلة والاختيار للتوصل دائما الي مايحقق مصلحة الشعب المصرى ..

ويعرب عضو مجلس الشعب فى حزب الاغلبية عن قناعته الكاملة بأن الاتجاه نحو الخصخصة بالنسبة لمثل هذه المنشآت ذات الحساسية الخاصة وذات الاهمية الكبيرة فى بنيان الاقتصاد الوطنى لاشك انه سيكون محكوما بالضوابط التى توجهه فى النهاية ناحية المصلحة الوطنية ، سواء كانت مصلحة الناس ، أو مصلحة الاقتصاد الوطنى ككل

وينبه عابدين كامل الي فكرة اننا نعيش فى عالم مفتوح ، وأن تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية علي الاستثمار فى مصر ، هو تشجيع لرؤوس الاموال المصرية الضخمة فى الخارج علي العودة الي مصر دون خوف وفي وجود الفرص الاقتصادية السليمة للاستثمار .. ولاشك ان ذلك كله سيتم وفق الضوابط والمعايير التى ترى الحكومة انها تحقق مصلحة الشعب المصرى ومصلحة الاقتصاد الوطنى .

اتفاق

وطبقا لما يقوله الدكتور مجدى قرقر - الامين العام المساعد لحزب العمل - فان حزب العمل يوافق هو الاخر على خصخصة البنوك وشركات التأمين وانما يشترط كذلك ضمان ان تظل اغلبية مجالس الادارات فى يد الدولة ، حتى يمكنها التدخل دائما لتوجيه المدخرات فى خدمة التنمية حيث ان الدولة يكون لها هذا الدور حتى فى اشد الدول ليبرالية .

ويوضح الامين العام المساعد لحزب العمل ان المبدأ العام لدى الحزب هو ان القطاع الخاص شريك للقطاع العام فى تحقيق التنمية ، فحزب العمل ليس هذا القطاع الخاص على الاطلاق وانما هو يؤمن بالاقتصاد المشترك - المختلط - الذى ينهض جناحاه العام والخاص على هدف مشترك هو تحقيق التنمية الوطنية .

يرى حزب العمل ايضا - وهو نفس الاتجاه الذى ذهبت اليه الاحزاب السابقة - ان تتم الخصخصة للمصريين وليس للاجانب حتى لايكون مستقبل التنمية مرهونا بمشيئة الاجانب وحيث يقول الدكتور مجدى قرقر ان رأس المال الاجنبى يكون مرتبطا فى العادة باقتصادات الدول الاجنبية .

مفاهيم حزب الامة

رئيس حزب الامة احمد الصباحى يوافق ايضا علي خصخصة البنوك وشركات التأمين العامة لكنه يعبر عن هذه الموافقة بعبارات مختلفة عن عبارات الاحزاب السابقة ، فهو يقول لـ « الاهرام الاقتصادى » ان الخصخصة معناها رد الاشياء الي اصحابها وان المنشآت الاقتصادية التى يوافق على خصخصتها هى المنشآت التى جرى تأميمها بمقتضى قرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦٢ وبالتالى فان البنوك التى يوافق حزب الامة علي خصخصتها هى البنوك التى تم تأميمها بمقتضى قرارات يوليو

برنامج الشعب الديمقراطى

أما رئيس حزب الشعب الديمقراطى المهندس انور عفيفى فانه يقول لـ « الاهرام الاقتصادى» مايلى :

عندما كنا نقوم بصياغة برنامج حزب الشعب الديمقراطى فقد اعددناه فى ظل الدستور الذى لم يزل يقرر ان القطاع العام هو القطاع القائد فى تحقيق التنمية وهو العمود الفقرى للاقتصاد القومى المصرى .. وبالتالى - وكما يقول انور عفيفى - فانه لم يخطر علي بالنا اننا سنصل الي ماوصلنا اليه بالفعل الان .

ويضيف قائلا : فى اوقات سابقة وافقنا علي بيع الشركات الخاسرة على امل اصلاحها وان تحقق ارباحا بدلا من الخسائر وعلى امل ان تذهب هذه الارباح الي تمويل الخدمات العامة للشعب .. وهذا اقصى ماوصل اليه تصورنا .. لكننا لم نتصور ان الشركات الرابحة ستباع هى الاخرى أو اننا سنقدم علي بيع البنوك الوطنية وشركات التأمين العامة .. هذه البنوك والشركات التى تحقق مليارات الجنيهات من الارباح كل عام .. واقصى ماهناك اننا بحاجة اولا الى معرفة اسباب هذا البيع لمنشآت تحقق كل هذه الارباح .. واين ستذهب حصيلة هذا البيع .. ولمصلحة من يتم ذلك .. خصوصا ان له اثاره الاجتماعية التى قد نراها خطيرة بل ومدمرة بمنظور الجانب الاجتماعي والاثار الجانبية لعمليات البيع والخصخصة

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد يوسف المصرى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : البنوك	رقم العـــدد :	١٥٣٤
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٦/١

نرفض رفضا مطلقا !

وتتزايد - بعد ذلك حدة الرفض فيقول لنا رئيس حزب مصر - جمال ربيع - فى عبارات مختصرة ومركزة انه يرفض خصخصة البنوك وشركات التأمين رفضا مطلقا خصوصا انها تأتى فى اعقاب بيع الشركات الخاسرة والرابحة علي حد سواء .

ويؤسس رئيس حزب مصر رفضه المطلق لبيع البنوك والشركات على اساس من القول بانه يثق ثقة كاملة فى قدرة العلماء والاقتصاديين والمصرفيين المصريين ليس فقط علي ادارة البنوك والاقتصادات المصرية وانما ايضا على ادارة الاقتصادات العالمية برمتها وان هذا هو مايشهد به علماء العالم !

التجمع ... والناصرى

وكانا رئيسا حزبى التجمع الناصرى اعتبرا ان خصخصة البنوك وشركات التأمين هى اخطر مراحل الخصخصة فى مصر بل وانها طبقا لبيان اصدره حزب التجمع فى هذا الشأن يمكن ان تمثل كارثة للاقتصاد الوطني .

وبجانب هذا الاتفاق فى الرأى انعقدت اجتماعات المكاتب السياسية والامانات العامة فى كل من الحزبين لوضع برنامج للتحرك السياسى والاعلامى والحزبى فى مواجهة خصخصة البنوك والشركات !

اسباب الرفض

حزب التجمع - كما يقول حسين عبدالرازق عضو اللجنة التى كلفت بدراسة الموضوع يؤكد موقفه الثابت من رفض . سياسة بيع وتصفية القطاع العام . لان ذلك يمثل اهدارا لثروات الشعب التى تراكمت طوال نصف قرن أو يزيد

وادراكا « للابعاد الكارثية » لقرار خصخصة بنوك القطاع العام وشركات التامين لابد من الاشارة الى بعض الارقام التى وردت فى اخر تقرير سنوى للبنك المركزي المصرى والخاصة بالتطورات النقدية والائتمانية لعام ١٩٩٧/٩٦ .. وأهم هذه الارقام :

١- الودائع فى البنوك المصرية وصلت الى ٢٠٠,٦ مليار جنيه مصرى .

٢- ٨٠٪ من هذه الودائع من نصيب بنوك القطاع العام الاربعة .

٣- مجموع المراكز المالية للبنوك - بخلاف البنك المركزى - وصل الي ٣٠٢ مليار جنيه مصرى ، كان نصيب البنوك الاربعة منها ١٦٣ مليار جنيه بنسبة ٥٤٪ .

٤- هذه البنوك الاربعة اسهمت بنسبة ٥٠٪ من اجمالى القروض ، ووصلت استثماراتها فى اذون الخزانة الى ٣٣ مليار و٣٥٨ مليون جنيه من اجمالى استثمارات البنوك التى بلغت ٥٣.١ مليار جنيه بنسبة ٦٢.٨٪ .

الخصخصة ، كما يقول حسين عبدالرازق ، تسلم كل هذه الثروات للقطاع الخاص ـ الاجنبى اساسا ، كما يقول ـ يسلم مدخرات المصريين للاجانب ، وللرأسمالية الجشعة لأن المواطنين المصريين قدموا ٦١.٥٪ من ودائع البنوك ، بينما قدم القطاع العام ٢٧.٥٪ وقدم قطاع الاعمال العام ٩.٩٪ وقطاع العالم الخارجى ١.١٪ فقط ..

ويمضى حسين عبدالرازق قائلا : المعروض للبيع تقدر قيمته بما يتراوح بين ٦٠٠ . ٧٠٠ مليار جنيه بينما بلغت استثمارات القطاع الخاص المحلى فى مصر طيلة عشرين عاما - منذ بدء الانفتاح - ٣٠ مليار جنيه فقط ، وهناك ٤٣٪ من الطاقات المعطلة فى مصانع العاشر من رمضان .

ومعنى ذلك كله ان الراسمالية الاجنبية - طبقا لحسين عبدالرازق - هى التى سوف تشترى وليس القطاع الخاص المصرى بما يشكله ذلك من تهديد للامن القومى المصرى لأن الراسمالية اليهودية لن تكون بعيدة عن ذلك .. وهو تهديد اضافى للتنمية الاقتصادية الوطنية .

ويتشابه حديث فاروق العشرى عضو المكتب السياسى ومسئول التثقيف فى الحزب الناصرى مع حديث حسين عبدالرازق القيادى البارز فى حزب التجمع حول اسباب رفض الحزبيين لخصخصة البنوك التجارية الوطنية وشركات التامين حيث يقول فاروق العشرى « للاهرام الاقتصادى » فى ختام هذا التحقيق الحزبى المطول - مايلى :

الحزب الناصرى يعارض الاتجاه الي خصخصة بنوك القطاع العام التجارية الاربعة ، وكذا شركات التامين العامه الاربع لما ينطوى عليه هذا الاتجاه من تأثير علي استقلال الاقتصاد المصرى ، وحريته فى الحركة بما يحقق صالح الاقتصاد القومى من ناحية ، ويهدر موارد الدولة الممكن توجيهها لعملية التنمية الاقتصادية من ناحية ثانية ، وهو مايؤثر علي مستوى النشاط القومى فى مجموعه من حيث مواجهة اى حالات تضخم او انكماش وكذا لتجنب احتمالات اساءة استغلال اصحاب رؤوس الاموال الاجانب ، من الذين يحتمل ان يتسلل اليهود بينهم - تحت اية مسميات - مما يجعل الاقتصاد المصرى مهددا باحتمال القيام باية عمليات مضاربة أو توجيه للائتمان فى غير صالح الاقتصاد القومى .. والي جانب ذلك - كما يقول مسئول التثقيف فى الحزب الناصرى فاروق العشرى - فانه لن يكون هناك اى عائد يعود علي الدولة ، أو علي المجتمع من جراء عملية التخصيص حيث ان البنوك وشركات التأمين تعمل علي ودائع المصريين اساسا ، ووثائقهم التامينية

ويمضي فاروق العشرى قائلا ان عملية التخصيص لن تؤدى الي ورود ودائع للأجانب أو وثائق تامينية من دول خارجية حتى يمكن التعلل بزيادة موارد البنوك وامكانيات الشركات ..

كما ان البنوك تستخدم حاليا احدث اساليب التكنولوجيا والميكنة ويمكن ان توفر لنفسها استيفاء معايير الملاءة وفقا لمعايير « بازل » بالقيام بعمليات ادماج بينها أو بزيادة رؤوس اموالها علي ان تختصر ملكية الزيادة من الاسهم للمصريين فقط ..

وبحيث تكون الاسهم اسمية ومملوكة لمصريين دائما وهو مايكفل حرية سلطة الدولة الكاملة لتوجيه الاقتصاد القومى والتأثير عليه عن طريق امكانيات الدولة نفسها ودون اللجوء الي وسائل اخرى تخرج عن نطاق مكانتها اذا ماتركت زمام منح الائتمان وتوجيه القروض للاجانب الذين قد يشكلون اغلبية مجالس الادارات اذا ماتم التخصيص .

■ ■

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	نعمان الزياتى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	٥٥
المصـــــــدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٦/١

لماذا نبكى على خصخصة البنوك؟!

كان الدور التقليدى الوحيد للبنوك هو تعبئة المدخرات المحلية والدولية وتوزيعها على المستثمرين. وأدت التطورات الشريعية والتنظيمية فى العقد الأخير الى حدوث تغيير جذرى فى بيئة البنوك.

نعمان الزياتى

وكان إزالة الضوابط المصرفية سببا ونتيجة فى نفس الوقت لعولمة الأسواق المالية. وتعرضت الأسواق المالية فى البلدان المتقدمة لنمو لم يسبق له مثيل ولتغيرات هيكلية عميقة نتيجة لطرح الأصول للتداول والتدويل، وأدت إزالة الضوابط والإبتكارات الى التآكل المطرد للحواجز التى كانت تحمى البنوك من المنافسة. وتعرضت مؤسسات الايداع لضغوط متزايدة من المنافسين الذين يعرضون منتجات جديدة بينما فقدت فى نفس الوقت احتكارها لوظائفها العادية نتيجة لإزدياد المنافسة من الشركات الأخرى المالية وغير المالية. وشهدت الاسواق المالية انواعا جديدة من الأوراق المالية.

وفى البلدان التى اتسعت فيها أسواق الأوراق المالية تضاءلت اهمية البنوك كمصدر لتمويل المقترضين من القطاع غير المالى بشكل حاد، بل فقدت البنوك فى البلدان التى تملك اسواقا صغيرة للأوراق المالية عمليات الإقراض لإزدياد وصول عملائها الى اسواق رؤوس الأموال الأجنبية والعاملة من الخارج.

وأدى تناقص الأرباح الى اتجاه البنوك إما الى محاولة الإبقاء على انشطة الإقراض التقليدية مع التوسع الى مجالات جديدة تنطوى على مزيد من المخاطر مثل العمليات العقارية والى انشطة غير مشار اليها فى الميزانية العمومية وتنطوى على مزيد من المخاطر ولكنها اكثر ربحية.

وهناك نشاط جديد آثار مؤخرا اهتماما خاصا هو اتساع دور البنوك فى التعامل فى المنتجات المشتقة. واصبحت البنوك من المنتفعين بالمنتجات المشتقة ليس بالنيابة عن عملائها فحسب ولكن لزيادة ربحية عملياتها ايضا. وادى الاستغناء عن الوساطة المالية للبنوك الى زيادة الضغوط لصدور تشريع يسمح لها بتوسيع نطاق خدماتها الى انشطة غير مصرفية مثل التامين، رغم قيام البنوك بالاستثمار فى انشطة غير مصرفية عن طريق فروع لها واشكال اخرى من المعاملات.

وكان من نتيجة ذلك هو تآكل دور البنوك المحدد لها سلفا وازداد عدم القدرة على تمييز المنتجات المصرفية عن منتجات المؤسسات المالية وغير المالية الأخرى، وبالتالى ستتعرض غالبية البنوك فى كل مكان لتراجع دورها كوسيط مباشر أو كجهاز لتحويل الأرصدة فى الأسواق وكذلك سيستمر تضاؤل دورها التقليدى فى قبول الودائع وتقديم الإئتمان وعوضا عن ذلك سيزيد تخصصها فى الوساطة غير المباشرة وفى خدمة اسواق رأس المال وستصبح أساسا منشآت لتجهيز المعلومات. لهذا يجب ألا نبكى على خصخصة البنوك.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	نعمان الزياتى
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع البنوك	رقم العـــدد :	٥٥
المصـــدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٦/١

وان عملية خصخصة البنوك تختلف كثيرا عن خصخصة الشركات اذ يلزم القائمين على الخصخصة من تقييم الأداء المصرفى ليس من منظور المستثمرين فحسب ولكن من وجهة نظر المودعين ايضا. كما ان للمؤسسات المالية دور فريد فى الاقتصاد بالمقارنة بالشركات التجارية والصناعية الأخرى، فبينما يكون الواجب الأولى للشركات التجارية والصناعية هو توفير المعلومات اللازمة بشان الربحية وملاءتها لأصحابها وللدائنين والموظفين، يتحتم على المؤسسات المالية ان توفر مستويات إئتمانية اعظم شانا حيث يتوقع المودعون من البنوك ان توفر لهم سبيلا لحفظ ثرواتهم الشخصية والتجارية بأمان وبعيدا عن المخاطر لذلك يجب ان تكون الشخصية التى سوف تشترى البنك عاملا مهما للغاية مما يلزم عرض كافة المعلومات لدى تعرض البنك المزمع خصخصته للمخاطر وكيفية إدارتها لها.

كما يجب التأكد من ان المراكز المالية تعكس رؤية صادقة ونزيهة لشئون البنوك ونتائج عملياتها وأن الهدف من التدقيق كما هو الحال بالنسبة لمؤسسات أى قطاع اقتصادى آخر ليس هو الحيلولة دون افلاس البنك وانما هو ابداء الرءى فى حقيقة المراكز المالية. ويجب على الذين يقومون اى بنك ان يكونوا على دراية تامة باعمال البنوك بصفة عامة فلا يمكن للجهة التى خصخصت الشركات ان تقوم هى بخصخصة البنوك كذلك إن تكون ملمة بعوامل المخاطر الاقتصادية التى تؤثر على الصناعة المصرفية وبسمات التشغيل المحددة للبنوك التى يمكن ان تسبب مشاكل خاصة وبوجه خاص يجب ان تدرك الجهات المعنية بالخصخصة:

١ - ان البنوك تحتفظ لديها بكميات ضخمة من الأموال وغيرها من الصكوك التى يمكن اسالتها والتى يتحتم ضمان أمنها ماديا وهذا ينطبق على تخزين الأموال ونقلها مما يجعل البنوك عرضة لعمليات الاختلاس والغش.

٢ - تباشر البنوك احجاما كبيرة ومجموعات مختلفة من الصفقات من حيث عددها وقيمتها مما يستدعى الحرص والبطء فى عمليات الخصخصة بعكس الشركات الصناعية.

٣ - إن البنوك تنتشر إنتشارا جغرافيا واسعا ياخذ فيما ياخذ صور منشات لها فى بلدان أجنبية، وهذا يستلزم بالضرورة قدرا اكبر من الحرص والرقابة الشديدة وتقييما خاصا غير المتبع فى خصخصة الشركات.

٤ - عند تقييم عمل البنوك المدرجة فى عملية الخصخصة نجد ان هناك بنوكا تقوم فى حالات كثيرة بانشطة هامة تخرج من الميزانية العمومية وقد لا يتطلب الأمر تقييدها بحيث لا تترك خيطا وراءها يتم تعقبه.

٥ - يجب على اللجنة التى تقوم بعملية الخصخصة ان تتفحص الكثير من التجاوزات حيث انه يتم من خلال صفقات مع اطراف قريبة الصلة بسبب سهولة الحصول على النقد وضخامة تدفقات الأموال فى عمليات البنك وفى العمليات الدولية بوجه خاص. وتتعرض البنوك فى كثير من الحالات للتعامل مع عدد كبير من الأطراف القريبة الصلة وتعيين هوية حميع الاطراف القريبة الصلة قد يكون أمرا بالغ الصعوبة وقد يكلف البنك اكثر مما يحصل عليه من فوائد. وزيادة تعقد الصفقات يجعل من الصعب ايضا تعقب شروط واحكام الصفقات مع الأطراف القريبة الصلة التى لا تكون قد نفذت فى المجرى العادى للأعمال.

٦ - ونتيجة للسمات الخاصة التى تتسم بها الصناعة المصرفية هناك مخاطر تدقيق أوسع بل ان التطورات التى حدثت خلال العقدين الماضيين قد جعلت من الصعوبة تقييم كل شيء فى وقت قصير حيث هناك بيئة جديدة تنطوى على منافسة كثيفة وابتكار للمنتجات. وقد ادت زيادة تعقد الاسواق المالية الى التعجيل باستحداث نظم متطورة لمعالجة البيانات الكترونيا فى وقتها الحالى مما ادخل تحسينات كبيرة على امكانية تتبع نشاط البنك وفى نفس الوقت اى عطل فى الاجهزة يؤدى الى عكس المطلوب تماما او الغش فيه.

٧ - ان التغيرات السريعة التى شهدتها الاسواق المالية واستحداث صكوك مالية جديدة أدت الى تجاوز تقنيات المحاسبة والتقييم فى قياس الربحية والمخاطر وهذه المشاكل يمكن ان تضر بمصداقية التقييم.

لذلك فإجراءات التقييم ستختلف من لجنة لأخرى ومن بلد لآخر ولا يمكن ضبطها إلا من خلال التقييم خطوة خطوة مما يستدعى حيزا كبيرا من الوقت فخصخصة الصناعة المصرفية تختلف كثيرا عن غيرها من الصناعات.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد السلام
الموضوع الفرعى :	فى مصر : البنوك	رقم العـــدد :	١٥٣٤
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٦/١

ملف عاصفة خصخصة البنوك والتأمين



لم يكن مفاجأة القرار الذى اتخذته اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب منذ ايام والخاص بالموافقة على خصخصة بنوك القطاع العام وادخال القطاع الخاص فى رؤوس اموال هذه البنوك في ظل توقعات كانت تزداد قوة باقرار مشروع القانون الخاص به عند عرضه علي اعضاء مجلس الشعب لمناقشته يوم ٨ يونيو الحالي، رغم معارضة بعض الاحزاب واعضاء المجلس على مجرد الخطوة بحجة ان بيع البنوك العامة سيساهم فى تغلغل رأس المال الاجنبى وسيطرة مستثمرين بعينهم علي أسهم البنكية فى البورصة .

ومع البدء فى أولى خطوات خصخصة البنوك العامة طرح البعض اسئلة مهمة فى حين رفع البعض الاخر شعارات من نوعية سيطرة رأس المال الاجنبى علي البنوك ومن ينفذ مشروعات الدولة الكبرى فى ظل غياب البنوك العامة ؟ وهل البنوك الاستثمارية والخاصة قادرة علي القيام بهذه الدور أم أنها ستركز علي المشروعات التى تدر ربحا سريعا كما هو الحال فى قطاع العقارات والسياحة وغيره ؟

ومن ابرز الاسئلة التى تم طرحها وتحتاج الي اجابة محدودة من قبل المسئولين عن اتخاذ القرار : هل سيتم بيع كافة البنوك العامة سواء كانت تجارية أو متخصصة والتى تضم حاليا ثمانية بنوك هى الاهلى المصرى ومصر والقاهرة والاسكندرية والبنك العقارى المصرى والبنك العقارى العربى وبنك التنمية الصناعية المصرى وبنك التنمية والائتمان الزراعى ؟ وهل ستقدم الحكومة علي بيع البنوك العامة قبل الانتهاء من بيع مساهماتها فى البنوك المشتركة خاصة ان الدولة لاتزال تمتلك مساهمات كبيرة فى بعض هذه البنوك وتبحث حاليا عن مشترين لها ، ومن ابرز هذه البنوك بنك التجارة والتنمية (التجاريون) والمصرف الاسلامى الدولى للاستثمار وبنك مصر امريكا الدولى وبنك القاهرة باركليز الدولى .

تحقيق : مصطفى عبد السلام

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد السلام
الموضوع الفرعى :	فى مصر : البنوك	رقم العـــدد :	١٥٣٤
المصـــدر :	(مجلة الاهرام الاقتصادى)	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٦/١

وهناك سؤال يتعلق بامكانية بيع بنك عام خلال العام الجارى وهل ستتم عملية البيع دفعة واحدة ام بالتدريج ؟ وما هو الاسلوب المفضل لعملية البيع ؟ وكيف تتم المفاضلة بين الإكتتاب العام أو البحث عن مستثمرين مؤسسين وهل صحيح ان هناك تخوفا من بيع البنوك لمؤسسات اجنبية ؟

واخيرا ماهى الضوابط التى يجب ان تحكم عملية بيع البنوك العامة حتى نتفادى اي اثار سلبية قد تنجم عنها مستقبلا ؟

يبدأ محمد نبيل ابراهيم رئيس بنك مصر اكستريور حديثه عن قضية بيع البنوك العامة ويشير الي أن عملية البيع لاتعد هدفا فى حد ذاته خاصة وان البنوك فى مصر تحقق ارباحا وتدر دخلا للدولة ولاتمثل عبئا عليها كما هو الحال مع بعض شركات قطاع الاعمال العام الصناعية وغيرها .وانما تهدف عملية البيع الي زيادة ارباح هذه البنوك وبالتالى زيادة انتاجيتها وقدرتها على ضخ اموال واستثمارات جديدة داخل المجتمع سواء فى صورة

الامر انها ستدقق عند منح القروض وتدرس المشروع والعميل الراغب فى الحصول على التسهيل الائتمانى دراسة جيدة ومتعمقة.

الاحتراف

ويؤكد محمد نبيل ابراهيم على ضرورة التعامل بحرفية مع عملية بيع البنوك العامة ، خاصة وان القطاع المصرفى لايزال هو ركيزة الاقتصاد القومى وهو فى نفس الوقت بحكم انشطته المتشابكة اكثر القطاعات حساسية لاية مستجدات أو تطورات .

ومن هذا المنطلق كما يقول رئيس مجلس ادارة بنك مصر اكستريور

التجارية فقط

أجاب الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد والتعاون الدولى عن بعض الاسئلة مؤكدا أنه لاتخوف من عملية بيع البنوك العامة لأسباب عدة من ابرزها وجود اجهزة رقابية - ممثلة فى البنك المركزى المصرى - لديها القدرة علي مراقبة كافة اعمال البنوك العاملة فى مصر ، كما اكد على ان عملية البيع ستكون قاصرة فقط علي البنوك التجارية العامة مع استبعاد البنوك المتخصصة فى الوقت الحالى وبرر ذلك بأن البنوك المتخصصة لها أوضاعها الخاصة ، وبالتالى فانها تحتاج الي دراسة متأنية .

واوضح وزير الاقتصاد انه لا علاقة بين برنامج خصخصة البنوك العامة وبرنامج خصخصة حصة الدولة فى البنوك المشتركة اذ ان كل برنامج مستقل بذاته وان كان من الواضح ان البنوك العامة باعت نسبة كبيرة من مساهماتها فى البنوك المشتركة .

د. يوسف بطرس غالى :

البيع قاصر على البنوك التجارية فقط والابقاء على المتخصصة

محمد نبيل ابراهيم :

٤ ضوابط لبيع البنوك العامة

د. أحمد رشاد موسى :

البيع للمصريين أولا والاجانب فى مرحلة لاحقة

سمير المقصرى :

لاداعى للتخوف مع وجود بنك مركزى قوى

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد السلام
الموضوع الفرعي :	فى مصر : البنوك	رقم العـــدد :	١٥٣٤
المصـــدر :	(مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٦/١

ومن نقطة رفع الكفاءة الانتاجية منح قروض لعملائها او المساهمة فى مشروعات اقتصادية مختلفة أو تأسيس مشروع جديد ، وبالتالى ليس من الصحيح تراجع دور البنوك عقب بيعها ، كل ما فى فان عملية بيع البنوك العامة يجب ان تكون محكومة بعدد من الضوابط اهمها ضرورة تأكد السلطات المشرفة علي عملية البيع بان هناك مستثمرين علي مستوى راق من الخبرة المصرفية سوف يكون لهم دور هام فى ادارة البنك المعروض للخصخصة .

وثانى هذه الضوابط يتمثل فى ضرورة اختيار مؤسسات مالية ذات خبرة فنية راقية فى الصناعة المصرفية لاسناد عمليه البيع لها ، مع امكانية طرح جزء من رأسمال البنك للاكتتاب العام ، وفى تصورى انه من الافضل عدم الاقدام على بيع اسهم البنك العام بالكامل ، بل يجب علي الحكومة ان تتواجد ولو بنسبة عشرة فى المائة من رأس المال

بنك مركزى قوى

ثالث هذه الضوابط يكمن فى وجود بنك مركزى قوى ومستقل فى قراراته عن الحكومة وذلك على غرار «البوندزبنك» فى المانيا والبنك الاحتياطى الفيدرالى بالولايات المتحدة وبنك انجلترا المركزى ، كما ان هذا البنك يجب ان يكون على أعلي مستوى من قوة الاشراف والرقابة على جميع الوحدات المصرفية وان تكون لدي العاملين بالبنك المركزى خبرات ومهارات مصرفية

ويطرح نبيل ابراهيم ضابطا رابعا يكمن فى ضرورة تفضيل المؤسسات المالية الدولية التى تمتلك خبرات وامكانيات واسعة فى مجال التقنية المصرفية الحديثة لبيع البنك العام لها ، بحيث يجب ان تلتزم هذه المؤسسات بتطوير البنك العام بعد شرائه فنيا وتكنولوجيا .

تحفظ وشرط

ويتحفظ د. أحمد رشاد موسى رئيس اللجنه الاقتصادية بمجلس الشورى على مسألة بيع البنوك العامة لمؤسسات اجنبية مع طرح نسبة للاكتتاب العام للجمهور اذ انه يؤكد على ضرورة عدم تمكين الاجانب من السيطرة علي أى بنك عام ، وبالتالى يجب الاتجاه الى أسلوب الاكتتاب العام عند بيع هذه البنوك وفى هذه الحالة يمكن طرح النسبة الاكبر للجمهور العادى من أسهم البنك وبالتالى توسع قاعدة الملكية التى تستهدف عملية الخصخصة اما الاجانب فيجب ان لاتزيد حصتهم فى البنك عن ٢٠٪ من رأس المال .

ورغم التخفظ الذى يبديه رئيس اللجنه الاقتصادية بمجلس الشورى الا انه يؤكد على أنه حتى فى حالة بيع حصص كبيرة من بنوك القطاع العام لمؤسسات اجنبية فان فرض البنك المركزى سيطرته علي جميع البنوك العاملة فى مصر يمكن ان يحول دون حدوث اثار عكسية لعملية البيع .

ويخلص د. أحمد رشاد موسى الى ضرورة عدم زيادة النسبة المطروحة من اسهم البنوك العامة للاجانب عن ٢٠٪ وبقاء النسبة الاكبر فى يد المصريين .و يخلص الي انه ليس هناك مخاوف حقيقية من خصخصة البنوك العامة .

ويفضل د. موسى مسألة التدرج فى بيع البنوك العامة وعدم بيعها دفعة واحدة علي أن يتم البدء اولا بالبنك الاصغر حجما وبعدها نقيم التجربة وعلي أساس التقييم يتم طرح البنك العام الثانى للبيع ويرفض رئيس اللجنة التعليق علي امكانية طرح بنك عام للبيع خلال العام الجارى .

البيع ليس بدعة

ويركز منير خليل المدير العام لاتحاد البنوك علي نقطة ان البنوك كانت خاصة فى مصر قبل تأميمها فى بداية الستينات وبالتالى فان بيع البنوك العامة هو عودة الي امر كان معمولا به قبل تأميم الثورة للبنوك .

و يركز ايضا على نقطة تمويل المشروعات القومية الكبرى فى حالة بيع البنوك العامة حيث يؤكد علي نقطتين الاولى هى ان بنك الاستثمار القومى الذى تشرف عليه وزارة التخطيط قادر على القيام والثانية هى أن خصخصة البنوك العامة ومن ثم تتوافر لديها قدرة اكبر على ضخ استثمارات وتمويل مزيد من المشروعات واقتحام مجالات مصرفية مستحدثة وبالتالى فان خصخصة البنوك العامة تتفق مع سياسة الدولة الرامية الى اشراك القطاع الخاص فى العملية الاقتصادية .

ويميل منير خليل فى قضية بيع البنوك العامة الي جانب بيعها لمؤسسات مالية دولية قادرة على تطويرها فنيا وتكنولوجيا عقب شرائها وضخ اموال طازجة بها سواء فى صورة زيادة رأس المال أو دعم الاحتياطيات والمخصصات أو يتم بيعها لمصريين مقيمين فى الخارج لديهم خبرة .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد السلام
الموضوع الفرعي :	في مصر : البنوك	رقم العـــدد :	١٥٣٤
المصـــدر :	(مجلة الاهرام الاقتصادى)	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٦/١

وفي صدد بالضوابط التي يجب ان تلازم عملية خصخصة البنوك العامة يقترح المدير العام لاتحاد بنوك مصر ثلاثة ضوابط اولها : ان لايتم الاسراع في عملية بيع البنوك العامة على حساب السعر وهنا يجب التأني في قبول عروض الشراء سواء كانت مقدمة من مؤسسات دولية أو محلية .

وثانيها : ان يلتزم المشترون سواء كانت مؤسسات محلية أو دولية بتنفيذ خطة تستهدف رفع كفاءة البنك . وثالث هذه الضوابط ينصب على مسألة وجود ادارة مصرفية محترفة تتولى ادارة البنك العام عقب بيعه للقطاع الخاص فالبنك ليس عبارة عن منشآت ومبان وموظفين ولكنه بالدرجة الأولى نظام **متكامل يتولى ادارة اموال العملاء الممثلة في الايداعات واعادة اقراضها في شكل تسهيلات ائتمانية ومن هنا جاءت قواعد البنك المركزي المصري التي تفرض علي أي بنك عامل في مصر أن تكون لديه ادارة متخصصة وواعية حفاظا علي أموال المودعين.**

قضية متشابكة

ويتناول على نجم محافظ البنك المركزي الاسبق ورئيس مجلس ادارة بنك الدلتا الدولي الموضوع من زاوية اخرى حيث يؤكد على أن خصخصة البنوك العامة يجب الا نأخذها كقضية مستقلة بعيدة عن التطورات المحيطة بنا خاصة علي المستوى المحلي وتطور سوق المال ، فمن ناحية لم يتم الانتهاء بعد من خصخصة شركات قطاع الاعمال العام ، وكذلك حصص الدولة في البنوك المشتركة وبالتالي يجب الانتهاء من هاتين الخطوتين اولا قبل الاقدام على خصخصة البنوك العامة ، كما ان هناك نقطة اخرى تتعلق بضرورة حل مديونيات البنوك المستحقة على شركات قطاع الاعمال العام اولا لأن هذه المديونيات ستدخل في تقييم البنوك العامه عند الاستعداد لبيعها وبالطبع فان حل هذه المشكلة يعني توفير موارد مالية اضافية للبنوك تمكنها من زيادة مخصصاتها أو احتياطياتها وتقليص المديونيات المتعثرة والمشكوك في تحصيلها ان وجدت وتقوية مراكزها المالية وهذا يعني في النهاية ارتفاع قيمة سهم البنك السوقية او وضع قيمة مرتفعة عند قيام اللجان المتخصصة بتقييمها وبالتالي بيع اسهم البنك بسعر أعلى للمستثمرين سواء كانوا افرادا او مؤسسات .

التدرج

ويطالب سمير القصري رئيس مجلس ادارة بنك التجارة والتنمية (التجاريون) ايضا بسياسة التدرج في بيع البنوك الحكومية وقال ان الامر متوقف في النهاية على قدرة السوق في استيعاب اوراق مالية جديدة كما ان الامر يتوقف كذلك على تقييم تجربة بيع حصة الدولة في البنوك المشتركة الا انه يرى انه بشكل عام فانه ليس هناك مجال للتخوف من خصخصة البنوك العامة خاصة مع وجود بنك مركزي قوي ومستقل .

وينتقل محمد مدبولي رئيس مجلس ادارة البنك الاهلي سوسيتيه جنرال الى نقطة اخرى تتعلق بوضعية العاملين عقب بيع البنوك العامة وامكانية الاستغناء عنهم أو تراجع ارباح البنك حيث يشير الى انه لا خوف مطلقا من بيع البنوك العامة كما ان تصور البعض امكانية تعرض البنك بعد الخصخصة الى تراجع ارباحة أو الاستغناء عن جزء كبير من العاملين به هو تصور خاطئ بل ويتنافى مع الواقع ويضرب مثالا بالبنوك المشتركة التي خرجت منها الدولة وباعت حصتها فيها ، فقد زاد عدد العمالة داخلها هذه البنوك عقب اتمام عملية البيع، بل وزادت معها الاجور والمرتبات والارباح .

ويقول مدبولي انه في ظل خصخصة البنوك العامة سوف يختفي دور البنك العام المساند للبنوك المتعثرة كما حدث عندما قام بنك مصر بحل مشاكل مودعي بنك الاعتماد والتجارة عقب انهياره في بداية التسعينات حين وافق بنك مصر علي دمج بنك الاعتماد في فروعه وتعويض المضارين من الانهيار.

الموضوع الرئيسي : الخصخصة
اسم كاتب المقال : مصطفى عبد السلام
الموضوع الفرعي : فى مصر : البنوك
رقم العـــــدد : ١٥٣٤
المصـــــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى
تاريخ الصـدور : ١٩٩٨/٦/١

وللتوفيق بين الوضع الحالى والوضع المستقبلى يقترح رئيس مجلس ادارة البنك الاهلى سوسيتيه جنرال الاكتفاء بخصخصة بنكين فقط من بنوك القطاع العام مع الاحتفاظ ببنكين اخرين حتى تقوم الدولة من خلالهما بتنفيذ سياستها الاقتصادية والقدرة علي تمويل المشروعات الاقتصادية التى لها ابعاد اجتماعية بحتة أو تلك المتعلقة بتمويل تجارة مصر الخارجية أو تمويل محاصيل كالقطن مثلا .

حل المديونيات

وتنبع رؤية محمود حسن عبدالله رئيس بنك القاهرة السابق لموضوع خصخصة البنوك العامة من كون هذه المسألة حتمية ، خاصة مع انتهاج مصر لسياسة الاقتصاد الحر والتوافق مع الوضع العالمى .

ويتفق محمود عبدالله فى ضرورة حل المشاكل التى تعانى منها البنوك العامة قبل خصخصتها وابرز هذه المشاكل مديونيات البنوك المتراكمة على شركات قطاع الاعمال وخاصة فى قطاع الصناعة والمقاولات والتى تزيد علي ثلاثين مليار جنيه ،

ويقترح رئيس بنك القاهرة السابق الانتهاء أولا من بيع حصة الدولة فى البنوك المشتركة قبل بيع البنوك العامة وكذلك بيع حصة البنوك العامة فى الشركات العامة المشتركة خاصة المتعثرة منها لتصفية مديونياتها القائمة وبالتالى تقييم السهم تقييما عادلا وحقيقيا .

قدرة السوق

ويؤكد يحيى سعد العضو المنتدب لصناديق الدلتا للاستثمار علي انه مع مبدأ خصخصة البنوك العامة الا انه يقترح ضرورة احتفاظ الدولة بالاغلبية فى رؤوس اموال هذه البنوك .

ويخلص العضو المنتدب لصناديق الدلتا للاستثمار بان السوق فى حاجة الي بنوك قوية تقع تحت سيطرة الدولة وذلك لتكون علي استعداد دائم لمحاولة انقاذ البلاد من اى تيارات مالية قد تسول لها نفسها العبث بالمقدرات المالية للاقتصاد المصرى وهذا امر ليس ببعيد عن اكثر البلاد تحررا .

وترد سهير سيد مدير عام قطاع الاستثمار وعضو لجنه الادارة ببنك القاهرة علي اتهام البنوك العامة ببطء الفصل فى العروض المقدمة بان اموال البنوك العامة هى اموال الدولة بالدرجة الأولى لذا يجب المحافظة عليها وبيعها بسعرها الحقيقى دون مغالاة أو تهاون كما ان التأنى فى عملية البيع مطلوب اذا انه يجب التدقيق جيدا ليس فى السعر فقط - ولكن ايضا فى شخصية المشترى حيث لايمكن بيع البنوك لأى أحد بغض النظر عن خبرته المصرفية السابقة فى ادارة الاموال والاستثمارات سواء علي المستوى المحلى أو الدولى وكذلك خطة هؤلاء المشترين الجدد المتقدمين لحيازة بنك ، فهؤلاء يجب ان تكون لديهم خطة واضحة واستراتيجية ذات معالم محددة لتطوير البنك عقب شرائه سواء من الناحية المالية عن طريق ضخ اموال جديدة وزيادة رأس المال المدفوع أو المرخص به أو من الناحية التكنولوجية عن طريق اعادة هيكلته الفنية والتكنولوجية بحيث يتم تزويده بالادوات المصرفية الحديثة .

وتشير مديرة عام قطاع الاستثمار الي نقطة اخرى وهى ان خصخصة حصة البنوك العامة فى البنوك المشتركة لاتعنى التخارج منها بشكل نهائى فقد يستمر البنك العام ولكن بحصة لاتتجاوز ٢٠٪ من رأس المال.

وتخلص سهير سيد الي القول بان الحكومة لاتبالغ فى تقدير قيمة السهم التى يتم على اساسها عملية البيع كما يرى البعض وانما تقوم بالتنسيق مع البنوك العامة فى تقييم السهم على اساس مضاعف الربحية او على اساس مقومات البنك اذا كان سهمه غير مقيد في بورصة الاوراق المالية .

ومن جهته يوضح كمال محجوب مدير سوق المال ببنك مصر ايران ان قيام بنوك القطاع العام ببيع حصتها فى البنوك المشتركة يهدف بصفة اساسية الى تدعيم ارباح بنك القطاع العام البائع حيث سيجنى من بيع هذه الاسهم ارباحا راسماليه تساوى الفرق بين القيمة البيعية (السوقية) للاسهم والقيمة الاسمية (التكلفة) لها .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد السلام
الموضوع الفرعي :	فى مصر : البنوك	رقم العـــــدد :	١٥٣٤
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٦/١

ويجيب كمال محجوب علي سؤال مهم هو هل يتم بيع البنك العام اولا أم يجب الانتهاء اولا من بيع حصة هذه البنوك فى البنوك المشتركة ؟ ويجيب بانه اذا كان بنك القطاع العام فى حاجة الي تدعيم ارباحه بهدف عمل مخصصات لمحفظة القروض والسلفيات أو محفظة الاوراق المالية فيجب ان تتم عملية بيع حصة الدولة فى البنوك المشتركة اولا حتى تتحسن نتائج البنك العام واذا كانت بنوك القطاع العام لاتحتاج الي تدعيم مخصصاتها فلايوجد اى داع لاتخاذ قرار ادارى ببيع حصص بنوك القطاع العام فى البنوك المشتركة .

واخيرا يوضح مدير سوق المال ببنك مصر ايران ان دخول بضائع جيدة للسوق ممثلة فى اسهم البنوك سواء العامة او المشتركة يمكن ان يؤدى الى عودة النشاط الى البورصة ورفع الاسعار الي الحدود العادلة بشرط ان يتم تقييم الاسهم التى تطرح فى نطاق الخصخصة بصورة جذابة للمستثمرين

ويتناول جلال الشربينى مدير ادارة الاوراق المالية بالبنك الاهلي المصرى موضوع خصخصة البنوك المشتركة من زاوية اخرى حيث يرى ان البنوك العامة باعت معظم حصصها داخل هذه البنوك ولم يبق غير عدة بنوك لايزال التفاوض ساريا بشأنها خاصة بعد تلقى عروض مؤسسات عربية ودولية ومحلية ايضا تبدى استعدادها شراء هذه البنوك . ويقع على رأس هذه البنوك المصرف الاسلامى الدولى وبنك التجارة والتنمية (التجاريون) .

ويضيف بان البنوك العامة تسعى الي بيع حصصها فى البنوك المشتركة فى ظل عدة ضوابط منها ان يكون السعر عادلا ومناسبا وان تكون لدى المشترى استراتيجية لتطوير البنك مستقبلا وان لايفرد شروطا متعسفة علي البائعين وهي البنوك العامة، ومن هذا المنطلق رفضت البنوك العامة علي مدى السنوات الماضية عروضا من مؤسسات مالية مختلفة لشراء حصصها فى البنوك المشتركة فبعض هذه العروض كانت متقدمة لشراء السهم باقل من قيمته الاسمية والبعض الاخر اشترط شروطا مجحفة من نوعية استمرار البنك المركزى فى دعم البنك عقب شرائه سواء من خلال القروض المدعمة أو القروض بلا اسعار فائدة أو أنه لن يدفع الصفقة بالكامل ويقوم بتقسطيها أو اشتراطه الحصول على تسهيلات ائتمانية من البنوك لتغطية نفقات الصفقة .

ويقول جلال الشربينى ان علي العروض المقدمة لشراء البنوك المشتركة ان تدرك انها تقوم بشراء اسم بنك قائم بالفعل وله اسمه واصوله خاصة وان البنك المركزى لايمنح حاليا تراخيص لتأسيس بنوك جديدة وبالتالى من الصعب على هذه المؤسسات المالية فتح فروع لها فى مصر فى الوقت الحالي اذا لم تقم بشراء البنوك القائمة .

الموضوع الرئيسى : الخصخصة — اسم كاتب المقال : منال فايز
الموضوع الفرعى : فى مصر : البنوك — رقم العـــدد : ٥٥
المصـــــدر : (ملحق) البورصة المصرية — تاريخ الصـدور : ١٩٩٨/٦/١

خبراء البورصة

خصخصة البنوك ستنعش السوق مؤقتاً

فى سوق المال اتفق معظم الخبراء والمتعاملين على أن طرح أوراق مؤسسات مالية عملاقة مثل أحد بنوك القطاع العام الأربعة يعد بمثابة ضخ دماء جديدة لسوق وليدة بما يساعدها على النمو والازدهار. وتوفير ادوات مالية جيدة من شأنها بث الثقة فى نفوس المتعاملين فى البورصة ،ومن هنا يأتى الحرص على ضمان توافر المقومات الناجحة لطرح مثل تلك الزوراق الاستراتيجية بما يتناسب مع طبيعة القطاع الأكبر من المستثمرين بالسوق وتحديد قيم جاذبة للأسهم بما يعطى فرصا لتحقيق أرباح رأسمالية فى المستقبل.. مع ضمان عدم وجود احتكارات او سيطرة على حصة كبيرة من رأس المال.

ويشير جلال الجنزورى وكيل اول الوزارة ورئيس ادارة الخبرة الحسابية بهيئة سوق المال إلى أن موضوع خصخصة البنوك العامة له العديد من الجوانب والأبعاد التى مازالت تحت الدراسة.. مؤكداً انه لن يتم اتخاذ اية قرارات تنفيذية إلا بعد الدراسة الجيدة.

منال فايز

تحديد جميع مقومات الطرح والتقييم العادل لأسعار الأسهم والحد الأقصى المسموح به لتملك الأسهم ومدى امكانية السماح لشاركة الاجانب وغيرها من الأمور الهامة نظراً لما تميز به قطاع البنوك من حساسية كبيرة وأهمية قصوى فى اقتصاد اى دولة.

وأشار إلى أن هناك رؤيتين فى هذا المجال اما تخلى الدولة عن جزء من ملكيتها فى رؤوس اموال البنوك العامة بالبيع للجمهور او زيادة رأس المال القائم بنسبة معينة يتم طرحها للجمهور بما يحقق إضافة جديدة للبنك وفى نفس الوقت يحقق اهداف توسيع قاعدة الملكية.

. مؤسسات ذات طبيعة خاصة.

وأضاف جلال الجنزورى أنه سيؤخذ فى الاعتبار أن البنوك مؤسسات مالية لها طبيعة خاصة إذا قد يوجد بعض المستثمرين الذين لديهم الرغبة فى الحصول على الأسهم باى سعر على اساس المقارنة بالتكلفة البديلة فى حالة انشاء مؤسسة مثيلة.

وأنه سيتم تحديد القيمة العادلة للأسهم المطروحة على ضوء عاملين هامين هما العائد المناسب والفرص لتحقيق ارباح رأسمالية بما يضمن الإقبال الجيد للجمهور على تلك الأسهم.

وحول مدى تأخر حركة البورصة بطرح أسهم البنوك العامة، قال جلال الجنزورى انه لاشك سيكون تأثيرا ايجابيا نظراً لانها تمثل ضخ بضاعة جيدة ومن ثم من المتوقع أن يحدث انتعاش.

مؤكدا ان قطاع البنوك بالبورصة يعتبر من القطاعات الهامة والمؤثرة فى حركة التداول اليومى.

وعن هيكل قطاع البنوك بالبورصة حاليا أشار إلى أنه يتمثل فى قيد وتداول أوراق ٣١ بنكاً جميعها من بنوك القطاع الخاص حيث انه غير مسموح لبنوك القطاع العام القيد بالبورصة.

وسيتم قيد الشرائح التى تباع للجمهور من البنوك العامة فى جداول البورصة واضاف أن ذلك لايعنى عدم وجود مساهمات عامة فى البنوك المسجلة بالبورصة إنما البنوك التى انشئت وفقاً لقانون الأستثمار يتم اعتبارها بنوكاً خاصة حتى لو وصلت بنسبة تملك الدولة فى رؤوس اموالها إلى ٨٠٪

خصخصة إدارية.

الدكتور أحمد سعد عبد اللطيف استاذ التمويل بجامعة القاهرة يقول ان تحرير القطاع المصرفى من خلال الخصخصة، اتخذ اكثر من اتجاه من بيع مشاركات بنوك القطاع العام الأربعة فى البنوك المشتركة وهو مابعد تحرير ادارى او خصخصة لإدارة البنوك المشتركة.. ويضيف أن هناك العديد من البنوك المشتركة التى تحمل اسم بنك القطاع العام المؤسس مثل البنك الأهلى سوستيه جنرال وبنك مصر الدولى وبنك الاسكندرية التجارى البحرى وبنك القاهرة باريس وهكذا تكون ملكية بنك القطاع العام أحد .دات التوسع المالى فى بعض الحالات.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	منال فايز
الموضوع الفرعى :	فى مصر : البنوك	رقم العـــــدد :	٥٥
المصـــــدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٦/١

ويضيف انه من ناحية اخرى قامت البنوك الأربعة بالاستحواذ على المصرف الإسلامى الدولى بنسبة ٨٠٪ فى نهاية الثمانينات ويمكن لهم بيع الأسهم المملوكة لهم فى المصرف للمستثمرين والمؤسسات العربية وطرح حصة لجمهور المستثمرين. اما فيما يتعلق. بخصخصة احد البنوك العامة الأربعة فيرى د. أحمد سعد أنه لابد من البدء باصغر البنوك من حيث رأس المال وحجم الودائع والقروض خاصة وأن هناك اكثر من بديل لموضوع الخصخصة حيث يمكن زيادة رأس مال البنك من خلال طرح أسهم الزيادة الاستثمارية فى قطاع البنوك بصفة عامة وتعديل هيكل الملكية من خلال إضافة استثمارات جديدة.

ويضيف أن البديل الآخر المطروح يتمثل فى بيع الدولة حصة من ملكيتها فى البنك وحصولها على حصيلة البيع من تصفية جزء من استثماراتها وفى هذه الحالة لن يحصل البنك المطروح للبيع على اية استثمارات اضافية.. إنما يترتب على ذلك فى جميع الأحوال زيادة عدد الأسهم المتدولة بالبورصة وزيادة رأس المال السوقى.

ويضيف د. أحمد سعد أن أسهم البنوك المتداولة فى البورصة تقع ضمن تصنيف أسهم النمو الرأسمالى وتنخفض نسبة توزيعاتها إذا ماتم نسبتها إلى القيمة السوقية ولذلك يجب مراعاة ذلك عند تقيم الأسهم فى حالة البيع لجمهور المستثمرين مع الاخذ فى الاعتبار أن عملية الطرح سوف تتلوها طروحات أخرى لتمويل برامج التوسع فى البنك وهى عوامل يجب مراعاتها عند بدأ طرح أسهم البنك لأول مرة فهناك سمعة مالية تكتسبها عند الطرح لاول مرة. لذلك يجب توف الحذر عند طرح حصة البنك للبيع للجمهور وان يكون التسعير معتمداً على الرؤية لنظام خصخصة البنوك فى الأجل الطويل مع التضحية بالربح فى الأجل القصير والذى قد يؤدى إلى صعوبة تحقيق الأهداف طويلة الاجل ويؤكد د. أحمد سعد ضرورة بيع حصة لمستثمر مؤسس يمثل شركات التامين من القطاع الخاص المحلى او المؤسسات الوطنية فى حدود معينة بجانب الطرح العام لتدعيم مجلس الادارة وتمثيل القطاع العام بالمجلس.

ويشير إلى ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية والتى تلتزم بها ماليا معظم البنوك التى يتم تداول اسهمها بالبورصة.. حيث يترتب على تسجيل أسهم بنوك القطاع العام الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية بما قد يوفر ذلك فرصة للبنك لتسجيل اسهمه على اساس شهادات الايداع الدولية.

لا.. للقطاع العام.

يقول عبد الستار بكرى رئيس الشركة الدولية للسمسرة فى الأوراق المالية أن البنوك تلعب دور الصدارة فى سوق المال حيث تقوم بوظائف شتى.

ويضيف أن ملكية الدولة للبنوك الرئيسية لعب دوراً فى ظهور المشاكل التى كان يعانى منها الاقتصاد المصرى ولن المشاكل التى بدأت فى الانحسار منذ تبنى الدولة أسلوب التحرر الاقتصادى وتنفيذ برامج الخصخصة.

ويضيف أنه حيث أن البنوك تحتل موقع القلب من الجسم فى النظام الاقتصادى وحيث أن إخراج سوق المال من الظروف الحالية يحتاج إلى ضخ دم جديد إلى هذا القلب العام فإن خصخصة أحد القطاع العام سوف يكون عاملاً ونقطة إنطلاق الجهاز من جهة وإعادة الحيوية إلى برامج الخصخصة من جهة أخرى.. مشيراً إلى أن ذلك يؤدى إلى تكامل الأدوار لمكونات النظام الاقتصادى ويضيف عبد الستار بكرى أن أسعار أسهم البنوك بالبورصة تراجعت بصفة عامة فى الفترة الأخيرة نتيجة للقانون رقم «٥» والذى اثر تاثيراً سلبياً على أسعار هذه الأسهم والتى بدورها ألقت بظلال هذا التأثير السلبى على باقى الأوراق المالية مما يؤكد أن قطاع البنوك يعتبر القلب النابض لجسم النظام الاقتصادى. ورغم عدالة هذا القانون إلا أن توقيت صدوره لم يكن بنفس المستوى من العدالة مما يؤدى إلى ضرورة تحرى الدقة عند اتخاذ اى قرار او تشريع يمس سوق المال ولن يتاتى ذلك إلا بالتنسيق والترتيب بين أجهزة الدولة.

ويضيف أن سوق الأوراق المالية يحتاج حاليا إلى بضاعة جديدة تتمثل فى طرح أوراق إحدى الشركات او المؤسسات المالية للجمهور وبسعر مجز وجاذب للمستثمرين كما حدث عند طرح شركة مدينة نصر للاسكان التى تحملت اعادة الحيوية والاندفاع للبورصة وإنجاح برامج للخصخصة.

والآ نجاء الدور على الجهاز المصرفى ويرى عبد الستار بكرى أنه من الضرورى أن تطرح الدولة أسهم البنوك العامة على الجمهور بسعر يقل عن السعر العادل بحيث يكون عاملا مؤثرا على حركة البورصة عموماً وأسعار اسهم البنوك خصوصاً حيث إن اسهم البنوك تعتبر من الأسهم القائدة محلياً بصفة عامة وأيضا تعتبر من المعايير الجيدة للانفتاح على الأسواق العالمية من خلال شهادات الايداع الدولية فى هذه المرحلة ثم من خلال الأسهم المتداولة فى الاسواق المالية العالمية فى مرحلة لاحقة.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن ابو شامة
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع البنوك	رقم العـــدد :	٣٦١٩
المصـــدر :	الوفد	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٩/٣

خبراء الاقتصاد: تمهلوا.. الجهاز المصرفي غير مؤهل للخصخصة

دمج البنوك يقلل المخاطرة بأموال المودعين ويدعم مراكزها المالية

تحقيق:
عبدالرحيم أبو شامة

يستقطب واقع البنوك المصرية - حاليا - الكثير من جدل الاقتصاديين ورجال البنوك عن أفضل الطرق التى يؤدى بها الجهاز المصرفي دوره بكفاءة عالية وقدرة على منافسة المؤسسات الدولية المتكاملة فى ظل العولمة واقتصاديات السوق. هذه المتغيرات تهدد البنوك الصغيرة وتخرجها من حلبة الصراع وتحقيق الربحية بسبب ضعف امكاناتها المادية والبشرية.

والآراء حول فكرة دمج البنوك تنوعت في الضمانات التى توفرها للجهاز المصرفى كمرحلة لتقوية المراكز المالية قبل الخصخصة وبين المعوقات التى تواجهها. كما ان هناك عيوبا متأصلة بالجهاز المصرفى المصرى ودرجات تحمله للمخاطر وعوائق خاصة بمستوى الادارة وتأثيرات الدمج المتباينة على الاقتصاد القومى والتى نحاول رصدها فى هذا التحقيق.

حجم البنوك

تستخدم البنوك آليات تعمل على تعبئة الموارد المحلية واستخدامها بالطريقة التى تحقق الأهداف التنموية المطروحة على المجتمع وتوفير التمويل اللازم للتنمية باقل قدر من التضخم من خلال تعبئة مدخرات حقيقية وسد الفجوة بين حجم الاستثمارات المزمع تنفيذها ومستوى الادخار المحلى ويوجد على الساحة المصرية ثمانية بنوك عامة أربعة منها بنوك تجارية واثنان عقاريان وبنك للتنمية الصناعية وآخر للائتمان والتنمية الزراعية ويتبع البنك الاخير ما يقرب من سبعة عشر بنكا بالمحافظات بينما يوجد أربعة وعشرون بنكا من البنوك التجارية المشتركة والخاصة و٣٢ بنكا للاستثمار والاعمال ولدى البنوك التجارية العامة ما يقرب من ٨٨٨ فرعا على مستوي الجمهورية بينما يقتصر عدد الفروع بالنسبة للبنوك التجارية المشتركة الخاصة على ٣٠١ فرع وبنوك الاستثمار والاعمال على ٩٣ فرعا وتستحوذ بنوك القطاع العام التجارية على ما يقرب من ٦٢٪ من اجمالى الودائع لدى الجهاز المصرفى اما البنوك التجارية المشتركة والخاصة فلا يتعدى نصيبها ما يقرب من ٥١,٥ مليار جنيه بما يعادل ٣٠٪ من الودائع ويساهم القطاع العائلى بالنصيب الاكبر به حيث بلغت ودائعه حوالى ٦١,٥٪ من الاجمالى لدى البنوك العامة التجارية مقابل ٩٪ للقطاع الخاص، ٢٧,٥٪ من القطاع العام طبقا لبيانات البنك المركزى عن الاوضاع النقدية والائتمانية للعام المالى ٩٨/٩٧.

عجز التمويل

يؤكد الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الأسبق أن البنوك نشأت بامكانيات ضعيفة نسبيا مما أثر على قدرتها على المشاركة فى مشروعات التنمية الضخمة وتطور الاقتصاد المصرى. وشهدت مرحلة الانفتاح التى بدأت مع السبعينيات انشاء عدد كبير من البنوك والتى كانت بشروط ميسرة حيث كان من الممكن انشاء بنك بمبلغ ٢ مليون جنيه من الملكية وعندما بدأت حركة السوق تفصح عن مشروعات كبيرة اظهرت عجز مثل هذه البنوك عن التمويل، الأمر الذى يوجب تقويتها. كما ان البنوك العالمية تطورت لتتناسب مع نظام العولمة واقتصاديات السوق وكبر حجم القطاع الخاص. ويشير الدكتور السعيد الى حاجة البنوك الصغيرة الحالية الى القوة البشرية المدربة وتوافر التكنولوجيا. وكبر حجم المشروعات جعل هذه البنوك الصغيرة غير قادرة على المساهمة بشكل فعال.

الدمج يقلل المخاطر

ويضيف أن كبر حجم البنك يؤدى لانخفاض درجة المخاطر وانخفاض تكلفة أداء الخدمة وفكرة دمج البنوك الصغيرة فى كيانات اكبر يواكب التطور العالمى. وعن فكرة دمج البنوك المتخصصة كالبنوك العقارية والصناعية والزراعية اكد انه لا يمكن دمج اى منها إلا اذا كانت تحمل نفس التخصص لأن مثل هذه البنوك لها نشاط متخصص آخر اما مشكلات الإدارة فيمكن حلها بموجب الاتفاق بين مجلس الادارة.

وبالنسبة لدور الرقابة يتطلب الدمج اشرافا اكبر وامكانيات دقيقة للرقابة والتى يقع عليها الدور الاكبر.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن ابو شامة
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع البنوك	رقم العـــــدد :	٣٦١٩
المصـــــدر :	الوفد	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٩/٣

الدمج تقوية للمراكز المالية

يرى محمود عبد العزيز رئيس البنك الاهلى واتحاد البنوك ان دمج البنوك تقوية للمراكز المالية واضافة لها وليس من المعقول ان يكون بنك لديه ما يفوق ٨٠ مليار جنيه من اموال المودعين ورأسماله مليار جنيه فالكيانات الصغيرة ليس لها موضع فى العصر الحالى والكيان الضخم يوفر السيولة وجذب المزايا معا ويؤدى للقيام بمهام تنموية جيدة وبالنسبة للمعايير التى يطبقها البنك المركزى هى نفسها التى يطبقها العالم وستتطور سلطة الرقابة بحيث لا تتوقف على جودة الاصول وزيادة راس المال بل تتعداها لمستوى الربحية وتاثيراتها التحليلية. كما ان «الملاءة» الرأسمالية ستزيد فى الفترة القادمة ولا تكون عن حدود متدنية وهذا يتطلب راسمال اقوى وإدارة واعية ويتساءل كيف نأتى بالادارة المحترفة والتكنولوجيا العالية وقرار التقييم لصندوق النقد الدولى يؤكد ان القاعدة فى البنوك ضعيفة جداً.

البنوك غير مؤهلة

ويضيف سمير محمد العشرى رئيس بنك التجارة والتنمية ان اداء الخدمة للمودعين سيتم بصورة افضل من الوقت الحالى وتتمكن البنوك الصغيرة من المشاركة فى ضخ اموال الاستثمار فى المشروعات المفيدة للاقتصاد القومى ودفع عوامل التنمية للمواطنين. ويعتقد ان الدمج يحل مشاكل رؤوس الاموال المتدنية وزيادة مشاركتها بقوة فى المشروعات الضخمة التى لا تستطيع البنوك الصغيرة القيام بها بمفردها ومراعاة البعد الاجتماعى كما يجب تمثيل جميع الوحدات الصغيرة فى الادارة مشيرا الى ان البنوك المصرية ظلت سنوات عديدة تحت النظام الاشتراكى ولا تستطيع مواجهة التغيرات الاقتصادية وانفتاح السوق فى عملية الخصخصة من خلال التحول للراسمالية دفعة واحدة وهى غير مؤهلة لذلك.

ضعف استثمار البنوك بالداخل..

يتبلور فكر معظم الاقتصاديين بفائدة الدمج لتوسيع النشاط وقدرة البنوك الضعيفة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة ويرى الدكتور صلاح زين الدين رئيس قسم الاقتصاد بجامعة طنطا انه مطلوب مع تحرر الاقتصاد وتواجد المؤسسات المالية الضخمة فى العالم بما يحقق المنافسة مع المؤسسات الدولية ويحقق المنافسة الداخلية بين القطاعات المالية. وبالنسبة لتوفير السيولة فى عملية الدمج فيؤكد واقع البنوك المصرية انه لم يتم توجيه السيولة للاستثمار القومى ولكن تتجه فوائض السيولة للبنوك الاجنبية التى تتهرب من الاستثمار بالداخل كما لا يوجد مناخ استثمارى قوى تقوم فيه البنوك بوظائفها الاستثمارية. وتحولت البنوك الاستثمارية الى بنوك عادية وتم دمج بعض البنوك الاجنبية الصغيرة فى البنوك المحلية مثل بنك باركليز وبورسعيد فى بنك مصر اواخر الخمسينات حتى تتسع ملكية الدولة وسيطرة القطاع العام على البنوك ودمج بنوك القطاع العام يخرج العديد من البنوك الاخرى من دائرة المنافسة التى يتطلبها الاقتصاد الحالى. ويمكن دمج البنوك الصغيرة فى كيان قوى مع ضرورة رفع قدرتها الادارية حيث ان القطاع المصرفى بوضعه الحالى لا ينوى التعامل مع الكيانات العملاقة فى العالم.

التأمين

الخصخصة

فى مصر

قطاع الاقتصاد : التأمين

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	التأمين مفتوح للشركات الاجنبية	زينب ابراهيم	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥١٣	١٩٩٨/١/٥	١٣٤
٢	تقييم العقارات ... مشكلة خصخصة شركات التأمين	برهام عطا الله	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥١٤	١٩٩٨/١/١٢	١٣٨
٣	مخاطر حول فتح اسواق التأمين أمام الاجانب	نعمان الزياتى	ملحق البورصة المصرية	٤٨	١٩٩٨/٤/١٣	١٤٠
٤	الحصة الذهبية فى خصخصة التأمين	نعمان الزياتى	ملحق البورصة المصرية	٥٤	١٩٩٨/٥/٢٥	١٤٣
٥	الخصخصة تجتاح التأمين والخبراء يطالبون بالضوابط	زينب ابراهيم	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٣٤	١٩٩٨/٦/١	١٤٤
٦	قطاع الخدمات التأمينية : الاتجاة نحو التخصيص	طة محمد عبد المطلب	قضايا برلمانية / الاهرام	١٥	يونيو ١٩٩٨	١٤٩
٧	دور الدولة الفاعل فى خصخصة التأمين (١)	نعمان الزياتى	ملحق البورصة المصرية	٥٨	١٩٩٨/٦/٢٢	١٥٣
٨	دور الدولة الفاعل فى خصخصة التأمين (٢)	نعمان الزياتى	ملحق البورصة المصرية	٥٩	١٩٩٨/٦/٢٩	١٥٤

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	زينب أبراهيم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع التأمين	رقم العــــدد :	١٥١٣
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/١/٥

■ بعد قرار المجلس الأعلى للتأمين:

التأمين.. مفتوح للشركات الأجنبية الم... ذير والمزايا

اثارت القرارات المفاجئة التى اصدرها المجلس الاعلى للتأمين فى اجتماعه الذى تم الاسبوع الماضى برئاسة الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد والخاصة بفتح سوق التأمين المصرى على مصراعيه امام رؤوس الاموال الاجنبية بدون حد اقصى وبنسبة ١٠٠٪، ردود افعال متباينة داخل قطاع التأمين مابين مؤيد لهذه القرارات ومعارض لها، ومتحفظ عليها، حيث شملت ايضا اجراء تعديل للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ والخاص بالاشراف والرقابة على التأمين بما يسمح للجمعيات العامة لشركات التأمين التابعة للقطاع العام وعددها ثلاث شركات تأمين مباشر والشركة المصرية لاعادة التأمين بمساهمة رأس المال الخاص فيها وذلك حتى يمكن بدء عملية الخصخصة لها لأنه طبقا للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٣ لايمكن التصرف فى أسهم رأس مال شركة قطاع عام الا لشخص عام أخر، ولكى تتم خصخصة شركات التأمين التابعة للقطاع العام لابد ان تحصل الجمعيات العامة لها على هذا الحق.

ومن القرارات الاخرى التى اصدرها المجلس الاعلى للتأمين السماح بان يكون مدير الشركة اجنبيا.

و«الاقتصادى» فى هذا العدد يطرح عدة تساؤلات عن تأثير التسرع فى فتح الباب على مصراعيه امام الشركات والمساهمات الاجنبية بدون حد أقصى رغم ان التزامات مصر امام منظمة التجارة العالمية تقضى بالسماح للمساهمة الاجنبية فى شركات التأمين بنسبة ٤٩٪، كما جاءت ايضا فى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ المعدل للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١، بجانب ان المهلة التى حددتها الجات لتحرير سوق التأمين تنتهى فى عام ٢٠٠٣.





الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	زينب أبراهيم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع التأمين	رقم العـــدد :	١٥١٣
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/١/٥

تعديل القانون «١٠» لبدء خصخصة شركات التأمين

التساؤل الثانى: عن محاذير فتح السوق المصرى امام المساهمات الاجنبية وهل سيتم استثمار أموال التأمين داخل مصر أم سيسمح لها بالخروج للاستثمار خارجها؟

التساؤل الثالث: هل شركات التأمين المصرية مستعدة لفتح السوق بنسبة مائة فى المائة ومواجهة المنافسة الاجنبية الشرسة؟ وهل هى قادرة على مواجهة هذه المنافسة؟

فى البداية يؤكد السيد فتحى يوسف رئيس شركة الدلتا للتأمين أن مشروع القانون الخاص بتعديل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ تضمن أمورا كثيرة سوف تغير من هيكل قطاع التأمين ككل ولهذا فلابد ان تتاح الفرصة كاملة لدراسة هذا المشروع بعناية كبيرة حتى يمكن استيعاب الفلسفة الخاصة وراء هذا التعديل فى القانون .

وقال الدكتور / سامى نجيب رئيس قسم التأمين بكلية التجارة ببنى سويف : سوق التأمين المصرى لايتحمل التحرير الكامل حاليا ، وقد سبق ان تقدمنا بطلب لانشاء جمعية تعاونية للتأمين وقد رفض المجلس الاعلى للتأمين هذا الطلب والسبب ان السوق مشبع بشركات التأمين ولايتحمل انشاء شركة تعاونية جديدة ستقوم بمنافسة الشركات باسعارها التنافسية .

وذكر الدكتور سامى نجيب عدة محاذير لدخول رؤوس الاموال الاجنبية للسوق المصرى منها رغبة هذه الشركات فى استثمار أموال التأمين خارج مصر أو استثمارها فى البورصة ، بجانب سيطرة رأس المال الاجنبى على شركات التأمين فالملكية ليست هى الاساس فى حد ذاتها ولكن ماوراءها هو الاساس أى سيطرة رأس المال خاصة ان المشروع التأمينى يمكن ان يقوم بدون رأس مال مثل صناديق الاستثمار والجمعيات التعاونية التى تنشأ بنظام الحصص .

وقال : ان الضمانات فى أموال التأمين تأتى من اعادة التأمين والاحتفاظ بالمخصصات التأمينية داخل البلد .

واضاف : ان شركة التأمين عبارة عن سياسة جيدة ، وسمعة وخبرة قياداتها وخبرائها ولهذا فالمطلوب هو فتح السوق المصرى أمام الخبرة الاجنبية والتدريب الاجنبى المتطور ، ايضا امام شركات اعادة التأمين لان عملية الاعادة تتم خارج البلاد ، أما شركات التأمين المباشر فهى عماد الاقتصاد القومى ولاتحتاج لرؤوس أموال بقدر احتياجها للخبرة الفنية والتغطيات الجديدة والفكر الاجنبى لهذا فلابد من معرفة وتحديد اسهم تملك اسهمها لان اموال التأمين ليست أموال الشركات ولكنها اموال وحقوق حملة الوثائق وحقوق المصانع والاخطار .

الايجابيات والسلبيات

واضاف المحاسب سمير متولى رئيس شركة المهندس للتأمين :

بدأ قطاع التأمين منذ سنوات فى تنفيذ مايخصه من برنامج الاصلاح الاقتصادى والخصخصة وكذا ما التزمت به الدولة من تحرير لتجارة الخدمات فى اطار اتفاقية الجات .

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية تم انجاز العديد من أوجه التطوير وعلى الاخص فى المجال التشريعى حيث صدر القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ متضمنا ادخال مجموعة من التعديلات الاساسية على احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ الخاص بالاشراف والرقابة على التامين فى مصر مستهدفة افساح المجال امام القطاع الخاص وتشجيع مساهمة رأس المال الاجنبى فى رؤوس اموال شركات التأمين فضلا عن تطوير اسلوب الاشراف والرقابة والادوات التى تستخدمها الهيئة للنهوض بمسئولياتها على الوجه الاكمل من خلال العديد من الادوات والوسائل الرقابية المستحدثة ، وذلك كله فى اطار تحرير سوق التأمين بدءا بالغاء معظم التعريفات الموحدة التى كان معمولا بها الى غير ذلك من الاجراءات .

وموافقة المجلس الاعلى للتأمين وبالتالى مجلس الوزراء على ادخال تعديلات جديدة على احكام قانون الاشراف والرقابة على التأمين تمثل خطوة ايجابية لها وزنها ليس فقط بالنسبة لصناعة التأمين فى مصر وانما وفى المقام الاول بالنسبة للاقتصاد القومى باعتبار ان شركات التأمين تعد من اهم قنوات تجميع المدخرات الاختيارية والحتمية رفع معدلاتها عن القائم حاليا لمواجهة متطلبات الانفاق الاستثمارى والتحكم فى معدلات التضخم بعد النجاح فى تحجيمها .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	زينب أبراهيم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع التأمين	رقم العـــــدد :	١٥١٣
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/١/٥

وقد استهدفت التعديلات اتاحة الاداة التشريعية اللازمة للبدء فى الخطوات العملية لخصخصة شركات التأمين المملوكة بالكامل للمال العام وذلك فى اطار الالتزامات الدولية وتشجيعا لتملك القطاع الخاص سواء اكان منشأت أو افرادا لحصص فى شركات التأمين .

وأكد سمير متولى ان فتح الباب امام رأس المال الاجنبى لانشاء شركات تأمين مباشر مملوكة بالكامل للاجانب أمر له ايجابياته وايضا له سلبياته فمن ناحية يمثل تنفيذا سريعا لالتزامات الدولة وعنصرا ضاغطا على شركات التأمين الوطنية فى كل المجالات كى تقف على قدم المساواة من حيث الامكانيات والقدرات مع المنافسة الاجنبية وايضا وسيلة لتحسين مستوى الخدمة والاداء لصالح المؤمن لهم الا انه على الجانب الاخر هناك مخاطر التعرض للاغراق من خلال تخفيض الاسعار الى الحدود التى تؤدى الى الاضرار باقتصاديات الشركات الوطنية .

وقال : ان فتح باب تملك الاجانب لشركات تأمين ورفع الحد الاقصى القائم حاليا لنسبة حصتهم فى رأس المال يستوجب اعادة النظر فى المعايير والضوابط التى تحكم عملية الموافقة على انشاء شركات جديدة خاصة فى ظل وجود طاقات استيعابية تسمح بقبول تغطيات تأمينية جديدة بمليارات الجنيهات وايضا تدعيم دور الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ضمانا لعدم تعرض صناعة التأمين المصرية لأية هزات مماثلة لما تعرضت له بعض الدول التى سبقتنا فى هذا الاتجاه ، ولهذا فقد اصبح علينا ان نضاعف الجهد فى مجالات التطوير والتحديث والتدريب المحلى والخارجى للافراد بهدف الارتقاء بمستوى الاداء لصالح عملائنا ولصالح هذه الصناعة الهامة وذلك بمعدلات اسرع مما كان سائدا على مدى السنوات الماضية لانه لابديل عن ذلك لضمان الاستمرارية والنمو والاسهام المتزايد فى دعم الاقتصاد القومى سواء من خلال الحماية التأمينية أو من خلال توليد المدخرات وتوجيهها للتوظيف فى قنوات الاستثمار المختلفة .

سألت السيد خيرى سليم نائب رئيس الهيئة المصرية للاشراف والرقابة على التأمين عن تأثير فتح السوق المصرى امام المساهمات الاجنبية بدون حد اقصى رغم ان التزامات مصر امام منظمة التجارة العالمية تقضى بالسماح للمساهمة الاجنبية فى شركات التأمين بنسبة ٤٩٪ ، كما جاءت ايضا فى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ المعدل للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ؟

اجاب : فتح السوق المصرى سوف يتيح منافسة عاجلة امام الشركات المصرية وهذا يتطلب منها العمل بجودة اكبر والتنظيم الذاتى لعملها ، والالتزام الصارم بتطبيق الاسس الفنية السليمة ، وعامة فالمنافسة موجودة فى السوق المصرى بين الشركات الوطنية ولن يغير الوضع وجود شركات اجنبية تنافس ، والهيئة المصرية للاشراف والرقابة تراقب هذه المنافسة وحدودها وتسمح بالمنافسة الشريفة ، ولا تسمح بالمنافسة الضارة التى قد تؤدى الى انهيار السوق .

وعن دور الهيئة فى ظل تحرير السوق قال: قطعا سوف يقوى دور هيئة الرقابة مع التأكيد على أهمية ان تقوم الحكومة بتدعيم هذا الدور للهيئة والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ والخاص بالاشراف والرقابة على التأمين فى مصر قانون قوى يستطيع حماية الاسواق من اى تقلبات لانه عند اعداد هذا القانون تم الاخذ فى الاعتبار ان الشركات الاجنبية سوف يسمح لها بممارسة العمل التأمينى فى مصر وان السوق المصرى مفتوح امام المساهمات الاجنبية .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	زينب أبراهيم
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع التأمين	رقم العـــــدد :	١٥١٣
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/١/٥

واكد ان قواعد الاشراف والرقابة المطبقة فى مصر هى نفس قواعد الاشراف والرقابة المطبقة فى جميع دول العالم المتقدمة بما فيها الدول الاوروبية .

سألت نائب رئيس هيئة الرقابة على التأمين : هل شركات التأمين المصرية قادرة على المنافسة الاجنبية ام لا ؟

اجاب : الشركات قادرة علي مواجهة المنافسة والقانون المصرى كاف لفرض رقابة قوية وفعالة على السوق التأمينى وان كان هذا لا يمنع من ضرورة قيام هذه الشركات باجراء دراسات وتطوير اكبر لاعمالها وان تعمل ايضا على توافر الخبرة العلمية والتقنية فى مجالات التأمين والبنية الاساسية للمعلومات سواء على مستوى الاقتصاد القومى أو على مستوى قطاع التأمين بالاضافة الى ضرورة رفع مستوى ادائها الاقتصادى عن طريق ابتكار وسائل جديدة لتخفيض التكاليف وتحسين الخدمات ، وقد سبق ان قامت البنوك المصرية بالتحرير فى عام ١٩٧٤ وكان نفس هذا القانون ينص على تحرير التأمين ايضا الا ان القائمين على التأمين فى ذلك الوقت رفضوا هذا المبدأ ووقفوا ضد السماح للمساهمات الاجنبية بالاشتراك فى رؤوس اموال شركات التأمين .

وعن امكانية قيام شركات التأمين الاجنبية باغراق السوق المصرى قال السيد خيرى سليم : الاغراق يعنى ان تأتى شركة تأمين لمصر وتطرح وثائق باسعار أقل مما يجب لتغرق السوق وفي هذه الحالة سيتم اغلاق هذه الشركات وايقافها عن العمل ، وعامة فالاغراق قد يحدث من خلال فرع لهذه الشركات ومصر غير مسموح فيها باقامة فروع للشركات طبقا للقانون كما أننا مازلنا نطبق معايير مدى حاجة الاقتصاد القومى لانشاء شركات تأمين جديدة فى مصر .

ايضا عند اعداد القانون رقم ٩١ كنا على دراية بان السوق المصرى مفتوح وليس هناك فرق بين ان يكون السوق مفتوح بنسبة ٤٩٪ أو ٥١٪ أو حتى مفتوح بنسبة ١٠٠٪ ولهذا لاداعى من الخوف بان الشركات العالمية ستأتى للسوق المصرى للاستحواذ عليه لانه حتى الان سوق التأمين المصرى يعتبر من الاسواق التأمينية المحدودة ، ولهذا فلا داعى للخوف ولكن يجب علينا الحذر من الوافدين الجدد ، وجميع دول العالم تعمل بها شركات وطنية بجانب الشركات الاجنبية والسوق المصرى ليس أضعف من السوق الاردنى ولا السوق اللبنانى .

سلبيات فتح الاسواق

وبالنسبة لسلبيات فتح الاسواق قال السيد خيرى سليم : أهم هذه السلبيات هو رفع الحماية عن الشركات الوطنية التى تحقق مكاسب وارباحا كبيرة بدون بذل مجهود كبير فى ظل المنافسة المحلية كما انه اذا استمرت شركات التأمين بدون القيام باجراء تطوير سريع وغير محدود وبدون تحسين اساليب الخدمة وتطوير انتاجيتها فقطعا سوف تواجه هذه الشركات صعوبات كبيرة فى ظل فتح الاسواق والحكومة فى هذه الحالة لن تحمى هذه الشركات .

واضاف : لست منزعجا من فتح سوق التأمين المصرى امام الشركات الاجنبية بشرط أن يطبق القانون بجدية وان تتقبل الشركات هذا الفتح خاصة ان الاقبال على الوجود فى مصر من قبل الشركات الاجنبية لن يكون فوريا . لماذا فتحنا السوق المصرى على مصراعيه امام رؤوس الاموال الاجنبية وبنسبة ١٠٠٪ رغم اننا طبقا لالتزاماتنا فى اتفاقية تحرير الخدمات تنص على فتح السوق بنسبة ٤٩٪ قد ترتفع الى ٥١٪ وان يتم تنفيذ هذه الالتزامات فى عام ٢٠٠٣ ؟

اجاب : هناك فرق بين التزاماتنا فى اتفاقية تحرير الخدمات وامام صندوق النقد الدولى ، فلم يكن من مصلحة الاقتصاد المصرى ان نلتزم امام الجات بفتح السوق بنسبة ١٠٠٪ ، ولكن التزام الحكومة امام صندوق النقد الدولى بفتح السوق بهذه النسبة مرتبط بحصول مصر على مزايا قد تكون اسقاط نسبة من الديون أو المشاركة فى الاستثمار طبقا لبرامج الاصلاح الاقتصادى .

دور اتحاد التأمين

وبالنسبة لدور الاتحاد المصرى للتأمين فى ظل فتح سوق التأمين المصرى امام رؤوس الاموال الاجنبية قال السيد حسن حافظ رئيس الاتحاد : لقد تم اعداد مشروع لتعديل النظام الاساسى للاتحاد المصرى للتأمين تضمن بالنسبة لاختصاصات الاتحاد : توفير الخبرات والكوادر الفنية للسوق التأمينى وذلك بانشاء مركز تدريب متخصص على أعلى مستوى وادارة العمليات ذات الحسابات المشتركة .

وبالنسبة لتنظيمات الاتحاد مثل هيئة مكتب الاتحاد واختصاصاتها تضمن المشروع ان يكون هناك تشكيلين لهيئة المكتب احدهما لتأمينات الحياة والاخر لباقى انواع التأمينات .

اللجان الفنية واختصاصاتها : فى ضوء ماورده القانون ٩١ لسنة ١٩٩٥ بشأن الغاء التعريفات لمعظم فروع التأمينات العامة مع بقاء كل من تعريفة الحريق والسيارات وتأمينات الحياة تحت اشراف واعتماد الهيئة لفترة انتقالية لمدة خمس سنوات قادمة ولاهمية الاتفاق على حد أدنى من الالتزام من جانب الشركات لصالح السوق ككل ، تم اقتراح الالتزام بتعريفة الحريق والسيارات والحياة وكما هى بدون تخفيض .

الالتزام بقرار هيئة مكتب الاتحاد الخاص بتنظيم المنافسة وانتقال العمليات بالنسبة للتأمين الهندسى للمشروعات بحيث يتم عرضها على هيئة المكتب والالتزام بتحديد الشركة الرائدة ونسب التوزيع بين الشركات ، وهذه العمليات تمثل حوالى ٦٥٪ تقريبا من حجم محفظة السوق ككل .

اقتراح بان يتم تضمين النظام الاساسى للاتحاد بقواعد تنظيم المنافسة وانتقال العمليات التى تم الاتفاق عليها ، وبقواعد واسلوب الالتزام من جانب الشركات بما تقرره هيئة المكتب أو اللجان الفنية ، وكذلك اسلوب محاسبة الاعضاء غير الملتزمين بهذه القرارات ، وأن تتولى الهيئة الاشراف على تنفيذ هذه القواعد بالاضافة الى التأكيد على أهمية التوسع فى عملية المشاركة في التأمين بين الشركات العاملة بالسوق بالنسبة للعمليات الكبيرة فى كل فروع التأمين مع وضع اسس وقواعد لها مستقبلا .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	برهام عطا اللة
الموضوع الفرعى :	فى مصر : التأمين	رقم العـــدد :	١٥١٤
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/١/١٢

تقييم العقارات... مشكلة خصخصة شركات التأمين

الدكتور برهام عطا الله:

تمثل شركات التامين التابعة للقطاع الخاص ٧٥٪ من حجم السوق، والهدف من خصخصة هذه الشركات يتمثل فى رفع كفاءة الادارة بها بصفة عامة وتوسيع قاعدة الملكية وتطوير المنتجات التامينية وتحسين الخدمة وتقديمها باسعار مناسبة، ولذلك يختلف هدف خصخصة شركات التامين عن هدف خصخصة باقى الشركات الاخرى والذى يتمثل فى وقف نزيف الخسائر واعادة هيكلة هذه الشركات ورفع الاعباء عن الاقتصاد القومى وذلك لان شركات التامين تحقق ربحية عالية سنويا وان كانت تحتاج إلى إدارة كفء تديرها وإلى خبرات فنية جيدة وإلى أن تعمل بالمنطق التجارى ولهذا سوف تتيح الخصخصة لشركات التامين جمعيات عامة قويه تحاسبها.

سالت الدكتور برهام عطا الله استاذ القانون التجارى بجامعة الاسكندرية وخبير التامين عن كيفية تقييم شركات التامين التابعة للقطاع الخاص تمهيدا لخصخصتها فقال.. يشمل التقييم الصحيح للشركات عنصرين اساسيين هما عنصر الخصوم وعنصر الاصول.

وتتمثل الاصول فى ودائع بالبنوك او اسهم وهذه الاصول عملية تقييمها سهلة، أما الاصول العقارية فتعتبر مشكلة كبرى فى عمليات تقييم شركات التامين وسبب ذلك وجود اختلاف بين تقييم العقارات فى ميزانية الشركات وبين التقييم الحقيقى لها فمثلا المقر الرئيس لشركة الشرق للتامين قيمته فى الميزانية ٥٠ ألف جنيه فى حين ان القيمة الحقيقية له تبلغ ٤٠ مليون جنيه.

وبالنسبة للخصوم يقول الدكتور برهام عطا الله تقوم شركات التامين بتجنيب احتياطيات كبيرة اكثر من اللازم حتى لاتظهر هذه الاحتياطيات فى الارباح وخاصة فى مجال تامينات السيارات، ولهذا تمثل الاحتياطات فى تامين السيارات نصف احتياطيات التعويضات. حسب احصائيات الكتاب السنوى لهيئة الرقابة على التامين، ولهذا فعند تقييم هذه التعويضات اذا كانت تمثل مليار جنيه فستجد انها فى الواقع لاتمثل سوى نصف مليار جنيه وبهذا سيحصل من يشترى شركة التامين على ٥٠٠ مليون جنيه غيرموجودة فى الميزانية.

وأكد على ضرورة اجراء تقييم حقيقى لشركة التامين قبل عملية خصخصتها، بالاضافة الى ضرورة قيام نخبة متنوعة من الخبرات فى تقييم هذه الشركات وعدم قصر عمليات التقييم على شركات التقييم الاجنبية فقط بل يجب الاستعانة أيضا بالخبرات الموجودة فى شركات التامين.

واضاف: من المشاكل ايضا قلة عدد الشركات العالمية المتخصصة فى تقييم شركات التامين فى العالم كله ولهذا فلابد من قيام مجموعة من خبراء التقييم فى تقييم الشركات حرصا على المال العام وعدم ترك هذا للشركات الاجنبية بمفردها، بجانب عدم الاعتماد على الميزانيات المعلنة للشركات فى تقييمها لان التقييم الدفترى لايعبر على الاطلاق على القيمة الحقيقية لاصول الشركات.

وعن المحاذير التى يراها البعض من بيع شركات التامين لشركات اجنبية قال الدكتور برهام عطا الله لا يهم إذا كان من يشترى شركات التامين مصريون أو أجانب بعد فتح الباب للشركات الأجنبية للاستثمار فى التامين «فالنعرة» الوطنية الآن ليس لها مبرر لأن صاحب رأس المال هدفه الأساسى الربح سواء كان مصرياً أو أجنبياً ولكن المهم هو ضرورة السيطرة على أموال التامين وضرورة التاكد من استثمار هذه الاموال داخل مصر وعدم خروجها للاستثمار فى الخارج، وهذا شرط جوهرى ينبغى الالتزام بتطبيقه عند خصخصة شركات التامين.

وطالب بضرورة التاكد من اتباع الشركات بعد خصخصتها للاصول الفنية فى التسعير حتى لا تضرب السوق وتغرق الشركات الاخرى، ويتطلب هذا تقوية دور هيئة الاشراف والرقابة لتمارس رقابتها على الملاءة المالية للشركات ومراقبة السعر ومدى اتفاقه مع التعريفات.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	برهام عطا اللة
الموضوع الفرعى :	فى مصر : التأمين	رقم العـــــدد :	١٥١٤
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/١/١٢

وتحدث الدكتور برهام عطا الله عن ضرورة الفصل بين دور هيئة الاشراف والرقابة كرقيب فنى على الشركات وبين دورها كمالك، لاننا لو اعدنا للهيئة دورها كمالك سوف تختلط الامور ويتعارض دورها وهذا سوف يسبب حرجا للهيئة كمالك وكرقيب فى نفس الوقت ،حيث ان أحد قرارات مجلس الوزراء بالنسبة لخصخصة شركات التامين تنص على ان هيئة الاشراف والرقابة على التامين ستمثل نصيب الدولة فى الشركات وبذلك تصبح الهيئة هى المالكة لحصة الدولة فى الشركات التى يتم بيعها، وبهذا ستصبح الهيئة مالكة ورقيبة، وهذا التزاوج مضر بصناعة التامين ، وأنا ضد هذا التزاوج، ولهذا فالفصل بين دور الهيئة كرقيب على التامين وبين دورها كمالك لحصص الحكومة فى الشركات أمر ضرورى ولابد ألا يجتمعا أبداً واذا كانا قد اجتمعا فى ظل الاقتصاد الشمولى فلا يمكن ان يجتمعا فى ظل التحريرية الاقتصادية.

فى قطاع التامين التجارى

اهلا للخبرة الأجنبية ولا للسيطرة الاجنبية

ويضيف الدكتور سامى نجيب : رئيس قسم التامين بكلية التجارة بنى سويف :

يثير قرار الغاء الحد الاقصى لمساهمة الاجانب فى رأسمال شركات التامين والسماح بان يكون مديرو شركات من الاجانب وقفة حول واقع الشركات المصرية حتى نتبين مدى أهمية الخبرة الاجنبية ومدى الحاجة الى تطوير اداء الشركات القائمة .

ويعترض على تملك الاجانب مقاليد سرحب التامين المباشر خشية سيطرتهم على ادارة استثمارات المخصصات الفنية والتى تتجاوز عشرة أمثال رؤوس الأموال التى بدورها لاتمثل اهمية تذكر بالنسبة لعملية التامين وقد كان هذا الرأى رد فعل للقرار المفاجئ برفع القيود على تملك الاجانب لرأسمال شركات التامين المصرية ومازلنا عند رأينا فى هذا الشأن .

الا اننا يجب ان نعترف من ناحية أخرى بحاجتنا الملحة للاستعانة بالخبرة الاجنبية لا لنقلها ولا لسيطرتها على الادارة وانما كخبرة استشارية فى هذه الصناعة ذات الطابع الدولي .

• اكد الدكتور سامى نجيب أننا نحتاج

للخبرات عامة وطنية
وأجنبية فى مجالات ثلاث
لتنمية الموارد البشرية
لشركات التامين القائمة
وعلى الأخص جهازها

الانتاجى .. كما نحتاج لهذه الخبرات لتحديث وتنويع التغطيات التامينية بجانب احتياجنا لهذه الخبرة لترشيد الانفاق والمصروفات الانتاجية والعمومية .

أما من حيث حاجتنا الى الانفتاح على عالم التامين والاستعانة بخبرائه الاجانب الى جانب خبرائنا الوطنيين فى مجال تنمية الموارد البشرية خاصة الجهاز الانتاجي بالشركات فيكفى للتدليل على ذلك ان نذكر رقمين من الارقام المنشورة فى التقرير القيم والشامل الذى اعدته هيئة الرقابة على التامين فى مصر عن عام ١٩٩٤/١٩٩٥ :

● بلغت نسبة عمليات الاسترداد ٤٠.٥٨٪ ● بلغت نسبة الالغاءات ٨.٧٥ ٪

وهى نسبة عالية تعبر عن وجود مسافة بين ماتوقعه العملاء من وثيقة التامين كما بينها المنتجون وبين واقع تلك الوثيقة فالالغاء والاسترداد فى حقيقتهما وبتعبير بسيط عبارة عن اعادة السلعة الى البائع لعيب فيها .

وفى مجال أهمية الخبرة الاجنبية لتنويع وتحديث وتطوير التغطيات التامينية يكفى أن نشير من واقع التقرير المشار اليه الي رقمين أخرين :

- تتوزع عمليات التامينات العامة بين تغطيات التقليدية تستفاد من مراجعة نسب أنواع التغطيات الى الاقساط المباشرة لعمليات تامين الممتلكات حيث يتبين من بيانات عام ٩٥/٩٤ أن ٣٠٪ من تلك الاقساط يرجع الى تامينات السيارات (الاجبارى والتكميلى) و٢١.٨٪ لتامينات الحريق و١٩٪ لتامين أجسام السفن والنقل البحرى و٩.٢٪ لتامين الحوادث على ذلك اقساط تامينات البترول بواقع ٦.٨٪ والتامين الهندسى بواقع ٦.٣٪ وتامين الطيران بواقع ٤.٥٪ ثم تامينات النقل الداخلى والتامين الطبى بواقع ١.٢٪ لكل منهما .

- أما الرقم الثانى فهو خاص بحجم عمليات تامينات الحياة الفردية التى تتميز بالانخفاض فلم تتجاوز اقساطها عام ٩٥/٩٤ ٤٦.١ مليون جنيه مقابل ٩١.١ مليون جنيه لعمليات التامين الجماعى .

وأخيرا فانه فى مجال حاجتنا للخبرة الاجنبية لترشيد الانفاق يكفى ان نشير وفقا للبيانات المنشورة عن عام ١٩٩٤/١٩٩٥ الى الاتى :

- بلغ معدل التكلفة الكلية لعمليات تامينات الاشخاص وتكوين الاموال (العمولات وتكاليف الانتاج والمصروفات العمومية والادارية) ٣٢.٥٪ من جملة الاقساط المباشرة (بلغت العمولات وتكاليف الانتاج ٣٨.٩٪ من العمليات الجديدة كما بلغت المصاريف الادارية والعمومية - التكلفة الادارية حوالى ١٥.٨٪ .

وبصورة رقمية فانه وفقا لبيانات عام ٩٥/٩٤ بلغ صافى اقساط تامينات الأشخاص وتكوين الأموال ٨٠٦.٢ مليون فى حين بلغت العمولات وتكاليف الانتاج ٤٥٥ تضاف اليها ١٢٤ مليون جنيه مصاريف عمومية وادارية باجمالى ٥٧٩ مليونا .

- وبالنسبة لعمليات تامين الممتلكات بلغ معدل العمولات وتكاليف الانتاج ٢٢.٨٪ من صافى الاكتتاب المباشر ومعدل المصاريف العمومية والادارية ٨.٥٪ من ذلك الصافى باجمالى ٣١.٣ فى حين بلغ معدل الخسارة ٦٥.٩٪

وهذه النسب مرتفعة بالنسبة الي تكلفة الخطر وبالتالى فانها تحتاج الى وقفة طويلة ومراجعة لتحميلات الاقساط الصافية كما تحتاج للتعرف على الخبرة الاجنبية وكيف تدار العملية التامينية باداء افضل وتكلفة اقل . ■

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	نعمان الزياتى
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع التأمين	رقم العـــدد :	٤٨
المصـــــدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٤/١٣

مخاطر حول فتح اسواق التأمين أمام الاجانب

قام العديد من البلدان النامية برفع الضوابط التنظيمية بالنسبة لقطاع التامين لديها فى سياق برامج وضعت للتكيف الهيكلى. وبالنسبة للعديد من البلدان النامية التى احرز قطاعها التامينى تقدما كبيرا فإن فتح الأسواق والتخفيف من القيود الداخلية قد يكونان أمرين ملائمين ومفيدين إذ إن أثار المنافسة التى تشجع على الإبتكار والفاعلية قد تكون مفيدة بالنسبة للتامين.

وتشكل مقولات الاقتصاد لاكلى اساس التسليم بالأهمية الاستراتيجية لقطاع التامين فى جميع المدخرات وبوصفه مستثمر مؤسسيا ويفسر ما تؤكد عليه الحكومات وهو انه يجب توجيه الأموال المتحصلة من عمليات التامين الى سوق محلية لرأس المالى. كذلك كان النقص فى النقد الاجنبى يمثل اعتبارا مهما وراء استحداث وحماية قطاع التامين فى البلدان النامية. ولا يمكن بسهولة إغفال المخاوف المتصلة بقدرة الشركات المحلية على المنافسة بصورة فعالة مع الشركات الأجنبية القائمة فى أسواقها المحلية مثل شركة فرعية محلية او مكتب فرعى محلى. وقد الشركات متعددة الجنسيات باجراء نوع من الإغراق عن طريق الايرادات التى تحققها من رؤوس أموالها وعن طريق تقديم إعانات الى العمليات الأولية فى البلدان النامية تأخذها من أرباح تحققها فى بلدان اخرى.

ومن الصعب بالفعل تصور الطريقة التى [illegible]ين على الشركات فى البلدان النامية اتباعها للتكيف بشكل سريع مع المنافسة الأجنبية فى الوقت الذى لاتملك فيه نفس حجم الأموال التى تملكها الشركات الاجنبية ولا المهارات والخبرة الفنية ولا موارد النقد الاجنبى اللازمة فى هذه التجارة التى بامكان الشركات الاكثر استقرارا التحكم فيها.

وهكذا هناك خطر فى ان يؤدى تحرير سريع وكامل لأسواق التامين الى إزالة التقدم الذى احرزته الشركات المحلية خلال العقود الأخيرة وقد تترتب على ذلك خسارة يتعذر تعويضها فيما يتصل برأس المال والمهارات العملية والقدرات التكنولوجية.

وفى سنة ١٩٩٢ أعرب المدير العام لشركة افريقيا إعادة التامين عن مخاوفه من مخاطر فتح الاسواق الافريقية أمام شركات التامين الأجنبية الكبيرة إذ أن بامكانها إستعاب معظم المخاطر الصغير والمتوسطة نسبيا الى الكبيرة حيث لن يبقى سوى قدر ضئيل جدا لشركات التامين الوطنية الصغيرة. وصرح فط هذا الشان «إن التحرير الفورى الكامل لتجارة التامين سيؤدى لا محاولة الى تهميش الشركات المحلية وبالتالى تحويل الرقابة الفعلية لهذه الاسواق الى مؤسسات عبر وطنيته. وقد ينشا وضع مشابه فيما يتصل باعادة التامين» ويتبين بوضوح من تجربة لشركة افريقيا لإعادة التامين فى لسوق الافريقية التى تهميه عليها مصالح أجنبية إن رسنادات التامين الى معيدى التامين فى افريقيا ستخفض بصورة كبيرة من ناحية الحجم والكيف على السواء، الامر الذى سيؤدى الى زيادة إفتلال حوافظهم واعتمادهم على إعادة التامين.

تمثل إحدى اسواق التامين القليلة التى سمحت بالفعل باجراء تقييم لتجارب التحرير نظرا الى ان خصخصة قطاع التامين تعود الى الثمانينات وكنتيجة لهذا التحرير انخفض مستوى احتفاظ شركات التامين بصورة كبيرة.

ولذلك قد يكون هناك سبب للنظر بحذر خاص الى تحرير التامين والعمل على ابقاء قدر معين من الحماية بالنسبة لقطاع اقتضى تطويره تفقات كبيرة والذى هو باعتباره يعمل على تلبية الاحتياجات المحلية أقل تاثيرا بالعوامل الخارجية من الإنتاج المخصص للتصدير، على سبيل النثال كذلك يجب التسليم بان المعايير التى عززت تطوير هذا القطاع مثل نزايا التنوع الاقتصادى والدور الاستراتيجى للتامين فى تعبئة المدخرات وفى الوساطة المالية لم تفقد وجاهتها - ويبدو ان الاهتمام بعدم تعريض هذا القطاع لمنافسة لايحتملها هو بالتالى أمر مشروع لامن ناحية أفاق صناعة التامين المحلية فحسب بل ليضاق وجهة نظر الاقتصاد [illegible]

نعمان الزياتى



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	نعمان الزياتى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع التأمين	رقم العـــدد :	٤٨
المصـــدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصـدور :	١٣/٤/١٩٩٨

... ايضا شك فيما إذا كان فتح الأسواق امام الشركات الاجنبية (مع احتمال التخلى عن التسعير للتعريض) سيؤدى بالضرورة الى تقديم خدمات او اسعار افضل الى المستهلكين المحليين إذا ان هناك احتمالا كبيرا فى الاسواق الصغيرة لان تتمتع شركات التامين الاجنبية الكبيرة بمركز مهم فى السوق وسرعان ما تفسح أسعار الاقساط المنخفضة المعروضة فى البداية لدخول فى السوق المجال لاحتكار من قبل احتكار أحادى أو من جانب احتكار القلة.

كما تخشى البلدان النامية ايضا ان تقوم الشركات الفرعية التابعة للشركة الاجنبية بتحويل الكثير من ايرادات الاقساط الى مقرها الرئيسى بدلا من استثماره فى البلد المضيف، وكثيرا ما كان هذا التخوف حافزا مهما للعمل فى ... الأول على اقامة

شركات محلية

اما فيما يتعلق بالميزات التى قد تكتسب من جراء نقل ممكن للتكنولوجيا عن طريق شركات متعددة الجنسيات فقد اشير إلى انه لا توجد تكنولوجيا كبيرة خاصة بالتامين يمكن التحدث عنها. وان كل ما هو موجود يمكن الحصول عليه بالفعل (مثلا عن طريق امتلاك برامج الحوسبة والتدريب عليها وهو لايمكن اكتسابه بالشراء المباشر او كجزء من المساعدة التقنية التى يقدمها كبار معيدى التامين.

بالاضافة الى هذا يضطلع التامين بمهام وطنية معينة ذات طابع اجتماعى ورفاهى قد لا تقوم بها بالضرورة الشركات الاجنبية ما لم تكن ملزمة بذلك، الأمر الذى قد يقتضى ايجاد نظم تقيدية جديدة ويعد التامين فى مجال الزراعة ممثلا لذلك حيث يبذل عدد من مؤمنى القطاع الخاص فى البلدان النامية الجهود اللازمة لتوفير خدمات للمنتجين والمستهلكين فى المناطق الريفية لكى يفتح ذلك فى المدى الطويل المجال لتقديم عدد متنوع من خدمات التامين الاخرى الى عدد كبير من العملاء المحتملين. بيد ان هناك شك فيما اذا كان المؤمنون الاجانب يرغبون فى بذل جهود إنمائية على المدى الطويل خاصة وان ذلك يستلزم معرفة المناطق الريفية وان نادرا ما تتوفر للشركات الاجنبية معلومات عن الاوضاع الخاصة لهذه المناطق ـ وكثيرا ما يكون باستطاعة الشركات المحلية العامة منها والخاصة العاملة فى اسواق محمية تعويض خسائر العمليات الإنمائية الأولى المسجلة فى المناطق الريفية بمكاسب تحققها من مؤسسات اكثر استقرارا وربحية وهذا ينطبق ايضا على المنشآت الصناعية والامثلة كثيرة فى نجاح الشركات المحلية العامة الخاصة فى هذا القطاع الصناعى.

فتح الاسواق امام الاجانب سيؤدى الى الاحتكار
فى مجال التامين لا توجد نقل للتكنولوجيا بمعناها المعروف
نظام التامين الوطنى يقوم بمهام وطنية يصعب على الشركات القيام به
تجربة الهند تؤكد على السير البطىء فى فتح الاسواق للاجانب
تجارب شرق آسيا حددت اسهم الاجانب فى شركات التامين المحلية

تجربة الهند

وابرز تجارب اصلاح القطاع التامينى ممثلة فى تجربة الهند: ففى حالة دخول وافدين جدد فى مجال التامين العام فهناك احتمال تركيز جهودهم على عمليات تامين ... لا يودون توسيع انشطتهم لتشمل عمليات تامين ... اقل ربحية وخاصة العمليات ... غير التقليدية ... ان الشركات القائمة التى تستمر فى العمل فى القطاع الزراعى قد تكون ... غير مواتية بالنسبة للوافدين الجدد ـ وهكذا فقد ... الوافدين الجدد تخصيص قدر معين من عملياتهم ... الريفية غير التقليدية. اما الذين لا يستوفون الشرط المنصوص عليه فى هذا الصدر فيكونون موضوع تقييم جزائى تجريه السلطة المنظمة للتامين ـ واعتبر المؤمنون فى الخارج شرط مزاولة عمليات التامين فى المناطق الريفية ... النقاط المبهمة التى لا تشجع على الدخول فى السوق الهندية، كذلك يشكل التامين على ... كثيرا ما تخضع التعريفات لموافقة الحكومة مجالا آخر قد يتردد المؤمنون الاجانب ...

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	نعمان الزياتى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع التأمين	رقم العـــدد :	٤٨
المصـــدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٤/١٣

مجلة البورصة تحذر من فتح اسواق التأمين أمام الاجانب

ويمكن القول إنه يتعين ان يتاح للبلدان وخاصة البلدان التى [illegible] متخصص فى هذا المجال إذ قال «ها هى قد [illegible] الفرصة للبلدان الصناعية التى مازالت ايضا تضع واحيانا تستخدم [illegible] فى تجارة التامين يحتذيها الآخرون.

وفى حالات عديدة حاولت بعض البلدان منع المستثمرين الاجانب من [illegible] اغلبية الاسهم فى شركات التامين المحلية، كذلك افيد بانه تم وضع حدود للاسهم المشتراه فى مجال التامين [illegible] فى نيجيريا حتى ٣٠٪ وتايلاند حتى ٢٥٪ [illegible] اندونيسيا حتى ٨٠٪ على ان تشمل كافة العمليات الاستثمارية المشتركة الاجنبية خطة للتحويل تلك كله الى ملكية الاندونيسيين بمرور الوقت. والفلبيين حتى ٤٠٪ على الزام جميع المؤمنين ومعيدى التامين باستثمار ٨٠٪ من راس المال المدفوع المطلوب فى سندات حكومية.

وفى المكسيك زيد فى سنة ١٩٨٩ الحد الاقصى لأسهم الاجانب من ١٥٪ الى ٩٣٪، وبعد اتفاق رابطة امريكا الشمالية للتجارة الحرة، سمحت المكسيك للمؤمنين من كندا والولايات المتحدة الامريكية الذين يمتلكون بالفعل [illegible] منذ ١٩٩٣ وتسمح للمشاريع المشتركة الجديدة مشاركة الجهات المكسيكية بـ ٣٠٪ فى البداية، وتم زيادة هذه النسبة لتبلغ ٥١٪ [illegible] هذا العام.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	نعمان الزياتى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع التأمين	رقم العـــــدد :	٥٤
المصــــــدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٥/٢٥

الحصة الذهبية فى خصخصة التأمين

جاء الدور على خصخصة شركات التامين لكن مبررات تلكالخصخصة تختلف كثيرا عن مبررات خصخصة الشركات الاخرى غير العاملة فى مجال التامين، إذ لابد من بحث الموضوع من زاوية اخرى لاقناع الآخرين بحتمية الخصخصة فى هذا المجال الجديد.

فعادة ماتكون حجة الكفاءة وليس تحسين الميزانيات العامة هى التى تساق لتبرير الخصخصة... وحتى لو استطاعت الشركات المملوكة للدولة ان تحقق ارباحا إلا انه ينظر إليها على ان قلة فعاليتها أمر متاصل فيها بسبب تعرضها لمجموعة عوامل من شانها ان تدفع بهدف تعظيم الارباح وهذا هو المنطق الكامن فى المؤسسات الخاصة إلى مقام متاخر. ويرجع ذلك إلى ان المهيمنين على المؤسسات العامة يضعون اهدافا سياسية لا اقتصادية وان كثيرا من هؤلاء الاشخاص تعينهم الحكومات لاتتوافر فيهم الخبرة الكافية باعمال التامين.

. كثيرا مايثقل كاهل المؤسسات العامة تلك باهداف اجتماعية تعمل كاداة لتوليد العمالة او الابقاء عليها وكثيرا مايتوقع منها أن تعمل كنماذج فيما يتعلق بظروف العمل والامن الوظيفى والشئون الصحية وهذا يتطلب بالضرورة تكاليف أعلى. وكثيرا مايترتب على تشجيع المؤسسات المملوكة للدولة على توخى تحقيق مزيج من الاغراض الاجتماعية والاقتصادية واهداف متناقضة غير واضحة لتقييم الاداء مما يسفر عن عدم الكفاءة.

. وتنزع بعض الحكومات إلى إيجاد بيئة حمائية لشركاتها تقيها المنافسة بدلا من انه تعرضها لها، وكثيرا ماتولى الدولة اهمية لحماية الاصول والموارد القومية ومصالح العاملين بالشركات اكبر مما توليه لمصالح المستهلكين الذين يتطلعون الى اسعار أرخص وخدمات اكفا لمصالح المستهلكين الذين يتطلعون إلى أسعار أرخص وخدمات اكفا.

كما يتطلب من كثير من مؤسسات التامين العامة الاشتراك فى التأمين على السكان الريفيين وهو ماتعمل شركات التامين الخاصة على تجنبه.

لكن هناك مشاكل مقترنة بالخصخصة يمكن تلخيصها فى:

١ - تعبئة راس المال

فعادة ماتتطلب عملية الخصخصة وبرنامج الاصلاح الاقتصادى التى هى جزء منه تمويلا جديدا، وان الأموال الخاصة المحلية لاتتاح دائما بالقدر الكافى لشراء المؤسسات العامة القائمة او لانشاء شركات جديدة برسملة كافية.

وعلينا ان نتذكر ان ندرة راس المال المحلى تشكل أحد الاسباب التى دعت فى المقام الأول الكثير من البلدان النامية إلى انشاء شركات تملكها الدولة. ومن شان تجمع راس المال عن طريق الاسهم ان يكون الخيار الافضل فى كثير من البلدان النامية بيد انه يتطلب سوق راس مال نشيطة وبنية اساسية مالية ملائمة، إلا ان بلوغ الأداء المرضى لهذه الاسواق يستغرق وقتا كبيرا بالاضافة إلى ان القاعدة الاقتصادية للرسملة (الشعبية) فى كثير مز البلدان ضعيفة نظرا لان الطبقة الوسطى لاتزال غير ذات شان أو همشت بالفعل.

من اجل ذلك ليس من المحتمل ان تستطيع أسواق راس المال ان تمثل مقوما مهما للخصخصة..وقد اعترف بذلك مرارا وتكرارا فى كثير من البلدان التى خاضت تجربة خصخصة شركات التامين بالافتقار إلى أسواق مالية متقدمة، كذلك غالبا مايحجم اصحاب الأعمال من القطاع الخاص بالظهور علانية او الاستثمار فى مؤسسات تتداول أسهمها علنا بسبب مايتطلب ذلك من الافصاح عن ثرواتهم. علاوة على ذلك يميل راس المال المحلى فى هذه البلدان إلى توجيه تفضيل استثماراته حيثما يمكن تحقيق ربح سريع وحيثما تكون المخاطر ذات طبيعة قصيرة المدى نسبيا اما تقديم خدمات طويلة المدى مثل التامين فانه يعتبر اقل جاذبية للمستثمر الذى يواجه بيئة اقتصادية فى مرحلة التطور.

٢ - التامين كقطاع استراتيجي:

تتوقع الدولة فى كثيرمن البلدان النامية ان تزيد مواردها ببيع شركات التامين المملوكة لها - بيدانه من اجل ان يعمل الكثير من الشركات بشكل مرض سوف تحتاج إلى ضخ رأس مال جديد. ونظرا لعدم وجود المواطنين الذين يتوافر لديهم رأس المال الكافى لشراء الشركات وتقديم أموال تشغيل جديدة يلجأ عدد من البلدان الى فتح قطاع التامين امام المستثمرين الاجانب واحيانا يعرب قطاع التامين المحلى المعنى فى هذه الحالات عن القلق من الجزء الاكبر من سهم الشركات المخصخصة حديثا سوف يحصل عليه المؤمنون الاجانب، كما علت الصيحات من انه بسبب القيمة المتدنية الحالية للاصوال فقد يتنمى مصالح الاعمال المحلية فى سوق خدمات محلية قد يكون واعدا ومربحا فى المدى الطويل.

وقد رفضت بعض الدول اللجوء إلى رأس المال الاجنبى للتغلب على النقص فى الأموال المحلية حين يرى ان للقطاع المعين اهمية استراتيجية للبلد. وفى حالة التصريح بدخول رأس المال الاجنبى إلى صناعة التأمين الى التاكد من الا تكون له قدرة «الاغلبية» على التاثير، وفضلا عن ذلك قد لاترغب الدولة فى ان تبتعد كلية عن التاثير فى صناعة التامين نظرا لاهميتها الاستراتيجية.

الحصة الذهبية

وقد انتهجت نيجيريا اسلوبا طريفا بالنسبة لهذا الموضوع، فالحكومة تمتلك اسهما فى ١٤ شركة، وتمتلك امتلاكا كاملا لاثنتين من جملة شركات التامين الـ ٩٨ شركة فى نيجيريا، وحين قررت الحكومة النيجيرية ان تبيع حصصها فى هذه الشركات ادخلت مفهوم «الحصة الذهبية»، وهى حصة مخصصة تحتفظ بها الحكومة فى الشركات التى تطرحها للبيع ومع ان هذه الحصة غير ذات قيمة ولاتحقق ارباحا إلا أنها تعطى الحكومة حق الاصرار على ضرورة استشارتها بشان أى تغييرات فى ملكية الشركة أو نظامها الاساسى ومواده، وتعتبر «الحصة الذهبية» على نطاق واسع الية رصد تملكها الحكومة فيما يتعلق بمكون مهم من قطاعها المالى.

وثمة امثلة أخرى على احتفاظ الدولة بحصة فى شركات التامين التى تخصخص ففى الأرجنتين لجات الدولة الى خصخصة الشركة المملوكة للدولة بتقسيمها إلى اربع مؤسسات تنضوى تحت شركة قابضة واحدة، وبينما يجبر المشترى على اختيار حصة تبلغ ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من الشركة القابضة تحتفظ الدولة بالباقى. وفى سرى لانكا يجرى خصخصة الشركات على ان تحتفظ الدولة بحصة تبلغ ٢٠٪ وسوف يجرى البيع الجزئى الـ ٥٥٪ مباشرة للشركة المشتريه ويوزع ١٥٪ على العاملين بالمجان، اما الـ ١٠٪ تطرح فى بورصة الاوراق المالية.

ج. هيكل السوق

من المشكوك فيه حتى فى الحالات التى يمكن فيها بيع المؤسسة العامة للقطاع الخاص ما اذا كان مجرد ادخال الملكية سوف يرفع الكفاءة فالخصخصة فى حد ذاتها لن تغير من طبيعة السوق التى تعمل فيها الشركة او البيئة وكثيرا ماتكون لدرجة التنافس التى تواجهها المؤسسة اهمية كبرى بالنسبة لكفاعتها من طبيعة الملكية بل الواقع ان الخصخصة لن تحقق المزايا الكاملة الى فى بيئة سوق تنافسية مما يستدعى اولا انشاء الاطار التنظيمي الداعم للسوق اولا وان يتسم هذا الاطار بالوضح والشفافية قبل الخصخصة.

نعمان الزياتى

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	زينب ابراهيم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع التأمين	رقم العـــــدد :	١٥٣٤
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٦/١

الخصخصة تجتاح التأمين والخبراء يطالبون بالضوابط

[illegible] خصخصة البنوك والتأمين

تابعت الاجتماع : زينب إبراهيم

سيطر على اجتماع اللجنة الاقتصادية لمجلس الشعب الاسبوع الماضى لمناقشة مشروع قانون بعض الاحكام الخاصة بشركات التامين واعادة التامين وتعديل بعض احكام قانون الاشراف والرقابة على التامين ، اتجاهين : اتجاه يمثله وزير الاقتصاد وبعض أعضاء اللجنة يرى ضرورة اقتحام الخصخصة لقطاع التامين لحل مشاكله العديدة :-

اولا : - ان النشاط التامينى فى مصر لايحقق الهدف المرجو منه حيث يبلغ معدل التامين ٤٠.٤٪ بينما يصل فى كثير من دول العالم الى ٦٪ .

ثانيا :- عدم تقديم شركات التامين لانواع مختلفة من الوثائق التى تناسب كل الأنشطة الاستثمارية .

ثالثا :- عدم قدرة هيئة الاشراف والرقابة على التامين على فرض قراراتها على الشركات وقيامها بالدفاع عن الشركات وليس الدفاع عن حقوق حملة الوثائق .

رابعا : - راس المال الهزيل للشركات ، وعدم وجود كوادر تامينية مدربة على احدث النظم العالمية .

والاتجاه الثانى ، ويمثله خبراء التامين وبعض اعضاء مجلس الشعب ويرى أن الخصخصة ضرورة لمواكبة خط الدولة والتزامها ببرامج الاصلاح الاقتصادى والاتفاقيات الدولية .. ولكن لابد من التدرج فى خصخصة التامين وعمل الضوابط اللازمة التى تكفل حماية الاقتصاد القومى وحقوق العاملين بهذه الشركات .

وتساءل اصحاب هذه الاتجاه : هل تدخل فى نسبة مساهمة قطاع التامين فى الناتج المحلى اقساط التامينات الاجتماعية والتامين الصحى وصناديق التامين الخاصة ام لاتدخل ؟

كما يرى اصحاب هذا الاتجاه ايضا ان دور هيئة الاشراف والرقابة على التامين ايجابى وان الهيئة تفرض قراراتها على الشركات وتدافع بشدة عن حقوق حملة الوثائق .

ويطالب خبراء التامين بالا تزيد نسبة المساهمة الاجنبية فى الشركات عن ٤٩٪ أسوة بما يحدث فى معظم دول العالم ، ويؤكدون ان قطاع التامين لم ينغلق عن العالم الخارجى لانه بطبيعته صناعة عالمية .

وقد حرص « الاقتصادى » على حضور ومتابعة هذا الاجتماع وتقديم وجه نظر اصحاب الاتجاهين خلال هذا العدد .

وقال وزير الاقتصاد : توجد اركان اساسية فى العملية التنموية ، اولها : التمويل وهذا يقوم به القطاع المصرفى وسوق المال ، وثانيها : مواجهة المخاطر وهو مجال لايقل أهمية عن التمويل لأن النشاط الخاص يؤدى الى مواجهة المال الخاص لمجموعة من المخاطر لايستطيع القطاع الخاص مواجهتها بمفرده ولهذا يحتاج الى وسيط يستطيع التعامل مع هذه المخاطر ويحمل عبئها عنه ومع زيادة نمو القطاع الخاص وزيادة تحمله مسئولية التنمية الاقتصادية فى مصر لابد أن تزداد الادوات التى تتعامل مع المخاطر فى العدد والانواع والتقنيات الحديثة .

واضاف : اى استثمار يواجه مخاطر وهذه المخاطر يجب الا يتحملها المستثمر لانه اذا تحملها فسوف تنعكس فى استثمارات اقل وبالتالى معدلات نمو اقل ، ولهذا فلابد ان تطور أدوات التعامل مع المخاطر ، والقطاع الوحيد الذى وظيفته التعامل مع كل أنواع المخاطر ومدخلاته الانتاجية هى المخاطر هو قطاع التامين .

وتحدد قدرة التأمين فى التعامل مع المخاطر قدرة الاقتصاد "القومى على تحقيق معدل الموازنة ومن ثم كان لابد من اتاحة المجال امام القطاع الخاص للمساهمة فى رؤوس اموال شركات تامين القطاع العام لافساح المجال امام الملكات الخلاقة لهذه الشركات .

ونحن لانخشى على هذه الشركات بعد خصخصتها فى ظل الاعتبارات الاتية :

١- زيادة حجم رأس مال هذه الشركات حتى تستطيع مجابهة شركات التأمين العالمية العملاقة .

٢- تحديد الحد الادنى للمؤهلات الفنية للمدراء التنفيذيين .

٣- تحديد اسلوب استثمار اموال هذه الشركات بما يخدم الاقتصاد القومى .

٤- وضع نظام شامل وكفء للاشراف والرقابة .

٥- تطوير نظم العمل بهذه الشركات حتى يمكن ان تكون اداة جذب ادخارى تساهم فى المشروعات القومية العملاقة .

ومن هنا جاءت ضرورة تطوير البنية التشريعية والتنظيمية لمواكبة هذه التطورات ، وتحقيقا لهذه الاهداف من اجل رخاء الانسان المصرى .

اكتمال اهلية الاقتصاد المصرى

وقال الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد : يهدف مشروع القانون الى تطوير احدى اهم ادوات التنمية الاقتصادية فى مصر وهو قطاع التامين وقد تم خلال الايام القليلة الماضية ادخال تعديلات فى قانون البنوك حيث وافقت اللجنة الاقتصادية على اشراك القطاع الخاص فى بنوك القطاع العام ومنطلق هذه التعديلات اننا اصبح لدينا الملاءة المالية والمؤسسية والقانونية التى تسمح لنا باشراك القطاع الخاص فى أهم عمليات التنمية الاقتصادية وهى عملية تمويل هذه التنمية ، وهذا يؤكد اكتمال اهلية الاقتصاد المصرى بدليل ان القطاع الخاص اصبح قادرا على المشاركة ، وليس الانفراد من عمليات التمويل التى تصاحب التنمية الاقتصادية .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	زينب أبراهيم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع التأمين	رقم العـــدد :	١٥٣٤
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٦/١

واضاف وزير الاقتصاد : نفس التعديلات التي تمت في مشروع قانون الجهاز المصرفي سيتم تطبيقها في مشروع استيعاب الاساليب الحديثة في العمل والادارة علي مدار عشرين عاما منذ ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، نجد ان قطاع التامين لم يواجه هذه الاساليب الحديثة الاحديثا وبالتالي فمجال التوسع في قطاع التامين ضخم للغاية ، خاصة ان متوسط اقساط التامين الى الناتج المحلي لاتزيد عن نصف في المائة (٠.٥٪) وحتى لو كانت - كما يقول البعض - ١٪ فهي نسبة ضئيلة للغاية ، حيث ثبت من المقارنات بالدول التي تتشابه معنا في مستوى دخل الفرد وعدد السكان والتعليم ونسبة الامية .. ان اقساط التامين بكل انواعه تصل الى ٥٪ وحتى ٧٪ من الناتج المحلي ، ولهذا فمجال التوسع في التامين على الاقل خمسة اضعاف ان لم يكن عشرة اضعاف اذا كانت نسبة الاقساط نصف في المائة .

استطيع ان اجزم - كوزير للاقتصاد - ان قطاع التامين هو القطاع الوحيد في مصر الذي اذا دخل التطوير عليه فسوف ينمو في السنة علي الاقل بنسبة ٢٠٪ الي ٢٥٪ لانه بالمقارنة بما يتم في دول العالم وبمعدلات النمو في باقي قطاعات الاقتصاد القومي نجد ان قطاع التامين له مجال كبير للتوسع يفوق التوسع في اى مجال اخر .

في البداية تحدث السيد عبدالله طايل رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب فقال : الاصل في شركات التامين عند بداية نشأتها كانت تعمل في اطار القطاع الخاص .

وفي بداية التسعينات تم فتح المجال امام القطاع الخاص مرة اخرى لانشاء شركات تامين قطاع خاص كخطوة تدريجية للعودة الى اصل نشأة عمليات التامين .

ولكن من تحرير تجارة الخدمات طبقا لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية اصبحت هذه الصناعة في حاجة الي تحرير وتطوير حتى تستطيع ان تساير شركات التامين العملاقة .

واضاف : النشاط التاميني في مصر رغم الدور المتميز الذى قام به في الماضي ودعم عمليات الاصلاح الاقتصادى والتنمية في الحاضر فمازلنا ننتظر منه الكثير فالنشاط التاميني في مصر مازال دون تحقيق الهدف المرجو منه اذا يبلغ معدل التامين ٠.٤٪ بينما يصل المعدل في كثير من الدول الى ٥٪ و٦٪ ونحن نعلم جميعا ان الثغرة التمويلية التي نهدف الي تغطيتها حتى نصل الي معدل نمو ٨٪ والتامين هو احد المصادر الهامة التي تساعد علي ملء هذه الثغرة بالتضافر مع تنشيط سوق راس المال لتوفير المدخرات اللازمة لعمليات الاستثمار التنمية حتى تضمن تمويل خططنا من مصادر تمويل حقيقية دون اللجوء الى سياسات تضخمية عن طريق عجز معين من النمو من مجموعة من الاموال فاذا كان معدل المدخرات في مصر ١٨٪ من الناتج المحلي فيمكن ان يحقق هذا المعدل ٣٪ أو ٥٪ ، وكلما طورنا كفاءة الادوات التي تتعامل مع تدوير المدخرات ، زاد معدل النمو ، وكلما طورنا كفاءة الادوات التي تتعامل مع المخاطر ، زادت قدرة هذه الاموال علي توليد المدخرات ، هذا من الناحية التنموية البحتة اما من ناحية مستوى معيشة الافراد فنفس الشئ يحدث لان كل فرد يواجه عدة مخاطر ضد المرض والعجز وتوفير التزامات التعليم ورفع مستوى معيشة الفرد المصرى يعتمد على توفير ادوات متعددة يستطيع من خلالها التعامل مع المخاطر التي تواجهه ، بل ان مستوى سعادة الفرد ورفاهيته تعتمد علي التعامل مع هذه المخاطر من خلال الادوات التامينية التي تتعامل مع مخاطر المرض والعجز وتوفير المطالب الاساسية للاسرة ، ولهذا كان بعدى التنمية : القدرة على توليد معدلات نمو ، ومستوى معيشة الافراد ، يعتمدان على تعامل قطاع التامين مع المخاطر باسلوب كفء وادوات حديثة وتقديم خدمة افضل باسعار اقل .

واوضح الدكتور يوسف بطرس غالي مشروع القانون ان هدفه هو اشراك القطاع الخاص بما يملكه من رؤى ، واموال ، وطموحات في العملية التامينية في القطاع العام ، وليس اكثر من ذلك ، فوزارة الاقتصاد لم تناد بخروج القطاع العام تماما من العملية التامينية ولم تناد بالبيع الفورى للشركات بعد صدور القانون ، ولكنها تطالب برخصة للبدء في ادخال القطاع الخاص والمستثمر الخاص باموال وافكاره وطموحاته في قطاع التامين الذى تسيطر عليه اربع شركات ثلاث منها للتامين المباشر والرابعة لاعادة التامين تسيطر مجتمعة على ٨٠٪ من العمليات التامينية في مصر .

واضاف : لقد حان الوقت لاشراك القطاع الخاص في التامين بعدة ضوابط ، بعض هذه الضوابط سوف تضاف لمشروع القانون ، والبعض الاخر موجود بالفعل في القانون الحالي ، وبعض الضوابط وجودها غير ملح الان ولكنه مطلوب وسوف يتم ادخالها في الدورة القادمة لمجلس الشعب مع التعديلات الاخرى الاضافية التي سيتم ادخالها علي القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ والخاص بالاشراف والرقابة علي التامين في مصر .

وبالنسبة لحقوق العاملين في قطاع التامين اكد وزير الاقتصاد عدم المساس بحقوق العاملين في اى قطاع يشترك فيه القطاع الخاص - طبقا لسياسة الدولة - وقد اتبع هذا عند خصخصة شركات القطاع العام لما تم ابتكار اليات جديدة تناسب كل شركة على حدة وهذه السياسة سارية ايضا في قطاع التامين فلن نتخلى عن اى حق من حقوق العاملين المكتسبة اليوم ، بجانب ان العملية التنموية سوف توفر فرص عمل جديدة وسترفع معيشة المواطن المصرى ، والتعديلات التي ندخلها على الاقتصاد المصرى هدفها رفع مستوى معيشة الافراد وبالتالي فلن نسمح بضياع حقوق ١٤ الف عامل في قطاع التامين ، بل اننا سوف نعمل على بقاء هذه الحقوق واستمرارها ، بل استطيع ان اؤكد ان تطوير قطاع التامين واستخدامه للتقنيات العالمية الحديثة سوف يضاعف عدد العاملين في هذا القطاع خلال السنوات الخمس القادمة لان الاقتصاد المصرى ينمو وبالتالي سيحتاج الى خدمة تامينية اضافية ، بجانب ان اساليب التامين الحديثة ستعتمد على العمالة الكثيفة .

واكد الدكتور يوسف بطرس غالي ان الحكومة على استعداد لتقبل اى افكار وتعديلات طالما تخدم الغرض الحقيقي لمشروع القانون وهو تطوير قطاع التامين بخطى اسرع وتحسين قدرته علي مواجهة المنافسة الدولية التي ستأتي الينا في مصر دون عبور الحدود لانها موجودة بالفعل من خلال التقنيات الحديثة ولهذا فالتطوير حتمي .

وقال وزير الاقتصاد : ان القائمين على قطاع التامين ذوى الخبرة العريقة والكفاءات المتميزة ، وكلهم على مستوى مسئولية مواجهة المنافسة الدولية وعلي مستوى المسئولية المطروحة عليهم لتحمل عبء التنمية الاقتصادية في مصر بنفس الدرجة التي يحملها القطاع المصرفي وسوق المال .

التدرج في الملكية الخاصة

وقال احمد شيحة عضو اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب : لدينا خبرات تامينية متميزة ينبغي علينا المحافظة عليها خلال الفترة القادمة ، ولكن لدينا ايضا بعض الخبرات العتيقة التي اكتسبت خبراتها داخل المكاتب ولم تتطلع الى الخارج وهذه مطلوب الاستغناء عنها لاننا بصدد تطوير قطاع التامين ليؤدى دورا في تشجيع المدخرات والاستثمارات .

وطرح عدة ملاحظات هي : ضرورة التدرج في تحديد الملكية الخاصة في شركات التامين اسوة بما حدث في القطاع المصرفي والاتزيد نسبة اى مساهمة عن ٥٪ لنعطى الفرصة للجميع للمشاركة في شركات التامين وتاكيد ان تكون الاسهم اسمية في الشركات.

وطالب شركات التامين بضرورة حل المشاكل التي تواجه المستثمر المصرى وصرف التعويضات الخاصة به في حالة حدوث حريق في مشروعه لأن المستثمر المصرى الذى ليس لديه معارف أو واسطة عند الشركات لايحصل علي حقوقه منها

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	زينب أبراهيم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع التأمين	رقم العـــــدد :	١٥٣٤
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٦/١

خلاف حول اقساط التامين

وقال محمد ابو سديرة عضو اللجنة : نحن فى حاجة الى تطوير العمل التامينى فى مصر لأن نسبة كبيرة من العمليات التأمينية قائمة على الاجبار من خلال التأمين الاجبارى وعندما يتم تطبيق اتفاقية الجات وتلغى الحواجز ستأتى شركات التأمين العالمية وتقدم خدماتها التأمينية الجيدة فى مصر وباسعار اقل من اسعار شركاتنا الوطنية لهذا فلابد ان نطور شركات التأمين من الان .

وطالب قطاع التأمين بضرورة معاملة المواطنين معاملة افضل وتخفيض قيمة الاقساط التأمينية المغالى فيها حيث يوجد شبه اتفاق بين شركات التأمين على هذه القيمة حتى تأتى الشركات الاجنبية للعمل فى مصر باسعارها المنخفضة وخدماتها المتطورة بسبب الخسائر المالية للشركات ، بالاضافة الى ضرورة اتاحة الفرصة للقطاع الخاص المصرى للمساهمة فى التأمين باموال وخبراته الادارية .

وتحدث الدكتور توفيق عبده اسماعيل رئيس لجنة الخطة بمجلس الشعب فقال : لا خلاف على ان قطاع التأمين لا يساهم فى الاقتصاد القومى بالنصيب المفروض ان يساهم به ، ولكن هناك خلافا حول ارقام اقساط التأمين وهل تدخل منها اقساط التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحى واقساط صناديق التكافل الخاصة .. ام لا تدخل ؟

واضاف : يختلف التأمين عن البنوك. لانه فى حين تم تعديل قانون البنك المركزى ١٥ مرة لم يتم تعديل قانون التأمين سوى مرة واحدة ، بالاضافة الى ان القانون قيد جهاز الاشراف والرقابة على التأمين بعدة قيود ولهذا فهؤلاء يؤدى نفس الدور الذى يؤديه البنك المركزى بالنسبة للبنوك ، والمطلوب اعطاء هيئة الرقابة والاشراف على التأمين صلاحيات عديدة ومرونة وسيطرة علي الشركات لانه فى كثير من الحالات تقف هيئة الرقابة عاجزة عن فرض قراراتها على الشركات .

هناك التزام من الحكومة فى خطاب النوايا بخصخصة بنك قطاع عام وشركة قطاع عـام ونحن نؤيد هذا الالتـزام ولكن لابد أولا من تحويل جميع شركات التأمين الى القانون رقم ١٥٩ الخـاص بالشـركـات وهذا يتـاح بزيادة رأس المال وبمساهمة القطاع الخاص لانه لايمكن انشاء شركة للتأمين برأس مال ٣٠ مليون جنيه فى حين نجد ان بعض الشركات لديها اصول راسمالية وعقارات لو باعتها أرضا فضاء فسيكون ثمنها اكثر من ٤٠ مليون جنيه وطالب الدكتور توفيق عبده اسماعيل بعدم الغاء المادة ٣١ الخاصة بضرورة وجود عضو من ذوى الخبرة فى مجلس ادارة شركات التامين .

وطالب عبدالقادر البرى عضو اللجنة بضرورة ان يكون للمستثمر المصرى نسبة كبيرة فى خصخصة شركات التأمين ولانتركها كلها للمستثمر الاجنبى حتى لاتواجهنا مخاطر عديدة فى المستقبل ، كما طالب بالتدرج فى تحديد الملكية لشركات التأمين مثلما حدث فى البنوك .

وجود شركات مشتركة

واضاف الدكتور احمد ابو اسماعيل عضو المجلس : لقد تأخر قطاع التأمين عن التحرير والتطوير والاستفادة من التكنولوجيا الاجنبية عن البنوك كثيرا لأن البنوك بدأت الانفتاح والتطوير سنة ١٩٧٥ ، ولهذا اصبح لديها الخبرات الادارية المتميزة ، ولهذا فالمطلوب من شركات التأمين الاهتمام بتدريب العاملين بها وإرسال البعثات الى الخارج ، بجانب العمل على زيادة راس مال شركات التأمين واشراك القطاع الخاص فى هذه الزيادة لاعطاء قوة وصلابة للشركات بالاضافة الى ضرورة تقوية جهاز الاشراف والرقابة علي شركات التأمين وزيادة رأس مال الشركات وليس مجرد بيع الاسهم والمحافظة على حقوق العاملين وعدم الاضرار بهم .

وتساءل الدكتور احمد أبو اسماعيل : هل تشمل الخصخصة بيع ممتلكات الشركات .. أم بيع مساهمات التأمين فى الشركات الاخرى ؟ لان شركات التأمين تستثمر اموالها فى مجالات مختلفة ، ولايجب ان تؤثر الخصخصة فى اصول الشركات واستثماراتها ، ولابد ان تخرج استثمارات شركات التأمين من عمليات البيع علي انها قطاع عام وبذلك سيساهم القطاع الخاص فى شراء الاسهم ولن يكون للخصخصة اى تاثير على الكيانات المالية والاستثمارية فى الشركات .

وطالب بضرورة وجود شركات يدخل فيها مساهمون مصريون واجانب ، وأن تخرج شركات التأمين من المجالات التقليدية للتأمين وتقدم انواعا جديدة من التغطيات التأمينية .

تعديل قانون سوق المال

واوضح الدكتور يوسف بطرس غالى ان جميع المعاملات المالية فى سوق المال لها مراة تأمينية وتتطلب وثائق وادوات تأمينية متعددة ، ولهذا يمثل سوق المال مجالا واسعا للتأمين فقد ارتفع راس المال فى سوق المال من ٢٠ مليار جنيه فى اوائل ١٩٩٥ الي ٧٢ مليار جنيه الان ، بجانب ان كل المعاملات المالية التى تتم فى سوق المال فى لمح البصر تحتاج الي تغطية تأمينية ، بالاضافة الى احتياج معاملات المتعاملين فى سوق المال الى تغطيات تأمينية عديدة ، ورغم ذلك لاتوجد شركة تامين واحدة دخلت فى مجال التغطيات التأمينية لسوق المال .

وأكد وزير الاقتصاد انه يتم حاليا اعداد مشروع قانون لتطوير سوق المال سيشمل ضمن مواده ضرورة وجود تغطيات تامينية مختلفة اجباريا علي العاملين فى سوق المال ، والمتعاملين فى البورصة داخل المقصورة وعلي السماسرة ومروجى الاكتتاب على ان تتناسب التغطية التأمينية مع راس مال الـ ١٠٦ شركات للسمسرة ويبلغ مليار جنيه ، وسيكون التامين عبارة عن نسبة من راس المال لاتقل عن ٢٠٪ ، ويمثل هذا مجالات واسعة لانطلاق صناعة التأمين وبالتالي لاخوف من عدم وجود فرصة للتوسع فى قطاع التأمين ، بجانب انه مع التطور فى مجالات الاقتصاد القومى ستدخل مجالات جديدة تحتاج الى تغطية تأمينية مثل مشروع الـ « نيل سات » .

عبدالعزيز مصطفى: رئيس لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب : سبق ان قدمت شركة مصر للتامين عرضا لتغطية تأمينية لمشروع الـ « نيل سات » ولكن تم رفض هذا العرض

عبدالمنعم عسل عضو المجلس : شركات التامين فى بداية نشأتها كانت تابعة للقطاع الخاص حتى تم تأميمها عام ١٩٦١ ، ونحن الان نحاول اصلاح الاخطاء التى عملناها ونعيد هذه الشركات الى اصلها ، وطالب بضرورة تغيير كلمة « يجوز » الموجودة فى المادة الأولي من مشروع القانون لانها تحمل معنى الموافقة وعدم الموافقة فى آن واحد على اشراك القطاع الخاص فى اسهم رؤوس اموال شركات التأمين واعادة التأمين ، كما طالب ايضا بتحويل شركات التأمين الى القانون ١٥٩ ، حتى تدخل اموال هذه الشركات عند بيعها الي الخزانة العامة للدولة لتشعر المواطنين بملكيتهم لهذه الشركات وتستطيع الحكومة ان تعمل باموال هذه الشركات مشروعات خدمية ترفع من مستوى معيشة المواطنين .

التحفظ على مشروع القانون

وقال الدكتور مصطفى السعيد : وزير الاقتصاد الاسبق وعضو المجلس : مشروع قانون التأمين جاء متسقا ومؤكدا للاتجاه التى مثله مشروع قانون تملك القطاع الخاص لبنوك القطاع العام ، ومتسقا ايضا مع سياسة الحكومة .

وطرح نفس التحفظات التى سبق ان طرحها عند مناقشة مشروع قانون خصخصة بنوك القطاع العام وتتمثل فى اهمية تأثير قطاع التمويل علي مختلف التوجهات فى سياسات التنمية الاقتصادية . واضاف الدكتور مصطفى السعيد : مايقلقنى ان كلا مشروعى القانون جاء تعبيرا عن فلسفة عليها تحفظات لانها تفتح مجالات واسعة لاستثمار وتملك الاجانب فى قطاع التمويل سواء كان البنوك أو شركات التأمين ، حيث الغى مشروع القانون الحالى شرط عدم احقية الاجانب فى تملك اكثر من ٥١٪ من البنوك وشركات التأمين ، وفتح المجال لتملك البنوك وشركات التأمين بالكامل ، وهذا الالغاء ليس فى صالح الاقتصاد القومى علي المدى الطويل .

الاتجاه الثانى عدك وضوح اطار عام حول ماهو دور الحكومة فى عمليات التنمية الاقتصادية فى ظل نظام الرأسمالية الحديثة ؟ وهل دورها مجرد حكم فى عمليات التنمية أم يجوز لها ان تتدخل فيها ؟ ايضا هل الدولة لديها حق التملك أم حق الرقابة فقط ؟ اسئلة كثيرة لانجد اجابة واضحة لها وان كان مشروعا القانون يعبران عن ان الدولة فى مصر لا شأن لها بالسياسة الاقتصادية وانها تقوم باضعاف قدرتها على التأثير فى الحياة الاقتصادية ، ولهذا فمطلوب من الحكومة ان تفصح عن اتجاهها وتوضح الدور الذى تقوم به فى التنمية الاقتصادية وهل يتعارض دور الدولة فى مصر أو يستوجب وجود قطاع عام ام لا ؟ واذا كان يستوجب وجود قطاع عام فما هى مجالاته ؟ واذا كان لايستوجب يجب ان تفصح الدولة عن ذلك ؟

وتحفظ الدكتور مصطفى السعيد على مشروع قانون التأمين وقال : اذا تمت الموافقة على مشروع هذا القانون فلابد ان تستمر الدولة مالكة نسبة ٥١٪ من شركات التأمين الاربع.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	زينب أبراهيم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع التأمين	رقم العـــــدد :	١٥٣٤
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٦/١

تحفظات على مشروع القانون

واكد عبدالرحمن بركة وكيل اللجنة الاقتصادية ان البنوك وشركات التأمين هما جناح التنمية فى مصر ، وعلي وجود عدة ضوابط تحكم عملية خصخصة شركات التأمين كما اكد موافقته على مشروع القانون .

وطرح عدة تحفظات على مشروع القانون وتشمل : -

■ النسب التى يساهم بها الفرد والتى وردت بقانون البنوك يجب ان يتضمنها مشروع قانون التأمين وهى الا تكون هناك اية مساهمة تزيد عن ٥٪ الا بإخطار هيئة الاشراف والرقابة على التأمين .

■ الاتزيد نسبة مساهمة الفرد عن اكثر من ١٠٪ الا اذا كان هناك اذن مسبق بهذه المساهمة والموافقة عليها .

■ وطالب بان يكون وزير الاقتصاد هو الوزير المختص فى مشروع قانون التأمين لانه الذى يقوم بتعيين مندوبى الحكومة فى الجمعية العمومية للشركات بدلا من وزير المالية الذى جاء فى مشروع قانون التأمين انه هو الوزير المختص .

■ ضرورة اعادة النظر فى رأس مال شركات التأمين وان يتم التنسيق بين القوانين التى تنظم عمل شركات التأمين عند تحويلها من القطاع العام الى القطاع الخاص .

وقال عبدالعزيز مصطفى رئيس لجنة القوى العاملة بالمجلس : العاملون فى قطاع التأمين فى حاجة الي الاستقرار. واضاف : اختلف مع الوزير فى موضوع كثافة العمالة التى سوف توفرها عملية التحرير والخصخصة وانشاء شركات جديدة لانه لن يكون هناك كثافة فى العمالة بل سيظل العدد ثابتا لان الشركات الجديدة سوف تأخذ الكفاءات الموجودة فى شركات التأمين الحالية .

واكد ان شركات التأمين لم تنغلق عن العالم لان التأمين صناعة عالمية ، وطالب بضرورة الاتفاق على اساليب حساب مساهمة التأمين فى الناتج المحلى وهل تتضمن هذه المساهمة اقساط التأمينات الاجتماعية وصناديق التأمين الخاصة والتأمين الصحى ام لا ؟

وبالنسبة لما يقال عن ان دور هيئة الاشراف والرقابة محدود وسلبى .. قال عبدالعزيز مصطفى : الهيئة دورها ايجابي وتفرض قراراتها على شركات التأمين ، وتحافظ على حقوق حملة الوثائق ، وبالنسبة لتدريب العاملين تقوم جميع شركات التأمين بارسال بعثات للتدريب لجميع دول العالم ، كما ان جميع الشركات تستطيع ان تقدم جميع انواع التغطيات التأمينية وهناك مشروع مقدم لوزير الاقتصاد لتقديم تغطية تأمينية فى مجال سوق المال .

وطالب عبدالعزيز مصطفى بتعديل المذكرة الايضاحية لمشروع قانون التأمين لانها تنص علي عدم وجود اى دور للقطاع الخاص فى تملك اسهم شركات التأمين رغم انه فى ظل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ كان هناك انفتاح وشركات تابعة للقطاع الخاص .

وطالب ايضا بضرورة الاتزيد نسبة مساهمة الاجانب فى رؤوس اموال شركات التأمين عن ٤٩٪ مثلما يحدث فى جميع دول العالم بما فيها الولايات المتحدة الامريكية ، حتى تستطيع شركات التأمين ان تنافس وضرورة ان تكون اسهم الشركات اسمية ، والابقاء على وجود عضوين من ذوى الخبرة فى مجلس ادارة الشركات .

وقد تحدث محمد هريرة وابراهيم عباس ومحمد حمزة وخليل عبدالفتاح من العاملين فى قطاع التأمين عن تخوفات العاملين من مشروع القانون ومن فتح الباب لتملك القطاع الخاص والاجانب لشركات التأمين فقالوا : العاملون فى قطاع التأمين لديهم وثائق تأمين فى الشركات والكل يتساءل : من يسدد وثائق التأمين اذا رفض المشترى أو المستثمر الاجنبى سداد هذه الوثائق للعاملين ؟ هل ستتولى سداد هذه الوثائق ؟

المستثمر الاجنبى سوف يطلع على جميع رؤوس اموال الشركات الوطنية ومصادر اموالها وهذا سوف يسبب اضرارا عديدة للعاملين بهذه الشركات .

التساؤل الاخر : من يحمى شركات التأمين المصرية من المنافسة العشوائية التى ستمارسها الشركات الاجنبية خاصة انها سوف تحصل علي عمليات تأمينية عديدة بسبب الاسعار المنخفظة التى ستقدمها بالمقارنة باسعار شركاتنا الوطنية المحملة بمصروفات ادارية كبيرة ؟

واكد العاملون بالتأمين ان المنافسة سوف تضر بالشركات عند خصخصتها وطالبو، الحكومة بسداد مستحقات العاملين من وثائق التأمين التى يمتلكونها اذا رفض المستثمر الاجنبى سداد هذه المستحقات .

وقد رد وزير الاقتصاد على تخوفات العاملين وتساؤلاتهم فقال : حقوق العاملين بالتأمين قائمة ولن ينال منها احد سواء تمثلت هذه الحقوق فى وثائق تأمين أو فى مزايا نقدية أو عينية يحصلون عليها ، وسوف تنص علي احترام هذه الحقوق فى عقود البيع واذا رفض المستثمر الاجنبى سداد هذه الحقوق فلن نبيع له ، وحتى اذا تم البيع لمستثمر رئيسى ليدير الشركة وليحسن اداءها فسوف نتفق معه من البداية على اسلوب التعامل مع فائض العمالة ، وعامة معظم المستثمرين يوافقون علي البقاء علي فائض العمالة علي اساس ان توسعاتهم سوف تستوعب هذا الفائض .

واكد وزير الاقتصاد ان جميع مزايا العاملين بالتأمين مكفولة ، وسيتوقف التعامل معها حسب كل شركة على حدة .

وبالنسبة لاطلاع المستثمر الاجنبى على مصادر الاموال للشركات قال : لاتوجد مشكلة فى الاطلاع على الاموال ولا على وثائق التأمين لان القانون والعرف يحتمان على اصحاب الشركات عدم نشر اخبار عنها والا وقعوا تحت طائلة القانون .

واضاف : بالنسبة لاتهام الشركات الخاصة بالتسعير العشوائى ، نتيجة ان المصروفات الادارية للشركات التابعة للقطاع العام مرتفعة فلاتوجد علاقة بينهما وان كان لهذا الاتهام دلالة تشمل ضرورة ان تقوم الشركات الخاصة برفع اسعارها لتتناسب مع اسعار القطاع العام ولهذا لن يحدث لان المستهلك هو الذى تخدمه الشركات وليست الاعباء الادارية المتضخمة أو الكفاءات المتدنية فى شركة ، وبالتالى فالهدف الاساسى من دخول شركات القطاع الخاص هو تحسين الاداء وتخفيض الاسعار وسوف تتدخل هيئة الاشراف والرقابة فى حالة المنافسة الضارة التى تهدف لهدم الصناعة وتوجد فى قانون التأمين الحالى مواد تمنع حدوث المنافسة الضارة ، كما سيتم خلال العشرة ايام القادمة ادخال مواد اضافية فى اللائحة التنفيذية ستمكن الهيئة من اداء دورها فى منع المنافسة الضارة .

واكد وزير الاقتصاد : ان الحكومة لاتستهدف الاخصخصة فى ذاتها ولكنها تهدف الى اعطاء المستهلك خدمة افضل بسعر اقل ، كما ان سداد مستحقات العاملين تدخل فى اطار حماية حقوق العاملين .

وقال صلاح شلاضم : عضو المجلس : يقاس اداء عمل شركات التأمين بمدى كفاءتها فى تقديم وعي تأمينى وبمساهمتها فى الدخل العام وتعتبر مصر من الدول الفقيرة فى التأمين لانها لاتملك وعيا تأمينيا ومساهمة التأمين فى الدخل القومى محدودة .

واضاف : هدفنا تطوير شركات التأمين واطالبها بضرورة الرد على تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات التى تشمل مخالفات هذه الشركات .

ملاحظات حول مشروع القانون

وقال المحاسب سمير متولى رئيس شركة المهندس للتأمين :

تناقش اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب مشروع قانون بتعديل بعض الاحكام الخاصة بشركات التأمين واعادة التأمين المعتبرة من شركات القطاع العام وبتعديل بعض احكام قانون الاشراف والرقابة علي التأمين فى مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ .

هناك بعض التعديلات التى يلزم اعادة النظر فيها وتتمثل فى :

اولا :- تضمنت المادة الثالثة من مشروع القانون الغاء الفقرة الثالثة من المادة ٢٧ من قانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر وهذه الفقرة بصورتها القائمة تشترط ان تكون اسهم الشركة اسمية والا تقل نسبة مساهمة المصريين فى شركات التأمين المباشر عن ٥١٪ من رأس المال .

الموضوع الرئيسى : الخصخصة
الموضوع الفرعى : فى مصر : قطاع التأمين
المصـــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى
اسم كاتب المقال : زينب أبراهيم
رقم العـــدد : ١٥٣٤
تاريخ الصـدور : ١٩٩٨/٦/١

ومعلوم ان المستهدف اساسا من الغاء هذه الفقرة فتح الباب امام راس المال الاجنبى المساهمة فى رؤوس اموال شركات التأمين المباشر بدون حد اقصى الا ان الغاء العبارة الخاصة بان تكون اسهم الشركة اسمية امرا يستوجب اعادة النظر لانه رغم ما تضمنته المادة الاولى من مشروع القانون من سريان احكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الشركات المساهمة وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ على شركات التأمين واعادة التأمين التى يشارك فى اسهمها القطاع الخاص الا انه يلزم النص صراحة علي ان تكون جميع اسهم شركات التأمين اسمية من منطلق ان مباشرة شركات التأمين لنشاطها يقوم علي مقوم اساسى وهو الثقة فيها وأهم هذه العناصر مؤسسو الشركة ومساهموها بحيث يصبح من الحتمى بالنسبة لشركة التامين ان تكون جميع اسهمها اسمية حتى يكون الكافة على علم بهولاء المساهمين سواء أكانوا شخصيات اعتبارية أو افرادا .

والجدير بالذكر ان المادة (٣١) من قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تقضي بان يقسم راس مال الشركة الي اسهم اسمية كما تقضي المادة (١) من قانون سوق راس المال بان يقسم راس مال الشركة الى اسهم اسمية وبحيث تم تاكيد ان تكون الاسهم اسمية بالنسبة للشركات المساهمة بصفة عامة ومع ذلك يجوز للشركة اصدار اسهم لحاملها فى الحدود ووفقا للشروط التى تتبعها اللائحة التنفيذية بالقانون ، وقد حددت المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لقانون سوق راس المال الحد الاقصى للاسهم لحاملها بما لايجاوز ٢٥٪ من اجمالى عدد الاسهم ولايكون لحائزى هذه الاسهم الحق فى التصويت فى اجتماعات الجمعيات العامة للشركة .

واكد المحاسب سمير متولى اهمية ترك العبارة الخاصة بان تكون اسهم شركات التأمين اسمية لما لذلك من اهمية بالغة وعدم ترك الامر لتفسيرات بان قانون الشركات المساهمة وقانون سوق رأس المال قد عالج الامر .. والا فمعنى هذا السماح ان تكون هناك اسهم لحامله فى شركات التأمين .

وسوف يؤدى الغاء هذه العبارة « ان تكون اسهم شركات التأمين اسمية » الى تمكين رؤوس اموال اجنبية (قد لايكون مرغوبا فيها ودون ان ندرى) من تملك ٢٥٪ من صناعة التأمين المصرية بطريقة قانونية فضلا عما تمتلكه او تسعى لامتلاكه بصورة [illegible]

حصص تأسيس أو اسهم اسمية

ثانيا :- تضمنت المادة الثالثة من مشروع القانون ايضا الغاء الفقرة الأولى من المادة ٢١ من قانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر وتقضى هذه الفقرة بالاتى :-
« يشترط ان يضم مجلس ادارة الشركة عضوين من ذوى الخبرة فى مجال التامين على ان يكون احدهما القائم بالادارة التنفيذية ومتمتعا بجنسية جمهورية مصر العربية »

ومن الطبيعى مع فتح الباب امام رؤوس الاموال الاجنبية لتملك شركات التأمين بدون حد اقصى ان يكون للاجانب حق ادارة هذه الشركات بحيث تحذف عبارة أن يكون متمتعا بجنسية جمهورية مصر العربية الا انه فى الوقت ذاته من الضرورى الابقاء علي الشرط الخاص بان يضم مجلس ادارة شركة التأمين عضوين من ذوى الخبرة فى مجال التأمين وذلك من منطلق ماتتطلبه ادارة شركات التأمين من خبرات وتخصص دقيق ضمانا لحقوق حملة الوثائق وضمانا لادارة الشركة وفقا للاصول الفنية التى تحكم هذه الصناعة وهو الامر القائم حاليا والذى تنظمه قرارات تنفيذية للقانون بصورته الحالية اما الاتجاه الي الغاء هذا النص فله مخاطره حيث يمكن ان يقوم على ادارة شركة التامين اى عضو من اعضاء مجلس ادارتها دون ان تكون لديه أية خبرة او دراية باعمال شركات التامين ودون أن تتوافر لديه المقومات الاساسية فى هذا المجال .

ضرورة تذليل معوقات التامين

وقال السيد حسن حافظ رئيس الاتحاد المصرى للتأمين ورئيس مجلس ادارة الشركة العربية الدولية للتأمين : هيئة الاشراف والرقابة لاتمتلك شركات التأمين ، ودورها دور الرقيب وتحضر الجمعية العمومية للشركات بدون صوت وبالنسبة لدخول رؤوس الاموال الاجنبية فى شركات التأمين قال : القطاع قادر على المنافسة مع اى رؤوس اموال اجنبية ولكن تعديل التشريع يتطلب وجود بعض الضوابط ، وقد تم الاتفاق مع وزير الاقتصاد على هذه الضوابط وسيتم ادخالها فى اللائحة التنفيذية حتى يتم ادخالها فى صلب القانون وفقا للتطور المطلوب .

واضاف حسن حافظ : هيئة الاشراف والرقابة قوية والقانون يسمح لها برقابة جميع الشركات ولكن مع ذلك يفضل زيادة قدراتها من حيث الضوابط ودورها الرقابى على الشركات حسب تطور قطاع التأمين ودفعه ليواكب القرن الـ ٢١ ، وتطوير منظومة التامين ككل .

وطالب بضرورة تذليل العقبات التى تواجه التامين مثل ضريبة الدمغة التى تعرقل نمو التأمين ، ومشاكل الشيك وسداده ، بجانب فتح المجال للتأمين علي الممتلكات وضرورة ان تقوم الدولة بالتامين على ممتلكاتها .

ضرورة التنسيق بين القوانين

وطالب الدكتور احمد شرف الدين بضرورة التنسيق بين مشروع قانون التأمين والقوانين القائمة مثل قانون القطاع العام رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، فالمادة ٢٧ تمنع الشركات العامة من التصرف فى ارصدتها الا للشركات العامة فقط لكن توجد نصوص اخرى تقول ان الشركات التى تمتلك فيها الشركات العامة حتى ٥١٪ تعتبر من القطاع العام ويسرى عليها هذا القانون ، ولهذا فخصخصة ٥٪ أو ١٠٪ سيسرى عليها قانون القطاع العام .

قانون الاشراف والرقابة يجعل الوزير المختص هو وزير الاقتصاد ومشروع القانون الحالى يجعل الوزير المختص هو وزير المالية .

ضرورة عدم وجود تمييز بين الشركات العامة والخاصة حيث ان المادة ٩١ من قانون الاشراف والرقابة تعطى الحق للشركات العامة ان تستورد الاصناف بدون العرض على لجان البت وبهذا سيكون هناك فرق بينها وبين الشركات التابعة للقطاع الخاص .

رؤية مستقبلية للقانون ٩١

وتحدث السيد خيرى سليم نائب رئيس الهيئة المصرية للاشراف علي التأمين عن حقوق حملة الوثائق اصحاب المصلحة الاساسية حيث تحدث جميع من سبقوه عن حقوق الدولة كمالك للشركات ، وعن حقوق العاملين بالقطاع فقال : للقانون ٩١ لسنة ١٩٩٥ رؤية مستقبلية وتحسبا لفتح السوق حتى ٤٩٪ ، وبه ايضا الضمانات التى تكفل حماية حقوق حملة الوثائق والاقتصاد القومي علي محاور ثلاثة هى :-

ان يتم مواكبة التشريعات الخاصة مع التحرر الاقتصادى ومع الالتزامات مع الجات ، ومع اليات السوق .

وأكد خيرى سليم ان حقوق حملة الوثائق مضمونة تماما من خلال المواد التى تنظم دخول شركات التأمين ، ومن تحديد حد أدنى لراسمالها ومن تحديد الاشتراطات والضمانات التى يتم علي اساسها تأسيس شركات التأمين ، ومن الفحص الدورى الذى يتم على الشركات

واضاف : ان شركات التأمين منشآت ذات ثقة مالية تتأثر تماما بما يقال عنها فى وسائل الاعلام خاصة ان هناك تجنيا علي شركات التأمين حيث يقال ان الشركات لاتقوم بسداد التزاماتها والتعويضات لحملة الوثائق الا لاصحاب المصالح ، وقطاع التأمين مستعد تماما لمن يرغب ان نوضح له كل الملاحظات بما فيها ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	طة محمد عبد المطلب
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع التأمين	رقم العـــدد :	١٥
المصـــــدر :	قضايا برلمانية	تاريخ الصـدور :	يونيو ١٩٩٨

قطاع الخدمات التأمينية : الإتجاه نحو التخصيص

طه محمد عبدالمطلب

فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى، والعمل من خلال آليات السوق، تضحى الحاجة إلى فتح باب المنافسة ومشاركة الشركات الأجنبية فى القيام بالخدمات التأمينية، إحدى الضروريات الهامة نحو زيادة فعالية هذه الخدمات، وذلك بعد أن سجلت الاجراءات الحمائية للشركات الوطنية حركة انطلاق هذا القطاع، وساعدت فى انخفاض مساهمته فى الناتج القومى.

ويستهدف مشروع القانون المقدم لمجلس الشعب، فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبى فى قطاع الخدمات التأمينية، والسماح للقطاع الخاص، سواء المصرى أو الأجنبى للمشاركة فى رؤوس أموال شركات التأمين، وذلك فى ظل ما التزمت به مصر بالتوقيع على اتفاقية الجات وتحرير القطاعات الخدمية، والتى يأتى فى مقدمتها قطاع التأمين.

ولقد برزت وجهتا نظر فى مجال تحرير قطاع التأمين، الأولى منها تضع كثيراً من المحاذير حول الشركات الأجنبية، وترى أن الشركات الفرعية التابعة للشركة الأجنبية يمكن أن تقوم بتحويل الكثير من ايرادات الأقساط إلى مقرها الرئيسى، بدلاً من استثمارها، وأن فتح الأسواق سوف يؤدى إلى الإغراق من جانب، واحتكار الخدمات التأمينية فى الأجل الطويل من جانب آخر.

بينما ترى وجهة النظر الأخرى أن الإسراع بتحرير هذا القطاع قد أصبح ضرورة هامة، نظراً لضآلة مساهمة أقساط التأمين فى الناتج القومى، والتى لا تتجاوز ١٪.

وأن تحرير هذا القطاع وقبل فترة السماح الممنوحة لمصر حتى عام ٢٠٠٣، سوف يساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى شرايين الاقتصاد المصرى.

وفى حقيقة الأمر، فإن فتح باب المشاركة مع الشركات الأجنبية، يصبح على قدر كبير من الأهمية لتقديم المزيد من الخدمات التأمينية، وذلك بما يحسن من أداء الشركات القائمة، ويرفع كفاءتها، ويساعد على تجميع المدخرات الوطنية للاستفادة منها من جوانب الاستثمار.

كما وأن هناك كثيراً من الضوابط القانونية التى تعمل على إزالة المخاوف، والتى تحتم أن تكون المخصصات المالية الفنية لمواجهة الالتزامات المستقبلية أموالاً لها قنوات وأوعية محددة للاستثمار فيها، وبنسب محددة، فضلاً عن دور الهيئة المصرية للرقابة على التأمين فى مجال الرقابة والإشراف على تنفيذ القوانين.

وفى اطار تناولنا لموضوع تطوير وتحرير قطاعات الخدمات التأمينية، سوف نتعرض بالدراسة والتحليل إلى التطور التشريعى للخدمات التأمينية، وإلى المشاكل التى يواجهها قطاع التأمين، ثم إلى أهداف تحرير قطاع الخدمات التأمينية، ثم نعرض الملامح الرئيسية التى تميز المشروع المقترح.

التطور التشريعى للخدمات التأمينية:

صدرت مجموعة من التشريعات القانونية التى حددت مجال عمل قطاع التأمين. وكان من أبرز هذه التشريعات القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١، والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥، و[illegible] تضمن إدخال بعض التعديلات على القانون الأساسى من أجل إفساح المجال أمام القطاع الخاص، وتشجيع مساهمة رأس المال الأجنبى فى رؤوس أموال شركات التأمين.

وتنقسم مجالات التأمين إلى قسمين رئيسيين، هما التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال، وتأمين الممتلكات والمسئوليات.

ويشمل مجال التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال (التأمين على الحياة بجميع أنواعها، وتأمينات الحوادث الشخصية، والعلاج الطبى طويل الأجل، فضلاً عن عمليات تكوين الأموال.

بينما يشمل مجال التأمين على الممتلكات والمسئوليات، التأمين ضد أخطار الحريق، والتأمين ضد أخطار النقل البرى والنهرى والبحرى والجوى، والتأمين على أجسام السفن وآلاتها، ومهماتها، والتأمين على أجسام الطائرات وآلاتها ومهماتها، والتأمين على السيارات، والتأمين الهندسى وتأمينات البترول، والتأمين ضد أخطار الحوادث المتنوعة.

وقد حددت هذه القوانين الهيكل التنظيمى لنظام التأمين، والذى يضم المجلس الأعلى للتأمين، والهيئة المصرية للرقابة على التأمين، والمنشآت التى تزاول التأمين وإعادة التأمين، والتى تشمل شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاونى وصناديق التأمين الخاصة وصناديق التأمين الحكومية ومجمعات التأمين.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	طة محمد عبد المطلب
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع التأمين	رقم العـــــدد :	١٥
المصـــــــدر :	قضايا برلمانية	تاريخ الصـدور :	يونيو ١٩٩٨

وتختص الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بالرقابة والإشراف على نشاط التأمين فى مصر، سواء عند الانشاء، أو اثناء المزاولة، أو عند إنهاء الأعمال. وتهدف الهيئة إلى تحقيق الأغراض التالية:

١- حماية حقوق حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها.
٢- ضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنشاط التأمينى، والحفاظ على المدخرات الوطنية وموارد العملات الأجنبية من التسرب.
٣- كفالة سلامة المراكز المالية لوحدات سوق التأمين والتنسيق ومنع التضارب بينها.
٤- المشاركة فى تنمية الوعى التأمينى فى مصر.
٥- تدعيم سوق التأمين والعمل على تطويره.
٦- توثيق روابط التعاون والتكامل مع هيئات الرقابة والإشراف على المستوى العربى والأفريقى والعالمى.
٧- الارتقاء بالمهن التأمينية، والإسهام الفعال فى توفير الخبرات.

وتقوم الهيئة المصرية للرقابة على التامين فى سبيل تحقيق هذه الأغراض بالأعمال الآتية:

١- الإشراف والرقابة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الخاضعين لأحكام القانون.
٢- الإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة.
٣- تمثيل الدولة فى هيئات وشركات التأمين وإعادة التأمين الدولية، التى تقرر الحكومة المساهمة فيها من ميزانيتها بصورة مباشرة.
٤- دعم الدراسات التأمينية والمساهمة فى تمويلها لخدمة قطاع التأمين.
٥- دراسة التشريعات المتعلقة بالنشاط التأمينى.
٦- إعداد ونشر البيانات الاحصائية والتقارير والدراسات عن نشاط سوق التأمين المصرى ووحداته.

وفى مجال تأسيس شركات التأمين وإعادة التأمين بوصفها من أهم الأبنية التنظيمية لقطاع التأمين، نجد أن المادة (٧) المعدلة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ قد اشترطت أن تتخذ كل من شركة التأمين وشركة إعادة التأمين شكل شركة مساهمة مصرية لا يقل رأس مالها المصدر عن ثلاثين مليون جنيه.

كما أشترطت أن تكون أسهم الشركة إسمية، وألا تقل نسبة مساهمة المصريين فى شركات التأمين المباشرة عن ٥١٪ من رأس المال.

وبالاضافة إلى ذلك، فإن المادة ٣١ أشترطت أن يضم مجلس إدارة الشركة عضوين من ذوى الخبرة فى مجال التأمين، على أن يكون أحدهما قائماً بالادارة التنفيذية، ومتمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية.

وقد وضعت الهيئة كثيراً من الضوابط على طبيعة عمل هذه الشركات، والتى تقتضى ابلاغ رئيس مجلس إدارة الهيئة بالقرارات التى تصدر بتعيين أعضاء مجلس الإدارة والقائمين بالإدارة التنفيذية.

واشترطت على الشركة أن تقوم بإخطار الهيئة بكل تعديل أو تغيير يطرأ على بيانات طلب التسجيل والترخيص بالمزاولة، أو الوثائق أو المستندات المرافقة له.

كما اشترطت اللائحة التنفيذية لوزير الاقتصاد رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٩٦ فى المادة ٤١ أن تقدم شركات التأمين وإعادة التأمين للهيئة بيانات نصف سنوية عن عملياتها التى تبرمها وتنفذها فى مصر والخارج، كل على حدة، على أن تتضمن هذه البيانات قيمة الأقساط والتعويضات وعمليات إعادة التأمين والاستثمارات.

واشترطت اللائحة أيضا على شركات التأمين وإعادة التأمين أن تقدم سنويا إلى الهيئة خلال شهرين من تاريخ تجديد اتفاقيات إعادة التأمين الصادرة كافة البيانات المتعلقة بهذه الاتفاقيات.

المشاكل التى تواجه قطاع التأمين:

يواجه قطاع التأمين فى مصر مجموعة من المشاكل التى حدت من فعاليته وقدراته على المساهمة فى زيادة الدخل القومى وتوسيع دائرة الاستثمارات.

وتتمثل هذه المشاكل، فى المشاكل البشرية والثقافية والفنية والبيروقراطية والتسويقية والمالية، والتى أدت إلى تدنى مساهمة هذا القطاع التأمينى فى دائرة النشاط الاقتصادى.

وفيما يتعلق بالمشاكل البشرية، فإنها تتضمن القصور فى بعض الخبرات والكوادر الفنية فى سوق التأمين المصرى.

بينما تتضمن المشاكل الثقافية انخفاض الوعى التأمينى لدى أفراد المجتمع المصرى، فضلا عن الاعتقاد بعدم شرعية التأمين.

وحول المشاكل الفنية، فإنها تتمثل فى انخفاض مستوى كفاءة الجهاز الانتاجى لدى شركات التأمين، بالاضافة إلى اهتمام شركات التأمين بتحصيل الأقساط أكثر من اهتمامها بصرف التعويضات.

كما تتضمن المشاكل الفنية أيضا عدم توافر المعلومات والاحصائيات، وبالتالى العجز عن سرعة تقديم المشورة للعملاء.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	طة محمد عبد المطلب
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع التأمين	رقم العـــــدد :	١٥
المصـــــــدر :	قضايا برلمانية	تاريخ الصـــدور :	يونيو ١٩٩٨

وفي مجال المعوقات الإدارية، تبرز صعوبة الاجراءات الإدارية، وتعدد التمغات والخصومات والتى تصل إلى ٢٥٪ من قيمة الوثيقة فى حالة تسديد قيمتها أو استردادها.

وفى مجال الحديث عن المشكلة التسويقية، نجد أن هذه العملية التسويقية لم تأخذ الاهتمام الكافى من جانب الشركات، حيث توضح كافة المؤشرات أن حجم أقساط التأمين لا يتناسب مع تطور النشاط الاقتصادى وحجم الطلب المتاح بالسوق.

وإذا نظرنا إلى المشكلة المالية، فسوف نجد الأسعار المرتفعة التى تفرضها شركات التأمين على المستهلك، والتى تصل إلى خمسة أضعاف الأسعار العالمية.

وتبرز بعض المشاكل الثانوية الأخرى، والتى تشمل انخفاض الدخول الفردية، وتوافر أوعية إدخارية جديدة تعطي عائداً كبيراً.

لقد أدت هذه المشاكل إلى ضآلة العمليات التي تقوم بها الشركات التأمينية، وإلى صغر حجم رؤوس أموالها مما جعلها قاصرة على المنافسة.

وفى اطار هده المشاكل، اصبحت رؤوس اموال شركات التأمين العاملة فى مصر ٧٠٠ مليون جنيه، وجملة استثماراتها نحو ٧,٥ مليار جنيه، وهو ما لا يتناسب والدور المنوط بهذا القطاع التأمينى فى عملية التنمية الاقتصادية.

أهداف تحرير قطاع الخدمات التأمينية:

ويهدف تحرير قطاع الخدمات التأمينية إلى تحقيق الأغراض الآتية:

١- تحديث أساليب وطرق الإدارة. ٢- إدخال خدمات تأمينية جديدة مثل التأمين على المشروعات الصغيرة وعلى المحاصيل. ٣- مواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية بتطبيق اتفاقية الجات. ٤- زيادة مساهمة نشاط قطاع التأمين فى مصر ليصل ١٤,٥٪ من حجم الناتج المحلى الاجمالى. ٥- إدخال الوسائل التكنولوجية فى أداء الخدمات التأمينية. ٦- جلب الخبرات الأجنبية المتميزة. ٧- توسيع دائرة الاستثمارات الأجنبية. ٨- رفع كفاءة العنصر البشرى للعاملين فى هذا القطاع (١٤,٠٠٠ عامل) من خلال التدريب على أحدث النظم فى مجال التأمين. ٩- تطوير المنافسة من خلال تقديم الخدمات التأمينية فى إطار آليات السوق. ١٠- تجميع المدخرات الوطنية والاستفادة منها فى مختلف جوانب الاستثمار. ١١- توسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص. ١٢- دفع عملية التنمية الاقتصادية، حيث يعد التأمين خدمة يمكن تصديرها.

الملامح الرئيسية لمشروع القانون:

ويستهدف مشروع القانون العمل على جذب المزيد من الاستثمارات، وضخ أموال جديدة فى رؤوس أموال شركات التأمين وإعادة التأمين، حيث أجاز المشروع التصرف بالبيع إلى القطاع الخاص فى كل أو بعض أسهم أية شركة من شركات التأمين، أو إعادة التأمين والتى تعتبر من شركات القطاع العام.

وأعطى هذا المشروع للمستثمرين الأجانب الحق فى تملك شركات التأمين بنسبة ١٠٠٪، والسماح بأن يكون العضو المنتدب فى الشركات التأمينية من الأجانب.

وتشير المادة الأولى من المشروع المقدم إلى أنه يجوز للقطاع الخاص أن يشارك فى أسهم رؤوس أموال شركات التأمين وإعادة التأمين المملوكة بالكامل للدولة. وفى هذه الحالة لا تسرى على الشركة أحكام الفقرة الأولى من المادة (٣١) من قانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر، والتى كانت تنص على أن يكون القائم بالإدارة التنفيذية متمتعاً بالجنسية المصرية.

وتشير المادة الثانية إلى أنه تسرى على شركات التأمين وإعادة التأمين التى يشارك فى أسهمها القطاع الخاص أحكام قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم، والشركات ذات المسئولية المحدودة، الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وقانون سوق المال، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون. ويحدد وزير المالية من يمثل المال العام فى اجتماعات الجمعية العامة لشركات التأمين وإعادة التأمين.

وتنص المادة الثالثة على الغاء الفقرة الثالثة من المادة (٢٧) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١، والتى تشترط ألا تقل نسبة مساهمة المصريين فى شركات التأمين عن ٥١٪ من رأس المال.

وفى حقيقة الأمر، فإن هذه التعديلات يمكن أن تساعد على انطلاق حركة التأمين وتخفيض الأسعار الحالية، خاصة وأنها تزيد بمقدار خمسة أضعاف عن الأسعار السائدة عالميا، الأمر الذى يمكن أن يوسع شريحة المنتفعين من جانب، ويعمل على توسيع دائرة الاستثمارات الأجنبية من جانب آخر.

نخلص من ذلك إلى أن فتح الباب أمام رأس المال الأجنبى لانشاء شركات التأمين، يمثل تنفيذاً سريعاً لالتزامات مصر تجاه مقررات اتفاقية الجات، ويمثل أيضاً عاملاً هاماً لشركات التأمين المصرية للتطوير فى جميع ميادين الخدمات التأمينية.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	طة محمد عبد المطلب
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع التأمين	رقم العـــــدد :	١٥
المصـــــدر :	قضايا برلمانية	تاريخ الصـــدور :	يونيو ١٩٩٨

كما وان تحرير سوق الخدمات التأمينية، قد أصبح ضرورة ملحة فى ظل المتغيرات الاقتصادية، وذلك بعد أن قيدت الاجراءات الحمائية السعرية نشاط هذا القطاع.
وبالاضافة إلى ذلك، فإن تحويل شركات التأمين إلى شركات مساهمة، سوف ينعكس على تحسين الخدمات التأمينية، بما يعود على المواطنين بالنفع، وذلك فى ظل العمل على تعميق الوعى التأمينى من جانب، وإنشاء مراكز المعلومات المتخصصة لخدمة الأسواق التأمينية من جانب آخر.

معلومات أساسية

* بلغ عدد شركات التأمين التى كانت تعمل قبل عام ١٩٥٢ نحو ١٤٠ شركة، وفى عام ١٩٥٦ تم تمصير السوق المصرى، وأصبحت صناعة التأمين تحت إشراف ورقابة الدولة عام ١٩٦١.
* يوجد حاليا فى سوق التأمين المصرى ١١ شركة تأمين، منها ثلاث شركات مملوكة للدولة هى التأمين الأهلية – الشرق للتأمين – مصر للتأمين. وفى ظل قانون الاستثمار (١٩٧٤)، تأسست كل من الشركة العربية الدولية للتأمين، والشركة المصرية الأمريكية للتأمين برأسمال مشترك من المال العام، وبعض الشركات الأجنبية بعد مزاولة النشاط التأمينى فى المناطق الحرة.
* بدأ التفكير فى عام ١٩٧٩ فى انشاء شركات للتأمين المباشر خاضعة لقانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، حيث تم إنشاء ثلاث شركات مملوكة للقطاع الخاص، هى شركة قناة السويس للتأمين، المهندس للتأمين، والدلتا للتأمين، ثم تكونت ثلاث شركات جديدة، هى الشركة الفرعونية للتأمين، والمستثمرون المتحدون للتأمين، والشركة الفرعونية الأمريكية لتأمينات الحياة (اليكو).
* نسبة أقساط التأمين إلى الناتج المحلى لا تتعدى ١٪. وقد بلغت الأقساط التأمينية خلال عام ١٩٩٦ نحو مليار و٣١٧ مليون جنيه، مقابل مليار و٣٠٢ مليون جنيه عام ١٩٩٥، بنسبة زيادة قدرها ١,١٪.
* بلغ اجمالى الاستثمارات عام ١٩٩٦ نحو سبعة مليارات، ٣١٤ مليون جنيه، مقابل ستة مليارات، ٤٢٦ مليون جنيه خلال عام ١٩٩٥ بزيادة قدرها ١٣,٨٪.
* يمثل التأمين على السيارات ٣٠,٥٪ من إجمالى العمليات التأمينية، يليه تأمين الممتلكات والحوادث ٢٦,٤٪، ثم النقل البحرى والطيران ١٦,٨٪، ثم الحريق ١٤,٣٪، ثم التأمين على الحياة ١١,٩٪.
* يستهدف الاتحاد المصرى للتأمين العمل على تقوية الروابط بين شركات التأمين وإعادة التأمين، والتنسيق ومنع التضارب فيما بين هذه الشركات.

ويقوم فى مجال التسعير بدراسة الأسس الفنية للتعريفات والأسعار والشروط الخاصة بفروع التأمين المختلفة، ومراجعتها دورياً فى ضوء نتائج واحصائيات سوق التأمين العربى.
ويقوم أيضاً بإجراء الدراسات الخاصة بمنع وتقليل الخسائر فى فروع التأمين المختلفة، والتعاون مع الأجهزة المعنية، وأسواق التأمين ذات الخبرة فى هذا المجال.
وبالاضافة إلى ذلك، يهدف الاتحاد المصرى للتأمين إلى تنمية الوعى التأمينى لدى المواطنين بالوسائل المختلفة، ودعم التعاون الفنى بين الشركات الأعضاء من خلال تبادل المعلومات والخبرات.
ويؤدى الاتحاد هذه الأعمال والوظائف من خلال الجمعية العمومية، ومجلس الاتحاد، واللجان الفنية، والأمانة العامة.

الموضوع الرئيسى : الخصخصة — اسم كاتب المقال : نعمان الزياتى
الموضوع الفرعى : فى مصر : قطاع التأمين — رقم العـــدد : ٥٨
المصـــــدر : (ملحق) البورصة المصرية — تاريخ الصـدور : ١٩٩٨/٦/٢٢

نحن فى حاجة الى ثقافة اقتصادية جديدة!

١

دور الدولة الفاعل فى خصخصة التأمين

نعمان الزياتى

نحن فى حاجة الى ثقافة اقتصادية جديدة تساير وتتفاعل مع الأحداث الاقتصادية التى نعيشها الآن. فلايصح ان نحكم على مشروعات اليوم بأفكار ونظريات الأمس.

كما اننا جزء من الاقتصاد العالمى واذا اردنا ان نكون فاعلين فيه فعلينا ان نأخذ بأدواته ومنهاجه. فمبدأ الخصخصة ليس نابعا من فراغ أو ترفا نتشدق به بل هو نتيجة لاتفاقات تمت بين الكبار والصغار لاقرار اسلوب العمل المقبل والتى تجمعت كلها تحت «الجات» فمع بداية مفاوضات جولة «أوروجواى» افترض أساسا ان فتح أسواق الخدمات فى جميع البلدان بما فى ذلك أسواق التأمين من شأنه ان يوفر للبلدان النامية فرصا جديدة من أجل توسيع تجارتها وتدعيم آفاق نموها الاقتصادى وبالتالى تقرر فتح أسواق الدول النامية لمقدمى الخدمات الأجانب.

فالتأمين أداة ضرورية لمنظمى المشاريع فى العديد من البلدان النامية اذا ارادوا الاستفادة من بعض الفرص المتعددة التى توفرها التجارة والاستثمار العالميين .. فالتأمين باب من أبواب اشتراك البلدان النامية فى التجارة العالمية، كما ان خدمات التأمين هى احدى المكونات الرئيسية للخدمات المالية تمكن الوكلاء الاقتصاديين من حماية أنفسهم من المخاطر وتساعد على حماية الممتلكات الوطنية ونحن نفتقر فى أحيان كثيرة الى تقديم خدمات التأمين المناسبة من ناحية التكلفة والموثوقية التى تعنى باحتياجات الوكلاء الاقتصاديين.

ولعل وظيفته الحقيقية كما يراها البعض منا تتجلى فى ان مكون رئيسى من مكونات القطاع المالى وهو آلية تحويل للاخطار يحول بموجبها المؤمن عليه الخطر الذى يتعرض له الى شركة التأمين مقابل دفع اقساط ،ولهذه الاداة أهمية كبرى فى الاقتصادات الحديثة فهى تمكن القطاعات الانتاجية والتجارية وكذلك الأفراد من تقليص محاذير المستقبل وحسن التصرف حيالها.

ولعلنا جميعا نقر بان الدولة عبر المراحل الاقتصادية المختلفة كانت دائما تبحث عن الأفضل وعن البدائل التى تمكنها من تحقيق غاياتها الاقتصادية، وبالتالى نجد أن لكل عصر مفاتيحه وأدواته، فالمتتبع لصناعة التأمين فى مصر يدرك على الفور دور الدولة فى كل مرحلة.

فصناعة التأمين من أعرق الصناعات التى عرفتها مصر فالشركة الوطنة للتأمين انشئت عام ١٩٠٠ وكانت ايضا الشركة الأولى فى افريقيا والشرق الأوسط وأول شركة وطنية لإعادة التأمين انشئت فى ١٩٥٧ ثم أممت جميع الشركات فى عام ١٩٦١ وخفض عددها من خلال إدمجاج الشركات الصغيرة فى شركات أكبر حجما.

وفى عام ١٩٧٤ وتحديدا فى المرحلة الأولى للانفتاح الاقتصادى سمح لشركات التامين الأجنبية بالعمل فى المنطقة الحرة الاقتصادية. وفى عام ١٩٨٠ عدل القانون فبات يسمح بالملكية الخاصة لشركات التامين غير انه ظل يتعين ان تكون ملكيتها مصرية بالكامل، ثم عدل قانون التامين مرة أخرى فى ١٩٩٥ وبات مسموحا للأجانب ان يتملكوا ٤٩٪ من رأس مال شركات إعادة التأمين ثم فتح الباب على مصراعيه لتملك الأجانب.

أى ان الدولة فى محاولة مواكبة العصر تسن العديد من القوانين لكى تؤهل تلك الصناعة وغيرها من الانطلاق نحو تنمية الاقتصاد الوطنى فى الأساس.

ونظرا لأن الدول تتوقع ان تزيد مواردها من بيع شركات التامين المملوكة لها وأن الشركات لكى تعمل بشكل مرض فانها تحتاج الى ضخ رأس مال جديد ونظرا لعدم وجود المواطنين الذين يتوافر لديهم رأس المال الكافى لشراء الشركات وتقديم أموال تشغيل جديدة تلجأ بعض الدول ومنها مصر الى فتح قطاع التأمين أمام المستثمرين الأجانب.

وقد نهجت الكثير من الدول هذا الطريق على حساب الالتزام بالمبادئ والمواقف الايديولوجية .. ولكن عندما تصرح الدولة بدخول رأس المال الأجنبى الى صناعة التأمين فانها تتأكد أولا من ألا تكون له الأغلبية كما انها لا ترغب فى الابتعاد كلية عن التأثير فى صناعة التأمين نظرا لأهميته الاستراتيجية لتكوين رأس المال وتعبئة المدخرات ،لهذا تحدثنا فى حلقات سابقة عن ضرورة وجود الحصة الذهبية لمباشرة الدولة لعملية الرقابة والاشراف.

وحتى فى كثير من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة فقد تم المطالبة بالابقاء على احتكارات مملوكة للدولة فى مجال التأمين واعادة التأمين، ومنع الأجانب من امتلاك أسهم ذات أغلبية (مسيطرة) فى رأس مال الشركة وعدم الاعتراف بحث استثمار اقساط التأمين خارج بلد أجنبى وعدم الاعتراف بحق اعادة الأرباح الى الوطن كما ان الاتحاد الأوروبى وضع اشتراطات خاصة تتعلق برأس المال والابداع بالنسبة للمؤمنين الأجانب ومسائل أخرى محظورة بالنسبة لنشاط شركات التأمين التى تملكها أو تراقبها كليا أو جزئيا حكومة أو دولة أجنبية اذن لكى تتطور سوق التأمين فى مصر وتواكب التطورات العالمية علينا بداية ان نولى اهتمامنا بمسألة الرقابة والنظم القانونية الفعالة، بما فى ذلك شروط تراخيص مناسبة، وتدابير ملائمة بشأن الملاءمة والاحكام التقنية وتدابير محددة للإدارة الصحيحة لشركات التأمين والتنظيم العلمى للموظفين بهدف خدمة المستهلك وحمايته .. كذلك علينا ان نولى الاهتمام بالحاجة الملحة لايجاد حلول للآثار الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن وقوع الكوارث لاسيما بعد ما تحققت بعض التنبؤات بشأن تغير المناخ وازدياد حدوث الكوارث وشدتها مثل الزلازل ـ السيول ـ الحرائق .. الخ، وفى الفترة الأخيرة اضعفت مثل هذه الأحداث على نحو خطير طاقات أسواق التامين والميزانيات الوطنية مما يستلزم الاخذ بمخططات أكثر تقدما لكى نحقق تنمية مأمونة.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	نعمان الزياتى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع التامين	رقم العـــــدد :	٥٩
المصـــــدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٦/٢٩

نحن فى حاجة الى ثقافة اقتصادية جديدة! ٢

دور الدولة الفاعل فى خصخصة التأمين

نعمان الزياتى

تناولنا في العدد السابق لماذا نحن في حاجة إلى ثقافة اقتصادية جديدة؟ ولماذا فتح باب التامين للمستثمرين الاجانب؟ واليوم نتحدث عن دور الحكومة في المرحلة الحالية حيث ان للمشرعين والمشرفين على صناعة التامين دورا كبيرا في تنمية هذه الصناعة اذ يجب عليهم انشاء اطار سليم لتنمية صناعة التامين ومعالجة الآثار التى تترتب على تردى الاسواق وعيوبها والمفروض ان تفيد هذه العملية لا المستهلك وحده وانما ايضا الاقتصاد برمته من خلال توفير نوع افضل من الحماية لثروة البلد فى الحاضر والمستقبل واتاحة مزيد من الاموال لاغراض التنمية وينبغى ان يكفل المشرعون والمشرفون على صناعة التامين تطور السوق فى اتجاه الكفاءة والفعالية ويتحقق ذلك عادة على احسن وجه فى بيئة تنافسية تقوم على مبادئ الاقتصاد السوقى وتشمل هذه المبادئ فى التطبيق على اسواق التامين:

ينبغى ان تضم السوق عددا كافيا من المشترين والبائعين لمنع اى عامل فرد فيها من اكتساب مركز مهيمن، الشفافية، ينبغى ان تكون ظروف السوق شفافة تماما، الاعلام، ينبغى ان يتمكن المشترون والبائعون فى اى وقت كان وبتكلفة دنيا من الالمام بالظروف السائدة فى السوق واجراء افضل اختيار من حيث سعر الخدمة وجودتها والاستجابة للتغيرات الحاصلة فى ظروف المنافسة.

ويجب التركيز على ان تكون الآلية التى ستنتهجها الحكومة ازاء خصخصة التامين ان تقوم بدور مزدوج هو حماية مصالح اصحاب وثائق التامين وضمان أمن سوق التامين بالاضافة إلى مساهمتها فى نمو وتطور صناعة التامين ويتطلب ذلك وضع سياسات مناسبة ترتكز على الملاءة والشفافية ولعل تجربة شيلى خير مثال حيث ان تحرير سوق التامين فى شيلى تطلب ادخال تعديلات على التشريعات ذات الصلة بالتحرير حيث تركزت على تعزيز الملاءة وضمان ان تكون لدى المستثمرين موارد مالية كافية. لذلك على الآلية التنظيمية التى ستنتهجها الحكومة ازاء خصخصة التامين ان تقوم بدور مزدوج هو حماية مصالح اصحاب وثائق التامين وضمان امن سوق التامين بالاضافة الى مساهمتها فى نمو وتطور صناعة التامين، ويتطلب تحقيق هذا الهدف وضع سياسات مناسبة ترتكز على الملاءة والشفافية. ولعل فى تجربة شيلى خير مثال، حيث ان تحرير سوق التامين فى شيلى تطلب ادخال تعديلات على التشريعات ذات الصلة بالتحرير حيث تركزت على تعزيز الملاءة وضمان ان تكون لدى المستثمرين موارد مالية كافية واتخذت ايضا تدابير بخصوص المحافظة على الاحتياطات النقدية واموال حملة الأسهم وكذلك بشان مقبولية الاصول . وان على شركات التامين ان تمتثل للإطار التشريعى. فسوق شيلى قد استفادتبحق من الشفافية المتطورة حيث توجد سجلات علنية بوثائق التامين وشركات التامين والسماسرة وشركات التامين الاجنبية كما ينبغى ابلاغ السلطات فورا باية تغييرات تجرى هناك، كما يتاح للجمهور الحصول على جميع المعلومات المتاحة، وقد ساهم وجود تلك الشفافية فى اللجوء لمراجعى حسابات مستقلين والى وكالات مستقلة لتصنيف شركات التامين ،فعملية الاشراف المزمع تعديلها وتفعيلها من قبل الحكومة الآن ليست عملية متحجرة تنشا بموجب قرار سياسى وينقضى الأمر .

انما هى عملية دائمة التكيف مع مايحدث من تغييرات فى الاشتراطات والتصورات والاحتياجات الاقتصادية وهذا بحق ماتفعله الحكومه منذ فترة لمواكبة تلك التغييرات وكثرة التعديلات نتيجة وسببا لمواكبة التطورات العالمية وعلى صحة وعافية الاقتصاد المصرى بخلاف ماكنا نشهده فى الماضى من عدم المساس بالوضع الحالى الذى اكسد معه عقلية الكثيرين مما جعلها ترفض كل تغيير فالاقتصاد دائما فى ديمومتر.

فالحاجة الى مواكبة التغيرات العالمية هو الف باء اى اقتصاد والمطلوب فى المرحلة الحالية هو أن يكون دور الدولة فاعلا فى الاشراف والرقابة وترك الباقى لآلية السوق لاسباب عديدة:

١- بروز نزعة قوية لاقامة اسواق تنافسية تسرى عليها مبادئ الاقتصاد السوقى وتنهض سلطات الاشراف بدور اساسي فى كفالة احترام تلك المبادئ وكفاءة العمل فى الأسواق.

٢- التوسع فى ارساء الديمقراطية يفضى الى تغيير فى مواقف السياسيين ازاء حماية المستهلك فقد كانت القوانين واللوائح منحازة الى المنتج فى بعض البلدان حتى وقت قريب بسبب الاستراتيجيات الوطنية غير ان تلك القوانين واللوائح تتغير الآن لصالح المستهلكين.

٣- يمتد تحرير التجارة العالمية فى الخدمات الى التامين وما من شك ان الظروف السائدة فى السوق ستتغير كثيرا بسبب انفتاح الأسواق المحلية فى البلدان النامية امام المنافسين الأجانب مما يلقى بالعبء على هيئات الاشراف، حيث عليها ان تكفل احترام القواعد المنبثقة من الجات فيما يتصل بقضايا مثل الوصول الى الاسواق وتاسيس الشركات والمعاملة الوطنية وعدم التمييز والشفافية وان تكفل الا يحدث اى انتهاك لقواعد المنافسة.

٤- ان شركات التامين فى البلدان النامية ليست لديها ميزات تنافسية ذاتية فقد جاءت هذه البلدان متاخرة الى اسواق تقدر فيها الخبرة والعلاقات طويلة الاجل وتلعب فيها موثوقية الاعتماد على الخدمات المقدمة او نوعيتها دورا كبيرا . والعديد من البلدان النامية تفتقر الى البنية الأساسية اللازمة للقيام بصورة سريعة وفعالة بتقديم خدمات التامين فى الخارج مثل شبكة فعالة للأعمال المصرفية وصرف العملات وسهولة الحصول على الاتصالات السلكية واللاسلكية.

كما ان تقديم خدمات التامين يحتاج الى مستوى مرتفع من المهارات التقنية والكفاءة فى مجالات مثل تقييم المخاطر وتقييم الخسائر مما لايمكن اكتسابه الا بالتعليم والتدريب من قبل الأخرين الأكثر تقدما.

لذلك لابد ونحن على طريق خصخصة صناعة التامين ان نضع خطة للمستقبل ترتكز على ثلاثة مجالات تتعلق اولا بتدريب الافراد حيث ان صناعة التامين تعانى بدرجات متفاوتة من النقص فى الخبرة الفنيةوبالامكان وضع خطة ملموسة لتجنيد اخصائيين فى مجال التامين من بلدان متقدمة لتدريب موظفى التامين فى الداخل وخاصة للمفتشين الذين يقيمون اضرار الفيضانات والسيول والزلازل والحرائق وانهيارات المبانى ومشاريع التشييد والبناء، والموظفين القانونيين المسئولين عن تسوية مطالبات التامين .[كذلك التعاون مع الآخرين من اجل وضع سياسات فى بعض فئات التامين الرئيسية: السيول . الحرائق . التشييد لاستخدامها كمرجع من قبل الاعضاء وتنظيم حلقات تدارس مختلفة.

اما المجال الثالث وهو الهام فى اقتصاد مصر من خلال التامين على المشاريع الرئيسية، فمع تطور الاقتصاد الوطنى وازدياد الاستثمار الأجنبى زاد ايضا بصورة مستمرة عدد المشاريع الرئيسية ولايزال البعض يفتقر الى التجربة والمعرفة فى ميادين مثل كيفية تحديد الاسعار المناسبة وكيفية اعادة التامين. من أجل كل ذلك فنحن فى حاجة فعلا الى خصخصة للتامين لمواجهة كل ما اثير سابقا وبالتالى نحن ايضا فى حاجة الى ثقافة اقتصادية جديدة وفكر اقتصاد جديد يخترق الحجب لبناء مصر المستقبل.

قطاع التعليم

الخصخصة
فى مصر
قطاع التعليم

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	جامعات مصرية فى قطار الخصخصة	عبد الناصر محمد	العالم اليوم	١٦٧٤	١٩٩٦/٨/٥	١٥٥
٢	مشكلات الجامعات الخاصة فى مصر	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية	ملف الاهرام الاستراتيجى		سبتمبر ١٩٩٦	١٥٨
٣	الجامعات الخاصة دعم للاستثمار ام للاستقرار الاجتماعى	نبيل بدران	الاهرام	٤٠٠٨٩	١٩٩٦/٩/٩	١٦١
٤	الجدل مستمر حول الجامعات الخاصة	انس المليجى	العالم اليوم	١٧٦٦	/١١/٢٠ ١٩٩٦	١٦٣
٥	وزير التعليم : الجامعات الخاصة اضافة	غادة محمد	العالم اليوم	١٩١١	١٩٩٧/٥/١٧	١٦٥
٦	خصخصة التعليم	رجب البنا	الاهرام	٤٠٧٨٨	١٩٩٨/٨/٩	١٦٩

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الناصر محمد
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع التعليم	رقم العـــــدد :	١٦٧٤
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦/٨/٥



قطار الخصخصة!

□ تحقيق : عبدالناصر محمد

أخيرا.. وصل قطار الخصخصة فى مصر إلى الجامعات بعد فترة تردد طويلة وتهديدات بعض وزراء التعليم السابقين بان انشاء الجامعات الخاصة لن يتم مهما كانت النتائج.. لكن حكومة الدكتور الجنزورى قررت تفجير هذه القضية دون خوف أو تردد، فالجامعات المصرية جامعات عريقة لاتخشى الخاصة منها.

وخلال الأيام الماضية وبالتحديد يوم 24 يوليو الماضى صدر قرار بالموافقة على انشاء 4 جامعات خاصة بالإضافة إلى بحث انشاء جامعة خاصة تسهم فيها الدولة لتحقق التوازن مع تلك الجامعات.

ما هى حقيقة هذه الجامعات؟ وكيف تعمل فى اطار الخصخصة؟

لأول مرة.. الموافقة على إنشاء 4 جامعات خاصة فى مصر

الخبراء يقدرون: عائد الاستثمار فى مجال التعليم بـ 20٪

□ فى مجالس أمناء هذه الجامعات رجال بنوك وأصحاب أعمال

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الناصر محمد
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع التعليم	رقم العـــدد :	١٦٧٤
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/٨/٥

قصة انشاء الجامعات الخاصة فى مصر بدأت عام 1992 عندما تلقت وزارة التعليم فى وقتها طلبات الانشاءات وبالفعل كانت هناك 3 مشروعات دخلت مجلس الدولة واجريت عليها عدة تعديلات. وبعد ذلك ذهبت لمجلس الوزراء عام 1994 ليتم نظرها فى عام 1995.

وحينما عرضت على مجلس الوزراء وقتها حدث نقاش واسع وطلب عدد من الوزراء وضع ضوابط لهذه الجامعات. ثم تقرر بعد ذلك تشكيل لجنة متخصصة تتبع رئيس مجلس الوزراء لمناقشة هذه المشروعات وظل هذا المشروع معطلا حتى صدر به قرار مجلس الوزراء المصرى فى 20 يوليو الماضى.

فى البداية يقول الدكتور على الدين هلال أمين المجلس الأعلى. انه بالاطلاع على القانون يتضح ان المادة الوحيدة. التى تشير لاختصاص اصيل للمجلس، هى المادة الرابعة التى تشير إلى معادلة الشهادات التى تمنحها الجامعات الخاصة اسوة بأى معهد أو جامعة لاتخضع لقانون تنظيم الجامعات. ثم هناك مواد اخرى تشير إلى دور وزير التعليم مثل ان يعين رئيسا لها يختاره بالتشاور مع مجلس أمناء الجامعة أو ان يرشحه مجلس الامناء ويوافق عليه الوزير. أو عند توظيف شخصيات غير مصرية فى المناصب القيادية لا تتم الا بموافقة وزير التعليم شخصيا.

ويضيف الدكتور على الدين هلال يجب ان نعترف ان كبرى جامعات العالم هى من الجامعات الخاصة. مثل اكسفورد وكمبردج فى بريطانيا وهارفارد وييل فى أمريكا. ومفهوم الجامعات الخاصة كما جاء فى قانون الجامعات الخاصة أنها ليست منشأة لتحقيق الربح وانما فكرة انشاء الجامعات الخاصة جاءت تعبيرا عن المسئولية الاجماعية لراس المال، وحتى يتحقق ذلك لابد أن تكون هناك رؤية حتى لا تأتى هذه الجامعات تكرارا لما هو قائم.

لامبرر للخوف

ويؤكد الدكتور عبدالسلام عبدالغفار وزير التعليم الاسبق انه يجب ادراك ان المجتمع المصرى قد تغير فى العقد الاخير عما كان عليه فى الستينات والسبعينات.. واصبح مجتمعا ديمقراطيا ومنفتحا ولايخشى الثقافات الاخرى ويستطيع ان يضع نفسه مع غيره من الشعوب. لذلك فلا خوف من انشاء الجامعات الخاصة. واتاحة الفرصة امام جميع الطلاب للالتحاق بالجامعة دون التقيد بالمجموع. فمن يملك القدرة المادية ويستطيع استكمال تعليمه الجامعى عليه الالتحاق بالجامعة الخاصة.

ويضيف الدكتور عبدالسلام عبدالغفار اننا نحتاج إلى الجامعات الاهلية التى تحسن تقديم خدماتها التعليمية وان تقدم التعليم فى قاعات للمناقشة وليست مدرجات يتكدس بها الالاف كما هو الحال فى الجامعات الحالية وان تتضمن تخصصات جديدة وغير متوافرة بالجامعات المصرية الحكومية وان تكون علاقتها بالمجتمع واضحة ومحددة المعالم. وان يتضمن مجلس الامناء لها بعض الخبرات فى المجالات المختلفة وليست التعليمية فقط ما . من الممكن ان يضم بعض رجال الاعمال والصناعة المستفيدين من خدمات الجامعة التعليمية.

ويؤكد الدكتور عبدالسلام عبدالغفار ان انشاء الجامعات الخاصة سوف يعيد الاتزان للتعليم الجامعى فى مصر ككل ويخفف العبء على الجامعات الحكومية ويغلق الابواب الخلفية لدخول كليات القمة المصرية.

ويرى الدكتور مدحت حسانين استاذ التمويل بالجامعة الامريكية أن التعليم فى الجامعات الحكومية يواجه أزمة فى عدد الطلبة وازمات فى عدد الاساتذة وقاعات التدريس والكتب الجامعية واسلوب التدريس، وفى علاقة الطالب بالاستاذ والاعداد الكبيرة وانخفاض مستوى الطالب، وعدم وجود الاجهزة الحديثة فى الكليات العملية كل ذلك أدى إلى تدهور التعليم وانعكس على نوعية الخريج الذى يتعامل مع التكنولوجيا الحديثة فى المصانع والشركات مما أدى إلى حدوث فجوة هائلة ما بين احتياجات سوق العمل المصرى ونوعية الخريجين. والمجتمع المصرى سابقا لن يكون منتجا ومن ثم كانت العملية التعليمية روتينية . ليست خلاقة تنمى قدرات الفرد. وبعد التحول الذى حدث فى المجتمع المصرى والاتجاه لتطبيق سياسات التحرر الاقتصادى اختلفت النظرة إلى خريج الجامعة ومن ثم كان انشاء الجامعات الخاصة ضرورة ملحة لتوفير نوعية الخريجين القادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة ومتطلبات العصر. لذلك فإن انشاء تلك الجامعات ضرورى لاصلاح الجامعات المصرية بشكل عام وايضا منع الطلاب من السفر للخارج ثم العودة للالتحاق بكليات القمة فيما يعرف باسم الابواب الخلفية حيث يصل عدد هؤلاء الطلاب اكثر من 150 الف طالب سنويا يدفعون اكثر من 50 مليون دولار للجامعات الأجنبية سنويا.

ويطالب الدكتور مدحت حسانين بضرورة ان تخضع هذه الجامعات للاشراف المباشر لوزارة التعليم العالى والمجلس الأعلى للجامعات. وأن يعاد النظر فى اسلوب عملها وتقييم المناهج التعليمية فيها كل ثلاث سنوات على الأكثر.

ويضيف الدكتور مدحت حسانين انه يجب ادخال بعض رجال الاعمال والبنوك والثقافات المختلفة فى مجلس امناء تلك الجامعات. والتى لن يقل العائد على الاستثمار فيها عن 20٪ سنويا.

الفيلم وسوق العمل

ويشير الدكتور عبدالاحد جمال الدين الاستاذ بحقوق عين شمس ورئيس لجنة الشكاوى والاقتراحات بمجلس الشعب المصرى أن المجتمع يحتاج إلى كليات جديدة تضيف شيئا مهما للتعليم الجامعى ولسوق العمل لذلك يجب على تلك الجامعات ان تتجه إلى التخصصات الجديدة والمطروحة على المستوى العالمى وأن تتفق على التقدم العلمى والتكنولوجى والتخصصات الدقيقة التى لاوجود لها فى الكليات الحالية بحيث تكون اضافة وليست تكرارا لما هو قائم. ويضيف الدكتور عبدالاحد جمال الدين انه يجب اعتماد البرامج الدراسية التى تقدمها هذه الجامعات مسبقا. فالمجلس الأعلى بالاشتراك مع وزارة التعليم لابد وان يعتمد تلك البرامج وأن تطمئن على الامكانيات الفنية لها وقدرتها على التدريب بالطرق الحديثة بحيث لاتثار فى النهاية مشكلة معادلات شهاداتها.



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الناصر محمد
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع التعليم	رقم العـــــدد :	١٦٧٤
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦/٨/٥

الاعداد المحدودة

وتقول نوال الدجوى وكيل المؤسسين لجامعة اكتوبر للعلوم الحديثة والآداب. ان فلسفة الجامعة تقوم على سياسة الاعداد المحدودة والتى لا تتجاوز 50 طالبا فى الكلية الواحدة بما يضمن تقديم خدمة علمية رفيعة المستوى، وتقرر ان تكون المصروفات 15 الف جنيه فى العام الدراسى الواحد وهو ما يوازى نصف مصروفات الدراسة بالجامعة الامريكية وتحديد نسبة 10٪ تخصص للمنح الدراسية لغير القادرين.

وتضيف ان الدراسة فى هذه الجامعة فى اربعة تخصصات هى هندسة الليزر والكهرباء والاليكترونيات والكمبيوتر. وذلك ليكون النمو طبيعيا وتقول وكيلة المؤسسين إن فى مصر تعطشا للجامعات الخاصة بدليل ما يحدث فى جامعة بيروت. والامر الذى يؤكد أن لا أحد فى مصر ضد الجامعات الخاصة. بل على العكس فإنه افضل استثمار وبعيدا عن الايديولوجيات فإن الجميع يرحبون بهذه الجامعات إذا كانت تمثل اضافة.

الموضوع الرئيسي : الخصخصة
اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي : في مصر : قطاع التعليم
رقم العدد :
المصدر : ملف الأهرام الاستراتيجي
تاريخ الصدور : سبتمبر ١٩٩٦

مشكلات الجامعات الخاصة في مصر

في الرابع والعشرين من يوليو ١٩٩٦ وافق مجلس الوزراء المصري على انشاء اربع جامعات خاصة على ان يصدر بذلك قرار جمهوري وفقا لاحكام قانون انشاء الجامعات الخاصة رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ وبالفعل صدر قرار جمهوري بانشاء اربع جامعات خاصة . ويمكن تحديد أهم المبررات التي استندت اليها الحكومة المصرية لاصدار هذا القرار فيما يلي :

١- ان هذا القرار يأتي في نطاق سياسة تطوير التعليم الجامعي في مصر ولتوفير المرونة اللازمة للتعليم الجامعي لمسايرة موجات التغيرات العلمية والتكنولوجية التي يشهدها العالم .

٢- ان القرار يأتي استجابة للطلب المرتفع على التعليم الجامعي الخاص من جانب اعداد متزايدة من الشباب المصري الذين يلتحقون بالجامعات الخاصة في الخارج .

٣- يدعم هذا القرار من مساهمة القطاع الخاص المصري في مجال الخدمات .

٤- ان انشاء الجامعات الخاصة سيفتح باب المنافسة في مجال التعليم الجامعي ويخفف من الاعداد المتزايدة للطلاب على الجامعات المصرية ، الامر الذي يؤدي الى تحسين العملية التعليمية في الجامعات الحكومية ، ويفتح إمامها فرصة التجويد والتحديث .

٥- ستساهم الجامعات الخاصة في اعداد تخصصات جديدة ومتنوعة تتطلبها سوق العمل.

اتجاه التأييد

اثار القرار عددا من ردود الافعال يمكن بلورتها في ثلاثة اتجاهات اساسية . اولها اتجاه يؤيد انشاء الجامعات الخاصة ، ومستندا الى الحجج التالية :

١- ان الطلاب الذين انضموا الى التعليم الخاص في مرحلة التعليم الاساسي بمحض ارادتهم ، ارتضوا طواعية التعليم بمصروفات كما انهم اقروا بقدرتهم المادية على الانفاق في التعليم ، ومن ثم فليس من المقبول اجبارهم على التعليم المجاني ، او التمتع بالتعليم المجاني في الجامعة .

٢- لاتستوعب الجامعات المصرية الآن الا ثلثي الناجحين في الثانوية العامة ومن ثم فإن انشاء هذه الجامعات الخاصة سيؤدي الى زيادة نسبة الاستيعاب في الجامعات المصرية ، خاصة وان نسبة التعليم العالي في مصر مازالت منخفضة ولاتزيد عن ٢٠٪ مقابل ٢٦٪ في الاردن و ٣٤٪ في اسرائيل .

٣- ان تكاليف الدراسة في الجامعات الخاصة لن يزيد عن ٥٠٪ من تكلفة الدراسة بالجامعات الاجنبية في الخارج ، وهو ما يعني توفير اموال من العملات الحرة كانت تنفق في الخارج .

٤- من خلال الجامعات الخاصة سيتم عقد اتفاقات علمية مع الجامعات الاجنبية للوصول الى مستوى علمي وتقني مرتفع خاصة في مجال التدريب العملي للطلاب حيث ان المجتمع وسوق العمل في حاجة الى نوعية مدربة من الخريجين وليس طلابا دارسين لعلوم نظرية بحتة .

٥- ان الجامعات الخاصة ليست بعيدة عن رقابة الدولة ، حيث توجد ضمانات قانونية لمتابعتها من قبل وزارة التعليم التي تقوم بفحص منشآتها وملكيتها ، ويعادل المجلس الاعلى للجامعات الشهادات الصادرة عنها للخريجين كما ان تعيين رئيس الجامعة الخاصة يكون بقرار من وزير التعليم بناء على توصية من مجلس امناء الجامعة ، كما ان هناك مستشارا لوزير التعليم يعين عضوا في مجلس الجامعة الخاصة ، اضافة الى الضمانات الدستورية التي تجعل الدولة تشرف على جميع انواع التعليم ، ومن ثم فالدولة لها الحق في التدخل عند حدوث اى خلل او تجاوز .

الموضوع الرئيسى : الخصخصة — اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعى : فى مصر : قطاع التعليم — رقم العـــــدد :
المصـــــــدر : ملف الأهرام الاستراتيجى — تاريخ الصـدور : سبتمبر ١٩٩٦

اتجاه معارض

يستند هذا الاتجاه الى ما يلى :

١- أن القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ الخاص بانشاء الجامعات الخاصة لم يعط لوزير التعليم سلطات أشرافية ورقابية واضحة ومحددة على هذه الجامعات ، ومعظم ما جاء فى هذا القانون مجرد ضمانات شكلية تفقد قيمتها فى واقع الممارسة، فهذه الجامعات لاتخضع لاشراف المجلس الاعلى للجامعات الا عند معادلة شهاداتها ، كما ان عضو مجلس الادارة المعين فى مجلس هذه الجامعات من قبل وزير التعليم لايستطيع ان يؤثر فى سياسة هذه الجامعات اذ انه لايملك الا صوته مقابل اصوات بقية مجلس الجامعة .

٢- ان القرار الخاص بانشاء الجامعات الخاصة الاربع لم يأخذ الوقت الكافى من الدراسة، بل تم اتخاذه بسرعة غير معهودة، نتيجة لضغوط رجال الاعمال والمستثمرين الراغبين فى الاستثمار فى هذا المجال بهدف تحقيق الربح .

٣- ان هذه الجامعات لن تكون منافسا للجامعات الحكومية القائمة بل ستؤدى الى تفريغ الجامعات الحكومية من الكوادر العلمية المتميزة ، التى ستنتقل للعمل فى الجامعات الخاصة نتيجة الاجور والمكافآت المرتفعة التى سيحصل عليها اعضاء هيئة التدريس فى الجامعات الخاصة .

٤- ان هذه الجامعات الخاصة ستخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين ابناء المجتمع وستؤدى الى الاخلال بالتوازن الاجتماعى وستكرس التقسيم الطبقى الحاد فى المجتمع، بين قلة غنية منغلقة على نفسها وكثرة فقيرة ، تعانى الحرمان حتى من فرصة التعليم الجيد فى الجامعات الحكومية.

٥- ان هذه الجامعات ستتيح لغير المتفوقين من ابناء الاغنياء الدخول الى المجالات العملية المتميزة مسلحين بسلاح المال ، وليس استنادا الى قدراتهم الفعلية ، الامر الذى سيؤدى الى انخفاض المستوى العلمى للخريجين اضافة الى الدور الذى يمكن ان يلعبه المال فى نشر الفساد فى البيئة التعليمية بالجامعات .

٦- ان القول بان اكبر الجامعات فى العالم هى جامعات خاصة مردود عليه لان هذه الجامعات قد انشئت من خلال تبرعات الاغنياء بهدف الارتقاء بالعملية التعليمية وتشجيع العلم والعلماء وليس كمشروع استثمارى يهدف لتحقيق الربح كما هو الحال فى الجامعات الخاصة فى مصر .

اتجاه متحفظ

وانصار هذا الاتجاه يوافقون على انشاء الجامعات الخاصة ولكن بشروط منها :-

١- ضمان جدية العمل فى هذه الجامعات وقدرتها على تقديم اضافة علمية جديدة ومتميزة فى مجال التعليم الجامعى المصرى .

٢- ضرورة الاستقلالية التامة لهذه الجامعات الخاصة بعيدا عن اى تبعية اجنبية من حيث التمويل والتعليم .

٣- الا يكون الهدف الرئيسى لهذه الجامعات هو تحقيق الربح كما هو الحال فى المدارس الخاصة الامر الذى يؤدى الى تدهور العملية التعليمية وفسادها .

٤- ضرورة خضوع هذه الجامعات لرقابة واشراف الدولة الحقيقى والفعال اسوة بالجامعات الحكومية ، وذلك من خلال الاشراف الفعلى للمجلس الاعلى للجامعات على الجامعات الخاصة .

٥- الا تبدأ الدراسة فى الجامعات الخاصة الا بعد التأكد من توافر الاماكن والمعامل والمكتبات واعضاء هيئة التدريس اللازمين لتسيير العملية التعليمية .

الاشكالية الاجتماعية

يثير انشاء الجامعات الخاصة عددا من الاشكاليات الاجتماعية والعملية ، فعلى الصعيد الاجتماعى يمكن القول ان الجامعات الخاصة ستكون ـ ـة مقصورة على القادرين وبالتالى فانها ستتيح لابناء الاغنياء فرصة التعليم المتميز ثم الوظائف العالية . او فرص العمل الاسرع والافضل والاعلى دخلا الامر الذى يهدد الدور الذى كان يقوم به التعليم فى عملية الحراك الاجتماعى . اذ سيترتب على ذلك غلق احدى القنوات الهامة للانتقال من طبقة الى اخرى فى المجتمع . وسيجعل الدائرة مغلقة على ابناء الطبقة الثرية . بحيث تعيد انتاج نفسها . ومن ناحية اخرى ستتيح هذه الجامعات لابناء الاثرياء وسطا متميزا يجمعهم وزملاؤهم من ابناء نفس الطبقة. وينأى بهم عن مخالطة العامة من ابناء الطبقات الوسطى والفقيرة الامر الذى يكرس حالة من التقسيم الاجتماعى الحاد فى المجتمع . ومايترتب عليه من ازدياد الحقد الاجتماعى والاخلال بالتوازن الاجتماعى للمجتمع المصرى .

ولاشك فى ان هناك عدة وسائل يمكن من خلالها معالجة مثل هذه الاثار المتوقعة لانشاء الجامعات الخاصة منها :

١- ضرورة الزام هذه الجامعات بتخصيص نسبة من طلابها الذين يتمتعون بالتعليم المجانى فى هذه الجامعات من المتفوقين فى الثانوية العامة الراغبين فى الالتحاق بها . وهو ما اعلنته معظم الجامعات التى ووفق على انشائها . ولكن الاعلان عن نسبة ١٠٪ مجانية يحتاج الى تحديد وتوضيح بل والى تشريع ملزم من قبل الدولة .

٢- ان تقوم الدولة بتطوير الجامعات الحكومية ماديا وعلميا بما يؤدى الى تحسين وتطوير العملية التعليمية لطلابها من ابناء طبقات الشعب المختلفة وبما يؤدى الى تحقيق تكافؤ الفرص بينهم وبين خريجى الجامعات الخاصة .

الموضوع الرئيسى : الخصخصة | اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعى : فى مصر : قطاع التعليم | رقم العــــدد :
المصـــــدر : ملف الأهرام الاستراتيجى | تاريخ الصـدور : سبتمبر ١٩٩٦

٣- توفير عوامل المنافسة الحقيقية بين الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية من خلال تحرير الجامعات الحكومية من القيود البيروقراطية التى تعوق انطلاقها . فمن غير المتصور ان تتوافر فرص المنافسة بين طرف يتمتع بالحرية المطلقة او شبه المطلقة وطرف آخر مقيد بقيود شديدة .

٤- وضع صيغة للتعاون بين الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية فى مجالات البحث العلمى والتدريب العملى للطلاب . بما يحقق انفتاح طلاب الجامعات الخاصة والحكومية على بعضهم البعض . وخلق روح التعاون والتفاعل الانسانى فيما بينهم ، فهم جميعا مصريون أولا واخيرا .

اشكالية تطوير البيئة العلمية الجامعية

بمعنى الاثر المتوقع لهذه الجامعات الخاصة على البيئة العلمية فى الجامعة ؟ هل ستؤدى هذه الجامعات الى ادخال فروع جديدة من المعرفة العلمية ، وكيف ؟ ماهو اثر المال على البيئة العلمية الجامعية ، وهل سيؤدى الى انتشار الفساد فى الجامعة لاسيما الحكومية ؟

هل ستؤدى هذه الجامعات بالفعل الى تقليل اعداد الطلاب فى الجامعات الحكومية الامر الذى سيؤدى الى تحسين الخدمة التعليمية فى هذه الجامعات ؟ هل ستكون هذه الجامعات الخاصة منفذا للتبعية الاجنبية العلمية المباشرة او غير المباشرة الامر الذى سيؤدى الى غربتها وغربة خريجيها عن المجتمع المصرى ؟ .

وكل هذه التساؤلات وغيرها مطروحة بقوة . غير انه لايمكن تقديم اجابات قاطعة بشأنها ، لكن قدرا مناسبا من الشفافية فى ادارة الجامعات الخاصة وفى تقديم المعلومات الخاصة بانشطتها للرأى العام . والادارة الحازمة المنضبطة لها من شأنه ان يزيل الكثير من علامات الاستفهام السابق الاشارة اليها .

الاثر على الجامعات الحكومية

هناك اجتهادات متعددة بشأن الاثر المتوقع لانشاء جامعات خاصة على الجامعات الحكومية . فثمة من يرى انها ستؤدى الى تحقيق المنافسة فى التعليم الجامعى بما يحقق مصالح الطلاب والجامعة والمجتمع من حيث تحسين الخدمة التعليمية وتطويرها ، والبعض الاخر يرى ان هذه الجامعات ستفرغ الجامعات الحكومية من الكوادر العلمية المتميزة ، الامر الذى يؤدى الى انخفاض مستوى الخدمة التعليمية فى الجامعات الحكومية . ويبدو أن وزير التعليم كان حساسا تجاه هذه المسألة ، اذ اصدر قرارا بتحديد اسلوب تعامل اعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية مع الجامعات الخاصة ، فاما ان يكون بنظام تفرغ الاستاذ تفرغا كاملا للعمل بالجامعات الخاصة أو النقل التام ، او الندب الكامل . ومن ثم فقد اغلق دائرة الندب لبعض الوقت. وهى دائرة كان من الممكن ان يكون لها اثار خطيرة على الجامعات الحكومية ، الا انها ستخلق بغير شك مشكلة للجامعات الخاصة من حيث توفير اعضاء هيئة التدريس اللازمين لتسيير العمل فى هذه الجامعات من مختلف التخصصات .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	نبيل بدران
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع التعليم	رقم العـــدد :	٤٠٠٨٩
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/٩/٩

الجامعات الخاصة

دعم للاستثمار أم للاستقرار الاجتماعى؟

د. نبيل بدران

يعد التعليم الخاص من ابرز مظاهر عدم المساواة امام فرص التعليم .ففى معظم المجتمعات لايتناسب المعروض من اماكن الدراسة فى التعليم الرسمى والطلب الاجتماعى على التعليم ،ومن ثم يستطيع القادرون ماليا التغلب على تلك المشكلة بادخال ابنائهم فى التعليم الخاص، والذى يتطلب نفقات ماليه لايستطيع عليها الا ابناء الفئات الميسورة وابرز علامات عدم المساواة الناتجة عن وجود التعليم الخاص تتمثل فيما يوفره هذا التعليم من نوعية ممتازة من التعليم فى معظم الحالات ، الامر الذى يترتب عليه ان ينافس خريجو التعليم الرسمى وخاصة فى انظمة التعليم التى تتخذ مستوى النجاح فى الامتحانات المدرسية معيارا لمواصلة التعليم فى المستويات الاعلى . ومعنى ذلك ان الفئات الميسورة التى توفر لابنائها تعليما خاصا حتى مستوى الثانوى، تستاثر بقدر كبير من اماكن التعليم الرسمى على مستوى الجامعة على حين تحتل الفئات الاخرى عددا من الاماكن لايتناسب وثقلها فى التركيب السكانى ، وبتعبير اخر يتعلم ابناء الفئات الميسورة على حساب مايدفعه اباء الاخرين من ضرائب للخزانه العامة للدولة.

النشأة

ومنذ مطلع السبعينات وتحديدا ، بعد استقرار سياسة الانفتاح الاقتصادى ، تخلقت قوى وشرائح اجتماعية جديدة ارتبطت مصالحها الاجتماعية بتلك السياسة، وفكرة إنشاء جامعة اهليه (خاصة) بمصروفات تراود الراسمالية المصرية ، محاولة ايجاد قناة تعليمية توفر لابنائها - الفاشلين دراسيا - فرصا للالتحاق بالتعليم الجامعى لتولى المناصب العليا ، وادارة شئون المجتمع.

ومنذ ذلك التاريخ والفكرة يعلو ضجيجها حينا، وتقاوم شعبيا ، ثم يخفت الضجيج لكن سرعان ما تعاد الكرة مرة اخرى من جديد ، الى ان حسم القانون ١٠١ لعام ١٩٩٢ بالموافقة على إنشاء جامعات خاصة بمصروفات ،وعلى الرغم من صدور القانون منذ اربع سنوات والفكرة لم تتحقق الا بعد موافقة مجلس الوزراء بشكل سريع على إنشاء اربع جامعات خاصة فى ١٩٩٦/٧/٢٤ وصدر القرار الجمهورى بانشاء تلك الجامعات فى ١٩٩٦/٧/٢٨ ولم يعد الان الموقف هو القبول او الرفض فالمسالة تجاوزت تلك الاشكالية . لتطرح علينا سؤالا جوهريا ، هل نحن فعلا فى حاجة الى تلك الجامعات؟

واذا كان الامر كذلك فما هى الصورة المرجوة لتلك الجامعات بما يدعم الاستقرار الاجتماعى ويجعل التعليم فعلا قضية امن قومى؟!

نسبة الطلاب للاساتذة فى الجامعات المصرية

500
400
300
200
100
0

الجامعات الخاصة والاستقرار الاجتماعى

خلال الاسبوعين الماضيين اكد الراى العام المصرى من خلال تحقيقات الصحف القومية والمقالات فى الصحف الحزبية ، ان فكرة تحقيق جامعة خاصة فى مصر بمصروفات ، فى تلك اللحظة التاريخية امر محفوف بالمخاطر ، وامر سوف يكون له اثر بالغ فى عملية الاستقرار الاجتماعى ، وذلك نظرا لطغيان مفهوم «الربحية» على انشاء تلك الجامعات ، فالعديد منها لم يستكمل مبانيه بعد ، ولاتوجد لديه هيئة تدريسية معدة فعلا، وان جميع التصريحات اكدت ان تلك الجامعات ، سوف تبدأ فى مقار مؤقتة لحين الانتقال الى المبانى الجديدة والتى سيتم بناؤها طبعا من المصروفات التى سوف تجمع من الطلاب القادرين ماليا والذين لن يجدوا لهم مكانا فى الجامعات الحكومية.

واذا كانت بعض تلك التصريحات تقول ان المجموع الذى يؤهل الطلاب للالتحاق بالجامعة المزعومة ٥٥٪ وان المصروفات تبدأ من ١٥ الف جنيه «سنويا» فهل تلك النوعية من الطلاب هى القادرة على استيعاب علوم العصر وتقنياته ، واذا كان الامر كذلك فمن اين ستاتى هيئة التدريس ، هل من جامعاتنا الوطنية؟ واذا كان هناك اعضاء هيئة تدريس بالجامعات الوطنية يمتلكون علوم العصر وتقنياته ، فلماذا لا يقومون بتدريسها فى جامعاتهم.

الموضوع الرئيسي : الخصخصة — اسم كاتب المقال : نبيل بدران
الموضوع الفرعي : فى مصر : قطاع التعليم — رقم العـــــدد : ٤٠٠٨٩
المصـــــــدر : الاهرام — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٦/٩/٩

والحجج كثيرة ومتنوعة لتاكيد شرعية الانشاء ، ومنها ان سوق العمل تتطلب مهارات جديدة وعلوما ومعارف جديدة غير متاحه فى جامعتنا الوطنية ، وهذا امر لا خلاف عليه ، ولكن ذلك سوف يؤدى بنا الى التسليم بان الطلاب المتخرجين فى تلك الجامعات الخاصة هم وحدهم الذين سوف يلتحقون بسوق العمل وبفرص العمل المتاحة ، وسوف يغلق الباب تماما امام خريجى الجامعات الوطنية والحكومية، وذلك سيجعل المجتمع المصرى امام خيار : ان من يملك القدرة المالية سوف يحصل على فرصة تعليمية تكافىء مقدرته، وكذلك سوف يحصل على فرصة تتناسب مع شهادته المدفوع فيها الآلاف . وذلك ببساطة يعنى أن الفقراء وغير القادرين ماليا والذين سوف يتخرجون فى الجامعه الحكوميه لن يجدوا فرصة عمل فى السوق بحكم ان علومهم ومعارفهم متخلفة ولا تواكب مستجدات العصر.

ويترتب على ذلك ان الجامعات الوطنية ستظل بعيدة عن مستجدات العصر وعلومه وتقنياته ، ولا امل لتطويرها وتحديثها ، الا من خلال إيجاد قنوات تعليمية واهية تتزرع بالمستجدات والعصرنه . فاذا كانت المبانى لم تعد بعد واعضاء هيئة التدريس غير موجودين بعد فاين هى مستجدات العصر وتقنياته؟!

ان التصريحات الرسمية للدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم والتى تحذر الاهالى والطلاب من ان الدولة لم توافق بعد على معادلة شهادات تلك الجامعات يجعل الامر لغزا محيرا، فإذا كانت الدولة لم تعترف بعد بالشهادات اليس فى ذلك خوف وتوجس من تلك الشهادات ؟! اليس من الاجدر بتلك الجامعات ان تقول لنا ماهى المقررات الدراسية التى سوف تدرس ، وماهى المعرفةالمقدمة من خلال المناهج الدراسية حتى نستطيع ان نقول إن معارف تلك الجامعات وعلومها عصرية ومتقدمة؟! الا يحق لنا ان نطرح هذا السؤال اين مناهجكم الدراسية ومامحتواها وما الفرق بين ماستقدمون للطلاب ومايقدم فعلا فى جامعاتنا الحكومية؟

ومن الذى سوف يقوم بالتدريس ومؤهلاته وخبراته؟! اليست هذه أسئلة مشروعة، وتاتى مشروعيتها من جديتها ووطنيتها.

مبررات واهية:

نحن امام مبررات لوجود جامعات خاصة لامبانى لها ولااعضاء هيئة تدريس، ولامقررات دراسية، ولابرنامج دراسى واضح وهيكل تنظيمى وإدارى قادر على القيام بالعملية التعليمية بالصورة المرجوة، إن مبررات الانشاء، ان هناك سياسة للتحرر الاقتصادى، وأن الخصخصة تجرف كل شيء فى حياتنا، وان اوروبا وامريكا اعرق الجامعات بها، جامعات خاصة، ولكن هل الصورة المقدمة إلينا لها علاقة من قريب او بعيد بجامعات الغرب التى يتشدقون بها؟ أعتقد انه لاعلاقة البتة بين مايتم فى وطننا وماهو قائم فى الغرب، إن الصورة المقدمة صورة مشوهة وكاريكاتورية لشكل وبنية الجامعة العصرية.

إن الفكرة ببساطة سوف تنحصر فى توفير قناة تعليمية عليا لهؤلاء الطلاب غير القادرين على الالتحاق بالجامعات الحكومية بسبب ضعف تكوينهم العلمى والفكرى، ولكن لكونهم قادرين على دفع تكلفة مصروفات تلك الجامعات سوف يلتحقون بها، وفى ظل الخصخصة وسياسة تحرير الاقتصاد سوف يفضل اصحاب المشروعات الخاصة والاستثمارية أن يعمل بمصانعهم ووحدات إنتاجهم هؤلاء الطلاب دون سواهم، وهذا هو الذى تم فى ظل سياسة الانفتاح، حيث اقتصر العمل فى البنوك الأجنبية وشركات السياحة على فئة معينة من خريجى الجامعة المصرية، إن المخاطر سوف تكون جسيمة على مستقبل أبناء وطننا، وإذا كانت الراسمالية المصرية فى بداية القرن قد ساهمت فى انشاء اول جامعة خاصة (الجامعة الأهلية ١٩٠٨) لكى يتعلم المصريون فيها العلوم والمعارف التى تساعدهم على مقاومة الاحتلال البريطانى، فإن تلك المساهمة التى تمت فى بداية القرن مغايرة تماما للفكرة الآن، إن فكرة بداية القرن كانت فى إطار الحركة الوطنية، وفى إطار وطن محتل، وحركة وطنية تسعى لتحقيق الاستقلال والتحرر وكان التعليم احدى تلك الادوات، اما الآن، فإن إنشاء تلك الجامعات سوف يساعد على إبراز التناقض الاجتماعى، وخلق ازدواجية فى التعليم العالى إلى جانب الازدواجيات القائمة والمتمثلة فى وجود الجامعة الأمريكية، والمعاهد الخاصة، وجامعة الأزهر، والتعليم المفتوح، والتعليم باللغة الانجليزية.. الخ.

وأعتقد اننا فى امس الحاجة إلى وجود نظام تعليمى يساعد على بلورة الشخصية القومية وذوبان الفروق والتباينات الاجتماعية والثقافية والدينية، نحن فى حاجة ماسة إلى وجود جسد تعليمى يعبر عن توجهات الامة فى تلك اللحظة التى تمر بها والتى تسعى إلى تفتيت كل ماهو قومى ووطنى.

وفى إطار السياسة العامة، ربما نجد انفسنا بعد اعوام نروج لبيع الجامعات الحكومية بحجة أنها تخسر ولاتحقق ربحا ولاتفيد المجتمع، حيث ان علومها ومعارفها قديمة ولاتصلح للمشروعات الاستثمارية، وسوف تعلو الأصوات كما علت فى بيع القطاع العام، سنجد انفسنا نروج لبيع الجامعات الحكومية للقطاع الخاص وبابخس الأسعار، اعتقد ان ذلك الاحتمال وارد وقبل استكمال المبانى المزعومة للجامعات الخاصة، التى سوف تبدا فى بعض المدارس او البنايات الصغيرة والمتواضعة بوسط البلد. وربما لاتندهش من ان الذين يروجون لبيع جامعاتنا الوطنية هم قطاع من أساتذة الجامعة ارتبطت مصالحهم بالجامعات الخاصة، التى وردت فى التصريحات ان المرتبات مغرية للغالبية من اعضاء هيئة التدريس والذين لم يسعفهم الحظ فى السفر او الاعارة إلى الخارج، سوف يجدون فى المرتبات المعلن عنها ٣٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠ جنيه شهريا دافعا على ترك اماكنهم بالجامعات الحكومية، ودافعا فى مرحلة لاحقة على المساهمة فى خصخصة جامعاتنا الوطنية.

إن الدولة تدفع الاف الجنيهات فى تكلفة إعداد عضو هيئة التدريس لكى يقوم بدوره فى جامعاتنا الحكومية، الآن سوف يتحول ذلك إلى الجامعة الخاصة، وبذلك تساعد الدولة وتساهم فى دعم تلك الجامعات من خلال الموافقة على نقل او إعارة او انتداب اعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومة إلى الجامعة الخاصة.. والسؤال المطروح ماذا قدم راس المال لجامعاتنا الحكومية حتى نقدم له مثل هذا الدعم؟! والسؤال الاخر هو ان بعض تلك الجامعات تعمل بالتعاون مع جامعات امريكا واوروبا، وهل يفهم من ذلك ان تلك الجامعات فروع لتلك الجامعات أم الاشراف العلمى سوف يكون للجامعات الامريكية؟ أسئلة كثيرة، وربما نجد إجابات وافية لها فى المستقبل القريب.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	انس المليجي
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع التعليم	رقم العـــدد :	١٧٦٦
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/١١/٢٠

في ظل اتجاه الدولة نحو الخصخصة في المرحلة الثالثة للاصلاح الاقتصادي في مصر للتجاوب مع شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تفجر قضية خصخصة التعليم الجامعي صراعا اقتصاديا واكاديميا ومهنيا بين فريقين احدهما يدعو لخصخصة التعليم الجامعي ويتسلح بالمبررات الكافية ويستند إلى اتجاه الدولة القوى نحو ذلك وعلى قرارات جمهورية وقانون صدر سنة 1992، بينما الفريق الآخر يرفض الفكرة تماما بل ويصل الأمر به للقيام بحملة عنيفة على الفكرة داخل مجلس الشعب وفي وسائل الاعلام حتى وصل إلى ساحات القضاء ورفع دعوى قضائية ضد هذه الجامعات باعتبارها مخالفة للقانون والدستور وتهدد الأمن الاجتماعي والاستقرار الوطني.

الجدل مستمر حول الجامعات الخاصة



المؤيدون: 100 مليون دولار توفرها للدولة سنويا

المعارضون: اهدار لمجانية التعليم وتهديد للسلام الاجتماعي

□ كتب ـ أنس المليجي:

وفي مواجهة ساخنة بين المؤيدين والمعارضين حول خصخصة التعليم الجامعي أكد سعد الدين وهبة رئيس جبهة المثقفين المصريين رفضه لفكرة الجامعات الخاصة في مصر لخطورته على استراتيجية التعليم حيث تحل هذه الجامعات كبديل للوضع الوطني القائم في المدارس والجامعات بدلا من اصلاحها والنهوض بها مما يتسبب في خلل اجتماعي يهدد استقرار المجتمع.

واضاف أن الجامعات الأربع التي حصلت على قرارات جمهورية لانشائها تمتلك قوى غير مرئية تمكنها من الحصول على ماتريد بينما يقع مقر احدى هذه الجامعات في شقة مفروشة بالمعادي واخرى في مدرسة خاصة بالزمالك وثالثة في فيلا بالدقي مما يفقدها حتى مفهوم جامعة وذلك على مسمع ومرأى من جميع المسئولين.

وقال إن هذه القوى الخفية ساعدتهم على تجاهل توصيات اللجنة القومية لوضع ضوابط الجامعات الأهلية برئاسة الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم والتي أوصت بالابتعاد عن مجالي الطب والهندسة اللذين يحتاجان إلى امكانيات ضخمة لاتقدر عليها الجامعات الخاصة.

كذلك أعلن نقيب اطباء مصر د. حمدي السيد أنه تم رفع دعوى قضائية أمام القضاء الاداري ضد مخالفات اصحاب الجامعات الخاصة لبنود القانون الخاص بتنظيم عمل الجامعات الأهلية لسنة 1992 وكذلك مخالفات القرارات الجمهورية التي صدرت لاصحاب هذه الجامعات وذلك بهدف ضبط هذه الفوضى في مجال الجامعات الخاصة حيث يقف على ابواب المسئولين اكثر من عشرة مستثمرين ورجال أعمال بهدف الحصول على تراخيص انشاء عشر جامعات جديدة لاستيعاب اكبر عدد من الطلاب القادرين.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	انس المليجى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع التعليم	رقم العـــدد :	١٧٦٦
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/١١/٢٠

واكد رفضه التام لخروج اصحاب الجامعات الخاصة على بنود القانون 101 لسنة 1992 والذى ينظم عمل الجامعات الأهلية ويؤكد على انها لاتسعى إلى الربح بأى صورة من الصور.

واضاف أن هذه الجامعات الخاصة هى مشاريع استثمارية تسعى إلى الربح بجميع صوره حيث شاركت فيها بنوك وشركات تامين ورجال أعمال.

واضاف أن مصر ليست بحاجة إلى اطباء زيادة عما لديها ولاحاجة لجامعة خاصة تخرج انصاف اطباء. واشار إلى أن أمريكا بها 125 كلية طب منها 75 كلية خاصة تعرضت لأزمة افلاس وتم تحويلها إلى كليات حكومية حيث زادت الحكومة اعداد الطلاب 100٪ وسمحت للطلاب السود والفتيات بدخولها بعد أن كانوا محرومين منها لانهم غير قادرين ونحن فى مصر نسير عكس الدنيا كلها فنتجه إلى خصخصة الجامعة؟!

القانون وجد لتبقى الجامعات

ومن الفريق المؤيد للفكرة تحدث الدكتور خيرى السمرة عميد طب القصر العينى السابق ليؤكد ضرورة وجود ضوابط وضمانات لعمل هذه الجامعات حفاظا على سمعة مصر العلمية والوطنية وابدى تخوفه على نجاح التجربة فى ظل المعارضة الشديدة التى تتعرض لها.

واضاف أننا فى مصر بحاجة لأن تدخل خزانة مصر سنويا 100 مليون دولار من أولياء أمور الطلاب القادرين والذين لايؤهلهم مجموعهم لدراسة الطب أو الهندسة ويضطرون للسفر إلى الاردن أو رومانيا أو أوروبا للحصول على التعليم الذى يرغبون فيه فى الطب أو الهندسة حيث يتكلف الطالب سنويا 65 الف دولار وعندهم استعداد للدفع وهذا العدد يتزايد والمبلغ يتضاعف ونحن لسنا أقل من الاردن التى بها ثلاث جامعات خاصة و13 جامعة أهلية، واضاف أننا بحاجة لتخفيف العبء عن كاهل الدولة التى تقوم بتعليم 550 الف طالب فى الجامعات المختلفة، رغم محدودية امكاناتها مما أدى لتدهور المستوى العلمى للخريجين.

واضاف أننى ضد أن تكون هناك جامعة فى شقة مفروشة كما هو الأن بالفعل أو بفيلا أو غير ذلك ولكننى ايضا مع أن نوجه هذه التجربة ونشجعها ونضع لها الضوابط حتى تقف على قدميها ونفسح لها المجال لتأخذ حظها قبل الحكم عليها بالنجاح أو الفشل بدلا من تحطيمها ومحاربتها.

واشار إلى أن هذه الجامعات بالفعل تهدف إلى نسبة ضئيلة من الربح وذلك حتى تستمر وحتى تطور نفسها وتنهض وهى بحاجة ماسة إلى الشعور بالامان تجاهها وتجاه طلابها، وسوف تلتزم هذه الجامعات باشراف الوزارة والمسئولين على برامجها ومناهجها وسوف تخضع فى كليات الطب لامتحانات تكون موحدة على مستوى الدولة كلها فى جميع كليات الطب بما فيها الخاصة لضمان مستوى الطلاب. وقال إننا نسعى لان يكون فى مصر جامعات خاصة على أعلى مستوى عالمى لجذب الطلاب من جميع الدول العربية والخليجية والاستفادة بما سوف يبذلونه من أموال فى هذا الاتجاه كما تفعل الجامعات الخاصة فى الغرب.

وقال إن المجموع المنخفض للطلاب ليس عيبا فليس بالضرورة أوائل التوجيهية كلهم نجحوا فى الطب كما ان كثيرا من اساتذة مصر البارعين فى أوروبا وأمريكا نجحوا بجيد ومقبول، كما أن ضرورة وجود مستشفى لكليات الطب فهذا أمر ممكن ولكن هناك نماذج من كليات الطب استمرت بها الدراسة بدون مستشفى مثل طب اسيوط استمرت 20 سنة بدون مستشفى وكذلك اليوم طب بنى سويف وطب الفيوم ولم تحدث كارثة علاوة على أننا لدينا اكبر معقل طبى فى العالم به 5 آلاف سرير وهو القصر العينى ويكفى لتدريب طلاب 10 كليات.

أما بالنسبة للاعتراض على اعارة اساتذة الجامعات المصرية للجامعات الخاصة فهذا شىء غير منطقى حيث تعانى الجامعات من تكدس الاساتذة خاصة فى كليات الطب إذ يوجد فى القصر العينى وحده 3آلاف استاذ.

إهدار مجانية التعليم

بداية حديثه استبعد الدكتور حامد عمار شيخ التربويين ثلاث نقاط من المواجهة وهى عدم اعتبار الاستثناء هو الاصل بالنسبة لاصحاب المجاميع المنخفضة إذ التجربة تؤكد فشلهم بصفة عامة والبعد عن الافتراضات إلى الواقع وكذلك عدم الاحتجاج بضعف وقصور نظامنا التعليمى كمبرر لهذه الجامعات الخاصة.

واضاف أن طول الفترة بين صدور القانون 1992 إلى صدور القرار الجمهورى يعكس عدم ثقة الدولة فى هذه الجامعات علاوة على انها تخالف الدستور المصرى حيث إنها تمثل اعتداء على مجانية التعليم التى عرفتها مصر منذ 1923 واكدتها ثورة 23 يوليو كما انها اعتداء على التماسك الاجتماعى من خلال عزل قطاع من ابناء الأمة مؤهلاته الوحيدة هى المال عن جميع قطاعات المجتمع مما يفقد هذه الجامعات وظيفتها الاجتماعية والوطنية الامر الذى ينعكس سلبا على الاستقرار الوطنى فى دولة يعيش 40٪ من ابنائها تحت خط الفقر وهذه الجامعات تصل مصروفاتها سنويا إلى 30 الف جنيه.

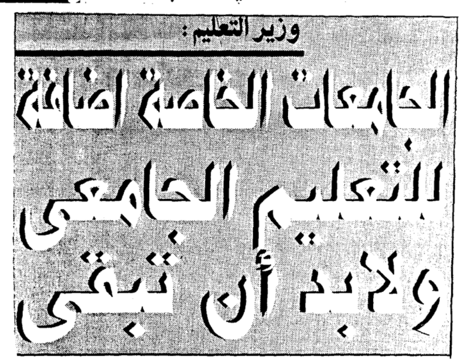
واكد عمار أن الدول الرأسمالية العريقة مثل انجلترا وفرنسا ترفض تماما خصخصة التعليم الجامعى وقد منيت رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مسز تاتشر بالفشل الذريع حيث حاولت تخصيص بعض جامعات بريطانيا.

وفى كندا فشلت محاولات حزب المحافظين خصخصة الجامعات مؤخرا بعد أن ثارت ضجة فى المجتمع الكندى حتى فى أمريكا الحكومة تملك جميع الجامعات العريقة الضخمة وقد سيطرت على الجامعات الخاصة وذلك من خلال الدعم الذى تقدمه لهذه الجامعات.

وحذر من خطورة الجامعات الاستثمارية على مستقبل مصر التى كانت تعانى من ازدواجية التعليم فى الماضى واصبحت اليوم رباعية وليست ثنائية مما يزيد الخطورة.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	غادة محمد
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع التعليم	رقم العـــدد :	١٩١١
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/٥/١٧

بعد صدور الحكم بوقف الدراسة.. كليات الطب الخاصة على كف عفريت



وزير التعليم:

الجامعات الخاصة اضافة للتعليم الجامعى ولابد أن تبقى

د. سمير البدوى:

- نحترم أحكام القضاء. ولكننا سنحافظ على مصالح الطلاب
- النقابات أصبحت سيفا مسلطا على رقاب الجامعات الخاصة وتهدد وجودها
- لابد من وقفة جادة لتوفير الحماية للجامعات الخاصة

د. حمدى السيد:

- كليات الطب الخاصة تكرار للكليات القائمة ولكن بمجموع اقل
- تحويل الطلاب لكليات مناظرة يعد بابا خلفيا ويخالف القانون
- نطالب وزير التعليم بعدم السماح بكليات طب اخرى.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	غادة محمد
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع التعليم	رقم العـــــدد :	١٩١١
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/٥/١٧

الطلاب

تركنا دراسة الطب في الخارج لنلتحق بجامعة 6 اكتوبر

تحقيق:
غادة محمد
وداود حسن

تواجه كليات الطب الخاصة مأزقا حرجا بعد صدور حكم محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة في القضية التي اقامها الدكتور حمدي السيد نقيب الاطباء وعضو مجلس الشعب ضد اصحاب الجامعات الخاصة منذ صدور القرار الجمهوري ببدء الدراسة بكليات الطب الخاصة هذا العام حيث قضت المحكمة بوقف تنفيذ قرار مجلس جامعة 6 اكتوبر ببدء الدراسة بكلية الطب بالجامعة في الوقت الذي يوجد فيه كلية طب خاصة مماثلة بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا بنفس المدينة.

اصاب الحكم الدارسين بكلية الطب الخاصة بمخاوف شديدة من تعرض مستقبلهم للضياع ومواجهة المجهول خاصة ان الامتحانات على الابواب واجتيازهم امتحانات الفصل الدراسي الاول بنجاح وعدم حصولهم على المجموع الذي يؤهلهم للقبول بكليات الطب بالجامعات الحكومية في حالة الغاء الدراسة بكليات الطب الخاصة لحين توافر المقومات اللازمة لبدء الدراسة بهذه الكليات بالاضافة الى قيام الطلاب بسداد المصروفات المطلوبة للالتحاق بهذه الكلية الخاصة وقدرها 25 الف جنيه وشراء الكتب والمذكرات الجامعية. ويبحث حاليا اصحاب الجامعات الخاصة عن مخرج لمنع توقف الدراسة بالكلية.

حماية الطلاب

في البداية اكد الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ان الجامعات الخاصة وجدت لتبقى ولن تلغى لانها تعتبر اضافة جديدة للتعليم الجامعي الحكومي واوضح انه اطلع على حيثيات حكم المحكمة الخاص بوقف الدراسة بكلية الطب الخاصة التابعة لجامعة 6 اكتوبر وسيكون هناك اجتماع للجنة العليا للجامعات الخاصة قريبا لدراسة حيثيات الحكم وتصويب الخطأ في حالة وجوده واتخاذ الاجراءات الخاصة بحماية الطلاب وعدم الحاق الضرر بهم.

واوضح الوزير ان لجنة الجامعات الخاصة تتابع البرنامج الزمني الخاص باستكمال المقومات والامكانات الاساسية والضرورية مؤكدا ان اللجنة تضع في اعتبارها توفير كل مقومات النجاح للتجربة الجديدة لانها تعد اضافة حقيقية للتعليم الجامعي.

واضاف الوزير ان لجنة كليات الطب الخاصة التي شكلها الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء بحثت في اخر اجتماع لها برئاسة وزير التعليم وحضور الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة والسكان وعدد من عمداء واساتذة كليات الطب الحكومية الحاليين والسابقين المذكرة التي اعدتها اللجنة بالمقومات والامكانات الاساسية الواجب توافرها في كليات الطب الخاصة والبرنامج الزمني المقترح والواجب الالتزام به لاستكمال هذه الامكانات وتنفيذ ما جاء باللائحة التنفيذية التي صدرت مؤخرا والمفسرة لقانون تنظيم الجامعات الخاصة رقم 101 لسنة 1992 من حيث تمويل هذه الكليات واللائحة الداخلية الخاصة بكل كلية والمناهج الدراسية والمحتوى العلمي للمقررات الدراسية ونظام القبول بالكليات ورعايتهم اجتماعيا وثقافيا واعضاء هيئات التدريس والقوى البشرية وتوفير المستشفى التعليمي.

واكدت مصادر مسئولة بالمجلس الاعلى للجامعات عدم مسئولية المجلس عن الجامعات الخاصة لانها لا تخضع لاشراف المجلس.

قانون خاص

واضافت المصادر ان انشاء كليات جديدة للطب بالجامعات الحكومية يتطلب عرضها على لجان القطاع الطبي بالمجلس وموافقة المجلس عليها واصدار قرار جمهوري بانشائها بعد توافر المقومات الاساسية الخاصة بالمعامل والاجهزة والمستشفى واعضاء التدريس والمناهج الدراسية.

واكدت المصادر انه يشترط لقبول تحويل الطلاب من كليات الطب الخاصة الى الكليات المناظرة بالجامعات الحكومية في حالة توقف الدراسة بهذه الكليات الحصول على الحد الادنى الذي تقبله الكليات المراد التحويل اليها سنة الحصول على الشانوية العامة..

واوضحت المصادر ان جميع المقبولين بكلية الطب الخاصة لم يحصلوا على الحد الادنى للالتحاق بكليات الطب الحكومية، واضافت ان قبول الطلاب سيكون في الكليات التي اخذت مجموعهم وليس بكليات الطب دون الحصول على الحد الادنى لان ذلك يخالف القانون الجامعي ويعتبر بابا خلفيا للالتحاق بكليات الطب وقد تم غلقه بصدور القرار الجمهوري المنظم لعمليات التحويل من الجامعات الاجنبية الى الكليات المتناظرة.

واوضحت المصادر ان الطلاب سيقبلون في الفرق الاولى بالكليات المحولين اليها ولن تحتسب لهم السنة الدراسية التي درسوها بكليات الطب الخاصة الا في حالة حصولهم على الحد الادنى المؤهل للالتحاق بالكليات المتناظرة.

ويرى الدكتور احمد الغندور عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية السابق وعضو اللجنة العليا للجامعات الخاصة ضرورة الطعن في الحكم الصادر بشأن وقف الدراسة بكلية الطب الخاصة من قبل وزارة التعليم واصحاب الجامعة الخاصة.

واوضح «الغندور» ان المادة 19 من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الخاصة نصت على تولي لجنة الجامعات الخاصة علاوة على المهام التي يعهد بها اليها مجلس الوزراء او رئيس مجلس الوزراء متابعة معادلة المؤهلات التي تمنحها الجامعات الخاصة وفقا للقواعد والاجراءات المقررة لذلك ومتابعة الحالات التي تخالف فيها اي منها القانون او لائحته التنفيذية او قرار انشائها او نظمها واقتراح ماتراه لتصحيح مسارها وكذا حالات تعثر نشاط هذه الجامعات واقتراح وسائل ازالة اسبابه وعلاج اثاره وتقدم اللجنة تقريرا برأيها في ذلك الى مجلس الوزراء للنظر في اتخاذ مايراه.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	غادة محمد
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع التعليم	رقم العـــــدد :	١٩١١
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٥/١٧

الحفاظ على مصالح الطلاب

واعلن الدكتور سمير البدوى رئيس جامعة 6 أكتوبر الصادر ضدها حكم المحكمة الالتزام بتنفيذ الحكم ووقف الدراسة بالكلية فور وصول الحكم للجامعة احتراما لاحكام القضاء.

واضاف رئيس الجامعة انه سيتم الطعن فى الحكم والاستشكال فيه امام الشق المستعجل بالمحكمة.

واشار الى تعهد الجامعة بالحفاظ على مصالح الطلاب وعدم الحاق الضرر بهم.

وأضاف انه فى حالة صدور حكم لصالح الجامعة بعد الطعن سيتم تعويض الطلاب عن فترة توقف الدراسة. مشيرا الى انه سيتم تأجيل موعد الامتحان لحين البت بشكل نهائى فى القضية.

وأكد رئيس الجامعة ان تقرير لجنة الخبراء عن المقومات الموجودة بالكلية بعيد عن الواقع لانه ليس المطلوب فى بداية الدراسة بكلية الطب توافر جميع المقومات التي رصدتها لجنة الخبراء.

واشار «الدكتور سمير» الى وجود كلية طب تابعة لفرع جامعة القاهرة بالفيوم ليس لها مستشفى تعليمي ويدرس طلابها بكلية طب قصر العينى.

وانتقد الدكتور «بدوى» تدخل نقيب الاطباء فى شئون التعليم الجامعي وقبول الطلاب بكليات الطب ونقابة الاطباء والقرار الجمهورى الصادر بشأن انشاء هذه الكليات.

واضاف ان هناك قرارا صادرا عن مجلس الوزراء يقضي بتولى الجامعات الخاصة توفيق اوضاعها خلال 3 سنوات.

وطالب الدكتور «بدوى» بوقفة جادة من جانب المسئولين لوضع الامور فى نصابها وتوفير الحماية للجامعات الخاصة التي اصبحت مهددة بالالغاء من قبل النقابات فى حالة رفع قضايا ضدها.

واكد الالتزام بتنفيذ جميع طلبات الطلاب ورد المصروفات لهم فى حالة طلب ذلك مشيرا الى ان مايحدث تجاه الجامعات الخاصة يسئ الى سمعة التعليم المصرى فى الخارج خاصة ان الجامعة تضم جنسيات عربية واجنبية.

ويضيف البدوى انه رغم صدور الحكم واحباط الطلاب فانه سوف يستمر فى انشاء مستشفى جامعى داخل الحرم الجامعى بتكلفة 104 ملايين جنيه وسوف تقوم بتنفيذه شركة فيلبس بطاقة 200 سرير لخدمة العملية التعليمية وسكان 6 اكتوبر بعد أن تقدمت 3 شركات بعروض مغرية اخترنا افضلها.

وليس ادل على تجنى تقرير لجنة الخبراء علينا من انه انتهى الى ضرورة ايجاد مستشفى للجامعة «حالا» رغم ان الكلية لن تحتاجها سوى عام 1999 اى بعد عامين.

خصومة مع الطلاب

وعن اتهام الجامعة بالانحراف عن الهدف من انشائها بأنها تتخصص فى التعليم التقنى والتخصصات النادرة وعدم اتجاهها للدراسات العليا قال الدكتور البدوى ان هذا امر مستحيل دون البدء بالاساسيات خطوة خطوة كما ان الدراسات العليا بكليات الطب تحتاج الى معامل ومشرحة ومستشفى ولايستطيع طالب الدراسات العليا ان يعمل ويدرس فى ظل غياب هذه الاساسيات.

فالطالب يدرس كل شئ اولا ثم ينتهى الى التخصص الدقيق.

واكد الدكتور حمدى السيد نقيب الاطباء عدم وجود ضرورة لكليات الطب الخاصة بسبب زيادة عدد الاطباء المصريين عن حاجة المواطنين ووجود اكثر من 39 الف طالب وطالبة بكليات الطب.

واضاف نقيب الاطباء ان حجم الاطباء المقيدين بالنقابة وصل الى 128 الف طبيب.

واكد ان كليات الطب الخاصة تتعارض مع فلسفة القانون التي تنص على اضافة كوادر علمية نادرة ووصف كليات الطب الخاصة بانها تكرار للكليات القائمة لانها تدرس نفس المناهج والتخصصات وتقبل الطلاب بمجاميع اقل بكثير من المجاميع التى تقبلها الكليات الحكومية.

وأوضح ان الاطباء مهددون بسبب ارتفاع اعدادهم كل عام واعرب الدكتور حمدى السيد عن تعاطفه مع الطلاب واوضح عدم قبول طلاب الطب الخاص بالنقابة فى حالة قبولهم بكليات طب اخرى مؤكدا ان الجامعات الخاصة لم تستجب للتحذير منذ البداية بعدم قبول طلاب بكليات الطب الخاصة.

واضاف انه سيتم تنفيذ القانون ومن الخطأ توزيع الطلاب على كليات مناظرة لان ذلك سيكون مخالفا للقانون ويعتبر بابا خلفيا للالتحاق بهذه الكليات.

عدم تنفيذ القانون

وقال الدكتور حمدى السيد ان هذا الحكم ليس نهاية المطاف

فالجامعه سوف تستانفه اضافة الى وجود كلية طب اخرى بنفس المدينة 6 اكتوبر مازالت قائمة واوضاعها اسوأ بكثير .. وندرس امكانية تطبيق الحكم عليها.

واضاف انه بمجرد الاستشكال في الحكم فسوف يوقف تنفيذه حتى تفصل المحكمة الادارية العليا فيه لذلك يجب ان يتدخل وزير التعليم لوقف هذه الكليات باعتباره المسئول دستوريا عن التدخل لعلمه ان بداية هذه الجامعات كانت خاطئة وليس لها اسانيد من القانون ونحن نحمله مسئولية اصدار قرار ايقاف اى كلية من الاستمرار فى القرار والايسمح بانشاء اى كليات طب اخرى.

واضاف نقيب الاطباء ان هذه الجامعات خالفت قانون انشائها والذى اكدعلي انها لاتعمل سوى فى التخصصات النادرة وفى ظل هذا المفهوم للجامعات لايجوز اطلاقا استمرار كليات الطب لانه لاتوجد ازمة فى الكليات او الطلاب واذا كانت هذه الجامعات جادة فلتشارك فى انشاء كليات نادرة التخصصات وان تدخل مجال الدراسات العليا.

الأساتذة يتحدثون

لكن ماذا يقول أساتذة كلية طب 6 أكتوبر عن المستوى العلمى للمناهج ولإمكانيات الكلية ورأيهم فى تقرير لجنة الخبراء الذى انتهى إلى عدم امكانية الدراسة بالكلية.

يقول الدكتور محمد حسن إنه قبل بدء الدراسة فى الكلية بعدة أشهر تم وضع المناهج الدراسية وتجهيز المعامل على أحدث مستوى لتدريس الطب وهو ما يماثل الكليات المناظرة فى انجلترا ولم يطبق فى مصر حتى الآن، وقد تم وضع المحتوى العلمى والمراجع والأجهزة بشكل يضمن لها الاستمرار لسنوات كثيرة قادمة. وتطبيق ما ينادى به وزير التعليم وهو طبيب ايضا من ادخال الحاسب الآلى والإحصاء إلى مناهج الكلية طوال سنوات الدراسة الست حتى يستطيع ربط الطالب بالبيئة والمجتمع.

ويضيف أن اعتبار عدم وجود مستشفى بالكلية عائق للدراسة يعد مغالطة كبرى فالمستشفى لن يحتاجها الطالب إلا بعد 3 أعوام من الدراسة لأن السنوات الأولى تكون فى دراسة العلوم الطبية الأساسية عن الجسم الطبيعى ووظائفه وكيماوياته وبعض الخلفيات المرضية ثم من السنة الرابعة حتى السادسة تبدأ مرحلة

التطبيق العملى بالمستشفى وهو ما يحدث فى كل كليات الطب فى مصر.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	غادة محمد
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع التعليم	رقم العـــــدد :	١٩١١
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٥/١٧

أما الدكتورة أمال البدوى رئيس قسم الصحة العامة فتقول : إن المواد التى تدرس للطلاب تربطهم بالواقع والمجتمع فنسبة 90٪ من تخصص الطب يجب أن تتعامل مع الواقع والمواد التى تدرس فى هذا الإطار بكليات الحكومة كانت تبدأ منذ العام الثالث ونحن نقوم بها منذ العام الأول ولأن المستوى العلمى مرتفع للغاية بالكلية فقد حول عدد من الطلاب من كليات طب حكومية وأجنبية مثل انجلترا إلى كليتنا.

ويوضح الدكتور محمد حسر على رئيس قسم الفسيولوجى بأن أعضاء هيئة التدريس وعددهم 15 ما بين استاذ ومدرس ومعيد عددهم كاف حتى عامين لكى تقوم العملية التعليمية على أكمل وجه ولا يوجد نقص فيهم بل من الممكن أن تتم الدراسة لمدة عامين دون مشاكل وفى حين يوجد أساتذة معارين لبعض الوقت فى الكليات الحكومية المناظرة ولكننا معارون كل الوقت نأتى يومياً من التاسعة صباحاً حتى الرابعة بعد الظهر. كما أن مقاييس التعليم لدينا من أفضل النسب فى العالم فيحسب العدد المناسب للطلاب من الأساتذة بأستاذ لكل 25 طالباً بينما لدينا أستاذ لكل 11 طالباً.

الطلبة يتحدثون

ولم تختلف آراء الطلبة عن آراء أساتذتهم من الناحية التعليمية.

فتقول هدى عطية «سعودية» إنها حصلت على الثانوية العامة بنسبة 80٪ والتحقت بكلية العلوم رغم أنها كانت تريد دخول كلية الطب وهناك طلبة يحصلون على مجموع عال وغير مؤهلين لدخول كليات القمة لكنهم يدخلونها للمجموع الكبير وسرعان ما يفشلون.

وأمام هذا الأمر وجدت كلية طب خاصة تلبى رغبتى فسرعان ما التحقت بها رغم ما رأيناه من معارضة شديدة لإنشائها واستمرارها فى العملية التعليمية، لكننى أصريت على الاستمرار فى الكلية رغم المعارضة الشديدة لأن المعارضة ستذهب يوما ما وتبقى الكلية مثلما حدث فى جامعة بيروت وغيرها. وفى ظل الحكم الصادر بوقف الدراسة بالكلية أصبح المستقبل أمامنا غامضا.

أما هناء عيسى من البحرين فتقول إنها حصلت على مجموع 94.6٪ فى الثانوية العامة ولأنها لاتريد السفر لخارج الدول العربية لدراسة الطب فتوجهت للكليات الحكومية لتفاجأ بالأعداد الرهيبة من الطلبة وزحمة المدرجات فكانت جامعة 6 أكتوبر المنقذ لى حيث وجدت فيها جميع الامكانيات والتجهيزات التى تكفل دراسة طبية متميزة ونحن مستوانا جيد، واطلب ممن يهاجمون الكلية الانتظار حتى التخرج ثم يمتحنونا.

أما فهد عبد العزيز الصايغ «كويتى» فيوضح انه حصل على الثانوية العامة من الكويت بنسبة 86٪ ثم سافر إلى انجلترا لدراسة الطب فمكث عامين فى الدراسة بالجامعة الملكية بأيرلندا وعندما سمع عن كلية الطب بـ 6 أكتوبر توجه لمصر ولم يجد وجهاً للمقارنة بين الكلية والمناهج فى انجلترا عن المستوى الذى شاهده فى مصر.

ويقول إنه فى حالة إغلاق الكلية فى مصر فإنه سوف يتوجه إلى استراليا لاستكمال تعليمه الطبى.

بينما يقول محمد أحمد يحيى إنه حصل على الثانوية (GSE) منذ عامين والتحق بهندسة القاهرة ونجح فيها حتى وصل للسنة الثانية بتقدير جيد جداً لكنه كان يراوده حلم دخول كلية الطب وتحقق حلمه عندما وفرت له طب 6 أكتوبر الفرصة والتى يرى أن مصروفاتها البالغة 25 ألف جنيه كل عام ليست بالكبيرة ويضيف بأن هذا المبلغ بسيط أمام الدروس الخصوصية التى تعطى لطلبة الطب والتى وصلت مع شقيقته فى عام واحد إلى 10 آلاف جنيه.

أما ولاء محمد الجندى فتقول إنها لم تتأثر بالحكم الصادر وما تناولته الصحف حتى لولم يتم الاعتراف بشهادة الكلية وأنها جاءت لتعلم الطب وليس الحصول على شهادة، وللحصول على الشهادة فإنها بعد انهاء الدراسة سوف تتوجه لأعرق جامعات العالم لكى تقوم بالإمتحان أمامها والحصول على الشهادة الطبية حتى يعترف الجميع بنا. وتوضح ولاء أنها حصلت على مجموع 91٪ فى الثانوية عام 1996 ولم تدخل الطب بينما عام 1995 فمن حصل على هذا المجموع دخل الطب.

الموضوع الرئيسى : الخصخصة — اسم كاتب المقال : رجب البنا

الموضوع الفرعى : فى مصر : قطاع التعليم — رقم العـــــــدد : ٤٠٧٨٨

المصـــــــــدر : الاهرام — تاريخ الصـدور : ١٩٩٨/٨/٩

خصخصة التعليم..!

رجب البنـا

من حين لآخر تظهر دعوة لاعادة النظر فى مجانية التعليم، مرة بحجة ان ميزانية الدولة لاتتحمل كل هذه الاعباء المتزايدة بعد ان وصل الانفاق على التعليم الى ١٣ مليار جنيه، ومازال محتاجا الى المزيد، ومرة بحجة ان المجتمع لايحتاج إلى كل هؤلاء الذين تغريهم المجانية على الاستمرار حتى التعليم الجامعى، ومع تزايد اعداد الخريجين ازدادت البطالة، ومرة اخرى بحجة ان الاتجاه العالمى الآن يسير نحو تحرير الاقتصاد وتراجع الدولة وترك كل شئ لآليات السوق.

وفى نفس الوقت تتكرر التصريحات الرسمية بانه لاتراجع عن مجانية التعليم لانها مقررة بالدستور، ولانها ضمانة لحماية الاغنياء، واساس الاستقرار الاجتماعى.

وبين المطالبين بمراجعة مجانية التعليم والمدافعين عنها ظهر اتجاه آخر، اعتمد على التسلل دون ان يدخل فى الصراع الفكرى القائم، وراهن على تحقيق هدفه خطوة خطوة..

وواضح ان هدف هذا التيار هو نقل عملية تعليم ابناء الطبقة الغنية ثم الطبقة المتوسطة من التعليم الحكومى الى التعليم الخاص، مستغلا الرغبة لدى الطبقة الجديدة فى التميز، والسعى الى ايجاد مجتمع خاص لها يسمونه مجتمع الصفوة، بحيث تكون لهم مصايف ومنتجعات خاصة بهم، واحياء مقصورة عليهم، واندية لايدخلها سواهم، وطبيعى ان يستدعى ذلك ان تكون لابنائهم مدارس لايستطيع ان يدخلها غيرهم، ليس على اساس التفوق والنبوغ، ولكن على اساس القدرة على دفع المصاريف المدرسية والتكاليف الاخرى التى وصلت اخيرا إلى ارقام لايصدقها عقل، وازدادت المبالغة فى جعل هذه المدارس خاصة بابناء هذه الطبقة إلى حد اشتراط سداد المصاريف بالعملات الاجنبية رغم انها على ارض مصرية، والتلاميذ والعاملون فيها مصريون..

ومع مظاهر التميز فى هذه المدارس من ملاعب، ومعامل، واجهزة كمبيوتر، وسيارات خاصة لنقل التلاميذ، استطاعت ان تؤكد الفكرة لدى عامة الناس بان التعليم الحكومى ليس على المستوى المطلوب، رغم ان اوائل الثانوية العامة، ونوابغ العلماء، والمتفوقين فى التعليم الجامعى والدراسات العليا ممن تعلموا فى المدارس الحكومية، ولكن الناس عادة تتاثر بالانطباعات ولاتبحث عن التقارير والاحصاءات. واستطاعت هذه المدارس ايضا ان تزيد الطلب عليها، بحكم التقليد، ورغبة الآباء من الطبقات المتوسطة فى ان يهيئوا لابنائهم مستقبلا مضمونا، متصورين ان المكانة الاجتماعية المتميزة فى المستقبل ستكون لخريجى هذه المدارس التى تعلم التلاميذ بلغات أجنبية، وتعدهم للعمل فى الشركات والبنوك الاجنبية التى تنتشر فى المجتمع وتتعامل باللغات الاجنبية، ومع ازدياد الطلب على هذه المدارس فانها تفرض ماتريد من شروط الى حد إجراء اختبارات للآباء والامهات قبل قبول الاطفال، وتحصيل آلاف الجنيهات دون ضابط او رقابة، وبعد ان كانت المدارس الخاصة فى الاساس نوعا من الخدمة تحولت الى وسيلة للاستغلال وتحقيق الربح السريع، وجذب هذا المجال رجال الاعمال الذين لاشأن لهم ولاخبرة بالتعليم لدخول هذا المجال باعتباره مشروعا لاستثمار الاموال وتحقيق ارباح تفوق المجالات الاخرى فى الصناعة او التجاره أو الزراعة.. وامتد الاستغلال الى المدرسين الذين يعملون بعقود اذعان وتضطرهم ظروفهم إلى قبول أجور وشروط عمل مجحفة.. واصبح ضحايا الاستغلال هم المدرسين وأولياء الامور فى وقت واحد..

والحجة السهلة التى يرددها الذين يساندون هذا الاستغلال هي ان هذه المدارس الخاصة يحكمها العرض والطلب، ومن لايريد ان يرضخ لشروطها فامامه المدارس الحكومية لاترد سائلا.. وهى حجة وان كانت فى ظاهرها معقولة، لكنها مثل كل الحجج المؤيدة للاستغلال والمعادية للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص تنطوى على مخاطر كثيرة، أولها انها تمثل اعتداء على نظرية اقتصاد السوق ذاتها، لان هذه النظرية لاتعنى ترك السوق بلا ضابط او رقيب، ولكنها تعتمد على توفير آليات السوق، وفى نفس الوقت تقوى اجهزة الدولة المسئولة عن ضبط ورقابة آليات السوق لكيلا تنحرف ولاتتحول الى الاحتكار، او الاستغلال، او الكسب الحرام.. فالدولة فى الاقتصاد الحر هى المسئولة عن ضمان ان تكون هذه الحرية الاقتصادية ملتزمة بقواعد العدالة، والنزاهة، دون ان تنحرف او تجور لصالح من بيده قوة المال ضد المجتمع وابنائه، الحرية الاقتصادية فى كل دول العالم التى تطبقها ليست حرية مطلقة، ولكنها حرية مقيدة بقيود المصلحة العامة وحماية الأمن الاجتماعى والاستقرار، ولذلك فى اكبر الدول الرأسمالية يشترط قبول نسبة غير قليلة من التلاميذ المتفوقين غير القادرين مجانا واعفاؤهم من المصاريف مادام تفوقهم، لاشعار الطبقات الفقيرة بان المجتمع لايهدد الكفاءات والمواهب لمجرد العجز المالى عن دفع تكلفة التعليم الجيد..

والفكرة هي الا يتحول المجتمع الى مجتمع طبقات مغلقة، وتكون الفرص حكرا على ابناء طبقة واحدة، وتعانى بقية الطبقات الحرمان مع ماهو معروف من آثار ترسب الشعور بالحرمان فى نفوس قطاعات كبيرة من ابناء المجتمع، وفى نفس الوقت فان المجتمع حريص على اكتشاف اصحاب المواهب الخاصة، لان هؤلاء هم الثروة الحقيقية للمجتمع، وقوة الدفع التى تحقق التقدم فيه فى مجالات العلم والفكر الفن..

ليس هناك دولة غائبة عن رقابة السوق بكل دقة، وليست هناك دولة لاتتدخل وتفرض كلمتها إذا انحرف البعض عن الطريق الصحيح للحرية الاقتصادية واقتصاد السوق، ولذلك ليس غريبا ان يطلب الناس من الدولة ان تتدخل لقطع الطريق على المنادين بإعادة النظر فى مجانية التعليم، وإعادة الصف السادس الابتدائى لتصحيح مسار التعليم ذاته واعادة الفاعلية اليه تماشيا مع ماهو سائد فى العالم المتقدم والمتخلف على السواء، وايضا ان تتدخل لضبط مسار القطاع الخاص فى التعليم بالذات الذى يحتاج اكثر من غيره الى الحماية، والى إبعاده عن محاولات الاستغلال.

ويكفى ان نلاحظ ان التضييق على التلاميذ فى المدارس الحكومية بمنع التحسين فى الثانوية العامة دفع اولياء الأمور مضطرين إلى المدارس الخاصة للحصول على الشهادة البريطانية او الأمريكية، وفيهما مناهج اسهل ونظام يسمح بالتحسين.. ويكفى ايضا أن نراجع إحصائيات دول العالم ابتداء من امريكا وفرنسا وبريطانيا إلى الهند واسرائيل لنرى ان الاتجاه السائد هو التوسع فى التعليم ا لجامعى، وهذا مايسمونه ديمقراطية التعليم، بل ان هناك نظرية اخرى نبهنا إليها وزير التعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين هى «التفوق للجميع» اى أن من حق جميع التلاميذ ان يحصلوا على التعليم، ومن حقهم ايضا أن يحصلوا على الفرصة كاملة للتفوق لكى تتسع قمة هرم المتفوقين فى المجتمع، وهذا يعنى فتح مزيد من الابواب للتوسع فى التعليم وتحسين مستواه لكل ابناء الوطن، بدلا من ان تكون فرصة التفوق مقصورة على قلة لمجرد انها تملك المال، وقد لاتملك القدرة العقلية والاستعداد للتفوق.. وعلينا ان نحدد بوضوح قاطع فلسفة التعليم بحيث لاتكون هناك فرصة للتسلل لتخريبها من الابواب الخلفية.

قطاع النقل
والمواصلات

الخصخصة

فى مصر

قطاع النقل والمواصلات :النقل العام

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	خصخصة شركات نقل اللركاب	كمال ريان	العالم اليوم	١٨٢٢	١٩٩٧/١/٢٥	١٧٠
٢	خصخصة النقل العام هى الحل ولكن	كمال ريان	العالم اليوم	١٨٢٢	١٩٩٧/١/٢٥	١٧١

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	كمال ريان
الموضوع الفرعى :	فى مصر :قطاع النقل : العام	رقم العــــدد :	١٨٢٢
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١/٢٥

خصخصة

شركات نقل الركاب

بيع 30 محطة أتوبيسات للمستثمرين

عبيد: لا احتكار.. ولا منافسة مع القطاع الخاص

شركتان مستقلتان لصيانة وتشغيل أتوبيسات المحافظات

قررت وزارة قطاع الأعمال العام بدء خصخصة شركات نقل الركاب أوائل يوليو القادم.. وأعلن الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال اتباع اسلوب جديد لخصخصة هذه الشركات.. يتضمن الاسلوب الجديد خصخصة كل نشاط بمفرده.

تشمل الخصخصة خمس شركات، وهى شرق وشمال ووسط وغرب الدلتا واتوبيس الوجه القبلى. وأشار الدكتور عبيد إلى طرح محطات الاتوبيسات على مستوى الجمهورية التى يبلغ عددها نحو 30 محطة على شركات القطاع الخاص لتجديدها وتطويرها واقامة استراحات للركاب بها تشمل تقديم جميع الخدمات لهم.

وقال انه سيتم فصل الورش التابعة للشركات لتحويلها إلى شركة مستقلة تساهم فيها الشركة القابضة والشركات الموردة للاتوبيسات والعمال وتقدم هذه الشركة خدماتها لشركات الاتوبيسات فى الداخل والخارج.

وأشار إلى أنه سيتم انشاء شركة مشتركة لتشغيل الاتوبيسات تساهم فيها الشركة القابضة والعمال واحدى الشركات المنتجة للاتوبيسات وتتولى هذه الشركة الاشراف على تشغيل الاتوبيسات وتقديم خدمة النظافة للاوتوبيسات والكشف عليها قبل السير.

واكد وزير قطاع الاعمال العام، انه سيراعى فى خصخصة شركات نقل الركاب ان يتم ذلك بهدوء مع مراعاة دعم قدرة هذه الشركات على منافسة الشركات الاخرى التابعة للقطاع الخاص وللسكك الحديدية، مشيراً إلى ان تعريفة النقل سيتم تحديدها بعد الرجوع إلى وزارة النقل والمواصلات.

واضاف انه لن يكون من مصلحة الشركات زيادة التعريفة حتى تتمكن من منافسة الشركات الاخرى اقبالاً من المستثمرين على اسهمها. وأشار إلى ان شركات قطاع الأعمال العام لايجب ان تعتمد على انعدام المنافسة أو احتكار الخدمات أو تحقيق الربح الذى يعتمد على ملكية الدولة لهذه الشركات لان الاحتكار انتهى ولابد ان تكون الشركات قادرة على المنافسة.

وأشار إلى ان القطاع الخاص يتوسع فى إنشاء قطارات السكك الحديدية.

وحول تخوف وزارة قطاع الأعمال العام من طرح شركات النقل البحرى للبيع بعد دخول القطاع الخاص هذا المجال ومنافسته لشركات قطاع الأعمال بما يؤثر على اسعار اسهمها، أكد عبيد انه لاتخوف من منافسة القطاع الخاص.

وقال ان كل الشركات التى طرحت للبيع لها منافسون فى السوق، ومع ذلك وجدت مصانع الاسمنت وهناك نحو 5 مصانع تحت الانشاء حالياً.. ورغم ذلك لم تتأثر شركات قطاع الأعمال ومازالت تحقق ارباحاً متزايدة، كما ان دخول القطاع الخاص لم يؤثر على شركات الادوية والمطاحن التى كانت تابعة لقطاع الأعمال العام، والتى كان السوق مغلقاً عليها فى الماضى.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	كمال ريان
الموضوع الفرعى :	فى مصر :قطاع النقل : العام	رقم العـــدد :	١٨٢٢
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/١/٢٥

مليار و 200 مليون جنيه دعماً .. والأتوبيسات تغرق فى النيل

خصخصة النقل العام هى الحل.. ولكن !

رئيس الهيئة : أسعار التذاكر «حتولع» والبديل تحويلها لشركات نقل.

رئيس القابضة للنقل : الخصخصة تخفف عن كاهل الدولة وتطور الاستثمار.

د. حامد السايح : القطاع الخاص أكثر قدرة على إدارة هيئة النقل

د. وجيه شندى : البيع لتحقيق الإنضباط وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب.

د. جلال هريدى : القطاع الخاص يعنى خدمة أفضل وأماناً أكبر

د.. نورندا : القطاع العام كفء والدليل «المينى باص»

د.. حمدى عبد العظيم : الخصخصة بشرط رقابة الدولة وتطبيق النموذج التركى.

طيران اتوبيس إمبابة واستقراره فى طين النيل نكا جراحاً مصرية لن تندمل سريعاً.. وقد أصبح مطروحاً الآن بقوة بيع هيئة النقل العام، التى عينت سائقين قليل الخبرة كثيرى النوم، محرومين من الحوافز والرعاية الكاملة، تدفع ثمن اخطائهم أسر مصرية خيم الحزن عليها فى الأيام المباركة.

رئيس الهيئة : اراد الدفاع عن نفسه، ولكن لسان حاله يقول نبيعها ولكن بالتدريج.. نحولها إلى شركات نقل جماعى صغيرة تمهيداً لبيعها..

رئيس الشركة القابضة للنقل : تؤيد الخصخصة ولكنه خائف على الكرسى ويطالب بحسن الإدارة.

المؤيدون لخصخصة هيئة النقل العام يراهنون على حسن الخدمة وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب.

المعارضون يطالبون بالتمهل والتدريجية حتى لا تولع أسعار التذاكر ويكتوى بها محدودو الدخل.

المحايدون طالبوا بتطبيق النموذج التركى والاوروبى فى مجال النقل، اى البيع مع رقابة صارمة من الحكومة.

فى البداية اكد المهندس نبيل المازنى أن خصخصة هيئة النقل ليست مسئوليتى، فهناك سياسة دولة انا امثل جزءاً منها، وليس من حقى أن اقول خصخصة او غيره، لأن هناك اموراً لا يدركها الجمهور ولابد من طرحها.

واضاف ان الدولة تدعم تذكرة الاتوبيسات بحوالى 60٪ من قيمتها، وفى حالة انسحاب الحكومة يصبح على المواطنين ان يسددوا هذه النسبة، الامر الذى يمثل اعباء مرهقة لا يقدر عليها الجمهور فى الوقت الحالى.

وطالب المازنى بتقسيم الهيئة إلى شركات متعددة لتخفيف الاعباء وحتى تسهل المتابعة وتزداد كفاءة الأداء، حيث تشرف الهيئة على 3 آلاف اتوبيس و 1200 مينى باص بالإضافة لمرفق المترو والترام، ويعمل لدى الهيئة 8 آلاف سائق و 45 ألف عامل ما بين فنى وميكانيكى وكمسارى ومهندس.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	كمال ريان
الموضوع الفرعي :	في مصر :قطاع النقل : العام	رقم العـــــدد :	١٨٢٢
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/١/٢٥

وأشار إلى أن تجربة شركات النقل بين المحافظات تجربة ناجحة في قطاع النقل، مما يتطلب التوسع فيها ويمثل أتوبيس القاهرة الكبرى خطوة أخرى في هذا الاتجاه، إلا أن البعض للأسف الشديد يطالب بإعادة هذه الشركة إلى حضن الهيئة في الوقت الذي تسعى فيه الهيئة للتخفيف من أعبائها.

شركات نقل صغيرة

وأوضح أن القطاع الخاص يساهم في نقل 11٪ من إجمالي ركاب العاصمة كما أن مترو الأنفاق ينقل يومياً مليون راكب مما خفف الضغط جزئياً على الهيئة.

وأضاف رئيس الهيئة : أن النقل في جميع دول العالم يخضع لسيطرة الدولة حتى لا يتحكم في تحديد أسعاره تبعاً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأعباء الجماهير، وفي الوقت نفسه لا تمنع القطاع الخاص من اقتحامه تحت إشرافها.

وألح رئيس الهيئة طرح فكرة تقسيم الهيئة إلى شركات، ولتكن شركة نقل كهربائي وشركة ميني باص وشركة أتوبيس اتجاه كذا..

وهكذا يمكن حل المشكلة ولو بصورة جزئية.

تحقيق, كمال ريان وأنس المليجي :

الثواب والعقاب

يؤكد الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد الأسبق أن القطاع الخاص أكثر قدرة على إدارة مرفق النقل كغيره من المرافق، لأنه يملك حرية التعامل بمبدأ الثواب والعقاب بدرجة أكبر من الحكومة.

ويشير إلى أن الحكومة لا تستطيع على سبيل المثال فصل العامل أو الموظف الذي يرتكب خطأ جسيماً أو توقيع الجزاء الرادع، مما يشجع الإهمال والتساهل بين العاملين في الحكومة. ولا يعني ذلك توقيع الجزاء الرادع على العامل المخالف حتى لا نتجاهل حقوق العمال أو نرفضها، ولكن الجزاء الرادع ضروري هو الآخر للحفاظ على أرواح البشر.

وأشار الدكتور السايح إلى أن القاعدة التي تحكم ذلك المبدأ وهي ضرورة توافر الإدارة الجيدة التي تنتقي الأفراد الذين يتقدمون لهذا العمل الهام بعد إجراء الاختبارات المناسبة لهم لأن الأمر يتعلق بأرواح الناس.

كما أن هذه الإدارة يجب أن تكون قادرة على تطبيق مبدأ الثواب والعقاب وتستطيع أن تستغني عمن تثبت عدم صلاحيته للعمل لعدم تعريض أرواح الركاب للخطر.

ويضيف أن كل ذلك يتوافر للقطاع الخاص بدرجة أكبر من الحكومة.

وأكد أن مرفق النقل كان تابعاً بالفعل للقطاع الخاص قبل الثورة، حيث كانت تقوم الشركات الخاصة بإدارة هذا المرفق وكانت هناك رقابة شديدة من جانب هذه الشركات واهتمام كبير، لأن مالك الشركة حين يكون من القطاع الخاص يحرص على الاهتمام بوسائل النقل وتوفير الراحة والأمان للركاب لأن الأمر يتعلق بسمعته ومصلحته.

لمصلحة الجميع

ويضيف أن التحقيقات التي نشرت حول حادث أوتوبيس هيئة النقل العام تشير إلى أن السائق لم يكن في حالة طبيعية، وكان يشعر بالمرض حين صعد الأوتوبيس. بل إن هذا السائق كان هو الاحتياطي وليس الأصلي لأن السائق الأصلي كان غائباً. وبذلك يتضح أن السائق لم يكن مستعدا ولا أعتقد أن ذلك يمكن حدوثه في القطاع الخاص الذي يحرص على سمعته ومكاسبه، خاصة أن الأوتوبيس الذي تعرض للكارثة كان من الأنواع الحديثة السريعة التي تحتاج إلى تدريب سائقيها بعناية. ولذلك فإن توسيع قاعدة الملكية والسماح للقطاع الخاص بإدارة هذا المرفق يعد أمرا حيويا لمصلحة الجميع.

إدارة حازمة

ويؤكد المهندس عطية بعد الكريم رئيس الشركة القابضة للنقل أن الخصخصة لها دور في التخفيف عن كاهل الدولة وتوفير الاستثمارات اللازمة للتطوير، ولكن توفير الأمان يتطلب توافر العديد من العوامل سواء كان ذلك بالنسبة للقطاع الخاص أو القطاع العام وأهمها الإدارة الجيدة.

ويشير إلى أن الإدارة يجب أن تكون حازمة، سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو العام، بحيث يتم الكشف على السائقين والتأكد من سلامتهم الجسمانية والنفسية والتأكد من عدم تعاطيهم لأية مواد مخدرة كما يتم التأكد من سلامة تركيز السائق وردود أفعاله تجاه المواقف التي يتعرض لها، وهذه الاختبارات يجب أن تجرى على السائقين كل ثلاثة أشهر.

ويضيف أنه لابد من التأكد كذلك من سلامة السيارة وعدم وجود أخطاء فنية، ولابد كذلك من الكشف الدوري على السيارة للتأكد من استمرار صلاحيتها.

ويضيف أن القطاع الخاص قد تكون لديه فرصة أكبر لتوقيع الجزاء على المخطئين أو تقديم الحوافز للمتميزين ولكن الخصخصة ليست هي القضية الأساسية في ذلك.

ويشير إلى أن القضية المهمة الأخرى هي ضرورة مراعاة حالة السائق، فلا نجبره على العمل أثناء مرضه أو نجهده، مؤكدا أنه لا غنى عن جميع العوامل السابق الإشارة إليها لضمان الأمان

خدمات أفضل

ويؤكد الدكتور جلال هويدي ـ الخبير الإداري المعروف ـ أن التجارب التي مرت بها مصر فيما يتعلق بالقطاعين العام والخاص أثبتت أن القطاع الخاص لديه قدرة أكبر لإدارة أي عمل بكفاءة لا تتوافر للقطاع العام.

ويشير إلى أن شركات القطاع الخاص التي كانت تدير مرفق النقل قبل عام 1952 كانت تقدم خدمات أفضل كثيرا من الخدمات المتوافرة حاليا، لأن جو المنافسة بين الشركات يجعلها أكثر حرصا على تقديم أفضل خدمة ممكنة، وإلا تعرضت الشركة لخسائر ضخمة، ولذلك فإننا لا نتوقع من شركة خاصة أن تغامر وتسمح لسائق غير مستعد أو غير مدرب أو في غير حالته الطبيعية بالصعود إلى السيارة لأن مثل هذا الحادث لو تعرضت له سيارة إحدى الشركات الخاصة لأدى إلى تدمير سمعتها.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	كمال ريان
الموضوع الفرعى :	فى مصر :قطاع النقل : العام	رقم العدد :	١٨٢٢
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١/٢٥

ويؤكد أن القطاع الخاص يهتم بصورة أكبر بتطوير خدماته وتقديم أفضل خدمة ممكنة وتحقيق عامل الأمان بسبب جو المنافسة الذى لايتوافر فى حالة القطاع العام كما أن شركات القطاع الخاص ستهتم، بانتقاء السائقين بحيث يكونون على درجة عالية من المهارة واللياقة الجسمانية والنفسية كما أن تطبيق مبدأ الثواب والعقاب بحسم فى القطاع الخاص سيؤدى إلى انتظام العمل بشكل أفضل.

ويضيف أن الإهمال والتسيب فى الهيئات التابعة للحكومة يعود إلى أن هذه الهيئات ملتزمة بعمالها وموظفيها فهم ضد الفصل والعزل وبالتالى لا توجد منافسة، ولذلك فإن قدرتها على التطوير ومعالجة الأخطاء تظل محدودة.

الدكتور وجيه شندى وزير الاستثمار الأسبق أكد انه بلا شك تحويل لملكية قطاع النقل العام إلى الملكية الخاصة سيؤدى إلى مجموعة من الفوائد لعل من أهمها الإنضباط فى المواعيد وتحسين مستوى الخدمة وتشغيل سائقين لديهم خبرة ودراية ومؤهلين.

كما أن قطاع النقل الداخلى بالاتوبيسات داخل المدن وبين المدن بعضها وبعض كان فى الأصل تابعا للقطاع الخاص قبل الثورة وخلال السنوات الأولى للثورة فى مطلع الخمسينات وكان الاداء بطبيعته أداء جيد.

محاذير

إلا انه على الجانب الآخر هناك محاذير يجب أن تراعى كما يقول شندى وهى أن شركات القطاع الخاص التى ستتولى مهمة النقل الداخلى فى المدن الكبرى وبين الاقاليم المختلفة ستضطر الآثار الجانبية لإرتفاع قيمة التذكرة مقابل الخدمة الجيدة وحتى يستطيع المواطن العادى فى الظروف الحالية أن يتحمل ذلك خاصة وأن مرفق النقل العام مرفق حيوى ويخدم الغالبية العظمى من محدودى الدخل.

طالب شندى برفع تدريجى محدد لقيمة التذكرة حتى تتجنب الشركة المالكة مستقبلا مشاكل الوضع الحالى وكثرة الحوادث والإهمال وعدم المبالاة وفى نفس الوقت فالارتفاع الكبير فى قيمة التذكرة.

مينى باص

أما الدكتور نور ندا الأستاذ بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية فله رأى أخر حيث يرى أن المشكلة فى الإدارة وليست الملكية وأننا نواجه مشكلة حقيقية فيما يتعلق بسوء الإدارة تصل إلى حد التخلف الإدارى.

ويشير إلى أن مشكلة سوء الإدارة تواجه القطاعين العام والخاص على حد سواء لأننا افتقدنا منذ فترة طويلة الاهتمام بالبحث العلمى والتطوير والتدريب للعمال والموظفين والقيادات الإدارية العليا على حد سواء.

ويضيف أن القطاع الخاص لديه المجال فى إدارة سيارات المينى باص وتطويرها على أن تظل خدمة النقل العام تابعة للقطاع العام لمراعاة الأبعاد الاجتماعية.

النموذج التركى

وطالب الدكتور حمدى عبد العظيم الأستاذ بأكاديمية السادات بأن تتم عملية الخصخصة بصورة تدريجية من خلال مشاركة القطاع الخاص مع الحكومة فى رأس المال بنسبة لاتتجاوز 49٪ بحيث تكون الحكومة مسيطرة على قرارات الأسعار والأجور والحوافز وسياسات العمالة وكذلك تحرير الإدارة من السلوك الحكومى البيروقراطى المعوق للأداء والمحاسبة على الإهمال.

ودعا عبد العظيم إلى الأخذ بالنموذج التركى فى هذا المجال حيث أن الدولة هناك تسمح للقطاع الخاص فى مجال النقل الجماعى أن يقتحم مجال المنافسة إلى جانب القطاع العام وتحت إشراف الدولة بشكل غير مباشر مما يؤدى إلى خدمة أفضل فى النهاية للجمهور ومن السهل تطبيقه فى مصر. كما أن فى أوروبا وامريكا يقوم القطاع الخاص بالعمل فى مجال النقل بجميع أنواعه ولكن تحت إشراف الحكومات التى تراجع هذه الشركات فى تحديد أسعار تذاكر الركوب.

الخصخصة

فى مصر

النقل والمواصلات : النقل البحرى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	روشتة ناجحة تقييم أصول النقل البحرى	نهلة ابو العز	ملحق البورصة المصرية	٣٦	١٩٩٨/١/١٩	١٧٤
٢	خصخصة الخدمات البحرية فى مصر	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية	ملف الاهرام الاستراتيجى	٣٨	فبراير ١٩٩٨	١٧٧
٣	خصخصة النقل البحرى	محمد شوقى حسين	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٢١	١٩٩٨/٣/٢	١٨٠
٤	الخصخصة فى الموانى	المجلة	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٢٨	١٩٩٨/٤/٢	١٨٩
٥	مطالعة فى نوة قانون النقل البحرى	عبد الرحمن سليم العوا	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٣٣	١٩٩٨/٥/٢٥	١٩١

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	نهلة ابو العز
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع النقل البحرى	رقم العـــدد :	٣٦
المصـــدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/١/١٩

ندوة بالاسكندرية تحدد

روشتة ناجحة لتقييم أصول النقل البحرى

فتح القرار الذى أصدره مجلس الوزراء مؤخرا بالسماح للقطاع الخاص بالدخول فى انشطة خدمات النقل البحرى بابا من الحوار الواسع بين مختلف الاطراف المهتمة بهذا القطاع الاقتصادى الحيوى.

ويستهدف هذا الحوار التعرف على طبيعة المشاكل التى تعوق انطلاق هذا القطاع الذى يمثل شريان الحياة لتجارتنا مع العالم الخارجى ووضع حلول ملائمة لهذه المشاكل. فى هذا الاطار نظمت الجمعية العربية للتنمية البشرية بالاسكندرية مائدة نقاش مستديرة حول قضية خصخصة شركات النقل البحرى. وتناولت الندوة التى شارك بها عدد كبير من القيادات العاملة فى هذا القطاع موضوعات بارزة فى هذا الملف من بينها وسائل التقييم وسبل طرح الاصول والتشغيل الكفء وجدوى الخصخصة ، وفيما يلى حصيلة المناقشات:

متابعة :

نهلة ابو العز

فى ورقة عمل قدمها للندوة حدد الدكتور حمدى عبدالعظيم رئيس أكاديمية السادات فرع طنطا عشر وصايا لسياسة الخصخصة تتمثل فى فتح الابواب للاستثمار العالمى والمحلى الخاص للتقدم للمشاركة فى ملكية وإدارة شركات قطاع الاعمال العام وضخ المزيد من الاموال فى شرايين الاقتصاد القومى مع توفير المناخ الامن والملائم للمستثمرين. واعطاء الاولوية فى الاستثمار للقطاع الخاص الوطنى بهدف ايجاد المزيد من الوظائف وفرص التشغيل.

بيع لرفع الكفاءة

واضاف د. حمدى انه لا اجبار فى بيع الاصول او الشركات بناء على تعليمات المؤسسات الدولية او غيرها، ولكن البيع يكون لاغراض التخلص من الاصول غير المستغلة بكفاءة ، او الاصول التى تحتاج إلى مزيد من الاستثمارات لتعمل بكفاءة ، وطالبت الورقة بضرورة ان تقدم الدولة العون والدعم لكل مستثمر جاد ويتمثل ذلك فى ضمان حقوق راس المال والعلامات التجارية وتوفير البنية الاساسية ، اضافة إلى توفير العلانية والشفافية لجميع الاجراءات حتى يتم البيع وانتقال الملكية واستخدام حصيلة البيع للاصول والشركات فى سداد مديونيات القطاع العام، وتجديد الاصول واعادتها إلى ما كانت عليه او شراء اصول جديدة على أن يستخدم الفائض بعد ذلك بواسطة الشركة القابضة فى تمويل برامج لاصلاح مسار الشركات التابعة، على أن يقوم الجهاز المصرفى باجراء التسويات اللازمة للمحافظة على أصل الدين وجدولة المستحقات فى مقابل التنازل عن بعض الفوائد المستحقة وتحصيل بعض المحقق من بيع الاصول بالشكل الذى لايرهق الشركة او البنك، وعن قواعد تقييم الاصول والشركات حدد د. حمدى عبدالعظيم روشتة أخرى للوصول إلى أفضل تقييم جاء فيها ضرورة ان يكون هناك عدد من المشترين مستعدين للحصول على تلك الاصول او نصيب فى الشركة مقابل دفع مبالغ معينة او للالتزام بسداد مبالغ معينة او التنازل عن منافع يملكها او يحوزها وما إلى ذلك من وسائل السداد ، فالتقويم يقصد به دراسة مهنية فنية للأصول والشركات بقصد تقدير القيمة التى تقبلها السوق لاصل معين او لشركة معينة، واضاف ان قيمة الاصول والشركات بصفة عامة تتوقف على العديد من العوامل منها سهولة تحويل الاصل او الشركة إلى اصول نقدية مرة أخرى وان يكون سعر الفائدة اساسيا فى خصم القيمة المتوقعة للايرادات التقديرية. كذلك التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمارات فى هذا الاصل او تلك الشركة خلال فترة مستقبلية محددة، ويتم تقدير هذه التدفقات باجراء دراسة جدوى مناسبة لهذا النوع من الاستثمارات بحسب القواعد المتعارف عليها.

وعن كيفية التصرف فى عوائد البيع والارباح الرأسمالية من بيع الاصول او الحصص فى شركات قطاع الاعمال العام ، اشار د. حمدى إلى ان هناك اغراضا حددها القانون لاستخدام هذه الارباح وهى تجديد الاصول الثابتة باعادتها إلى ما كانت عليه وشراء اصول ثابتة جديدة او سداد الديون ، ويرى ان استخدام هذه الاموال فى اغراضها المحددة يتم بتصرف مستقل من مجلس إدارة الشركة التابعة وبحسب الموازنة المعتمدة من الجمعية العامة للشركة التابعة.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	نملة ابو العز
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع النقل البحرى	رقم العـــدد :	٣٦
المصـــدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/١/١٩

ويقترح د. حمدى انشاء صندوق خاص لعوائد البيع لايداع اموال توسيع قاعدة الملكية الناتجة من بيع الاصول او الحصص مما يحقق غرضا رئيسيا يتمثل فى الاشراف المركزى على تلك الاموال باعتبارها حقوقا للاجيال القادمة،كما يحقق هذا الصندوق هدف انشاء مشروعات جديدة تتكامل رأسيا وأفقيا مع الاستثمارات الناجحة وحل مشكلات البطالة المقنعة وتشجيع المشروعات الصغيرة والمغذية ومن الممكن استخدام حصيلة البيع فى سداد ديون الدولة الداخلية او الخارجية.

الصناديق والبورصة

وحددت الدكتورة منى قاسم مدير عام البحوث ببنك مصر عدة نتائج لدخول صناديق الاستثمار إلى السوق المصرية اهمها ان برنامج الخصخصة المصرى لم يكن ليتم اذا لم يكن هناك سوق تنشط للتداول يتم فيه بيع وشراء اسهم شركات القطاع العام المطروحة للبيع فى اطار برنامج الخصخصة ، وان أداء صناديق الاستثمار مرتبط تماما باداء البورصة صعودا او هبوطا، وقد كان لاداء برنامج الخصخصة فى تلك الفترة اثر كبير على اداء سوق المال ، وبالتالى على اداء الصناديق، واضافت د. منى ان صناديق الاستثمار تعد الآلية الفاعلة فى سوق الاوراق المالية نظرا لقيامها بعملية ادارة استثمار جماعى لصالح صغار المدخرين وتحقيق ارباح اعلى مما تحققه الودائع المصرفية مما سيؤدى إلى زيادة الطلب على وثائق صناديق الاستثمار بشكل مستمر، وهو ما يستدعى التوسع المستمر فى تأسيس صناديق الاستثمار وأن قيام البنوك بتأسيس صناديق الاستثمار سيساعد على الخروج من الوظيفة التقليدية للبنوك وهى عملية الوساطة المالية إلى وظيفة اوسع وارحب والدخول فى نطاق البنوك الشاملة مع التوسع فى عمليات خارج الميزانية وتنويع الايرادات التى تحصل عليها من عمليات غيرمصرفية.

وطالبت د. منى قاسم بالاستعانة بالخبرة المصرية فى إدارة صناديق الاستثمار وعدم الاعتماد طويلا على الجهات الاجنبية ، ولذلك يجب تغيير المواد ١٦٣، ١٦٤ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق راس المال المصرية والتى تشترط ان يعهد بادارة نشاط صندوق الاستثمار إلى جهة ذات خبرة فى إدارة صناديق الاستثمار سواء كانت شركة مساهمة مصرية او بيت خبرة أجنبى ، ايضا ضرورة الاتجاه نحو تأسيس صناديق الاستثمار المغلقة والتى ستجتذب جانبا من المعروض من الاوراق المالية، مما سيؤدى إلى حماية سوق المال فى حالة حدوث أية هزات، بالاضافة إلى الاسراع بحل المشاكل التى تواجهها شركة المقاصة وتسوية المعاملات المالية التى طبقت نظاما جديدا للمقاصة والتسوية ونظاما للتطبيق التدريجى للحفظ المركزى منذ بداية اكتوبر ١٩٩٦ فى الوقت الذى انفتحت فيه البورصة المصرية على العالم الخارجى ، لذلك فان نشاط هذه الشركة اساسى وضرورى للحفاظ على الاستثمارات الاجنبية فى البورصة سواء لسرعة نقل ملكية الاوراق المالية او حفظها.

تقييم اصول النقل البحرى

وتناول خليل ابوراس مدير البنك العربى بالاسكندرية طريقة التقييم والتسعير لشركات النقل البحرى والبرى والنقيل فى ورقة عمل تضمنت عدة مقترحات طالب باخذها فى الاعتبار وهى: طبيعة اصول الشركة محل التقييم وشكل التدفقات المرتبطة بنشاط الشركة بالاضافة إلى تحقيق قدر واف من الشفافية والافصاح للمستثمرين واتاحة المعلومات كاملة لهم واتخاذ اجراءات واضحة لتحقيق ذلك. واضاف ان وضوح هذه الامور سوف يؤدى إلى زيادة الطلب على اسهم الشركة المطروحة ، بل ويشجع الراغبين فى التعامل فى سوق الاوراق المالية، كما ينبغى عدم المغالاة فى تحديد قيمة الشركة حتى لا يحجم المشترون عن الشراء والاكتون بخسا هابطا . ويرى خليل ابوراس ان التقييم العادل هو ذلك التقييم الذى يبرز قدرة المنشاة على تحقيق عائد نقدى مستقبلى يعوض المشترين عما دفعوه لشراء سهم الشركة ، وذلك بحسبان ان المشترى عندما يأخذ قرار الاستثمار ينطوى على العائد الخالى من المخاطر الذى يستطيع ان يحصل عليه مثلا من اذون الخزانة الحكومية، بالاضافة إلى عائد المخاطر الناتج من التضحية والدخول لشراء اسهم الشركة.وللاختيار بين وسائل وطرق التقييم المختلفة يرى خليل ابوراس ان الشركات الخاسرة والتى سيصعب اعادة تأهيلها لتحقيق ارباح فانه ينبغى الاخذ بالطرق التى تعتمد على تقييم الاصول بسعر السوق، ثم استبعاد التزاماتها، اما الشركات الرابحة أو التى تم أهيلها لتحقيق ارباح فى المستقبل فيمكن استخدام طرق التقييم المعتمدة على رسملة الربح او رسملة التوزيعات النقدية المتوقعة ،واشار إلى أن اداء الشركة المستقبلى يتوقف على عدة اعتبارات وهى:

- تأثير المتغيرات التقنية والتكنولوجية على التدفقات النقدية للشركة.
- تأثير سلوك وتوجيهات المستهلكين على التدفقات .
- قدرة الإدارة المالية للشركة والاختيار بين افضل وسائل التمويل الحديثة و تحمل الشركات للضغوط الناجمة من حرية التجارة والمنافسة الاجنبية.

وقد أشار محمود دواد رئيس مجلس ادارة الجمعية العربية للتنمية البشرية والإدارية إلى ضرورة ان يكون هناك برنامج زمنى مدروس ومنظم بشكل دورى ومعلن للجميع لمدة ستة شهور على الاقل عند طرح وتسعير اى سهم للاكتتاب العام ،ايضا اهمية جودة تسويق برنامج الخصخصة ككل من خلال التقييم والتسعير لاسهم اى شركة معروضة للاكتتاب العام على اسا س ان الدولة تملك محفظة من الاوراق المالية وتديرها وزارة قطاع الاعمال فيجب ان نضع المعايير العملية والعلمية والدولية لتسعير اسهم شركات قطاع الاعمال مع الوضع فى الاعتبار العوامل التى تؤثر على برنامج الخصخصة ككل.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	نهلة ابو العز
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع النقل البحرى	رقم العـــــدد :	٣٦
المصـــــــدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/١/١٩

ورقة عمل تطلب انشاء صندوق قومى لتجميع أموال الخصخصة

د. منى قاسم: تجربة صناديق الاستثمار تؤهل البنوك للتحول إلى فكرة البنوك الشاملة.

توصيات الندوة

١ - الاستمرار فى سياسة تقييم الاصول المتبعة والتى تتد من خلال فريق عمل متكامل يضم المحاسب والادارى والمصرفى والفنى والمراجع والقانونى وخبراء السوق وغيرهم ، وذلك لتجميع البيانات ودراستها وتحليلها سواء كانت بيانات تاريخية أو تنبؤات وتقديرات متكاملة بالنسبة للشركات التى لم تقيم حتى الآن.

٢ - التوصية بأن يراعى مبدأ التقييم ظروف وملابسات كل حالة والرجوع إلى الطرق المتعارف عليها لتحقيق المرونة فى تقدير السعر الخاص بالطرح.

٣ - مشاركة جميع البنوك المصرية فى إنشاء شركة ضمان رأس مال مخاطر للمساندة ودعم الشركات الخاسرة حتى يمكنها استعادة ثباتها وتعويض خسائرها والتغلب على الاسباب والمصاعب المؤدية إلى ذلك، ودعوة البنوك للمزيد من تدوير المحافظ المالية لديها والمشاركة بفاعلية أكبر فى توليد شركات مساهمة وفقا للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩١ وقانون حوافز الاستثمار الجديد والتشجيع بالقيام بدور صانع السوق.

٤ - يؤيد المجتمعون سياسة الحكومة فى الابقاء على الوضع الحالى للموانى المصرية تقديرا ودعما للأمن القومى والسيادة على أن يتم تطوير وتحديث الاجراءات واللوائح المنظمة لها.

٥ - ان الموانىء تعتمد بالدرجة الاولى على رفع كفاءة الشركات العاملة بها ومن ثم يتعين النظر عند خصخصة هذه الانشطة إلى الضوابط التى تكفل تحقيق التطور والنمو ومراعاة البعد الاجتماعى مع امكانية توفير استثمارات جيدة ومطلوبة لتحقيق التطوير بما يقتضى التوصية بمبدأ الشراكة الحكومية ورأس المال الوطنى فى هذه الانشطة لضمان الفاعلية والرقابة والتطوير.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع النقل البحرى	رقم العـــــدد :	٣٨
المصـــــــدر :	ملف الاهرام الاستراتيجى	تاريخ الصـــدور :	فبراير ١٩٩٨

خصخصة الخدمات البحرية فى مصر

■ تعد أسعار شحن وتفريغ البضائع فى الموانىء المصرية مرتفعة قياسا الى نفس الخدمة فى الموانىء القريبة وبنسبة تصل الى ٤٠٪ فى بعض الاحيان ، مما يفقد قدرة الموانىء المصرية على المنافسة . ويعود ذلك جزئيا الى احتكار الشركات التى خضعت لقانون قطاع الاعمال العام فى مجال الخدمات البحرية عمليات الشحن والتفريغ فى الموانئ المصرية. وبالرغم من الجهود التى بذلتها الحكومة والقطاع الخاص فى الخدمات البحرية والتى تضمنت زيادة حمولة اعمال الشحن للقطاع الخاص إلى ١٥٠٠ طن وزيادة عدد التوكيلات الا انه مازالت اسعار الشحن والتفريغ مرتفعة، الامر الذى يؤدى ايضا الى ارتفاع اسعار السلع و الصادرات المصرية فى الخارج.

أهمية النقل البحرى

■ يلعب النقل البحرى دورا هاما فى مجال التجارة الدولية حيث نجد ان ٧٠٪ من حجم هذه التجارة يتم نقله بحرا، وان ٢٩٪ يتم نقله برا ، فى حين ان ١٪ من حجم التجارة الدولية يتم نقله بالطائرات.

ونظرا للاهمية الكبيرة لقطاع النقل البحرى فى قطاعات الاستيراد والتصدير حيث تعتبر تكلفة نقل البضائع بحرا أرخص وسائل النقل فهناك اهتمام كبير بهذا القطاع، حيث بلغ الدخل المتولد من خدمات النقل البحرى فى مصر ٧,٧ مليار جنيه عام ١٩٩٥/٩٤ .

وبلغت أرباح الشركة المصرية للنقل البحرى عام ٩٦/٩٥ نحو ٢٥ مليون جنيه ، وارباح شركتا التوكيلات الملاحية ٣٢,٥ مليون جنيه ، وأرباح شركة الشحن نحو ١٧,٦ مليون جنيه وشركة تداول الحاويات ٦٢ مليون جنيه .

احتكار

■ يعود احتكار الشركات العاملة فى مجال الخدمات البحرية إلى القانون رقم ١٢ لعام ١٩٦٤ والذى انشئت بموجبه المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى حيث قصر التعامل فى مجال التوكيلات والخدمات الملاحية على الشركات التى تمتلك فيها الدولة ما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها. وكانت قد انشئت شركتان للتوكيلات الملاحية، واحدة فى الاسكندرية والثانية فى احدى مدن القناة، وادمجت فيهما المنشآت والشركات المرتبطة بالنقل البحرى والتى ساهمت فيها المؤسسة المصرية للنقل البحرى بنسبة ٥٠٪ من رأسمالها.

حركة الموانىء المصرية

الميناء	عدد الأرصفة	إجمالى الطاقة (مليون طن)	عدد السفن المترددة	الحاويات المتداولة
الاسكندرية والدخيلة	٦٨	٢٦.٢	٣٥١٦	٢٧٦ (ألف حاوية)
موانىء البحر الأحمر ه	٤١	١١.٣	٥٠٨٦	-
ميناء دمياط	١٤	٥.٦	٧٥٠	٢٩٤ (الف حاوية)
بورسعيد	١١	٣.٩	-	-

ه موانىء البحر الاحمر تضم : السويس - الادبية - سفاجا - شرم الشيخ - الغردقة - نويبع

المصدر : وزارة النقل والمواصلات .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع النقل البحرى	رقم العـــــدد :	٣٨
المصـــــــدر :	ملف الاهرام الاستراتيجى	تاريخ الصـــدور :	فبراير ١٩٩٨

برنامج الخصخصة

▪ تتجه الحكومة الى خصخصة الخدمات البحرية للقطاع الخاص وذلك لتحقيق المنافسة وتخفيض النفقات وتوسيع قاعدة الملكية وذلك وفق برنامج زمنى ينتهى عام ١٩٩٨. ويجسد الاتجاه نحو طرح مشروعات الخدمات البحرية للقطاع الخاص رغبة الحكومة فى حل كثير من المشاكل التى يواجهها قطاع النقل البحرى والى الحد من ارتفاع اثمان الصادرات المصرية فى الاسواق الخارجية ،وبالتالى تخفيض تكاليفها الاجمالية وبما يسمح بمنافسة الصادرات المصرية دوليا .حيث تعد تكلفة الشحن وخدمات الموانئ احد العناصر الهامة التى تحدد تكلفة الصادرات المصرية، كما تعد احد العناصر الرئيسية فى التأثير على اثمان الواردات من الخارج .

وفى هذا السياق بدأ برنامج الخصخصة فى مايو ١٩٩١ والى الآن بطرح ١٠٦ شركة للبيع ، حيث بلغ عدد الشركات التى طرحت للاكتتاب العام الكلى أو الجزئى نحو ٧٦ شركة. وتتجه الحكومة الى طرح ٣٠ شركة فى الفترة القادمة، من بينها ٧ شركات فى مجال التوكيلات الملاحية واعمال الشحن والتفريغ.

وهناك عدة أهداف تسعى الحكومة الى تحقيقها من خصخصة الخدمات البحرية . ابرزها : انهاء الاحتكار الحكومى نفسه الذى استمر لفترة طويلة، الامر الذى ادى إلى *ارتفاع تكلفة الخدمات البحرية دون مبرر اقتصادى* . وتحقيق الاداء الاكثر كفاءة، وإلى حصول المتعاملين على الخدمات البحرية فى التوقيت الملائم والمناسب ، وتنمية الموانئ المصرية لتستقبل السفن الكبيرة، وانشاء بعض الانشطة التى ترتبط بها . وبالاضافة الى ذلك فهناك هدف تشجيع الاستثمارات الاجنبية وتوسيع دائرة مساهمة القطاع الخاص بمزاولة الخدمات داخل الموانئ المصرية وذلك بما يؤدى إلى خفض تكاليف هذه الخدمات وزيادة حجم الصادرات المصرية للاسواق الخارجية .

وعلى الرغم من الاجراءات التى اتخذتها الحكومة المصرية بتخفيض رسوم الشحن بنسبة ٢٠٪ على الصادرات المشحونة ، فما زالت هناك مجموعة من المشاكل التى تواجه قطاع النقل البحرى ، وتحد من تحول هذا القطاع الى قطاع منافس اقليميا، ومُساهم فى توسيع مساحة الصادرات المصرية للخارج ، وتتنوع هذه المشكلات بين فنية ومالية وادارية وغيرها.

معلومات أساسية عن الخدمات البحرية

١- الشركة القابضة للنقل البحرى : ٥ انشئت الشركة القابضة للنقل البحرى فى اطار القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتشرف على ١٢ شركة تابعة متخصصة فى مجال النقل البحرى . وهى : الشركة المصرية للملاحة البحرية وتمتلك ٤٢ سفينة – الشركة المصرية لاعمال النقل البحرى – شركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية – شركة القناه للتوكيلات الملاحية – الشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ – شركة السويس للشحن والتفريغ – شركة بورسعيد لتداول الحاويات والبضائع – شركة دمياط لتداول الحاويات والبضائع – شركة الاسكندرية لتداول الحاويات – شركة المستودعات المصرية العامة – الشركة المصرية لاصلاح وبناء السفن – الشركة المصرية للتوريدات والاشغال البحرية .

٢- وافقت اللجنة الوزارية للخصخصة على طرح مجموعة من شركات الخدمات البحرية للبيع والتى تشمل شركة ابوسمبل للتوكيلات الملاحية – المصرية للملاحة البحرية – العربية المتحدة للشحن والتفريغ – القناة للتوكيلات الملاحية – ممفيس للتوكيلات الملاحية – المصرية للتوريدات البحرية – المصرية لبناء واصلاح السفن .

٣- برنامج خصخصة الخدمات البحرية : تتجه الحكومة الى خصخصة شركات الخدمات البحرية البحرية سواء كانت شركات تداول الحاويات أو شركات الشحن والتفريغ أو شركات التوكيلات الملاحية .وستبدأ الحكومة ببيع الاغلبية من اسهم بعض الشركات على ان تتم خصخصة شركات الخدمات البحرية بنهاية عام ١٩٩٨ سواء من خلال البورصة أو بالبيع للمستثمرين وذلك حسب ظروف كل شركة.

٤- تقتضى عملية خصخصة الخدمات البحرية تعديل المادتين ٦ ، ٧ من القانونه رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ وذلك بما يسمح للقطاع الخاص بمزاولة الخدمات داخل الموانئ المصرية والتى تشمل عمليات الشحن والتفريغ ونقل الحاويات والتوكيلات الملاحية وتموين السفن واصلاحها وصيانتها وجميع اعمال التوريدات البحرية .

مشاكل فنية

▪ تتمثل المشاكل الفنية فى بطء حركة الناقلات وتدهور حالة الاجهزة فى الموانئ وضعف انتاجيتها وانخفاض مستوى الخدمات .فضلا عن عدم ملائمة الاساليب التى تدار بها الموانئ للاساليب والتكنولوجيا الحديثة فى الادارة فضلا عن عدم تناسب التعريفات ومسمياتها مع النظم والتعريفات الدولية .

وقد أدت هذه العوامل الى نقص معدل خدمة الحاويات حيث بلغ فى الموانئ المصرية (الاسكندرية ودمياط وبورسعيد)

مليون حاوية وفى الوقت الذى تصدر فيه اسرائيل ٩٥٪ من الحاويات الواردة فان مصر تصدر ٣٥٪ فقط.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع النقل البحرى	رقم العــــــدد :	٣٨
المصــــــــدر :	ملف الاهرام الاستراتيجى	تاريخ الصــدور :	فبراير ١٩٩٨

مشاكل مالية

▪ تتضمن المشاكل المالية ارتفاع اسعار الخدمات البحرية ارتفاعا كبيرا حيث ان التكلفة يجب الا تتجاوز ١٪ فق. الامر الذى أدى الى احجام شركات النقل العالمية عن دخول الموانئ المصرية فضلا عن ارتفاع اثمان الصادرات المصرية وذلك فى اطار المقارنة بموانئ قبرص وحيفا .

وهناك اختلاف كبير فى اسعار الشحن من ميناء الى أخر ومن صفقة الى أخرى . فطبقا لفاتورة تصدير حاوية ٤٠ قدما تبلغ التكلفة ٢٨٤,٥ جنيها فى ميناء الاسكندرية، وفى دمياط وصلت التكلفة الى ٢٦٠ جنيها .

مشاكل قانونية

▪ تتمثل المشاكل القانونية فى القانون رقم ١٢ لسنة ٦٤ والذى يمنع ويحد من نشاط القطاع الخاص فى قطاع النقل البحرى ، ويحدد دوره فى تمثيل الخطوط الملاحية العالمية . فالقانون يسمح باحتكار القطاع العام للتوكيلات الملاحية مما أدى الى ضعفها وعدم قدرتها على الالتزام باعمالها وخدماتها تجاه ملاك السفن.

وعلى ضوء ذلك فقد احتكرت الشركة العربية للشحن والتفريغ نشاط الشحن والتفريغ على ارصفة الموانئ وذلك على الرغم من القرارات التى منحت القطاع الخاص حق الشحن حتى ١٥٠٠ طن .

اضافة الى ما سبق فهناك تعقيدات ادارية تعانى منها الموانئ المصرية حيث يتوجب القيام بالكثير من الاجراءات المستندية المعقدة والاجراءات الجمركية وتعدد الجهات الحكومية التى تتدخل فى حركة البضائع.

وقد أدت هذه الاجراءات الى انخفاض عدد السفن الواردة الى ميناء الاسكندرية على سبيل المثال بنسبة ٣٠٪ تقريبا عام ١٩٩٦ ، وارتفع هذا الانخفاض ليصل الى ٤١٪ خلال الشهور الثمانية الاولى من عام ١٩٩٧ .

بدائل وحلول

▪ تبرز مجموعة من الحلول الرئيسية التى يمكن الاخذ بها فى مواجهة هذه المشاكل ، وفى مقدمها تطوير الموانئ الرئيسية فى البحر الاحمر وبصفة خاصة ميناء الادبية وسفاجا وحلايب وميناء بورسعيد والاسكندرية ودمياط، وذلك بالتوسيع فى أرصفة الحاويات حيث أن عدد الارصفة التجارية الحالية والذى يبلغ ١٤١ رصيفا لا يتناسب وقدرة الموانئ المصرية الكبيرة . وذلك الى جانب :

ه تعديل المواد القانونية فى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ ، وذلك بما يشجع القطاع الخاص على الدخول بإستثمارات فى مشروعات خدمات الموانئ وتجهيزها بالمعدات الحديثة ، ويسمح بمزاولة الخدمات داخل الموانئ المصرية التى تشمل عمليات الشحن والتفريغ ونقل الحاويات والتوكيلات البحرية. وهناك موافقة مبدئية فى مجلس الشعب على تعديل القانون.

ه وضع قوائم سعرية موحدة للخدمات فى الموانئ على أساس الحجم وزيادة فترة السماح .

ه تطوير بعض المواد القانونية فى القانون رقم ٦٦ لسنة ٦٣ وقرارات وزارة المالية رقمى ٣٧٨ ، ٣٧٩ لسنة ٩٢ بشأن الرسوم، وذلك للعمل على خفض الرسوم الامر الذى يسهم فى دفع حركة الصادرات المصرية الى الخارج ويعمل على استقدام السفن الاجنبية ودخول الموانئ المصرية حيث أن التخفيضات الحالية والتى تبلغ ٣٠٪ للسفن الاجنبية و ٥٠٪ للخدمات البحرية لها لا يشجعها على الدخول الى الموانئ المصرية .

مستقبل الخدمات البحرية

▪ فى اطار مواجهة المشاكل التى تواجه قطاع النقل البحرى والتصدى لها من خلال هذه البدائل تضحى آليه الخصخصه هى الطريق الذى سوف يدعم هذه الخدمات ويفتح الطريق أمام مساهمة القطاع الخاص فى دائرة النشاط الخدمى . الامر الذى يمكن أن يؤدى الى خفض تكاليف الخدمات البحريه والعمل على تطويرها وزيادة حركة السفن الواردة من جانب وزيادة حجم الصادرات من جانب آخر. ولاشك ان دخول القطاع الخاص إلى هذه الانشطة البحرية سوف يحقق مزيدا من المزايا التجارية فى عمليات الشحن والتفريغ وتقديم الخدمات بجوده أفضل مما يقلل التكاليف، كما سيساعد على انشاء اسطول مصرى حديث يساهم فى مسيرة التنمية لقطاع النقل البحرى .

*طه عبد المطلب

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد شوقى حسين
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع النقل البحرى	رقم العـــــدد :	١٥٢١
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٣/٢



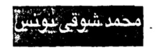
كلمة هادئة فى قضية ساخنة

صدرت مؤخرا القوانين والقرارات التى سمحت للقطاع الخاص مباشرة كافة انشطة النقل البحرى جنبا الى جنب مع شركات قطاع الاعمال فى ظل ضوابط تصدر من مجلس الوزراء .

ولقد راى الاهرام الاقتصادى ان يطلب من الاستاذ محمد شوقى يونس رؤياه حول النقل البحرى عالميا ومحليا مع بدايات القرن القادم.

والاستاذ محمد شوقى يونس احد خبراء النقل البحرى القلائل على المستوى المحلى والعربى ، فهو فضلا عن كونه عضو مجلس الشورى فى مصر فهو يشغل حاليا رئيس مجلس ادارة شركة الملاحة الوطنية ورئيس اتحاد مالكى السفن المصرية ورئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد الاسلامى لمالكى البواخر ورئيس اللجنة المصرية لهيئة اللويدز العالمية ولقد سبق له ان كان عضوا فى مجالس ادارات هيئة ميناء الاسكندرية وهيئة ميناء بورسعيد وشركات النقل البحرى فامكو وبان آراب والايرانية المصرية وبنك الاسكندرية التجارى والبحرى ورئيسا لمجلس ادارة الشركة المصرية لاعمال النقل البحرى وعضوا فى اكثر من جهة تهتم بصناعة النقل البحرى .

رئيس التحرير





الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد شوقى حسين
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع النقل البحرى	رقم العـــــدد :	١٥٢١
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٣/٢

بانتهاء الحرب البارده شهد المجتمع الدولي في الاعوام الاخيرة تغيرات جذرية تعد الأكثر اهمية خلال القرن العشرين وتأتي أهمية تلك التحولات من كونها غيرت ما استقرت عليه الاوضاع السياسية والاقتصادية.

واذا كان مخاض تلك التحولات قد بدأ بالفعل، الا انه لم ينته بعد، ومازلنا نتوقع المزيد من التغيرات والتطورات بآثارها وانعكاساتها علي المجتمع الدولي في الحاضر والمستقبل، ويمكن القول بأن العالم يشهد ميلاد حقبة جديدة لم تتضح بعد معالم صورتها الكاملة.

ويرتكز النظام الاقتصادي الدولي علي تفاوت توزيع الثروة والقدرات الاقتصادية بين الدول وينعكس في تباين مكانة الدول بين هيمنة الدول الصناعية الرئيسية وتبعية الدول النامية الهامشية.

ومن أهم ملامح النظام الاقتصادي الدولي الجديد سيادة قواعد تحرير التجارة الدولية على النطاق العالمي في اطار الجات، وهيمنة الادارة العالمية على برامج التصحيح الهيكلي والاستقرار الاقتصادي عبر صندوق النقد والبنك الدوليين، وتأسيس التكتلات الاقتصادية الأقليمية. وهدف هذه الاتفاقيات يتمثل في خلق مناخ اقتصادى مناسب لتيسير وتسهيل حركة التجارة العالمية وازالة القيود والمعوقات التي قد تعترض انسيابها فضلاً عن تكامل وتوافق السياسات التجارية للدول الاعضاء وتنسيق سياساتها.

وبالاضافة لما سبق، فينبغي الاشارة الي تراجع دور المنظمات الدولية الجماعية مثل المنظمات الاقتصادية للامم المتحدة وخاصة الاونكتاد وتدهور تأثير الدور الاقتصادي لمجموعة الدول النامية مثل مجموعة الـ٧٧، بل واهتزاز مكانة المنظمات الاقتصادية الاضيق التي تضم عددا من البلدان النامية ذات الموارد الاقتصادية الهامة عالميا وخاصة منظمة الاوبك.

وبما ان ملامح اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية وادارة الاقتصاد الدولي لم تكتمل بعد فإن فترة الانتقال هذه تشهد تفاقم التناقضات بين نزعات تبدو متعارضة بحيث تزيد من صعوبة تشخيص ملامح النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

ان الجديد فى النظام الاقتصادى الدولى يكمن فى نتائج الثورة التكنولوجية الصناعية التى أدت الى تأخر اقتصاديات مجموعة بلدان ماسمى بالعالم الثالث اذ ارتبط ذلك باتساع الفجوة بين التقدم فى المراكز الصناعية والتخلف فى الاطراف النامية حيث ترتب على الثور ة الصناعية التكنولوجية تدهور اهمية صادرات تلك الدول من المواد الأولية وتراجع اهمية اسواقها للمنتجات الجديدة وضعف اندماج اقتصادياتها فى العملية المتسارعة لتعميق النمو الاقتصادى، كما ان هذه الدول لم تتوافر لها العوامل الداخلية لتعجيل التقدم الصناعى التكنولوجى كما هو الحال فى الدول الاسيوية الصناعية الجديدة التى قادها هذا التقدم الى تمايزها عن غيرها من مجموعات الدول النامية.

وعلى الرغم من ثراء مجموعة الدول المصدرة للنفط فان ضعف مقومات اللحاق بالثورة الصناعية التكنولوجية، رغم ماحققته من انجازات صناعية خاصة فى مجال البتروكيماويات بما تملكه من مزايا تنافسية فى هذا المجال، قد أبقى هذه الدول تحت ضغط عوامل التحجيم من خلال الهيمنة العلمية التكنولوجية والصناعية والاقتصادية للمراكز الصناعية المستوردة للنفط.

هذه بالاضافة الى أن البلدان النامية قد عانت من تراجع مكاسب المناورة بين القوتين الاعظم التى أتاحتها الحرب البارده سابقا، كما أن ضعف قدرة هذه البلدان على التكيف مع المتغيرات العالمية، وخاصة مافرضته من ضرورة الانتقال الى اقتصاد السوق بما يسرع من وتيرة التصنيع والتقدم التكنولوجى، يفسر بالاساس تدهور مكانتها النسبية على خريطة الاقتصاد العالمى وتراجع دورها فى توجيه العلاقات الاقتصادية الدولية والادارة الاقتصادية للعالم نحو نظام اكثر عدالة وديمقراطية وتكافؤ.

ويتجه المجتمع الدولى بخطى ثابتة نحو سياسة الاسواق المفتوحة سواء لرغبته فى هذا أو كنتيجة للضغط المستمر من مجموعة الدول الاعضاء فى منظمة الاقطار الصناعية أو من دول الشمال بصفة عامة كسياسة تستهدف وقف الزيادة فى معدلات البطالة بها وحرمان الدول النامية المنافسة من مزايا انخفاض تكاليف الانتاج بها لاسباب لاتستطيع الدول الصناعية تطبيقها لاختلاف الظروف السياسية والاجتماعية بها وهذا الوضع يجسد سيطرة الدول المتقدمة على الاقتصاد العالمى.

ونشاط النقل البحرى يتميز عن باقى الانشطة الاقتصادية بأنه عالمى بالدرجة الأولى فهو يعتبر من أهم القطاعات الحيوية فى اقتصاديات الدول، حيث يتأثر ويؤثر فى مستويات اقتصاديات الدول .. وليس جديدا ان نقول أن اهمية هذا النشاط وحيويته تنبع من كونه القطاع المسئول عن نقل التجارة العالمية.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد شوقى حسين
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع النقل البحرى	رقم العــــدد :	١٥٢١
المصـــــدر :	(مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٣/٢

وقد شهدت الفترة الاخيرة تطورات تقنية ومتغيرات سريعة فى صناعه النقل البحرى وتغيرت كثير من المفاهيم فى اطار المنافسة والتكتلات الاقتصادية والنظم الجديدة التى اوضحت أن عمليات التجارة الدولية لابد وأن تدخل فى حسابات الربحية كثيرا من العوامل الخاصة بتحقيق الاهداف ومنها عنصر الوقت والطلب والنقل وما يستتبع ذلك من ظروف متشابكة ومتغيرة تتطلب مزيدا من عمليات التركيز والتطور فى طرق ونظم النقل الذى يتطلب من الدول النامية أن تجد السبل لرفع المستوى النوعى للمشاركة فى النقل البحرى والا ستقوض جهودها المبذولة من اجل بناء اساطيلها التجارية والمشاركة الفعلية فى النقل البحرى العالمى .

ولابد من التسليم بصفة خاصة بأن معظم البلدان النامية ينقصها راس المال والدراية التكنولوجية والتنظيمية التى لايمكن توافرها دون مهلة كافية للانتقال سريعا بالجهود الذاتية الى صناعة النقل البحرى ذات التكنولوجيا العالية والاستثمارات الضخمة ويقتضى الامر وضع السياسات لمواجهة التحديات الجديدة ومنها تقليل الاعتماد فى نقل التجارة الخارجية على خدمات النقل البحرى الاجنبية وضمان توفير خدمات النقل البحرى التى تلائم وتناسب متطلبات التجارة الوطنية وذلك بهدف تحسين ميزان المدفوعات من خلال بدائل الواردات وتصدير خدمات النقل البحرى وتنويع وتعزيز الانشطة الاقتصادية وامكانيات العمالة فضلا عن حماية امدادات الاقتصاد الوطنى خلال الفترات التى يمكن خلالها للمنازعات السياسية أو غيرها من الاحداث أن تقطع خطوط الامدادات .

وسعيا وراء تحقيق هذه الاهداف المتعلقة بسياسة النقل البحرى ، تسعى البلدان النامية الى مشاركة اكثر ايضاحا فى النقل البحرى العالمى غير انها تجد كثيرا من العقبات تتصل فى جملة امور من بينها :

- الحواجز المقامة امام دخول البضائع أو الوصول اليها نتيجة للممارسات التقييدية فى اسواق النقل البحرى .
- التطور التكنولوجى وحدية التكيف فى الاشكال التنظيمية الجديدة فى الوقت المطلوب وتزايد اتساع الفجوة التكنولوجية .
- تمويل الاستثمارات فى بناء السفن الحديثة .

وعليه ينبغى على البلدان النامية أن تضع فى اعتبارها الخطر المتمثل فى قيامها بدور هامشى فى صناعة النقل البحرى ، ولكى يكون للدول النامية دور فى هذا النشاط يلزم اعتماد سياسات مترابطة للنقل البحرى على الصعيد الوطنى والاقليمى وأن توضع سياسات واستراتيجيات مناسبة لضمان تحقيق قدرات تنافسية على المدى الطويل وفى اطار الاعتبارات والمتغيرات التى تحدث فى المستقبل .

كما ان النظام التجارى العالمى والتكتلات والاتحادات الاقتصادية وخلق الاسواق فى مناطق جغرافية كثيرة ، أصبح يستهدف نظما جديدة للتسويق من أجل انتاج مايمكن بيعه بدلا من محاولة بيع ماتم انتاجه ، وبالتالى تزايدت شمولية السوق واتخذت وظيفة التوزيع صورة مكثفة فى قنوات مباشرة وغير مباشرة ، وبمقارنة ذلك فى البلدان النامية بوجه عام باعتبارها مستوردا للسلع الاستهلاكية ومصدرا للسلع الانتاجية (السلع الاساسية والخامات) نجدها تبيع (فوب) وغالبا ماتشترى بنظام (سيف) وهى بذلك لا تتحكم فى تكلفة ونوعية خياراتها فى مجال النقل والتوزيع .....

وقد استحدث العالم نظام تحوية البضائع CONTAINERIZATION لمواكبة الزيادة السريعة فى حركة التجارة العالمية ، مما ادى الى تغيير فى المفاهيم والعقائد التى ظلت راسخة لقرون عديدة على النقل بصفة عامة والنقل البحرى بصفة خاصة وظهرت تقنيات جديدة فى كل من السفن والموانى ومعدات التداول وادخال تكنولوجيا نظم المعلومات ونقلها من بعد وكذا ادخال انظمة الحسابات الآلية بتوسع فى جميع العمليات لمراقبة الحركة والسيطرة على تداول البضائع والاعداد الضخمة من الحاويات التى تتداول عالميا ، بل امتد ذلك الى أساليب الادارة ونوعية العنصر البشرى .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد شوقي حسين
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع النقل البحرى	رقم العـــــدد :	١٥٢١
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٣/٢

ومع نجاح نظام التحوية والتقدم الهائل فى نظم النقل اصبح السعى لتخفيض اسعار السلع من المطالب الهامة التى تتنافس عليها جميع الشركات سواء المنتجة للسلع أو الناقلة ويتضح ذلك من خلال انتاج سلع متعددة الجنسيات يتم تجميعها لانتاج سلع تامة الصنع وهو مايسمى بعالمية المنتج GLOBALZA-TION وفى نفس الوقت عالمية لسوق الاستهلاك لهذه السلع ، واصبح النقل متعدد الوسائط MULTI-MODAL TRANSPORT هو السمة المميزة للنقل الدولى الحديث ، وتغيرت خريطة العالم البحرية وتحولت موانى صغيرة الى موانى عملاقة لتجميع وتوزيع الحاويات وفقدت موانى عريقة ميزتها التنافسية ، كما ظهرت مفاهيم جديدة للنقل مثل النقل من الباب للباب FROM DOOR TO DOOR والتسليم فى الوقت المحدد JUST IN TIME واصبحت عمليات نقل البضائع من دولة لاخرى تمر بسلسلة من العمليات المعقدة يشكل النقل البحرى أحدى حلقاتها بالرغم من ضخامة المنقول بواسطتها (حجم البضائع المنقولة بحرا بعد استخدام النقل متعدد الوسائط يبلغ ٤٠٪ من اجمالى المنقول بواسطة جميع الوسائط الاخرى) .

ولكى تكتمل سلسلة النقل متعدد الوسائط كان لابد من انشاء الموانى الجافة DRY PORTS والتى قد تسمى بمحطات الحاويات الداخلية IN-LAND CONTAINER DEPOT(ICD) وهى فى الغالب ماتكون بالقرب من المراكز الصناعية والتجمعات السكانية ، ويتم ربط كل حلقات منظومة النقل متعدد الوسائط من خلال شبكة ضخمة من الطرق البحريا والنهرية والبرية والجوية مع شبكة عملاقة من المعلومات بواسطة ادارة اللوجيستيات .

وتدخل صناعة المعلومات التى تنمو بمتوالية هندسية لتزيد من معدلات التبادل الدولى للخدمات وهذا التوسع تنعكس أثاره الايجابية بالفائدة على صناعة النقل البحرى فبوسعها أن تزيد من صادراته الخدمية فى ظل التحديث التقنى ، كما يكون بامكانها استيراد الخدمات غير المتوافرة للافادة من دمجها فيما تقدمه من خدمات مستفيدة من القيمة الاقتصادية المضافة فى كلتا الحالتين تكون المبادلات ملائمة ومربحة اذا توافرت الاستثمارات المادية والبشرية وطورت البنية التنظيمية .

جدول (١)

البيان	عدد السفن	حمولة /طن	متوسط العمر / سنة
سفن ملكية عامة (قطاع عام + استثمارى + مشترك)	٥٨	١.١٦١.٣٧٣	١٤.٩
سفن ملكية خاصة (قطاع خاص)	٥٠	٥١٤.٢٦١	٢٤.٥

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد شوقى حسين
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع النقل البحرى	رقم العـــــدد :	١٥٢١
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٣/٢

وتدويل تجارة الخدمات هو لب عولمة الاقتصاد فى الفترة القادمة ، فصناعة الخدمات هى التى تربط حلقات الوصل مابين القطاعات والانشطة الاقتصادية الاخرى وتؤدى الى نمو الاعتماد التبادلى ، ومع عولمة الاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات لم تعد هذه الصناعة نتيجة للنمو الاقتصادى بل شرط اساسى من شروط تحقيقه . وبدخول التطوير التكنولوجى فى بنية هذه الصناعة ، لم تعد كما كان معروفا من قبل صناعة ذات استثمارات خفيفة ، بل تحولت الى صناعة ذات استثمارات مادية وبشرية عالية الانتاجية مرتفعة العوائد .

وتجارة الخدمات نمت اسرع من معدلات الناتج الدولى للصناعات التقليدية سواء كانت صناعية او زراعية فالتجارة الدولية تقترب قيمتها من نحو ٦ تريليون دولار ،تمثل تجارة الخدمات فى الدول الصناعية قرابة ٦٠٪ من نواتجها القومية وعلى مستوى العولمة فان تجارة الخدمات تصل نسبتها الى ٢٠٪ من جملة التجارة الدولية أى ١.٢ تريليون دولار ، وفى ظل اليات وقواعد الجات فان معنى عصر ما بعد الصناعة يشير الى عصر تجارة الخدمات .، فالاقتصاديات العالمية تنطلق الآن الى صناعة الخدمات التى تحقق أعلى قيمة مضافة .

وعلى الرغم من أن النقل البحرى لم يزل قيد المشاورات والمفاوضات فى اطار اتفاقية الجات ، فأن ادماجه فى نظام الجات لايعدو كونه مسألة وقت وأنه لابد من خضوعه لنظم اتفاقية التجارة فى الخدمات فى المستقبل القريب .

فالاتجاه العالمى فى مراحل تدويل العمليات الاقتصادية وعولمة نظم التجارة والخدمات سيتزايد بسبب ازالة العوائق الاقتصادية بين الدول وكذلك بفضل خفض تكاليف النقل ووسائل الاتصال وارتفاع النواتج القومية فى مجموعة الدول النامية ، ولايمكن لصناعة النقل البحرى (بما فيها الانشطة المتصلة بخدمات النقل البحرى) أن تتلاحم مع هذه التحولات الا اذا اسهمت فى انتاج مزايا جاذبة لعبور التجارة العالمية مثل كفاءة الخدمات ومنافسة الاسعار وتطبيق نظم ادارية وفنية ذات معايير عالمية والتجاوب المرن مع المتغيرات الاقتصادية والتحديات الفنية .

ونظرا للتحديات الضخمة التى تحملها رياح القرن القادم لصناعة النقل البحرى فى مصر وحتى تستطيع أن تواكب ماسبق وأوردناه فى مجال التطور السريع لهذا النشاط على جميع المستويات الاقليمية والعالمية ، فقد تنبهت الدولة الى مايدور حولنا من متغيرات تكنولوجية سريعة وقامت بتمهيد الارضية المناسبة للانطلاق بهذا القطاع الى بدايات القرن القادم فى مناخ جديد يسقط كل الدعاوى التى يمكن أن تثار نحو تنمية هذا القطاع تنمية اقتصادية شاملة ، فصدرت العديد من القوانين والقرارات بما يسمح للقطاع الخاص فى كل صوره بمباشرة انشطة النقل البحرى المختلفة جنبا الى جنب مع قطاع الاعمال دون تفرقة أو تمييز .

ونظرة الى الوضع الحالى لصناعة النقل البحرى فى مصر بقطاعاته الرئيسية المختلفة نجد ان بعضا من هذه القطاعات قد تمت تنميتها الى حدود تقترب من المستويات العالمية وبعض القطاعات الاخرى يحتاج الى جهد وتنمة اقتصادية كاملة .

الموضوع الرئيسى : الخصخصة | اسم كاتب المقال : محمد شوقى حسين
الموضوع الفرعى : فى مصر : قطاع النقل البحرى | رقم العـــدد : ١٥٢١
المصـــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى | تاريخ الصـدور : ١٩٩٨/٣/٢

واذا اوضحنا عمر الاسطول التجارى الوطنى بالنسبة للانواع المختلفة من السفن يتبين الاتى :

جدول (٢)

نوعيات السفن	عدد السفن	الحمولة الساكنة	الحمولة الساكنة لسفن تجاوزت عمر ١٥ سنة	النسبة
صب جاف :				
ملكية عامة	١٨	٨٤٦٩٤٧	١٠٢٣٥٩	٪١٢
ملكية خاصة	٢	٣١٨٧٥	٣١٨٧٥	٪١٠٠
بضاعة عامة :				
ملكية عامة	٢٢	١٥٥٦٢٣	١٤٢٣٤٣	٪٩١
ملكية خاصة	٣٢	١٩٧٥٨٦	١٩٧٥٨٦	٪١٠٠
دحرجة / متعددة الاغراض				
ملكية عامة	١١	٩١٩٢٦	-	-
ملكية خاصة	٤	١٥٠٣٨	١٣٦٧٧	٪٩١
ثلاجات :				
ملكية عامة	-		-	-
ملكية خاصة	٢	٤٨٦٢	٤٨٦٢	٪١٠٠
ركاب :				
ملكية عامة	٣	٤٩٩٢(٣٢١٨راكب)	٨٠٠ (١١٩٦ راكب)	٪١٦
ملكية خاصة	١	٣٤٠٩ (٢٠٦٥ راكب)	٣٤٠٩ (٢٠٦٥ راكب)	٪١٠٠
بترول / غاز				
ملكية عامة	٤	٦١٨٨٥	٦١٨٨٥	٪١٠٠
ملكية خاصة	٩	٢٦١٤٩١	٢٦١٤٩١	٪١٠٠

ففيما يتعلق بالموانئ فقد تم تطوير وتنميـــة وتحـديث الموانئ ورفع كفاءتها وتزويدها بأحدث معدات التـداول وانشـاء مـوانئ جـديدة تستخدم التكنولوجيا المتقدمة حتى تجاوزت طاقاتها السنوية حوالى ٥٢ مليـون طن (٢٥ مليـون طن عـام ٨٣/٨٢) وزادت الارصفة التجارية العاملة بها من ١٠٨ أرصفة عام ٨٣/٨٢ الى ١٤١ رصيفا عام ١٩٩٦ ، ومن المخطط زيادة هذه الارصفة لتصل الى ١٥٥ رصيفا بطاقة انتاجية حوالى ٦٢ مليون طن عام ٢٠١٧ ، وقد بلغ حجم الاستثمارات فى قطاع الموانئ خلال الـ١٥ سنة الماضية مبلغ ١.٦ مليار جنيه ومخطط له حتى عام ٢٠١٧ استثمار مبلغ ١٢ مليار جنيه .

ولمواكبة الاتجاه العالمى لتحوية البضائع فقد تم انشاء محطات متطورة لتداول الحاويات فى كل من موانئ الاسنكدرية ودمياط وبورسعيد ومدها بأحدث معدات التداول من أوناش عملاقة واستكمالا لشبكة محطات الحاويات المصرية تقوم الدولة حاليا باتخاذ اجراءات انشاء مركز تداول الحاويات بميناء الادبية على أساس قيام القطاع الخاص والاستثمارى بانشاء هذا المركز بنظام BULLD OPERATE &TRANSFER (B.O.T) (وهو نظام البناء والادارة والاعادة

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد شوقى حسين
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع النقل البحرى	رقم العـــــدد :	١٥٢١
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٣/٢

ورغم ذلك الجهد الضخم الذى تم فى تطوير الموانئ وانشاء شركات تداول الحاويات فمازال الامر يتطلب تطويرا أكبر فيما يتعلق بزيادة أطوال وأعماق الارصفة وأوناش ومعدات التداول وزيادة طاقة تداول الحاويات لاستقبال الجيل السادس من سفن الحاويات ٨٠٠٠ حاوية مكافئة متوقع خروجها من ترسانات البناء خلال عام ١٩٩٨ ، هذا بالاضافة الى سفن الصب الجاف ذات الحمولات الكبيرة من طراز كيب تاون (أكثر من ١٥٠ الف طن) فالاتجاه المستقبلى لبناء السفن ذات الحمولات الكبيرة يتزايد لخفض التكاليف الحدية واستخدام الاساليب الحديثه فى الادارة وتكنولوجيا التشغيل لمواجهة تطورات حركة التجارة العالمية فى القرن القادم .

وفى مجال صناعة بناء واصلاح السفن رغم أن مصر تعد من أعرق الدول فى هذه الصناعة الا انها تواجه حاليا صعوبات ومشاكل كثيرة وعقبات فنية ومالية وادارية تحد كثيرا من انطلاقها نحو مايجب ان تكون عليه ، علما بأن الاهتمام بهذه الصناعة الوطنية يعتبر مصدرا ضخما وقيمة مضافة للدخل القومى ، فمصر دولة مؤهلة بحكم موقعها الجغرافى المتميز بين الشرق والغرب لأن تكون بها صناعة سفن مزدهرة وسوق ضخمة لاصلاح السفن ويكفى أن نشير هنا الى أن كوريا الجنوبية بترساناتها المختلفة يتجاوز حجم اعمالها السنوى فى مجال صناعة السفن ٦ بليون دولار .

كما اتجهت سياسة الدولة الى تدعيم الاسطول التجارى البحرى المصرى وتحديثه وزيادة وحداته للمساهمه فى نقل اكبر قدر ممكن من تجارة مصر الخارجية وتشجيع القطاع الخاص والمستثمرين المصريين والاجانب على تملك السفن التى ترفع العلم المصرى بجميع انواعها وحمولاتها والقيام بكافة الخدمات البحرية الخاصة وقد ادى هذا الى زيادة عدد وحدات الاسطول التجارى البحرى المصرى من ٧٠ سفينة حمولاتها ٥٣٠ الف طن عام ١٩٨٢ الى ١٠٨ سفن حمولاتها ١.٦٧٥ مليون طن عام ١٩٩٧ .

والقرن القادم يحمل تحديات تكنولوجية سريعة تنذر بالخطر على مستقبل الاسطول التجارى المصرى وبصفة خاصة فى ظل تطبيق القواعد الدولية الجديدة لنظم السلامة والمواصفات (ISM) التى سيبدأ تطبيقها فى الاول من يولية ١٩٩٨ على سفن البضائع الصب الجاف وناقلات البترول وسفن الركاب ثم يبدأ تطبيقها تدريجيا على سفن البضائع العامة بحد اقصى عام ٢٠٠٢ بحيث تمنع السفن التى لاتتمتع بهذه المواصفات من دخول أغلب موانئ دول العالم لخروجها عن نطاق السلامة المطلوبة .

وتشير الدراسة الواقعية لنوعيات وحمولات سفن الاسطول التجارى البحرى المصرى واعمار السفن الى حقائق هامة يمكن استخلاصها من الجداول رقم (١) و(٢) وقراءة متأنية للجداول السابقة يتبين أن الاسطول التجارى البحرى المصرى تتكون معظم حمولاته من سفن البضائع الصب المملوكة ملكية عامة وباقى السفن بنوعياتها المختلفة تجاوزت أعمارها ١٥ سنة ، كما ان الاسطول لاتوجد به سفينة حاويات واحدة وهو أمر يدعو الى التساؤل فى ظل الاتجاه العالمى الحديث الى تحوية كافة البضائع العامة المنقولة بحرا .

ويتضح ايضا ان السفن المملوكة للقطاع الخاص وان وصلت حمولاتها الى ٥١٤ الف طن إلا ان متوسط اعمارها يتجاوز ٢٤.٥ سنة على الرغم من أن القطاع الخاص له مطلق الحرية فى نشاط تملك السفن بجميع أنواعها وحمولاتها منذ مايزيد عن ثمانى سنوات مضت أو أكثر .

ولجوء القطاع الخاص الى شراء وتملك السفن الصغيرة والمستعملة التى تجاوز عمرها الـ ١٥ عاما لم تمثل بأى حال من الاحوال اضافة حقيقية الى الاسطول التجارى الوطنى بل زادت من اعباء كبر عمر وتقادم سفن الاسطول الوطنى .

ولانستطيع توجيه اللوم للقطاع الخاص على ذلك فمن المعلوم ان الاستثمار فى مجال تملك السفن استثمار ضخم ومخاطره كبيرة ولايمكن ان يقوم به القطاع الخاص منفردا دون تمويل من البنوك الوطنية ودعم من الدولة .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد شوقى حسين
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع النقل البحرى	رقم العــــدد :	١٥٢١
المصـــــــدر :	(مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٣/٢

هذه امثلة لما هو عليه الوضع الحالى فى مجال النقل البحرى المصرى ونظرة اليه يتضح ان الجهد المطلوب كبير لتطوير وتنمية هذا النشاط مما يستلزم استثمارات ضخمة قد لايقدر عليها القطاع الخاص بمفرده وقد لاتكون الدولة فى موقف استثمارى يسمح لها بمشاركة ايجابية فعالة فى الاستثمارات المطلوبة لتنمية هذا القطاع وهذا يتطلب تطوير النظرة الشاملة للاستثمارات فى هذا القطاع والاتجاه الى الاستثمار فى مجال الخدمات البحرية والملاحية بدلا من مجال تملك السفن وتنمية الاسطول اذ ان تجارة الخدمات البحرية بالنسبة لمصر هى المفتاح الحقيقى لتنمية الدخل القومى من ناتج النشاط البحرى وذلك لما يلى :

١- استثمار البعد العالمى والاستراتيجى قناة السويس والتى تمر بها مايزيد على ١٨ الف سفينة سنويا .

٢- ان موقع مصر الجغرافى الفريد يؤهلها أن تكون أكثر جذبا لتجارة خدمات النقل البحرى فموقعها المتميز يستطيع ان يربط مابين حركة التجارة المتبادلة شمالا وجنوبا .

٣- الاكتشافات البترولية البحرية فى كل من البحر الاحمر والبحر الابيض المتوسط وخطوط الانابيب الممتدة بين البحر الاحمر والبحر الابيض لنقل البترول والغاز بما لها من تأثير على تقديم الخدمات البحرية الخاصة بهذا النشاط .

٤- الاستثمار فى قطاع نشاط تملك السفن استثمار ضخم غير مضمون العوائد منه فى ظل المخاطر الكبيرة فتكلفة بناء سفينة جديدة اصبحت تتراوح مابين ٣٠ مليون دولار فى السفن التقليدية ثم تتعاظم الى ٨٠ ، ١٠٠ مليون دولار للسفن المتخصصة .

وعلى ذلك فاننا نرى أن تنمية قطاع النقل البحرى تعتمد على تضافر جهود الدولة والقطاع الخاص كل فى حدود الدور المنوط به فى وضع خطة استراتيجية تؤدى الى تزايد الخدمات الملاحية التى من الممكن ان تقدمها مصر جذبا للسفن والبضائع العابرة بين الشمال والجنوب وبالعكس وهذا لايتم الا عن طريق تنمية الموانئ الحالية وانشاء موانئ جديدة وتسهيل اداء الخدمات البحرية داخل هذه الموانئ على المستوى العالمى مع الاخذ فى الاعتبار النقاط الاتية :

١- تشجيع القطاع الخاص الوطنى والعربى على الاستثمار فى قطاع النقل البحرى حيث يمكنه بامكانياته المادية والادارية المتميزة مواجهة المنافسة الدولية .

٢- لما كانت التكتلات هى ابرز سمات العصر الحالى حيث لامكان للكيانات الضعيفة وحيث ان اتفاقية الجات تستثنى التجمعات الاقليمية من تطبيق قواعدها لذا يتضح ضرورة الاهتمام بالعمل على تحقيق التنسيق بين دول شرق البحر الابيض المتوسط ودول البحر الاحمر فى مجال انشاء وتطوير الموانئ ومحطات الحاويات الضخمة لضمان مساهمتها فى نقل نسبة يعتد بها فى نقل التجارة الدولية .

٣- مبدأ التبادل التجارى سيتجه الى التزايد فى غمار تحرير التجارة وان التطور التكنولوجى سيتضافر مع اقتصاديات الحجم الكبير مما سيزيد الاعتماد على السفن المحورية SHIPS MOTHER مما يؤدى الى الاهتمام بتجارة الترانزيت ومايتطلب ذلك من انشاء موانى محورية للاستفادة من الزيادة فى التجارة الناتجة عن اتفاقيات الجات .

٤- اهتمام سلطات الموانى بالمجالات الرئيسية لصناعة الموانى فى مطلع القرن القادم واهمها استراتيجيات التخطيط بمستوياته المختلفة وتسعير الخدمات واستخدام التكنولوجيا المناسبة والارتفاع بمعدلات الانتاجية وخفض التكلفة والادارة اللوجيستية وايجاد مصادر تمويل لمشروعات التطوير وتنمية الموارد البشرية على أسس مستمرة والارتباط بنظم النقل المتطورة .

٥- تعتبر عملية تسويق خدمات الموانى من أهم الانشطة التى يجب ان توليها سلطات الموانى عناية فى ظل المنافسة الشديدة بين الموانى على اجتذاب مزيد من السفن والبضائع وارتفاع مستويات الاداء والاهتمام بتأهيل الكوادر اللازمة لادارة عملية التسويق واستخدام أحدث التقنيات المتاحة .

٦- الاهتمام بالخدمات المساعدة والتسهيلات الاضافية لخدمة السفن وحركات البضائع مع الارتفاع بمستويات الاداء والحرص على تبنى مفاهيم الجودة الشاملة والتوافق الزمنى Just intime وغيرها خصوصا بالنسبة لحركات البضائع الترانزيت .

٧- متابعة مايحدث على الساحة العالمية بالنسبة لنمو التجارة وانماطها واتجاهاتها والتطور التكنولوجى فى مجالات التعبئة والنقل والعقود التجارية وتحرك أحزمةالتصنيع والاتجاه نحو تحقيق القيمة المضافة واجتذاب الصناعات .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد شوقى حسين
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع النقل البحرى	رقم العـــــــدد :	١٥٢١
المصـــــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٣/٢

٨- الاهتمام بنشاط وكلاء الشحن Freight forwarders فهى صناعة حديثة نسبيا للقطاع الخاص المصرى ، فوكلاء الشحن هى الادارة الحيوية المنسقة بين الشاحنين والناقلين والمستوردين وشركات الحاويات ، فهى تساعد الشاحنين والمستوردين المصريين للوصول الى الاسواق العالمية والافادة منها وتقديم الخدمات متكاملة فى نقل التجارة الدولية . ويتميز هذا النشاط بأنه سوق انتاجى متكامل لايمثل عبئا على الموارد والثروات الطبيعية بل يتكامل رأسيا وافقيا مع الانشطة الاقتصادية الاخرى .

٩- تحول نمط نقل البضائع الى النقل المتعدد الوسائط واللوجيستيات سيفرض تغييرات فى مواصفات السفن وانواعها والميناء وإدارته واسلوب تداول البضاعة ونقلها والاهتمام بالسلامة بالبحار والمحافظة على البيئة يستلزم تطوير السفينة وتصميم بنائها ومعداتها والعنصر البشرى والتدريب والتأهيل وأهمية التكنولوجيا المتقدمة ونظم المعلومات تجد طريقها الى الملاحة وتسيير السفينة وتخطيط وتنفيذ الرحلة البحرية والحاسب الآلى وتطور نمط عمليات النقل اداريا وفنيا وبحريا .

وهكذا تظهر أهمية تدارس هذه العوامل وغيرها التى سترسم لنا ملامح المستقبل واتجاهاته لهذه الصناعة العريقة مما سيساعد القائمين عليها فى التخطيط والتطوير والاستفادة الاعظم .

١٠- ان نشاط بناء واصلاح السفن يعد أحد أهم الانشطة الجاذبة للسفن (سواء العابرة لقناة السويس أو القادمة للموانئ المصرية) التي يتعين الاهتمام بها وتنميتها وتطويرها في جميع المواني المصرية ، فمصر بموقعها المتميز تملك كافة المقومات والامكانيات اللازمة لنجاح هذا النشاط .

وفى حالة رفع الدولة يدها عن دعم هذا النشاط ، فيتعين دعمه فى صورة برامج تطوير وبحوث علمية وتكنولوجية .

١١- قيام البنوك بدور رئيسى مبنى على قناعة تامة فى تمويل الاستثمارات البحرية حيث ان هذه الاستثمارات ذات عوائد مرتفعة طبقا لناتج الدراسات الاقتصادية على هذا النشاط فى الدول المختلفة .

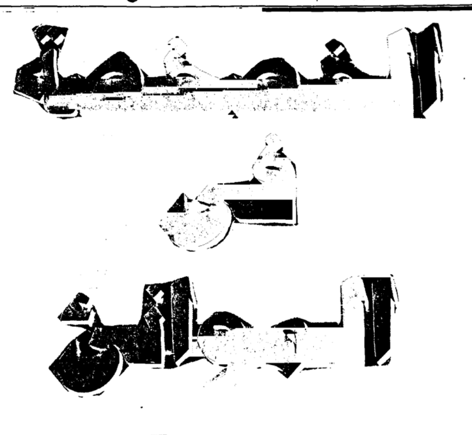
١٢- توفير مزيد من الاهتمام بتنمية الموارد البشرية فى كافة الاتجاهات وتوفير الاعتمادات اللازمة واعتباره من أهم المسئوليات الرئيسية التى يجب أن تحظى بعناية سلطات المواني والنقل .

١٣- الاهتمام بتطوير التشريعات الوطنية والمصادقة على المعاهدات الدولية الخاصة بالتجارة والنقل وادخال نصوصها فى صلب القوانين الوطنية تمشيا مع الهوية الدولية للتجارة والنقل .

لقد اردنا ان نقول كلمة هادئه تمثل نظرة على صناعة النقل البحرى على المستوى العالمى والمحلى مع بدايات القرن القادم ولن نبالغ اذا قلنا ان وجود قطاع النقل البحرى بأعلى مستوى للجودة هو مطلب اساسى وضرورة لاغنى عنه لمصر من أجل نمو اقتصادي مستقبلى طويل الامد .

■■

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع النقل البحرى	رقم العـــــدد :	١٥٢٨
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٤/٢٠



قرار رئيس جمهورية مصر العربية بمشروع قانون باضافة مادة جديدة الى القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٦ في شأن الموانئ التخصصية

حققت التجربة المصرية في مجال الحصخصة خطوة أخري في مجال بلورة ملامحها العامة المتميزة ، وقد تمثل ذلك في موافقة لجنة النقل والمواصلات بمجلس الشعب علي مشروع قانون يسمح للقطاع الخاص بإنشاء الموانئ العامة أو التخصصية أو أرصفة متخصصة في الموانئ القائمة وإدارتها وصيانتها وتحصيل مقابل استخدامها لمدة ٩٩ سنة حدا أقصي . تؤول بعدها جميع المنشات الي الدولة ، دون مقابل ، وبشرط ان تكون في حالة جيدة .

وبذلك يقفل باب الجدل والمناقشات التي أثيرت بين الخبراء في مجال النقل البحري وأعضاء مجلس الشعب ، بالاضافة الي وزارة النقل والمواصلات ، في اعقاب صدور القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٦ ، والخاص بالموانئ التخصصية حيث لم يتعرض لاسلوب منح التزام المرافق العامة لانشاء الموانئ والارصفة والذى عبرت عنه المادة الرابعة مكررا التى تناولت هذه النقطة بالتفصيل .

ونستعرض فيما يلى الآراء المختلفة حول قطاع النقل البحرى ومشروع القانون الذى تمت الموافقة عليه والمذكرة التفصيلية الخاصة به .

الأهرام الإقتصادى

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع النقل البحرى	رقم العـــــدد :	١٥٢٨
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٤/٢٠

مذكرة ايضاحية
لمشروع القانون المقترح بإضافة مادة جديدة للقانون رقم (١) لسنة ١٩٩٦
بشان الموانى التخصصية

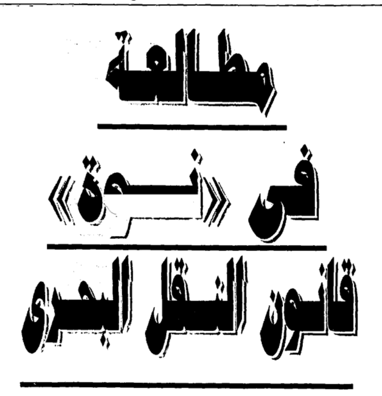
- تتجه سياسة الدولة نحو التنمية والاستثمار فى مجال المشروعات الكبرى التى تساهم فى تطوير الاقتصاد المصرى ليواكب التطور الاقتصادى العالمى بما ينعكس بالفائدة علي المجتمع ويحافظ علي مكانة مصر فى عالمنا العربى ومنطقة الشرق الاوسط بأكملها .
- ولتحقيق ذلك اعدت وزارة النقل والمواصلات الدراسات اللازمة للتنمية عن طريق استثمار طاقات الموانئ الحالية واستحداث مشروعات لانشاء موانئ جديدة تخدم المشروعات الاقتصادية القومية بها - الا ان المشروعات اللازمة لتحقيق هذا الغرض تحمل موازنة الدولة بأعباء مالية كبيرة - لذلك رُئى أن جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية هى الوسيلة المناسبة لتنفيذ هذه المشروعات دون تحميل موازنة الدولة بأعباء جديدة .
- ولما كان القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ فى شأن التزام المرافق العامة قد صدر منذ مايزيد على ٥٠ عاما ولم تكن انظمة الاستثمار الحديثة قد ظهرت بعد مثل نظام (B.O.T) -حيث يتولى المستثمر بناء وادارة مرفق لفترة محددة تحت اشراف الدولة ثم يؤول المرفق بتجهيزاته الى الدولة بعد فترة زمنية يتفق عليها - فقد رُئى ضرورة تعديل نصوص القوانين القائمة لتلائم هذه الانماط من الاستثمار .
- ولما كان القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٦ فى شأن الموانئ التخصصية قد صدر لتنظيم انشاء الموانئ التخصصية وهى الموانئ الجديدة غير القائمة حاليا الا انه لم يتعرض لاسلوب منح التزام المرافق العامة لانشاء الموانئ والارصفة - لذا رئى اضافة مادة جديدة الي هذا القانون برقم (٤مكررا) تجيز منح التزام المرافق العامة للمستثمرين المحليين والاجانب بانشاء الموانئ الجديدة أو الارصفة المتخصصة فى الموانئ القائمة وادارتها واستغلالها وصيانتها وتحصيل مقابل استغلالها دون التقيد باحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ - على أن تؤول ملكيتها الى الدولة بعد انتهاء مدة الالتزام - ونظمت هذه المادة القواعد والاجراءات التى يلزم مراعاتها عند منح الالتزام وحدد الحد الاقصى لمدته - ونصت على أن يكون منح الالتزام بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص .
- ومشروع القانون معروض للتفضل - فى حالة الموافقة - بتوقيعه واحالته الى مجلس الشعب .

وزير النقل والمواصلات
(مهندس سليمان متولى سليمان)

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن سليم العوا
الموضوع الفرعي :	فى مصر : النقل البحرى	رقم العـــــدد :	١٥٣٣
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٥/٢٥

فى اطار خطة حكومة الدكتور الجنزورى الهادفة الى تحرير معظم قطاعات التجارة والصناعة وتحويل القطاع الغام الى كيانات مخصخصة وتعديل وضعها لتكون كيانات ناجحة قادرة على التنافس وليست كيانات احتكارية صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٨ ثم تلاه صدور قرار السيد / وزير النقل والمواصلات رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٨ نقل بحرى .

وحيث تعودنا وشعرنا بان حكومة الدكتور الجنزورى المدعومة دائما بتاييد لرئيس مبارك لها واشتراكه الفعلى فى ابحاثها وتدخله لحاسم عندما يقتضى الامر تصحيحا ما) تعودنا منها عدم الممانعة فى الاستماع الى وجهات نظر الغير نقدا أو تصويبا لاهداف اى قرار وحتى لايتهم الشعب بالسلبية وعدم الاهتمام سوى بما ياكل .. نورد هنا راينا المتواضع فيما يخص القرارات المنظمة لاعمال النقل البحرى عموما والقرار رقم ٩٨/٣٠ خصوصا فيما يلى :-



الضوابط :

اولا هى كلمة تعنى معناها ولاتعنى شيئا اخر وهى الضبط أى تحديد الاحكام وعدم امكانية الهرب أو التلاعب او التحرير أو التبديل ومن هذا المعنى فان ضبط أى شئ هو ايضاحه واحكامه وبالقراءة المتأنية لقرار الضوابط المشار اليه تلاحظ الاتى :

قرار رقم ٩٨/٣٠ المادة الثالثة

(٣) المادة الثالثة :

تنص هذه المادة على الاتى :

(تقـوم مجـالس ادارات هيـئـات الموانى بوضع شروط وضوابط مزاولة أى أعمال أو خدمات خلاف المذكورة فى المادتين السابقتين والتى تؤدى داخل الموانى ..

بعد اعتمادها منا التوقيع :

وزير النقل والمواصلات .

ربان / عبدالرحمن سليم العوا

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن سليم العوا
الموضوع الفرعى :	فى مصر : النقل البحرى	رقم العـــدد :	١٥٣٣
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٥/٢٥

وهنا السؤال : طالما ان الضوابط الخاصة بهذه المادة ستقوم بوضعها هيئات الموانى وتعتمدها من السيد الوزير وهى أمور متعلقة بنفس موضوع القرار ٩٨/٣٠ أليس من الضبط والاحكام (ان لم يكن قد تم فى عمر وزارة النقل البحرى منذ انشائها سنة ١٩٧١ حتى سنه ١٩٩٨ !!!) قبل صدور القرار أن تصدر هذه الضوابط والشروط مع القرار بوضوح واحكام مرة واحدة وفى قرار واحد !! حرصا على الثبات والوضوح ومنعا للتغيير والتبديل المحتمل ؟

ثم هل توجد اعمال بالموانى ...غير محددة بعد ؟؟؟ واذا حدث فالأولى سرعة تحديدها وحصرها واصدارها بملحق للقرار واعتمادها من السيد وزير النقل فى حمولتها حيث لايعلم الغيب الا الله .

ثم يمكن (بغرض التوضيح والاجمال والتحديد والاحكام) ان تسمى كل الاعمال التى لا تندرج تحت (ماحدده القرار وماتشمله انشطة : الشحن والتفريغ + الوكالات + الاصلاحات + التموينات باسم اعمال (خدمات الموانى) لتشمل كل ماعدا ماحدده القرار من اعمال بدلا من التحديد الذى حتما يؤدى الي وقوع الموظف الادارى فى حيرة عند التطبيق وحتما تكون النتيجة هى تعقيد حياة المواطن والزامه بقيود ادارية عديدة ويوقع الجهة الادارية فى مواقف هى الأولى أن تخرج منها غير محملة بشبهة الاضطهاد أو التعنت أو التقصير !!؟

المقترح ان تجمل كل الاشغال المتعلقة بالموانى أو العمل فى الخدمات البحرية أو التى يلزم تاديتها داخل نطاق الموانى باسم (اعمال الموانى) أو خدمات الموانى والا يسمح بمزاولتها الا بترخيص دائم وشامل يصدر من الوزارة أو الميناء ولكن لاتؤدى الا من خلال الوكيل الملاحى التابعة له السفينة وبضمانه وأن يلزم الوكيل الملاحى بتحصيل الرسوم الخاصة بهيئة الموانى أو الوزارة المقابلة لهذه الخدمة أو تلك والذى تحدده هيئة الميناء وأن تستريح هيئة الميناء .. وتتفرغ للادارة والرعاية بعد اصدار التصاريح اللازمة لمن يرغب أو تتوافر فيه الشروط العادلة .. أما كافة معاملات هذه الشركات فتكون من خلال الوكيل الملاحى المنوط به الوكالة عن السفينة أو العائمة المعنية بهذه الخدمة وبهذا تنضبط الامور ويصبح هناك وجه حضارى داخل الموانى ويمتنع الصراع على الارصفة أو على اسطح السفن بين المتنافسين وما أكثرهم .. وهذه نقطة هامة للحفاظ علي كرامة مصر فى مراتها (الموانى) .

شروط وضوابط منح التراخيص
ضوابط الشحن والتفريغ

جاء بالقرار الوزارى ٩٨/٣٠ فيما يخص ضوابط تراخيص مزاولة اعمال الشحن والتفريغ الآلى للحبوب (كلمة الآلى) !! ماهو المقصود بكلمة الآلى ؟ هل يعنى الشحن والتفريغ بالالات وليس يدويا !! ... وهل هناك شحن وتفريغ يتم من السفن واليها يدويا وليس آليا ينبغى ان تقتصر وتحدد التعبيرات والمسميات الصادر بها القرار حتى لاتؤدى الى دهاليز التفاسير والفتاوى التى قد تخرج باى قرار عن المقصود به .

تماما والانسب ان يسمى هذا النشاط باسم عمليات الشحن والتفريغ او عمليات تداول البضائع ويقتصر على هذه العبارة ويحرر وينقى اسم النشاط من أى أوصاف ونعوت اخرى ويكون نص وعنوان النشاط بالقرار فعلا يعنى تحرير واطلاق عمليات شحن وتفريغ وتداول البضاعة داخل الموانى على الاطلاق والا يقصرها على حبوب أو جاف أو سائل او يدوى او أى تحديد أخر حتى يكون التحرير تحريرا كاملا غير مبتسرا ويكون المنطوق يعنى المقصود .

(٢) فرض الشركة هو الشحن والتفريغ

نص القرار « أن يكون غرض الشركة مزاولة ... وقطعا ان هذه الجزئية زائدة لا لزوم لها الآن من الممكن اضافة اى غرض لأى شركة بلا أى موانع ».

اغفل القرار نص تفريغ البضاعة السائلة !! هل هناك حكمة فى ذلك ؟! ان الاحرى ان تكون القرارات خالية من التفصيلات التى تحدد بعض الامور الا اذا كان هناك حكمة لذلك .

فاذا كان هناك سبب داع فانه يرجي الايضاح لكى يعلم جمهور المتعاملين فى هذا النشاط الحكمة فى السماح للمنح والمنع وان يعمل علي تحديد وضعه وتعامله على ضوء هذا الايضاح .

يعنى المرجو ان تكون الحدود والضوابط الموضوعة لها اهداف واضحة واسباب وجيهة وان لايكون نص القرار مانعا لامور لم يقصدها الوزير المختص .. أما اذا كان يقصدها .. فلتوضح الاسباب قبل اصدار القرار حتى يعى جمهور المتعاملين حكمة القرارات ويعملوا علي الالتزام بالحدود وعدم محاولة تخطيها .. وايضا يكون لهم فرصة التحاور والشرح للجهة المسئولة قبل اصدار القرار حتى يصدر القرار فى اشمل واوضح وانسب سوره .



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن سليم العوا
الموضوع الفرعي :	فى مصر : النقل البحرى	رقم العـــــدد :	١٥٣٣
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٥/٢٥

راس المال لمزاولة الشحن والتفريغ الآلى

حدد القرار أن يكون راس المال المصدر للشركة لايقل عن ٢٥ مليون جنيها مصريا !! أن تحديد رأس المال بما يزيد عن اللازم للحد الادنى لشركات الشحن والتفريغ هو نوع من السماح « غير المقصود » للاحتكار وقصر للعمل على الفئات القادرة ماديا يؤدى لأن تزداد تميزا وثراء .. ويؤدى الي حرمان الاسعاء من اهل هذه المهنة من ان يتعاونوا ويتحدوا ، ويكونوا كيانات قادرة على الاستمرار فى العمل بالمهنة ذاتها وحرمانهم من أن يكون لهم الامل فى مستقبل افضل وذلك « فقط » لأن امكانياتهم المادية محدودة ولايستطيعون تكوين الملايين أو الحصول عليها من جهات الاقراض .. ان كل مايتطلبه رأس المال شركة الشحن والتفريغ هو عدد من المعدات (التى يمكن استئجارها بالنظام المسمى الايجار التمويلى .. وادارة متمرسة قادرة على التنظيم والعمل الجاد).

كذلك تحتاج الى خبراء فى عمليات تداول البضاعة ويطلق عليهم اسم المشرفين أو SUPERVISORS يعنى أهل الخبرة فى هذا النشاط .

ايضا قد تحتاج شركة الشحن والتفريغ الى مكان لتشوين البضاعة المتداولة فيه مثل ساحات الموانى أو المخازن المغلقة (هذا فى حالة عدم التفريغ على الوسائل المباشرة) وذلك يمكن تحقيقه بالاستئجار الوقتى وهو النظام الممتاز المعمول به فى موانى الاسكندرية والسويس ودمياط والدبية اما بالنسبة للعمالة اليومية فان هذه العمالة مكونة من عائلات محددة من الصعيد «الجهينه والصوامعه والابنوبيه » كل أسرة تعمل فى تخصص معين فهناك من تخصص فى البضائع العامة والاخشاب واخرون فى الاجولة وغيرهم فى الحبوب الصب . وهكذا فان رأس المال لايؤثر من قريب ولابعيد فى هذه الجزئية .

لذلك فان تحديد رأس المال بحد ادنى ٢٥ مليون هو ابعاد وطرد للاكفاء اصحاب الخبرة العريقة فى هذه الاعمال .. ان قدرهم انهم لم يستطيعوا تكوين الملايين والتى لايعلم الا الله كيف تتكون لمثل هؤلاء الخبراء الذين يستحقون ان يستمروا ويثروا المهنة بخبرتهم وانتمائهم لها وحرصهم على الارتقاء ويتدرجوا لكى يصبحوا اصحاب اعمال بعد الخبرة الطويلة التى اكتسبوها . ان الغاء شرط رأس المال أو تخفيضه الى مالايزيد عن مليون جنيها (من اموال ومعدات) وأن تترك لكل شركة ان تحدد اداراتها وامكانياتها ورأس مالها وتشجيع مبدأ المنافسة واثراءه حيث يكون البقاء للاصلح وليس للاغنى والاكثر مالا .

وليكن الشرط الحيوى اللازم (وهذا هو الاهم) هو ان تلزم الشركة الراغبة فى العمل بالشحن والتفريغ بان تقدم بوليصة تأمين جماعية لضمان حياة العاملين بها من المخاطر وضمان تعويضهم التعويض اللائق والواقعى فى حالة اصابتهم اثناء العمل أو بسببه كما لابد ان تلتزم شركة الشحن والتفريغ بتقديم التأمين اللازم لضمان مسئولياتها عن اتلاف البضائع التى تتداولها وأن يكون هناك التزام بسداد قيمة العجز أو التلف فورا لصاحب الشأن بعد تقرير حقيقى وعادل لحجم اى خسارة تنشأ نتيجة الاهمال فى التداول أو عدم الحرص وبذلك تضمن الوزارة رقى الخدمة وسلامة العاملين وهذا مانعتقد انه الامر الاهم بالنسبة للوزارة راعية هذا القطاع .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن سليم العوا
الموضوع الفرعي :	في مصر : النقل البحرى	رقم العـــــدد :	١٥٣٣
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٥/٢٥

تحديد الميناء

جاء بالمادة ٤ من شروط الشحن والتفريغ ان تتقدم الشركة التى ترغب .... بطلب مع تحديد الميناء التى ترغب مزاولة العمل به مصحوبا بالمستندات الاتية نعرض هنا المستندات الذى نود التعليق عليها :-

١- صورة من دراسة الجدوى للمشروع (لايهم الوزارة سواء كان المشروع مجديا أم غير مجد !! أن المتقدم للعمل لايضمن رزقه واذا كانت دراسات الجدوى تهم احدا فانها لاتهم سوى صاحب المشروع أما الوزارة فيجب عليها ان تشجع اكبر عدد من الراغبين فى العمل طالما انهم اكفاء للعمل ولديهم الحد الادنى من الخبرة لادائه بسلام . نأمل الا تحدد الوزارة ميناء بعينه لشركة الشحن والتفريغ والاولى ان يكون الترخيص للعمل بكل موانى مصر)!!

قد يحدث كثيرا ان تصل سفينة لمالك او مستورد تحمل عشرة الاف طن برسم ميناء الاسكندرية مثلا وخمسة الاف لدمياط وتسند عمليات التفريغ بها لشركة بالاسكندرية مثلا ، فاذا كانت البضاعة ذات صفات متداخلة كالحبوب أو الخام مثلا وتم تفريغ جزء منها بالاسكندرية وعند تفريغ الجزء الباقى فى دمياط ظهر عجز به .. من سوف يتحمل المسئولية ؟؟ هل تتحملها شركة التفريغ التي عملت بالاسكندرية ام تلك التي عملت بدمياط ؟؟ ان ذلك قد يؤدي الى ضياع الحقوق لكثرة المتعاملين فى العملية الواحدة ويؤدى الى خلل ماينبغى على الوزارة أن تعمل علي منعه قبل حدوثه .

لذلك فمن الاوجب والأولى اطلاق نطاق العمل فى جميع الموانى لكل من صدر له الترخيص ولانحرمهم من حق استكمال عملهم فى دمياط أو السويس أو بورسعيد !! لماذا لا تكمل عملهم !!! طالما ان المسئول عن تكلفة وانجاز التفريغ أو الشحن له مصلحة فى ذلك. لذلك من الاوفق الغاء هذا الشرط واطلاق حق شركات الشحن والتفريغ المرخص لها بالعمل فى كافة الموانى ..

واخيرا فانهم كلهم ابناء مصر فليعملوا حيث يمكن العمل وليهنأوا بوزارة ترعاهم وتحنو عليهم وتهيئ لهم ايسر السبل للعمل المطمئن .. ثم اخيرا لن يتأثر عائد الوزارة متمثلا فى الضمانات والعوائد والرسوم والضرائب وغيرها مما تحددها القرارات والضوابط .

مدة الترخيص

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن سليم العوا
الموضوع الفرعى :	فى مصر : النقل البحرى	رقم العـــدد :	١٥٣٣
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٥/٢٥

(٥) جاء بالبند ١٠ يمنح الترخيص لمدة خمس عشرة سنة :
ان مدة الترخيص ينبغى تحديدها وتجديدها تبعا للمدة القانونية للشركة ذاتهـا وحـبـذا لو سـمـحت الوزارة باطلاق المدد للـتـراخـيص طالما ان باستطاعتها فى أى وقت أن تصدر قرارا بالغاء الترخيص أو ايقافه اذا ثبت فعلا ثبوتا لايقبل الشك ان الشركة المرخص لها قد خالفت أو ارتكبت عملا فنيا أو جنائيا يعتبر اخلالا جسيما بواجباتها أو بمسئولياتها (٦) جاء بالبند ٧ من شروط وضوابط الشحن والتفريغ :
« .... بمعرفة الشركة نفسها وليس عن طريق مقاول من الباطن »

هذا قيد على العمل لابد من رفعه لان المقاول من الباطن هو عنصر اساسى فى اعمال كثيرة لايمكن حصرها وهو نظام معترف به فى كافة المشروعات الكبرى وطالما ان المسئولية هذه مسئولية الشركة صاحبة الترخيص .. فان مقاول الباطن هنا هو احدى المعدات مثله مثل المعدات الخاصة بالتداول ذاته ولايجب ان يحظر تعامله .. على الاطلاق .

لكن يمكن ان تحدد الاعمال التى يمكن اسنادها الى مقاول الباطن بما يضمن ان الشركة المصرح لها اصلا تمتلك النسبة العظمى من ادوات العمل ومن عناصر النشاط المصرح لها بمزاولته ان المنع هنا أو ترك هذه الجزئية وحذفها من القرار .. لهو اجراء فاعل فى صالح السياسة العامة المعلنة للدولة حيث يتيح فرصا لمن لايملكون كل المقومات ان يحصلوا على بعض منها بطريق الباطن المشروع والمعمول به فى كل المشروعات المحلية والعالمية .

فلماذا يغلق هذا الباب ونحرم مقاول الباطن المصرى من هذه الفرصة ونفتح ابوابا من المشاكل على الدولة الكفيلة برعاية مواطنيها وايجاد فرص عمل دون داع ؟؟

الوزارة .. ودراسة المشروع

جاء فى البند ٨ من شروط الشحن والتفريغ : «تقوم الوزارة بدراسة المشروع .... الخ» لابد من وضع ضابط لمدة الدراسة ولوجوب الرد على صاحب المشروع الرد الموضح لأسباب رفض الوزارة ان حدث وان يكون هناك تحديد وتوضيح لاسباب الرفض حتى لايتعرض

... المتقدمون لمواقف رافضة غير مستندة على أسس واضحة أو أن يحدث (دون قصد) تفرقة فى المعاملة بين اصحاب الحق .. المفروض انهم سواء فى الفرص وفى الحقوق والواجبات .. حتى لاتفتح ابواب الوساطة .. والمحسوبية .. دون قصد من المسئولين .

مقابل التداول فى الشحن والتفريغ

جاء فى البند ٩ « تؤدى الشركات مقابل التداول ....الخ »
هل نأمل أن نرى نظام العمل فى موانينا مثل ماهو قائم فى موانى الجوار بالسعودية ؟؟ - لقد قامت مؤسسة الموانى بالسعودية بوضع سعر محدد تدفعه السفينة أو المستلم أو المستأجر كائنا من كان ملتزما بمصاريف التفريغ وهومبلغ وقدره ١٥ ريالا يعنى خمسة دولارات للطن (وزن) وليس بالمقاس .

يقوم الوكيل الملاحى بتحصيله لحساب هيئة الميناء ويسدده بعد سفر السفينة مباشرة مع خصم نسبة محددة كعمولة تحصيل للتوكيل الملاحى .

يدفع هذا المبلغ نقدا فور انتهاء تفريغ السفينة ومع طلب التصريح بالسفر ونقدا لحساب الميناء بالبنك الذى تحدده .

- من يرسو عليه العطاء يسلم الرصيف الارض حاليه ويتقدم هو بمعداته وعماله ويتعهد بالعمل بمعدلات عالية جدا تفرضها شروط العقد ويكون العمل على مدار ٢٤ ساعة لمدة ٣٦٤/٣٦٥ يوما حيث يتعطل التفريغ أول ايام عيد الفطر ويوم عرفه فقط وباقى ايام السنة يتم العمل على مدار اربع وعشرين ساعة « خليل نحل » بلا توقف .

- بالتالى فان هيئة الميناء تحصل على فارق جيد جدا جدا يغنيها عما يسمى بمقال التداول أو غيره ويجعلها فى موضوع قوى جدا وغنى عن الاعتماد على أى موارد حكومية أخرى . فى مواجهة شركات الشحن والتفريغ وتعظم المعدلات ويقل التكدس ويزداد معامل كسب الوقت وتستقر الامور استقرارا رائعا .

- تلتزم شركة الشحن والتفريغ الفائزة بالعقد بالحفاظ على البضاعة وبصيانة الرصيف ونظافته وبالعمل بمعدات سليمة وبعدد كاف من العمال وبعدم تعطيل الميناء ولا الرصيف لأى سبب من الاسباب وتلتزم ايضا بتعويض أى خسائر تنتج عن سوء التداول أو اهمال التخزين الجيد أو أى سبب راجع اليها .

- فى حالة تخاذل المقاول المعهود له بالعمل أو الشركة الاصلية المرخص لها يتم الغاء الترخيص فورا دون حاجة الى أى اجراء وتطرد من الموقع ويسلم الموقع للشركة التى جاء ترتيبها تاليا للاولى فى المناقصة ودائما يتعهد المشتركون فى المناقصة بالالتزام بالاستعداد للعمل فورا تكليفهم بذلك ويقدموا خطابات الضمان اللازمة لتعويض الميناء فى حالة الاخلال بالتزامهم وهنا يتوجب طلب الضمانات اللازمة والواضح اسبابها وهو للاستقصاء فى حالة تخاذل المتقدم للمناقصة أو عدم جديته أو عدم التزامه بقبول العمل اذا طلب منه فورا فى .. حالة انهاء تعاقد المتعاقد الأول .

- ان هذا الاسلوب هو الذى جعل موانى السعودية تعمل كالساعة وكخلية النحل (عمل بلا ازعاج) نتيجة عدم تكدس الموانى .

تحقق دخلا اكثر بسبب زيادة عدد السفن الواردة لهذه الموانى .. وخفض النوالين وليس السبب لهذا النجاح انها دول غنية فان الاردن دولة فقيرة جدا ولكن النظام ... هو الباعث والمؤدى للنجاح .

اذا لم تستطع الادارة تحقيق ذلك الان .. فليكن هذا هدفا لها فى المستقبل القريب تحقيقا للأمل فى نظام مستقر ودخل اكبر لهيئاتنا ..

اما عوائد التفريغ التى صدر بها القرار ٩٨/٣١ فهى قمة فى المنطقية والعدالة اذا اخذنا فى الاعتبار عامل التكلفة فقط .

- تقوم هيئات الموانى بدورها بطرح مناقصة (وليس مزايدة) بين الشركات المرخص لها الشحن والتفريغ بالموانئ .. لكل مجموعة ارصفة تطرح فى مناقصة (على حدة) وترسو على من يتقدم باقل سعر للتفريغ وليكن خمسة ريالات او عشرة أو غيرها وهذا هو المقاول الذى يسند اليه العمل مباشرة لمدة التعاقد ٣ - ٤ سنوات .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن سليم العوا
الموضوع الفرعي :	فى مصر : النقل البحرى	رقم العـــدد :	١٥٣٣
المصـــــدر :	(مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٥/٢٥

اعمال الوكالة الملاحية

ان ضوابط الوكالة جاءت طبقا للمتوقع وماسبق ان اعلن فى الاجتماعات التى تمت فى وزارة النقل البحرى مع مجموعة من العاملين بالقطاع تم اختيارهم بواسطة الوزارة مباشرة .

وان كانت المجموعة التى دعيت الي اجتماعات الوزارة بالاسكندرية من خيرة العاملين بالقطاع الا انها اهملت تماما .. ومازالت تهمل دعوة عددا من ذوى الخبرة لابد من وجوده ايضا ..

كما لم يمثل اى عدد من الفئات المحدودة ذات الكفاءة (وهذا امر يحدونا الى دعوة الوزارة للاهتمام بتنوع اكثر وتمثيل اكبر فى مناسباتها القادمة حتى تثرى المناقشات وينعكس ذلك على النتائج حتما اذا كان الغرض من هذه الاجتماعات والمؤتمرات هو التعرف الحقيقى على فكر العاملين فى مجال النقل البحرى ... وليس الاقتصار على كبار القوم فقط) .

وان الضوابط التى صدرت بالقرار ٩٨/٣٠ تعتبر معقولة جدا ومناسبة واذا لزم النظر اليها بعين الفحص والعدالة المطلقة فقد يتضح الاتى -

(١) قفز القانون والقرار فوق مصالح المصريين وأتاح العمل لكل اجنبى مما يخشى منه (بل ويتوقع) احتياج لاجانب للعمل كله وترك الفتات للمصريين .. ان ترك شيئا .. خصوصا انه معروف ان القدرات المالية الفائقة للعناصر الاجنبية وكذلك التعصب الطبيعى الاعمى الذى يملأ صدورهم ضد العرب عموما والمصريين خصوصا .. يجعلهم يفضلون بنى جنسهم من الاوروبيين والامريكيين .. أو يستعينوا بالهنود والفلبينيين فى اى مكان طاردين المصريين خصوصا والعرب عموما من مكانهم الطبيعى فى بلادهم .

(٢) نتمنى ان يعدل القانون ويضيف القرار ان « يكون التصريح لغير المصريين بالعمل مقصورا على نسب فى نطاق شركات مشتركة مع المصريين بحيث لايقل نصيب المصريين فيها عن ٥١٪ ولو استدعى الامر تعديل القانون حماية لابناء الوطن فان مجلس الشعب اهل لذلك وعلى الاقل ليمارس دوره فى حماية مصلحة الناخبين من ابناء هذا الوطن ».

الخبرة وتقديرها

(٣) جاء فى بند ٤ ان يكون الوكيل الملاحى على مستوى من الخبرة » . اذا طبق هذا علي المصريين .. هل يستطيع اى فرد أن يواجه شخصا اجنبيا بانه عديم الخبرة .. وماهو معيار الخبرة ؟؟

المقترح الغاء هذا الشرط .. ويترك لمالك السفينة اختيار وكيله سواء له خبرة أو عديم الخبرة .. حيث ان هذا المعيار يخص اصحاب المصلحة فقط .. أو تحدد القرارات ماهو المقصود بالخبرة أو الكفاءة أو السمعة تحديدا قاطعا ينطبق على المصريين أو الاجانب على حد سواء

التعريفه والالتزام بالحد الاقصى

(٤) جاء فى شروط الوكالة البند (٥) شرط (هـ) جزء (-٣) :

« الالتزام بالتسعيرة الواردة فى القرار الوزارى رقم ٧٠ لـ .... الخ كحد اقصى » ان هذا النص هو نص ضار بالدولة والعاملين والوزارة وكل شخص يهمه الامر لانه يحدد تسعيرة خدمات الوكالة بحد اقصى .. وبذلك تحرم الدولة من تحصيل ضرائب علي اسعار الخدمات بل ويجعل العاملين فى مجال الوكالة يتضاربون وينزلون باسعار الخدمات نزولا يضر بالخدمة ذاتها ويقتل الاكفاء الذين لايستطعون التنافس بتنزيل الاسعار واعطاء تسهيلات تضر نهاية بالاقتصاد المصرى ابلغ الضرر .

ان القرار ٧٠ ومعظم بنوده قرارات عادلة جدا ومتواضعة اسعارها واذا اجملت نجد ان تعريفة الوكالة فى مصر تقل بحوالى ٧٥٪ عن مثيلاتها فى اوكرانيا روسيا واوروبا الغربية وتزيد قليلا عن مثيلاتها فى قبرص ولبنان واليونان ولكن فى مقابل هذه الزيادة الطفيفة يوجد عنصر الموقع .. والمصروفات غير المنظورة التى يجبر الوكيل الملاحى علي انفاقها لتسيير اعماله اليومية .. ان المصلحة الخاصة للافراد والعليا للدولة تقتضى ان يلتزم الجميع بتعريفة القرار ٧٠ كحد ادنى وان يتم محاسبة التوكيلات ضريبيا علي اساسها وان يتحمل من ينافس نزولا عن الحد الادنى .. فروق الضرائب المستحقة للتداولة .. وبذلك يقتصر التنافس علي تحسين الخدمات .

- ان التنافس يجب أن يقتصر علي حسن الخدمة وثقة العملاء واحترام قوانين الدولة وعدم اباحتها لمصالح الغير لذلك يجب وبلا تردد ان يصحح القرار ليكون نصه .. كحد ادنى وليس كحد اقصى بحال من الاحوال .

- اما عبارة لحين صدور قرارات اخرى اذا صدرت فانه فى جميع الاحوال يجب ان تنص علي الالتزام بها كحد ادنى ولاينص علي الحد الاقصى بتاتا للاسباب الواردة عالية .

وللحيلولة دون قتل المنافسين لبعضهم البعض وفى الافراط فى اعطاء التسهيلات التى تؤدى فى النهاية الى هروب السفن بمديونيات ضخمة .. سيضار منها القطاعان العام والخاص والوطن اخيرا .

مدة الترخيص

(٥) جاء فى الجزء ثانيا من ضوابط الوكالة البحرية : يمنح الترخيص لمدة ثلاث سنوات ويتمنى الجميع ان يعدل القرار لينص علي ان التصريح يسرى طوال فترة سريان الشركة مع تجديد واداء الرسوم المفروضة مرة كل خمس سنوات .. تماما مثل ماهو متبع بالنسبة للسجل التجارى .. وهذا الامر لايضر العمل فى شئ بل ويخفف من المسئولية ومن الاعباء الادارية واذا كان هناك رسوما لتجديد التراخيص فلتسدد مقدما كل عام او مقدما بخطاب ضمان أى بأى وسيلة ولايتعلق الامر علي انتهاء مدة الترخيص والالتزام باجراءات متكررة للتجديد .



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن سليم العوا
الموضوع الفرعى :	فى مصر : النقل البحرى	رقم العـــــدد :	١٥٣٣
المصـــــــدر :	(مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٥/٢٥

مقابل الانتاج

جاء بالبند سادسا : « تؤدى الشركات التى يرخص لها مقابل .... الخ »
ان المقابل الصادر فى القرار ٣١ جاء مناسبا جدا وعادلا ولايمكن الا ان يوجه الشكر الى مصدره الذى نعلم يقينا .. كم تحمل لكى ينزل بالمقابل المادى الى المستوى المنطقى والذى لايمكن ان يعارضه الا من لايزن الامور بثقلها الواجب .

ثالثا : (مزاولة انشطة تموين السفن والتوريدات + اصلاح السفن)

الواقع ان الضوابط الواردة فى بند سابق مناسبة جدا وواضحة الا انه ايضا لزم تغيير النص بند (و) ليكون منطوقة الالتزام كحد ادنى بقائمة الاسعار وليس كحد اقصى ايضا حتى لايكون التنافس قاتلا بل يكون فاعلا ومؤثرا ونافعا للجميع واولهم الدولة التى تحصل الضرائب بنسبة من ارباح النشاط .

(تابع ترخيص التموين والاصلاحات والتوريدات مدة الترخيص)

جاء فى بند (٦) من شروط هذه التراخيص « ان الترخيص يمنح لمدة سنتين »

وهذه المدة ايضا لابد من تركها مفتوحة طوال المدة القانونية للشركة وتجدد كل خمس سنوات بغرض التجديد وتحديث البيانات وسداد مقابل الانتفاع فقط .

مقابل الانتفاع

(٣) جاء فى بند (٧) من البند ثالثا بالقرار « ان تؤدى الشركات - مقابل » ونقترح هنا ان يكون المقابل هو نسبة ٥٪ من قيمة الفواتير التى تم اصدارها للسفن سواء تم تحصيل قيمتها أو لم يتم وتؤدى هذه الفئة مرة كل ثلاثة اشهر ولامانع من فرض تأمين يدفع مقدما لايزيد عن ٣٠٠٠ جنيه يورد نقدا للوزارة وليس لهيئات الموانى .. كما ان الترخيص يجب ان يصدر شاملا جميع الموانى المصرية ولايقتصر على تحديد ميناء واحدا .. عملا بمبدأ تحقيق رغبة العميل فى التعامل مع من يريد .

ان المقابل الذى صدر بالقرار ٣١ ايضا يعتبر معقولا جدا ولكنه يفترض ان كل من صدر له ترخيص سيلقى حظا من العمل مثل غيره أما تطبيق قاعدة النسبة المئوية فانه سيضمن عائدا اعلى للوزارة واعدل بالنسبة لاصحاب التراخيص ولامانع من ان تضع الوزارة حدا ادنى للعائد من هذا النشاط يحصل مرة كل خمس سنوات أو سنويا كما يتراءى لواضعى السياسة المالية للوزارة .

خامسا : نشاط التخزين

اننى اعتب على الدولة السماح بالتخزين داخل الموانى لغير الشركه المصرية العامة للمستودعات واذا لزم الامر فلتقم الدولة بخصخصة الادارة لهذه الشركة وقصر خدمات التخزين داخل الموانى عليها .. وبالتسعيرة الجاذبة .. وليست الطاردة .

كذلك قصر التخزين خارج الموانى لمواد غير خالصة الرسوم على هذه الشركة متضامنة مع هيئات الجمارك والشرطة ولتخضع الشركة للشروط العادلة التى تجعلها هادفة للربح ومحلا للثقة .

واخيرا فقد كتبت هذه الملاحظات راغبة فى أن تصل الى نظر المسئولين جميعا أملا ان يجدوا فيها ماقد يكون نافعا للجميع وليس مقصورا نفعه على فئة بعينها ..

وأرجو بهذا ان اكون قد عبرت عن رأيى الشخصى ومن يتفقون معى فى الرأى ..راجيا الا أكون قد أسات الفهم أو التقدير لكل من شارك فى صنع القرار وأجهد نفسه فى الوصول الى اكمل صورة للقرارات الصادرة .

وأسجل هنا اعتذارى عن أى خطأ غير مقصود ورد فى هذه المطالعة وهذا التعليق راجيا للجميع التوفيق والسداد .

■■

الخصخصة

فى مصر

النقل والمواصلات : قطاع الطيران المدنى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	تطبيق نظام الخصخصة فى قطاع الطيران المدنى	ماهر مقلد	الاهرام	٣٩٩٢٩	١٩٩٦/٤/٢	١٩٨
٢	لماذا أسرعت الحكومة فى بيع المطارات	الجريدة	الوفد	٣١٠٣	١٩٩٧/٢/٥	١٩٩
٣	رفض لدعاوى خصخصة مصر للطيران	عبد الجواد على	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٤٧٣	١٩٩٧/٣/٣١	٢٠٢
٤	المطارات الخاصة	محمد حامد الجمل	الوفد	٣١٥١	١٩٩٧/٤/٢	٢٠٣
٥	خصخصة المطارات بين الوهم والحقيقة	محسن حسن النجار	العالم اليوم	٢٢٨٥	١٩٩٨/٨/٤	٢٠٥
٦	المستثمرون أداروا ظهورهم للمطارات الخاصة	عادل معوض	العالم اليوم	٢٣٤٩	١٩٩٨/١٠/١٨	٢٠٧

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ماهر مقلد
الموضوع الفرعى :	فى مصر: قطاع النقل: الطيران المدنى	رقم العــــدد :	٣٩٩٢٩
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/٤/٢

دراسة مهمة عن

تطبيق نظام ا خصخصة فى قطاع الطيران المدنى يسهم فى التنمية الا تصادية

يشهد قطاع الطيران المدنى تحولات جوهرية على مستوى العالم خاصة فى مفاهيم الادارة والملكية، وهذه التحولات تتم فى الأساليب التجارية فى الادارة والتحويل الى شركات وتطبيق نظام الخصخصة وفقا لظروف كل بلد والتى قد تسمح بالانتقال الفورى إلى مرحلة معينة، او الانتقال التدريجى من مرحلة إلى اخرى، وتشير دراسة أعدها الدكتور محسن النجار استشارى اقتصاديات النقل الجوى الى ان هناك عدة أنواع من النشاطات من الصعب ان تحقق أرباحا مادامت فى يد الدولة ويمكن الإستغناء عنها لصالح القطاع الخاص ونشاطات من الصعب ان تحقق أرباحا ولكن لايمكن الاستغناء عنها للقطاع الخاص ويستشهد الدكتور محسن النجار بتشغيل المطارات الدولية باعتبارها من النشاطات الاقتصادية ذات الربحية العالية حيث تتمتع المطارات عموما باقتصاديات تفوق فى قوتها الاقتصادية شركات الطيران وذلك لأسباب منها قدرة المطار على الصمود أمام التقلبات التى تحدث فى الحالة الاقتصادية بعكس شركات الطيران وعدم تأثير انخفاض حجم الركاب بالقدر الذى تتأثر به اقتصاديات شركات الطيران حيث إن رسوم هبوط الطائرات التى يقوم المطار بتحصيلها لا تتأثر بعدد ماتحمله الطائرة من ركاب وانما تعتمد على مواصفات الطائرة ذاتها، فضلا عن عدم تعرض اقتصاديات المطار لهزات عنيفة نتيجة الارتفاع المفاجىء فى أسعار الوقود أو فى أسعار قطع الغيار مثلما يحدث لشركات الطيران ويتمتع العديد من المطارات بوضع شبه احتكارى مما يعطيها قوة مناسبة فى عمليات التسعير وزيادة هامش الايرادات بالنسبة الى المصروفات فى المطارات عنها فى شركات الطيران، ولا تمثل تكاليف عمليات صيانة المطار نسبة كبرى من اجمالى المصروفات مثلما تمثله عمليات الصيانة فى شركات الطيران وتوضح الدراسة از هناك العديد من السياسات الناجحة لادارة المطار، منها التحول بالكامل الى القطاع الخاص ملكية وإدارة أو احتفاظ المالك بحقوق الملكية والتعاقد مع مجموعة افراد «مجلس ادارة» لادارته من واقع شركة تخضع لقرانين مثيله لما تخضع له شركات القطاع الخاص او تاجير المطار أو بيع حق تحصيل الرسوم وقيام المالك بالادارة عن طريق موظفيه من خلال اللوائح والنظم السائدة فى الدولة وفى جميع الأحوال فإن سلطة الدولة تبقى فى وضع قادر على مراقبة سياسات هذه المطارات، ليس فقط من ناحية اشتراطات ومتطلبات السلامة والتشغيل بل ايضا من حيث الحد الاعلى للأسعار لارتباط ذلك بالمصالح الاقتصادية العليا للدولة وكذلك بمصالح المستهلكين، وعن اهمية التحول فى السياسات والمفاهيم الاقتصادية يوضح الدكتور محسن النجار ان الهدف هو رفع معدل النمو الاقتصادى وزيادة الانتاج والقيمة المضافة فضلا عن رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة وتخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة وزيادة مستوى الابتكارية وتقليل العجز فى ميزان المدفوعات وزيادة القدرة الانتاجية وايجاد فرص عمل جديدة ورفع الأجور وادخال التكنولوجيا الجديدة ولكن هناك شروط مهمة يجب توافرها من اجل تحقيق هذه الأهداف منها إعطاء حرية واستقلالية للإدارة فى توجيه استثماراتها مع أعطاء الدعم والتنشيط بصورة شاملة سواء كان المستثمر شخصا عاما او خاصا واعطاء الحرية للادارة فى الاقتراض والاستقطاب لعمليات التمويل من أسواق المال والمصارف والمؤسسات المتخصصة فى الداخل والخارج. وعن الموقف الحالى لقطاع الطيران المدنى فى الدول العربية أوضحت الدراسة ان الدول العربية تحتاج الى وقت لمواكبة هذه التحولات بالشكل المطلوب لظروف معروفة ، فبينما نجد تشجيعا متزايدا لانسحاب الحكومة من الشركات التى لا تتمتع بالقدرة على تحقيق أية جدوى اقتصادية وفقدانها لمقومات تحقيق أية ارباح واستمرار احتياجها للدعم الحكومى لتغطية خسائرها السنوية.. فإننا نجد استحالة تصفية قطاع المراقبة الجوية مثلا فى دولة ما او غلق مطار الاسكندرية فى مصر او الطائف فى السعودية لزيادة المصروفات عن الايرادات حتى لو كان التوقع باستمرار ذلك مستقبلا.

وبالتالى المهم هو ابتكار مفاهيم جديدة لتمويل مثل هذه القطاعات والمطارات الى وحدات اقتصادية مربحة متخطين احتمال اغلاقها وايضا فإن الإرتباط بين مستوى السلامة والأمان فى مرفق الطيران المدنى وبين التوجهات التجارية الخاصة فى إدارة نشاطات هذا المرفق تعتبر من اكثر الأمور اثارة للجدل خاصة بعد ظهور نتائج سلبية فى الفترة التى اعقبت التحرر من القيود فى امريكا وغيرها من البلاد حيث مال كثير من المؤسسات والشركات العاملة فى مجال الطيران المدنى والنقل الجوى الى تقليل حجم الانفاق على عمليات الصيانة وحفظ مستويات السلامة بسبب الثقل الكبير فى المصروفات.

وفى النهاية تؤكد الدراسة اهمية التحول فى مفاهيم الادارة والامتلاك حتى تواكب شركات الطيران العربية التطورات العالمية.

ماهر مقلد

محسن النجار

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	
الموضوع الفرعى :	فى مصر:قطاع النقل:الطيران المدنى	رقم العـــدد :	٣١٠٣
المصـــدر :	الوفد	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٢/٥

تواصل «الوفد» اليوم مناقشة قضية خصخصة المطارات وبيعها للافراد والاجانب. اعلن رجال السياسة والاحزاب رفضهم للقانون الجديد لتفريطه فى السيادة المصرية حيث نص على عدم مقاضاة اصحاب الامتياز او محاكمتهم اذا اخلوا بواجباتهم تجاه المصريين، كما اكد رجال السياسة اعتراضهم على القانون الذى يمس امن مصر القومى وسيادتها. وكان نواب الوفد قد رفضوا القانون فى مجلس الشعب وابدوا عدة ملاحظات على بنوده وتناقش «الوفد» اليوم القضية مع رجال الاقتصاد.



اساتذة الاقتصاد يتساءلون

لماذا اسرعت الحكومة فى بيع المطارات

... باقى عمليات الخصخصة !

موقف مجلس الشعب.. مريب

والقانون تجاهل مصير المطارات عند تسليمها للدولة !

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	
الموضوع الفرعي :	فى مصر:قطاع النقل:الطيران المدنى	رقم العـــدد :	٣١٠٣
المصـــدر :	الوفد	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٢/٥

رغم تأييد الدكتور حلمي نمر استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة اتجاه الدولة نحو تحرير الاقتصاد المصري الا انه يضع العديد من التحفظات على السماح للقطاع الخاص بتأجير او اقامة المطارات الخاصة لانها تحتاج لخدمة ذات مستوى رفيع وتحتاج للعديد من الكوادر الفنية ذات الخبرة الكبيرة وتحتاج ايضا لطيارين قادرين على التعامل مع الطائرات الحديثة وذلك لايتوافر حاليا لدى القطاع الخاص وهي امور مهمة يجب توخي الدقة والحذر فيها لانها مرتبطة بحياة المواطنين وبالتالي فان افتقاد القطاع الخاص لهذه الامكانيات الضرورية يمنعني من التحمس لمثل هذا القانون. وذلك يتطلب طبيعيا الاستعانة بالاجانب في كل هذه الامور وبصورة مكثفة وهو مايجب ان نرفضه جميعا لان ذلك سيتيح للاجانب ملكية هذه الوحدات لان الاجنبي سيسعى للمكسب السريع ولن يستثمره بالداخل بل سيحوله الى الخارج واعتقد ان قطاع المطارات من القطاعات التي مازالت تحتاج لوجود الدولة فيها ولايوجد ما يدفعنا للاستعجال في هذا الموضوع خاصة ونحن لم ننته من عملية الخصخصة في قطاعات اقل اهمية ولكن يمكن للقطاع الخاص ان يشارك في انشاء المطارات ومرافقها المختلفة او يشارك في شراء الطائرات من خلال نسبة مشاركة بينه وبين الدولة ليتمكن من اعداد كوادره وطياريه حفاظا على ارواح المواطنين ولانريد ان نفعل مثل الدول التي تعتمد على اطقم اجنبية كاملة ونحن لدينا شركة طيران وطنية متميزة في الاداء. واذا كان البعض يتحدث عن وجود رقابة من الدولة على هذه المطارات فيجب ان يقولوا لنا ما هي هذه الرقابة؟ وكيف ستتم؟ وفي النهاية ارى ان وسائل النقل لخطورتها على ارواح المواطنين يجب ان تظل لفترة تحت ادارة الدولة.

ضرورية للتنمية

يشير الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد الاسبق الى ضرورة وجود هذا القانون في ظل الدور الذي يجب ان يلعبه القطاع الخاص في قضية التنمية الاقتصادية خاصة ونحن نتوسع في العديد من المناطق النائية والبعيدة والتي تحتاج لتوافر العديد من المطارات الخاصة وهو الامر الذي يساهم في دفع عمليات التصدير وانعاش حركة السياحة.. والمطارات الصغيرة منتشرة في دول العالم المتقدمة وهي ضرورية ومفيدة للغاية لدعم حركة القطاع الخاص، وهي لا تحتاج لاستثمارات ضخمة بالمعنى المطروح كما ان اقامة هذه المطارات او تاجيرها عملية تتم في اطار ضوابط تضعها الدولة وتضمن حماية سيادتها سواء ما يتعلق منها بالامن القومي او الجمارك او الحجر الصحي

وقد بدأ القطاع الخاص ينشط في مصر ويأخذ دوره في عملية التنمية وقد شاهدت في شرم الشيخ المستثمرين يقومون بتوليد الطاقة لحسابهم من خلال المولدات الكهربائية وهو مايخفف العديد من الاعباء عن كاهل الدولة والمواطنين ومايردده البعض عن هيمنة الصهاينة على الاقتصاد المصري امر مبالغ فيه واذا كانت هناك استثمارات صهيونية فلماذا لاتذهب لإسرائيل. الاستثمارات تذهب حينما يكون هناك عائد وامان للاستثمارات لذلك هي تذهب الى مكان خاصة وان هناك طلباً شديداً على الاستثمارات في كل انحاء العالم بغض النظر عن جنسية هذه الاستثمارات ولاخوف على اقتصادنا فهناك قانون يحدد طبيعة هذه الامتيازات والمدة التي تحدد الامتياز بحوالي ٩٩ سنة ليست فترة طويلة لان تحديد المدة يتم وفقا لدراسات الجدوى واذا لم يكن المستثمر يضمن تحقيقه للربح فلماذا يضع امواله في مثل هذه المشروعات من الاصل وهي مشروعات ضخمة وتحتاج لفترة طويلة لاستعادة ما استثمر فيها من اموال.

الخصخصة.. بشروط

في مطاراتنا توجد ادارات عديدة لابد من وجود رقابة حكومية عليها منها الادارات الامنية وادارات الحجر الصحي والحجر البيطري والحجر الزراعي، واذا ما تحكم القطاع الخاص سواء كانت شركاته مصرية او اجنبية لا نأمن على الرقابة الصحية والبيطرية والزراعية على منافذنا.. هكذا بدأت الدكتورة كاميليا شكري عضو الهيئة العليا للوفد واستاذ الاقتصاد الزراعي حديثها، واكدت ان الخصخصة في مفهومها العام معناها الحرية وانا لا اعترض على التحرر وانما ارفض ان تكون الخصخصة مقيدة لعمل الادارات الرقابية بالمطارات ولابد ان تكون الرقابة الامنية على المطارات اشد مما هو موجود حاليا والا تفرط مصر في سيادتها ونفوذها على المطارات ومن ناحية اخرى تؤيد الدكتورة كاميليا شكري عملية خصخصة لاجزاء معينة من ادارات المطار التي تندرج تحت الادارات التجارية والابتعاد عن بيع الادارات الرقابية تماما حتى تكون سيادتنا على منافذنا كاملة، وفي جميع المطارات يكون هناك تحصيل رسوم على هبوط واقلاع الطائرات وكذلك تموين الطائرات بالوقود واصلاح وصيانة وتعمير موتورات وماكينات الطائرات، وكذلك تحصيل رسوم على الانتظار بارض المطار.. كل هذا يعتبر اعمالاً تجارية يمكن بيعها بشرط ان يكون على كل هذه العمليات رقابة امنية مشددة الا ما اصبحت قطاعا خاصا.

الدكتور عصمت ابو العلا استاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر يشير الى ان اسناد مهمة انشاء وادارة واستغلال المطارات للقطاع الخاص من الناحية الاقتصادية البحتة مفيد بما يدر من وفورات على اقتصاد مصر وذلك بغض النظر عن دواعي الامن والاستقرار التي لاشك انه سيلحق بها الضرر بشكل كبير فالقاعدة ان الادارة الخاصة تسعى الى العائد المادي لتحقيق الربح الاقتصادي والمشكلة ان الحكومة ومجلس الشعب من اصدروا القانون قبل ان يناقشوا جدواه الاقتصادية لان تحقيق الربح مشروط بعدم اخلال المشروع بالامن القومي للبلاد وهي اهم من الوفورات الاقتصادية الداخلية والخارجية. والسؤال الذي كان يجب ان تجيب عنه الحكومة قبل طرح هذا القانون هل القدر الذي سيحقق من الفائدة الاقتصادية يكافئ الجدوى الاقتصادية للمشروع ككل للاقتصاد المصري؟!

الموضوع الرئيسي : الخصخصة

اسم كاتب المقال :

الموضوع الفرعي : في مصر: قطاع النقل: الطيران المدني

رقم العـــــدد : ٣١٠٣

المصـــــدر : الوفد

تاريخ الصــدور : ١٩٩٧/٢/٥

التنمية هي الهدف

ويقول الدكتور ابراهيم اباظة رئيس اللجنة الاقتصادية بحزب الوفد انه فيما يتعلق بخصخصة المطارات علينا ان نفرق ما بين المطارات الدولية والمطارات المحلية خاصة ذات الاستخدام السياحي منها فهذه المطارات يمكن اخضاع ملكيتها وادارتها للقطاع الخاص فورا ولاتوجد مشكلة في شأنها ومن هنا علينا ان نلاحظ القصور الشديد في هذه النوعية من المطارات المحلية رغم ان مصر قد ورثت من الحرب العالمية الثانية العديد من المطارات ومنها كسفريت وكبريت وفايد وسفاجا واسيوط وجناكليس وللاسف اهملت ولم يهتم بها احد والى وقت قريب فقد كان العطل باحد الممرات بمطار القاهرة الدولي يؤدى الى اضطرار الطائرات للهبوط ببيروت ونيقوسيا ويكفي ان نشير الى المغرب على سبيل المثال بها حوالى ١٢ مطاراً دولياً ويمكن ان خلال الاستثمارات الخاصة تطوير واقع المطارات في مصر، ومن خلال عقود الامتياز التى ينظمها القانون ما بين مانح الامتياز وصاحب الامتياز بالصورة التى تحقق المنفعة لكلا الطرفين خاصة وان الهدف القائم لدينا في مصر الان هو التنمية الاقتصادية واتاحة السيولة لانتقال السلع والخدمات ولدعم حركة السياحة فلاتوجد تنمية بدون شبكة مواصلات ولابد من توفير خطوط انتقال سريعة ويومية فيما بين المحافظات الهامة. وفترة الامتياز من الطبيعي ان تكون طويلة لان هذا النوع من الاستثمارات هو طويل الاجل ويتكبد نفقات ضخمة في التشغيل والصيانة والتحديث. اما المطارات الدولية فنرفض خصخصتها لأنها تمس الامن القومي والسيادة المصرية ولا يوجد ما يدعو لهذه الخصخصة.

سرعة مريبة

اتجاه الحكومة في الخصخصة غير واضح ففى الوقت الذى تتضارب فيه سياستها في خصخصة القطاع العام الخاسر والذى يحتاج فعلا الى قرارات جريئة تنقذه من نزيف الخسارة نجد ان مجلس الشعب يمرر بسرعة مريبة قانونا يسمح للقطاع الخاص بانشاء وادارة للمطارات وهذا ما اكده الدكتور فتحى النادى استشارى التنظيم والادارة وقال: ان تمرير هذا القانون يعد ترفيها وليس من اولويات الخصخصة للوحدات الانتاجية ويبدو ان الحكومة تخلط بين الاسواق الحرة والمطارات التى تعمل تلك الاسواق بداخلها، فتلك الاسواق مشروعات تجارية تخضع للعرض والطلب وذوق المستهلك وتوافر السلع والتسعير الجيد ولاباس من خصخصتها شأنها في ذلك شأن الفنادق والقرى السياحية والمصانع.. ولكن المطارات دليل سيادة الدولة الموجودة بها وينبغى ان تخضع لسيطرتها الكاملة وادارتها حتى وان استخدمت في ذلك شركات متخصصة تعنى بالصيانة والخدمات المختلفة اللازمة للحفاظ على كفاءة التشغيل، ويضيف الدكتور فتحى النادي قائلا: ان خصخصة المطارات تعنى حرمان الدولة من حرية اتخاذ القرار لكى تغلب مصالح فئة من المستثمرين من حقهم - انا سمحت لهم - ادارة مشاريعهم بالكيفية والشكل الذى يرونه محققا لمصالحهم والعائد المجزى الذى يتوقعونه والمتخصصون في مصر يعلمون ان المستثمرين الاجانب احيانا ما يخفون جنسيتهم خلف واجهات من الشركات متعددة الجنسيات.. وبهذا يسهل لهم التغلغل بعناصر تخدم مصالحهم سياسيا واقتصاديا وقد تكون انتماءاتهم معادية للدولة التى يعملون بها ويتساءل الدكتور فتحى النادى: ماذا يحدث لو تعارضت مصالح الدولة مع مصالح المستثمرين في تنظيم حركة الطيران بتلك المطارات الخاصة وما مدى الحرج الذى ستقع فيه الدولة لو اتهمتها المؤسسات الدولية بعرقلة جهود القطاع الخاص وعدم تشجيع السياحة والاستثمار وخاصة ان القانون ينص صراحة على حرمان حكومتنا من حق الحجز على تلك المطارات ولو بحكم قضائى، اما التذرع بان تلك المطارات سوف تؤول للدولة بعد ٩٩ عاماً حجة واهية اذ ان القانون لم يحدد ملامح محددة للحالة الجيدة التى تتسلم بها الدولة تلك المطارات؟!

اللواء عبد المنعم حسين :
إسرائيل صاحبة المصلحة في هذا القانون!



يقول اللواء عبد المنعم حسين رئيس لجنة الأمن القومي بحزب الوفد وعضو الهيئة العليا: - صدر قانون السماح للقطاع الخاص المصري أو الأجنبي بانشاء وادارة مطارات جديدة في مصر وكنت أتصور ونحن في ازمة التحويل من القطاع العام الي الخاص ان يقتصر مثل هذا القانون علي القطاع الخاص المصري فقط ولكن الخطر والكارثة هو أن يسمح للأجانب ومنهم اسرائيل العدو الأول المتربص بأمن مصر أن يكون لها الحق في انشاء وادارة مطارات علي أرض مصر ولا يعقل أن تحافظ الدولة علي أمنها وسلامتها في الوقت الذي تدار فيه هذه المطارات بأيد أجنبية وكيف نحافظ علي أمن هذه الموانى المنتشرة في ربوع هذه البلاد؟ والتي لا يجوز بمقتضي القانون مجرد الحجز عليها للوفاء بالتزاماتها أي أن القانون لا يمتد اليها وفي حقيقة الأمر أن هذا القانون الذي يسمح لإسرائيل عدو مصر الاول سيكون لها النصيب الأوفر عن طريقها مباشرة أو عن طريق عملائها أن تدير مثل هذه المطارات وهي التي تعمل علي اضعاف مصر حتي تضمن بقاءها وسيطرتها علي جميع البلاد المحيطة. ومن البديهي أن اسرائيل تعلم تماما انه لا بقاء لها مع وجود مصر قوية فهي التي تدفع بالمخدرات وتعمل علي استقطاب شبابنا وزرع الجواسيس وبالقطع فإن الأمر خطير وكان من المستحيل أن تعرض الحكومة مثل هذا القانون لو أن هناك مجلسا تشريعيا وطنيا يعبر عن آمال الأمة وطموحاتها ولكن للأسف فالمجلس مزيف والحكومة قامت بتعيين أعضائه وانني أرفض هذا القانون رفضا قاطعا لتعريضه أمن البلاد للخطر وانتقاصه من سيادة الأمة علي أراضيها وأمنها وسلامتها.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الجواد على
الموضوع الفرعى :	فى مصر:قطاع النقل:الطيران المدنى	رقم العـــــدد :	١٤٧٣
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٣/٣١

موقف برلمانى

رفض لدعاوى خصخصة مصر للطيران

اشادت لجنة النقل والمواصلات برئاسة الدكتور سعد الجوالقه خلال زيارتها الميدانية لميناء القاهرة الجوى وتفقد مشروعات التطوير والتحديث بالجهود التى تبذلها مؤسسة مصر للطيران اعتمادا على التمويل الذاتى فى تطوير الخدمات الجوية وتحديث الاسطول الجوى بأحدث طرازات الطائرات من مختلف الاحجام والمدى والنهوض بخدمة المسافرين وتحقيق أقصى راحة لهم مما أدى الى زيادة الاقبال على استعمال خطوط مصر للطيران سواء من المصريين او الاجانب بعد أن اصبحت طائرات الشركة الوطنية تغطى نحو ٤٨ مدينة فى العالم.

واعلن المهندس محمد فهيم ريان خلال جولته الميدانية مع اللجنة البرلمانية أن مصر للطيران اعتمدت فى تحديث اسطولها الجوى على تنوع الطائرات من مختلف الطرازات لخدمة حركة السوق وتلبية احتياجات حركة الطيران خاصة وان عالم الطيران يتجه نحو التكتل لمواجهة تزايد اسعار خدمات النقل الجوى، وانه لولا هذا التحديث لخرجت مصر مبكرا من سوق الطيران الدولى.

واضاف أن تحديث الأسطول الجوى لمصر للطيران تكلف نحو ٢٣١٠ ملايين دولار، وسدد منه حتى الان نحو ٢١٠٦ ملايين دولار بالاعتماد على التمويل الذاتى ولم تتكلف خزانة الدولة أى مبالغ، وقد دعم هذا الموقف من الوضع المالى للشركة الوطنية أمام المؤسسات الدولية وزاد من ثقة التعامل معها

وقال المهندس ريان انه تم اعتماد ٩٣٣ مليون جنيه لاستثمارات الخطة الجديدة، وان مطبخ مصر للطيران يقدم يوميا نحو ٢٠ الف وجبه يوميا من الأطعمه المختلفة لخدمة عشرين شركة طيران عالمية تعمل خطوطها عن طريق مطار القاهرة، كما ان راس مال مصر للطيران زاد من ٥٧ مليون جنيه عام ١٩٧٩ إلى ١٥٠٠ مليون جنيه عام ١٩٩٦ كما بلغت قيمة الأصول الثابتة نحو ٩١٢١ مليون جنيه وزادت الاجور من ٤ ملايين إلى ٤٢٠ مليون جنيه ووصلت الارباح فى عام ١٩٩٦ نحو ٥١ مليون جنيه بعد ان كانت عام ١٩٧٩ نحو ٠.٢ مليون جنيه!

وخلال اجتماع اللجنة البرلمانية مع ممثلى العاملين بمصر للطيران اعرب هؤلاء عن رفضهم لفكرة خصخصة مصر للطيران مؤكدين ان العاملين يبذلون قصارى جهدهم لتطوير العمل فيها وان الخصخصة لن تضيف جديدا، وان من يطالبون بالسير فى هذا الاتجاه نحو الخصخصة انما يهدفون إلى تحقيق مصالحهم الشخصية واكدوا ان الحفاظ على مصر للطيران كمؤسسة وطنية تابعة للدولة هو من اعمال السيادة والحفاظ على مؤسسة تحمل علم مصر إلى جميع انحاء العالم وتكون عنوانا على الدولة.

واكد الدكتور سعد الجوالقه - رئيس لجنة النقل والمواصلات ان هذه الزيارة قد كشفت عن مدى الجهد الوطنى الذى تبذله مؤسسة مصر للطيران للنهوض بانشطتها المختلفة مما يعد مفخرة لكل مصرى وان اللجنة البرلمانية تؤازر مصر للطيران وتحميها من دعاوى الخصخصة، ولا يوجد ما يمنع من اقامة شركات طيران خاصة بجانب الشركة الوطنية، طالما الأولى تقدر على مواجهة المنافسة فى السوق العالمى، وأن تعمل على فتح خطوط جديدة لها تنميها وتطورها لنفسها بعيدا عن خطوط مصر للطيران التى استغرقت سنوات طويلة حتى نمتها وطورتها لخدمة حركة الطيران عليها.

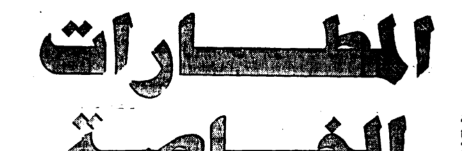
واشاد النائب محمد رجب بجهد التطوير داخل مؤسسة مصر للطيران وطالب بان تحافظ مصر للطيران على الالتزام بمواعيد السفر لصالح المسافرين ذهابا وإيابا وان تستمر فى تطوير خدماتها للركاب.

واكد النائب فاروق حسين ان انجاز مصر للطيران دليل على ان المصرى قادر على العمل والنجاح فيه إذا ما تهيات له الظروف المناسبة فى ظل وجود إدارة واعية تخطط وترعى مصلحة العمل، وطالب بان يتم اخذ نموذج مصر للطيران لاصلاح نظم الادارة بمختلف قطاعات الدولة وتصحيح هياكل شركات قطاع الاعمال العام حتى لا يتم بيعها بابخس الأسعار

وقال النائب احمد كمال سعد ان التطور الحادث بمصر للطيران دليل على عظمة وتفتح عقلية ابناء هذه المؤسسة الوطنية واستعدادهم لتطويرها باستمرار وهو ما يحق لنا ان نفخر به كمصريين، وايده فى ذلك النائب حسين معوض، واضاف النائب محمد الانور ان مصر للطيران قد اصبحت دعامة للاقتصاد الوطنى بفضل ادارتها الناجحة وهذا دليل على أهمية الادارة فى نجاح العمل الاقتصادى، وهو ما يجب الحرص عليه فى كل موقع والمح النائب حمدى الطحان إلى ان هناك من يتربص بمصر للطيران ويسعى إلى خصخصتها لاضاعة جهد استمر ٦٠ عاما من عمر هذه المؤسسة الوطنية لان هؤلاء يريدون ان يحققوا مصالحهم الشخصية قبل اى شىء اخر، وسوف نقف بالمرصاد لامثال هؤلاء ونبطل فعلهم ونحافظ على مصر للطيران مؤسسة وطنية خالصة لصالح الاقتصاد القومى. ان من يطالبون بخصخصه مصر للطيران يقودون دعوة لسرقة مصر للطيران ونحن لهم بالمرصاد!

وتساءل محمد شاهين- رئيس قطاع الخدمات بمصر للطيران، عما ينقص من خدمات حتى يسعى بعض المتربصين لخصخصه مصر للطيران؟.. واكد ان كل العاملين حريصون على التطوير الذاتى، ونحن نفضل ان تبقى مصر للطيران مؤسسة وطنية لصالح الاقتصاد الوطنى وسوف ندافع عن هذا المطلب العادل بكل ما اوتينا من قوة ونطور عملنا حتى نكون على اعلى مستوى من الكفاءة فى مجال النقل الجوى وخدمات الركاب ■■

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد حامد الجمل
الموضوع الفرعى :	فى مصر: قطاع النقل: الطيران المدنى	رقم العـــدد :	٣١٥١
المصـــدر :	الوفد	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/٤/٢



المستشار
محمد حامد الجمل
رئيس مجلس الدولة السابق

تعد المطارات من المنافذ الدولية التى يسمح بالدخول والخروج إلى الدولة منها وهى بهذه الصفة من المرافق العامة المتصلة بالسيادة وبالتى الدولة ففى هذا المنفذ الدولى تتم رقابة دخول وخروج الأفراد وحماية الامن العام بالتحقق من جوازات السفر، كما تتم مباشرة لجراءات الحجر الصحى والزراعى والحيوانى لحماية الصحة العامة كما يتم تحصيل الجمارك المستحقة على الواردات والصادرات ويتم منع التهريب للمخدرات والسلع المختلفة.. الخ.

ولذلك فإن المطارات فى دول العالم كله تقريبا ملك للدولة وتحت سيطرتها التامة ويرخص للقطاع الخاص ببعض الخدمات فى المطارات تحت اشراف الدولة عن طريق عقود التزامات المرافق العامة تكون فيها للدولة اليد العليا على الملتزم فى الادارة لكفالة عدم انحراف الخدمات العامة بالمطارات بما يمس سيادة الدولة وامنها، يهدد سلامة حركة الطيران داخل المطارات او المسافرين عليها!!

وتمليك مطارات للقطاع الخاص امر استثنائى وجديد يجرى الترخيص به لاول مرة فى تاريخ مصر حيث وافق على السماح للملتزمين من القطاع الخاص بتمليك مطارات خاصة وادارتها بحيث تكون الدولة بادارتها الرسمية الامنية والجمركية فى مقر لا تملكه بهذه المطارات ولا يعرف احد بالضبط ما هى الحاجة إلى هذه المطارات الخاصة ولا الأغراض المرجوة من وراء انشائها كما لا يعرف حجمها ولا عددها ولا مواقع انشائها المخططة لاستيفاء الحاجة منها.

ويبدو ان القصد من اباحة انشاء مطارات خاصة قد يكون توفيرا للتكاليف الرأسمالية لانشائها عن كاهل الدولة حيث يتحملها بدلا منها المستثمرون من القطاع الخاص، ونظرا لأن تكلفة انشاء هذه المطارات تكلفة باهظة وتحتاج إلى عملات اجنبية، كما ان تصميم المطار هندسيا يحتاج إلى خبرات هندسية عالية فإنه من غير المنتظر ان يتقدم المصريون للاستثمار فى هذا المجال، ويثير ذلك من له المبادأة فى اعداد التصميمات وهل هى للدولة حيث تعد التصميمات التى تراها مناسبة لهذه المطارات الخاصه وتعرضها على المستثمرين ام ان المستثمرين هم الذين سوف يتقدمون بالتصميمات للدولة للحصول على الالتزام؟!! ونتوقع انه نظرا للتكاليف الباهظة لهذه التصميمات الانشائية للمطارات فإنه ليس منظورا ان يقوم القطاع الخاص بالتصميمات قبل التعاقد على الالتزام. بل انه فى الغالب سوف يتم منح الالتزام على ان يكون ضمن مسئوليات الملتزم التقدم بتصميم حسب المواصفات المدرجة فى عقد الالتزام لكى تعتمده الجهة الادارية المختصة!! وهذا سوف يؤدى إلى ضرورة وجود احكام فى عقد الالتزام للاشراف على تنفيذ الملتزم للمطار حسب التصميمات المعتمدة لذلك، مع ضرورة توافر الضمانات والتأمينات التى تكفل جدية هذا التنفيذ واتمامه بالمواصفات وفى المواعيد المحددة لذلك!!!

ولم تحدد الصلة بين هذه المطارات الخاصة والمطارات الرسمية والدولية كما لم يحدد اسلوب واجراءات منح الالتزام بادارتها وكيفية الرقابة على هذه المطارات ومدى خضوع الملتزم للضرائب والرسوم المقررة على نشاطه والتكييف القانونى لهذا النشاط لتحديد نوعيات الضرائب والرسوم ولم توضع القواعد الكفيلة بالحفاظ عل سيادة الدولة على تلك المطارات كمنافذ دولية!! وليس واضحا من الذى سوف يقدم الخدمات الفنية والتكنولوجية المتعلقة بهبوط وصعود الطائرات من المطار وهل هى الدولة ام صاحب المطار ام الملتزم بادارته ام غيره؟!!

ولا يخفى ان هذه الخدمات تتعلق بسلامة الطيران وتنظمها اتفاقيات دولية عديدة للطيران المدنى وهى اقرب إلى الاعمال السيادية للدولة من كونها يمكن ان تكون ادارة قطاع خاص!!! ولا يدرى احد حتى الآن ماهية الارباح والفوائد التى سوف تعود على صاحب المطار من اقامته وتملكه حتى نهاية مدة الالتزام حيث يعود إلى الدولة المطار الخاص ارضا ومبانى!!! كما لا يعرف هل سوف يحصل الملتزم رسوما على الطيران من حيث اقلاع الطائرات وهبوطها ام سوف تحصلها الدولة؟!! ومن المتوقع فى الغالب ان يحصل الملتزم على ايجارات الاماكن والاستراحات والكافيتريات والمحلات التى سوف ينشئها فى مبانى المطار الذى يملك ارضه ومبانيه فترة الالتزام وقد يتولى كذلك الخدمات الارضية للطائرات من حيث توفير التموين اللازم لها شاملا الوقود والطعام اللازم للركاب!!! ويثور التساؤل ايضا عمن سوف يتولى عمليات الامن والتأمين والانقاذ بالمطار الخاص من حوادث الطائرات وهل ستتولى ذلك الدولة ام الملتزم وهل سوف تشمل عقود الالتزام مستوى ونوعية ومستلزمات هذه الخدمات طبقا لما هو متعارف عليه دوليا، وهل سوف تكتفى الدولة بالتفتيش على هذه الخدمات وعلى طرق ادائها من الملتزم طوال مدة العقد لتضمن سلامة الطيران وسلامة الطائرات وسلامة الركاب فى هذه المطارات الخاصة!!

وقد اثار بعض النواب فى مجلس الشعب موضوع تمليك هذه المطارات واثره بالنسبة لسيادة الدولة فتم الرد عليهم بان احدا لا يفكر بان تكون الجوازات او الحجر الصحى والزراعى والجمارك وما يماثلها من خدمات سيادية وامنية بيد الملتزم بهذه المطارات الخاصة وانما هى باقية للدولة وحدها تمارسها بسلطاتها المختلفة ومعنى ذلك ان علاقة خاصة ومتميزة سوف تقوم بين الملتزم والدولة باجهزتها التى سوف تعمل فى مبنى المطار الذى لا تملكه الحكومة!!! ولذلك يجب ان تنظم هذه العلاقة تنظيما واضحا ودقيقا فى عقود الالتزام الخاصة بهذه المطارات عند انشائها.

ولا شك ان هذا النشاط الجديد للقطاع الخاص لن يتوفر له مستثمرون مصريون لما يستلزمه من خبرات دولية خاصة فى مجال الطيران المدنى وفى انشاء وادارة المطارات، ولما يستلزمه من ادوات واجهزة تكنولوجية للتجهيزات اللازمة للمطار ولما يقتضيه ذلك من خبرات فنية وكوادر عالية التدريب لتقدم الخدمات التى سوف يتولاها الملتزم فى المطار وهو ما يستلزم حماية حق العمل وتوفير فرصة للمصريين!!!.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد حامد الجمل
الموضوع الفرعى :	فى مصر:قطاع النقل:الطيران المدنى	رقم العــــدد :	٣١٥١
المصـــــدر :	الوفد	تاريخ الصــدور :	١٩٩٧/٤/٢

وقد نصت المادة (١٢٣) من الدستور على ضرورة ان يحدد القانون القواعد والاجراءات الخاصة باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة ويتعين اذن ان يحدد بالقانون كل تلك الامور السابقة المتعلقة بانشاء وتنظيم المطارات الخاصة واستغلالها وادارتها ورغم ان نص الدستور الحالى قد فاته ان ينص مثل دستور سنة ١٩٢٣ على ان منح التزامات المرافق العامة يجب ان يتم فى كل حالة بقانون، فإنه طبقاً للطبيعة المتميزة لهذا النشاط الخاص بالمطارات

وارتباطه بالمصالح القومية العليا وبامن الدولة وسلامتها وبسلامة حركة الطيران والطائرات والمسافرين المنظمة باتفاقيات دولية يتعين ان يتبع بشان التزامات المطارات الخاصة ما هو متبع بشان التزامات البحث عن البترول فيجب ان يتم منح الالتزام بالمطار الخاص فى كل حالة بقانون خاص يتضمن الاحكام الخاصة التى تحدد دور الدولة وتكفل حسن اشرافها ورقابتها على هذه المطارات ولا تخل بامن الدولة وسلامتها او بحسن اداء خدمات الطيران وسلامة الركاب!!.

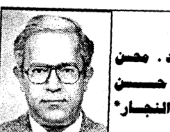
كذلك فإنه لا يتفق مع الدستور الذى يقوم على مبدأ سيادة القانون وكفالة حق التقاضى ومبدأ المساواة امام القانون النص فى القانون الخاص بالمطارات الخاصة على حصانة الملتزم من الحجز على امواله فى المطار استيفاء لحقوق الدولة او لحقوق المواطنين ولا تظهر الحكمة من هذا الحظر والحقيقة ان هذا النص بعدم جواز الحجز فضلا عن عدم دستوريته سوف يتسبب فى ان التعامل مع الملتزم لا يكون على اساس الائتمان الخاص بامواله فى المطار للوفاء بالتزاماته ولحماية حقوق الدائنين لانهم سوف يطلبون حتما ضمانات اخرى لديونهم او سوف يمتنعون عن التعامل بالاجل مع هؤلاء الملتزمين بالمطارات الخاصة مما سوف يضيق عليهم دائرة نشاطهم ويحرمهم من الائتمان المقرر لغيرهم الذين يجوز الحجز عليهم استيفاء لحقوق دائنيهم وبذلك يكون المشرع قد اضر بهم من حيث اراد تمييزهم دون مبرر مقبول!!!.

والذى نخلص إليه مما سبق جميعه ان عقد الالتزام بالمطار الخاص هام وحيوى فى شان هذا النوع من المشروعات ولأن الموضوع من النواحى الفنية والقانونية جديد على الادارة المصرية فإن عليها ان تستفيد بالدراسات اللازمة لوضع الشروط والاحكام العامة والخاصة التى يتعين ان تحكم الالتزام بادارة وانشاء المطارات الخاصة ويجب أن تستعين على ذلك بالخبرات المتوفرة فى هذا الشان فى مصر وفى الدول الاخرى وبصفة خاصة بالنسبة للمواصفات الانشائية للمطار وكيفية متابعة الانجاز وذلك كله قبل الإقدام على طرح هذه الالتزامات على المستثمرين.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محسن حسن النجار
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع النقل :الطيران المدنى	رقم العـــــدد :	٢٢٨٥
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصــدور :	١٩٩٨/٨/٤

«مرحلة جديدة من مراحل التحرر الاقتصادى هى إدخال المطارات عالم الخصخصة..»

خصخصة المطارات بين الوهم والحقيقة



د. محسن حسن النجار*

■ فى العام الماضى اصدرت الدولة فى عجالة شديدة قانوناً جديداً من اجل الدخول إلى عالم خصخصة المطارات وجذب الاستثمارات اللازمة وبده مرحلة جديدة من مراحل التحرر الاقتصادى فى مجال النقل الجوى المصرى.

والآن نريد ان نعرف.. هل نحن فعلاً سائرون فى الاتجاه الصحيح؟، وهل القانون يؤدى فعلاً ما هو مرتقب منه؟، وما احتمالات النجاح مستقبلاً؟.

بداية نريد أن نؤكد حقيقة ناصعة وهى ان القانون 28 لسنة 1981 بشأن الطيران المدنى كان يسمح بإنشاء مطارات قطاع خاص وادارتها واستثمارها بمعرفة اى شخص طبيعى أو معنوى، وأن ذلك يصدر بترخيص من الوزير المختص (وزير الطيران المدنى سابقاً ووزير النقل حالياً) وبالتالى فإن القانون الجديد لم يضف بعداً استراتيجياً جديداً لما كان قائماً فعلاً من قوانين، اضافة إلى ان الوضع الحالى يتمثل فى:

■ لم يتم خصخصة أو الشروع فى خصخصة اى مطار قائم حالياً، صغيراً أو كبيراً، مزدحم الحركة أو قليلها.

■ لم يتم جذب اى شركة عالمية لها خبرات دولية فى مجال ادارة وتشغيل المطارات الكبرى، بعكس ما تم أو يتم فى قطاعات أخرى بالدولة.

■* لم يتم جذب مستثمرين جدد إلى السوق المصرى، بل إن المستثمرين الذين تقدموا إلى مشروعات المطارات الجديدة المزمعة اقامتها فى مرسى علم والعلمين ودهب وراس سدر هى شركات موجودة اصلاً فى مصر، ومتخصصة فى الاستثمار العقارى (مودة العصر) ولم تتقدم لمشاريع المطارات كمطارات فقط، وانما تقدمت لها ضمن صفقة عقارية وما تتضمنها من مساحات كبيرة من الاراضى الاخرى، ما كان لها أن تحصل عليها دون الدخول فى مشروع المطار.

■ ان المستثمرين الذين تقدموا لمشروعات المطارات سالفة الذكر، لم يتقدموا لها نتيجة جهود تسويقية أو ندوات تعريفية أو أساليب جذب مختلفة، بل تقدموا لها من واقع وجودهم فى السوق المصرى وعلاقاتهم المتشعبة، لدرجة ان مشروع مطار مرسى علم قد تم ترسيته على المستثمر حتى قبل ان يتم عرض القانون الجديد على مجلس الشعب.

■ إن ما تم من عمليات ارساء بعض مشاريع المطارات على بعض المستثمرين هو أمر تنقصه الشفافية.. وكل ما نشر على الرأى العام هو مدة «الامتياز» التى تتراوح ما بين أربعين وخمسين عاماً، والشفافية تقتضى ان يتم الاعلان مثلاً عن:

■ الضمانات التى تحت يد الدولة فى حالة عدم تنفيذ المستثمر التزاماته.

■ هل تلك الضمانات صدرت بها خطابات ضمان غير مشروطة وغير قابلة للإلغاء من البنوك المصرية أم لا؟

■ ما مقدار تلك الضمانات؟

■ ما الجزاءات التى فى يد الدولة لتوقيعها؟

■ ما البدائل فى حالة اخلال أو افلاس المستثمر؟

■ ما أسس الرقابة على التكاليف (حيث ن المستثمر يلتزم بإنفاق واستثمار مبلغ معين) ولابد من التأكد من مناسبة الاسعار التى يقدمها المستثمر إلى اخر ذلك من عشرات الاستفهامات؟

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محسن حسن النجار
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع النقل :الطيران المدنى	رقم العـــــدد :	٢٢٨٥
المصـــــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٨/٤

■ ان الحصول على حق امتياز فى مطار لمدة اربعين أو خمسين عاماً وحتى (تسعة وتسعين عاماً) كما جاء فى القانون، هو أخطر ألف مرة من حق امتياز للبحث عن البترول فى مساحة صغيرة من الأرض لمدة (3) سنوات أو حق امتياز لانتاج وتنمية البترول فى حقل صغير لمدة عشرين (20) سنة، ومع ذلك نجد ان امتياز البحث والتنقيب وانتاج البترول يصدر فى كل حالة على حدة من مجلس الشعب، بينما امتياز المطار لايصدر من مجلس الشعب بل من مجلس الوزراء!! بناء على اقتراح من وزير النقل، وهو ما يساهم فى عدم الشفافية وعدم اتاحة الفرصة لمناقشة وبحث مثل هذه الامور المهمة على مستوى اعرض والاستفادة من الأفكار والآراء التى تطرح.

■ ان مسألة عدم الوضوح الكامل بشأن موضوع المطارات الخاصة رغم أهميتها الكبرى نجد عكسه تماماً فى اعلان هيئة الطيران المدنى (وهى السلطة المختصة) بانها فازت بالمركز الأول «على العالم» فى السلامة الجوية حيث امتلأت الصحف بالتحقيقات الصحفية والمواد الاعلانية بل والتهانى المدفوعة الأجر ببذخ شديد! بينما لايخرج الأمر عن تفتيش أجرته ادارة الطيران الفيدرالى فى الولايات المتحدة الأمريكية على مجموعة من الدول واجتازته معظم تلك الدول ومنها كوستاريكا، السلفادور، غانا، جزر كايمان، فيجى، بانجلاديش، جزيرة برمودا، جامايكا، مصر، جزر الباهاما، بيرو، ترينيداد وتوباجو، وغيرها عشرات!!

ومن المعروف ان سلطة الطيران المدنى المصرية طلبت رسمياً من وزير النقل مساعدتها فوراً لاجتياز هذا الاختبار عن طريق التعاقد مع بيت الخبرة الامريكى (MITRE) وهو ما تم بالفعل وتم تجديد التعاقد مرة أخرى فى 1998/1/1!.

■ ان عملية طرح مشروعات المطارات الجديدة لمستثمرين رغم أهمية الموضوع، لم تتم دراسته، أو الاستعانة بالخبرات اللازمة من أجله، حيث انه نشاط جديد لاتمتلك السلطة المختصة اى خبرة فيه إلى درجة لوحظ فيها عدم التفرقة بين نظامى B.O.T و B.O.O.T بينما فى حالة التفتيش الذى قامت به ادارة الطيران الفيدرالى فإن رئاسة هيئة الطيران المدنى سارعت فى طلب العون من الخبرة الأجنبية المتخصصة وتم الدفع وتوقيع التعاقد فوراً متخطية كل عقبات الروتين الحكومى!! وهو ان دل على شئ فإنما يدل على ان الموضوعات التى تمس الصالح القومى ينبغى ان تكون لها أولوية متقدمة عن الموضوعات التى تمس الوضع الشخصى.

■ ان المتابعة والرقابة على عمليات إنشاء عدد من المطارات الخاصة الجديدة فى نفس الوقت والتأكد من استيفاء المستثمر للاشتراطات والمواصفات الملزم بها، هو أمر خارج قدرات هيئة الطيران المدنى من النواحى البشرية والفنية.

■ ان من تكاليف شراء وتمويل طائرة واحدة من طائرات مصر للطيران من طراز بوينج (777) التى دخلت فى خدمة الشركة فى العام الماضى هى فى حدود (700) مليون جنيه مصرى وهو مبلغ اكبر بكثير من تكاليف إنشاء وتجهيز كل المطارات التى ذكرناها سابقاً.

وفى رأيى ان المشكلة تكمن فى التسرع للحاق بركب الخصخصة فى مجال الطيران المدنى دون احتراف ودراسة ومع نقص شديد فى الخبرات.

إذن ما هو الحل الأمثل:

■ قيام الدولة بتكليف جهاز الخدمة الوطنية بالقوات المسلحة أو أى شركات وطنية أخرى بإنشاء وتجهيز المطارات الجديدة «بعد اجراء الدراسات اللازمة»، وذلك فى حالة قيام الدولة بالتمويل.

■ طرح تلك المشاريع الجديدة على شركات متخصصة فى ادارة المطارات لها سمعتها وخبرتها العالمية.

■ تدبير التمويل اللازم لإنشاء المطارات الجديدة الاخرى التى لن تمولها الدولة عن طريق المساهمة من البنوك العامة وشركات التامين العامة ومصر للطيران وهيئة ميناء القاهرة الجوى وصندوق تحسين خدمات الطيران ومن يرغب من القطاع الخاص.. ويقتصر دور هؤلاء على التمويل والانشاء والتجهيز ثم يتم طرح تلك المطارات للادارة والتشغيل على الشركات العالمية المتخصصة.

■ الاسراع فى طرح عدد من المطارات القائمة سواء بشكل منفصل أو ضمن قوائم، للتشغيل والاستغلال بمعرفة الشركات الدولية المتخصصة فى ذلك.

■ تشكيل لجنة من الخبراء بمعرفة رئيس مجلس الوزراء لدراسة وبحث وتمحيص قضية خصخصة المطارات، أو تكليف بيت خبرة أجنبى متخصص بذلك.

■ وضع خطة قومية وما يتبعها من استراتيجيات وسياسات وبرامج وجداول زمنية لما تتطلبه عمليات خصخصة المطارات المصرية.

■ اعادة تشكيل وصياغة البيئة التشريعية والاقتصادية والمالية والتنظيمية، بما يتناسب مع الاتجاهات العالمية الحديثة والمتطلبات المحلية فى مجال خصخصة المطارات.

■ تشكيل جهاز مستقل تابع لرئيس مجلس الوزراء يتولى عمليات التسويق والجذب الاستثمارى لمرافق النقل الجوى المصرى ومشروعاتها.

* استشارى اقتصاديات النقل الجوى.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عادل معوض
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع النقل : الطيران المدنى	رقم العـــدد :	٢٣٤٩
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/١٠/١٨

25 شركة سحبت كراسات الشروط منذ أكثر من عام!

المستثمرون أداروا ظهورهم للمطارات الخاصة

رئيس هيئة الطيران المدنى:

لم يحدث إحجام لكنها مشروعات تحتاج لدراسة متأنية

عائد الاستثمار ليس سريعاً ولن نلزم المستثمرين بشروط محددة

تحقيق:
عادل معوض

الشروط الصعبة:

1. إنشاء مدينة سكنية لكل العاملين فى المطار ◆ 2. الاستعانة بالعاملين فى هيئة الطيران المدنى ◆ 3. استغلال المطار لمدة محددة ثم يؤول للحكومة

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عادل معوض
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع النقل : الطيران المدنى	رقم العـــدد :	٢٣٤٩
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/١٠/١٨

لماذا أدار المستثمرون ظهورهم للمطارات الخاصة؟ فمنذ ان اعلنت الهيئة العامة للطيران المدنى عن فتح الباب امام المستثمرين والشركات العالمية، للتقدم بعروضهم لإنشاء وادارة المطارات.. كانت المحصلة اقرب إلى الصفر. مضى على ذلك الاعلان اكثر من عام وسحبت 25 شركة مصرية وعربية واجنبية كراسات الشروط.. وكانت النتيجة كما يلى:

مطار دهب لم تتقدم بالعرض سوى شركة سعودية.

مطار العلمين تقدمت شركة كويتية هى نفس الشركة التى تقوم بإنشاء مطار «مرسى علم».. ولكنها انسحبت فجأة من مطار العلمين.

وبقية المطارات: لم يتقدم أحد.

يقول اللواء طيار عبدالفتاح كاطو رئيس هيئة الطيران المدنى انه ليس احجاماً بقدر ما هو عملية تحتاج إلى دراسة متأنية لكى يعرف المستثمر العائد الذى سيحققه من المطار ومتى يمكن ان يستعيد استثماراته. وهذا يتطلب من المستثمر التفكير الطويل قبل الاقدام على عملية الاستثمار فى انشاء مطار خاص.. ويشير إلى ان الدولة قدمت الكثير من التسهيلات للمستثمرين باعطائهم مساحات من الاراضى حول المطار لاقامة مشروعات تجارية وسياحية عليها يمكن ان تدر مبالغ اضافية لرفع قيمة الاستغلال وذلك فى ظل القانون الخاص بالسماح للقطاع الخاص بإنشاء وادارة المطارات بنظام B.O.T بما يعنى تحمل المستثمر عملية انشاء وإدارة المطار واستثماره لمدة محددة يتم الاتفاق عليها على ان يؤول المطار إلى الحكومة المصرية مرة أخرى وهذا النظام اقره مجلس الشعب.

التردد فى الدخول

وفيما يتعلق بالخطوات التى تمت بالنسبة لبرنامج الخصخصة وما يشهده حالياً من عدم اقبال المستثمرين على المطارات يقول اللواء طيار عبدالفتاح كاطو رئيس هيئة الطيران المدنى ان هذا البرنامج كأول مشروع تم تنفيذه فى مصر بنظام البناء والتشغيل والعودة إلى الحكومة فيما يتعلق بمشروعات البنية الأساسية لابد ان يأخذ وقته من الدراسة المتأنية وما نشهده حالياً من عدم اقبال المستثمرين على إنشاء مطارات خاصة يرجع إلى ان عائد الاستثمار فى هذه المشروعات «طويل الأجل» ليس سريعاً والمستثمر يريد ربحاً سريعاً ومن هنا يأتى التردد فى دخول المستثمر لمشروعات مثل المطارات الخاصة والتى تحتاج إلى «خبرة استشارية» واسعة لهذا النوع من المطارات غير متوافرة فى مصر وهو ما يترتب عليه عدم القراءة المتأنية لكراسة الشروط.

وأشار رئيس هيئة الطيران المدنى إلى ان برنامج الخصخصة قائم حيث يتم حالياً التعاقد مع شركة سعودية لتنفيذ مطار دهب، ونأمل ان تثمر المفاوضات مع محافظة شمال سيناء عن نتائج ايجابية تزيل بعدها العراقيل امام الشركة لبدء العمل فى المطار، كما سيتم «اعادة» طرح مطار العلمين ومطارات الوادى الجديد على القطاع الخاص.

وعن قلة العروض المقدمة لإنشاء المطارات وامكانية تعديل كراسة الشروط لجذب المستثمرين يوضح اللواء كاطو ان المستثمرين يعتقدون ان كراسة الشروط بها بنود «الزامية» وتعجيزية كثيرة رغم ان قراءتها جيداً تبين انه ليس هناك الزام أو تعجيز للمستثمر بتفاصيل محددة ولكن ذلك يخضع للدراسة التى يقدمها المستثمر حول إنشاء المطار لذلك فهو يدعو المستثمر إلى اعادة دراسة كراسة الشروط بتمعن خاصة ان هذا النوع من الاستثمارات طويلة الأجل يحتاج إلى خبرة واسعة جداً فى هذا المجال ويعتبر من المشروعات ذات المخاطر الكبيرة وارباحه لاتتحقق إلا على المدى البعيد لذلك اعلنا ان الاستثمار من 30 - 40 سنة وفى القانون الخاص بخصخصة المطارات رقم 3 لعام 1997 يصل الالتزام إلى 99 سنة.

وعما اثاره بعض المستثمرين بشأن بعض البنود الموجودة فى كراسة الشروط الخاصة بإلزام المستثمر بإسكان العاملين بالمطار وضرورة الاستعانة بالعاملين فى هيئة الطيران المدنى المصرية يقول اللواء كاطو انه بالنسبة لاسكان العاملين بالمطار الخاص الذى سيتم انشاؤه فى منطقة نائية مثل مطارات الوادى الجديد ومطارات مرسى علم ودهب والعلمين فإنه من الضرورى ايجاد مكان لاقامة العاملين بالمطار خاصة ان طبيعة العمل فى الطيران تستمر على مدار 24 ساعة. إذن فلابد من وجود «مدينة سكنية»، ونحن لم نلزم المستثمر بمدينة تسع «عشرة الاف عامل» على سبيل المثال ولكننا افترضنا ان يتم انشاء هذه المدينة على مراحل لتستوعب العاملين بالمطار وهذا لمصلحة العمل داخل المطار ولتأمين سلامة الطيران المدنى.

لا يوجد فنيون

الأمر الثانى وهو الخاص بالاستعانة بخبرات العاملين بالطيران المدنى فمن اين سيأتى المستثمر بعمالة لتشغيل برج المراقبة الجوية أو المساعدات الملاحية بالمطار ان هذه النوعية من الأعمال تتطلب فنيين لايتوافرون إلا فى هيئة الطيران المدنى وبالتالى فإننى اعطى للمستثمر نقاطاً ارشادية وليست شروطاً لمصلحة العمل داخل المطار ولكن الذى حدث ان المستثمرين وجدوا ان هذه «النقاط» تحتاج إلى تكلفة مبالغ ضخمة من المال المستثمر وهذا ما لا يريدونه!

ويضيف اللواء كاطو انه فيما يتعلق بتعثر برنامج الخصخصة فإن ما يشهده البرنامج حالياً ليس تعثراً بقدر ما هو مشروع ينفذ لأول مرة فى مصر وبالتالى يحتاج إلى وقت للدراسة المتأنية ولاتزال مطارات شرق العوينات والواحات البحرية والفرافرة مطروحة للقطاع الخاص رغم ان الدولة اهتماماً منها بتنمية جنوب الوادى قامت بإنشاء مطار الداخلة بتكلفة 14 مليون جنيه وتم تشغيله وكذلك مطار شرق بتكلفة 12 مليون جنيه تشجيعاً للمستثمرين وخدمة التنمية فى هذه المنطقة.

وعن عدم طرح مطارات قائمة بالفعل للقطاع الخاص يقول اللواء كاطو انه لايمكن بيع المطار القائم فعلاً باصوله حالياً ولكن هذه مرحلة متقدمة جداً، أما الأهم حالياً فهو تنمية المناطق الجديدة النائية التى تحتاج إلى استثمارات وبالتالى لابد من وجود مطارات بها لجذب حركة الاستثمارات، وأشار إلى ان المطارات التى تم طرحها للقطاع الخاص مختارة بطريقة علمية ومقسمة وفق برنامج مدروس يسهم فى دعم حركة التنمية.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عادل معوض
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع النقل : الطيران المدنى	رقم العـــــدد :	٢٣٤٩
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/١٠/١٨

ويضيف انه فى تقرير عن المطارات البريطانية والتى تعتبرها الحكومة البريطانية جزءاً من الدخل القومى للدولة وتطالب المسئولين دائماً بمحاولة أو ضرورة الموازنة بين تقديم جميع التسهيلات اللازمة لشركات الطيران مع ضرورة تحقيق الارباح فى الوقت نفسه.. وكانت الحكومة الإنجليزية قد طلبت من المسئولين عن ادارة مطاراتها خاصة مطار هيثرو وهيدويك بتحقيق هذه الموازنة الخاصة بتقديم التسهيلات وتحقيق الارباح رغم ان هناك بعض الشكوك من امكانية تحقيق ذلك، كما تشير التوقعات الرسمية إلى أن طلبات شركات الطيران بالنسبة لخدمات المطارات سوف تتضاعف خلال فترة تتراوح ما بين عشرة وخمسة عشر عاماً نظراً لتضاعف حجم الحركة الجوية خلال تلك الفترة.. وإذا حدث ذلك فإن الطاقة الاستيعابية للمطارات لن تستطيع ان تفى بمتطلبات شركات الطيران وحجم حركتها الجوية لذلك فلابد من التفكير والتخطيط لإنشاء مطارات جديدة أو التوسع فى مبانى الركاب بالنسبة للمطارات الحالية لانه ان لم يتم التفكير والتخطيط لمطارات جديدة سوف يضطر ركاب الترانزيت الذين يصلون إلى مطار هيثرو أو هيدويا للحاق برحلات إلى جهات أخرى للهبوط فى مطارات دول أوروبية أخرى للحاق برحلاتهم لذلك فقد تنبهنا نحن لأهمية التوسع فى انشاء المطارات حتى يمكننا مواجهة احتمالات نمو حركة السفر فى المطارات العالمية والينا والتى من المتوقع ان تزيد بنسبة 26٪.

ولهذا فإن النظرة المستقبلية لتطوير المطارات تضع احتمالين لمواجهة الزيادة فى اعداد الركاب خلال السنوات القادمة، وهما اما التوسع فى عدد مبانى الركاب فى المطارات المقامة حالياً أو الاتجاه إلى بناء مطارات جديدة قد تكون بالقرب من المطارات القديمة لمواجهة الزيادة فى اعداد ركابها، أو تكون فى مناطق اخرى تحظى بامكانيات تشجيع على استخدامها بدلاً من المطارات المقامة حالياً. وهذا ما بدأنا انتاجه خلال الفترة الاخيرة، سواء باسناد عمليات انشاء المطارات الخاصة إلى شركات عالمية أو مستثمرين، أو قيام الدولة بتحمل هذه العملية لما فى ذلك من اهمية كبرى فى حركة التنمية.

